

مخطوطات
سورانی
مخطوطات



الفيل
الوسيلة
والعنا

وكنزت به الانوار واستمرت عليه حسرة وقامت عليه المرونة فضلا عن الاحكام
والنات والوجوه العنقية والنفعية ومنها استجاب الوصية عند راد به فغن
الله وركب رحلته فليحيى ومنها الفصل عنده والدماء وافضلها المأثور
وهو سبب الله ولا حول ولا قوة الا بالله وعلى ملأه رسول الله والبر الصادقين
است صلوات الله عليهم اجمعين اللهم طهر قلبي واشرح به صدري وبقرب به قربي
اللهم احصله نوراً وطهوراً وحرزاً وشفاءً من كل آفة وافقه وغاها وسوء ما احاط
واحد وطهر قلبي وخارجي وعظامي ودمي وشعري وشعري ومحي وعصبي
وما اقلت الارض مني اللهم اجعل لي شاهداً يوم حاجتي وفقري وفاقت اليك
يارب العالمين انك على كل شيء قدير ومنها قد ديع العيال عند التوجه
اليه بان يصلي ركعتين ويدعو بعدهما فغن النبي ما استخلف احد
على اهله بخلافه افضل من ركعتين بركهما اذا اراد الخروج الى السفر يقول
اللهم اني استودعك ههنا واهل ومالي وولدي ودينني وديناي وآخرتي
واما انتي وحائمتي على فاذا قلها اعطاه الله ثم ما سئل وكان اجاب بغير
اذا اراد سفر اجمع عياله في بيت ثم قال اللهم اني استودعك الغداة نفسي
ومالي واهلي وولدي في ههنا والغائب اللهم احفظنا واحفظ عيالنا
اللهم اجعلنا في حوارك اللهم لا تسلبنا نعمتك ولا تقتر بنا من عافيتك
وفضلك وعن النبي ما استخلف العبد في اهله من خلفته اذا هوشه
ثياب من خير من ادب ركعات يصليهن في بيته يفرق كل ركعة فاتحة
الكتاب وقوله واحد ويقول اللهم اني اتقرب اليك بهن فاجعلهن

۲۲۳

۹۶۴۷
کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: کتبه المرویه

مؤلف: حج

موضوع: شاره قفسه

شماره ثبت کتاب: ۶۳۱۱۱

شماره ثبت کتاب: ۶۳۱۱۱



الفيل
الوسيلة
والعنا

وكنزت به الانوار واستمرت عليه حسرة وقامت عليه المرونة فضلا عن الاحكام
والنات والوجوه العنقية والنفعية ومنها استجاب الوصية عند راد به فغن
الله وركب رحلته فليحيى ومنها الفصل عنده والدماء وافضلها المأثور
وهو سبب الله ولا حول ولا قوة الا بالله وعلى ملأه رسول الله والبر الصادقين
است صلوات الله عليهم اجمعين اللهم طهر قلبي واشرح به صدري وبقرب به قربي
اللهم احصله نوراً وطهوراً وحرزاً وشفاءً من كل آفة وافقه وغاها وسوء ما احاط
واحد وطهر قلبي وخارجي وعظامي ودمي وشعري وشعري ومحي وعصبي
وما اقلت الارض مني اللهم اجعل لي شاهداً يوم حاجتي وفقري وفاقت اليك
يارب العالمين انك على كل شيء قدير ومنها قد ديع العيال عند التوجه
اليه بان يصلي ركعتين ويدعو بعدهما فغن النبي ما استخلف احد
على اهله بخلافه افضل من ركعتين بركهما اذا اراد الخروج الى السفر يقول
اللهم اني استودعك ههنا واهل ومالي وولدي ودينني وديناي وآخرتي
واما انتي وحائمتي على فاذا قلها اعطاه الله ثم ما سئل وكان اجاب بغير
اذا اراد سفر اجمع عياله في بيت ثم قال اللهم اني استودعك الغداة نفسي
ومالي واهلي وولدي في ههنا والغائب اللهم احفظنا واحفظ عيالنا
اللهم اجعلنا في حوارك اللهم لا تسلبنا نعمتك ولا تقتر بنا من عافيتك

۲۲۳

۹۶۴۷
کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: کتبه المرویه

مؤلف: حج

موضوع: شاره قفسه

شماره ثبت کتاب: ۶۳۱۱۱

شماره ثبت کتاب: ۶۳۱۱۱



الكتاب
عند
المكتبة
والعراق

فضلنا من الدعاء
بني عبد الله رادة من
له وفضلنا المأثور
لله والحمد لله رب
العوالم وفقره قري
وعاونه وسوء ما
في شري ومحي وعصبه
وفقره وفقره اليك
العيال عند التوجه
في ما استخلف احد
داد الخرج الى السفر بقول
ويعني وديناي واخرق
سئل وكان ابو جعفر
ستور عن الغدا انفس
هم احفظنا واحفظنا
لا تغيب ما بناه على ابيك
له من غلبه اذا هو شد
به فيقول كل كفة فاعنه
باليك بهن فاجعلت

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

وكفرت به الاثام واستمرت عليه سيرة
والثابت والرجوع العفوية والفتاوية
الله من ركب رحمة فليحس ومنها
وهو سبانه وبالله ولا حول ولا قوة الا
الله صلوات الله عليهم اجمعين اللهم
اللهم احصله نوراً وظهوراً وحرزاً ونبوة
واحد وعظم قلبه وجوارحه وعظم
وما اقلت الا من الله اللهم اجعل
يارب العالمين انك على كل شيء قدير
الذي بان يصير لك عينين وبيده
على اقله خلافة افضل من ربه
اللهم اني استودعك نفسي واهلي
واما انتي وخاتمك على فاذا قام
اذا اراد سفر اجمع عياله في بيت
وما لي واهلي وولدي واهلي
اللهم اجعلنا في جوارك اللهم
وفضلك وعن النبي صلى الله عليه
ثياب من خير من اديم لثام
الكتاب وقوله واتوا احد من

٢٢٢

٤٦٤٧

كتابخانه مجلس شورای ملی		شماره ثبت کتاب ٩٣١١١
کتاب: تحفه المرویه	مؤلف: حج	
موضوع: ...		شماره قفسه: ...

٤٣

خلين في اهل ومالي وروى اية ان يقر في الركعتين في الاولى الحمد وقل هو الله
في الثانية بعد الحمد انزلناه في ليلة القدر ومنها التصديق امامي بما
تيسر وورد في عدة اخبار انها دفعة لخصسات لا يام وكان علي بن الحسين
اذا اراد الخروج الى بعض اماله اشترى الثلاثة من اتبعه فجل بما يتيسر
ويكون في كذا اذا وضع رجله في الركاب ويحتمل ان يقال عند التصديق اللهم
اذا اشتريت محبة الصدقة سلامة وسلامة سفرى وما بيع اللهم احفظني
واحفظ ما بيع وسلم ما بيع وبلغ ما بيع بسلامة من الله
الحمل ومنها التعميم في الصفات خرج من بيته معتمدا بان يرجع اليه
سلاما ومنها التحكك فادارة طرف العامة تحت حنكته فاعلم اننا صان
ثلاثا خرج معتمدا تحت حنكته يريد سفران لا يصيبه السر والحرق
وعن الصبر في خرج في سفره ولم يبدل العامة تحت حنكته فاصابه الم لا دواء
له فلا يلحق الا نفسه وعنه من خرج من منزله معتمدا تحت حنكته يريد سفر
لم يصيبه سفر سرق ولا حرق ولا مكره وعن النجم لولان رجلا خرج من
منزله يوم السبت معتمدا بعامة بيضا قد حنكها تحت حنكته ثم افي الحجيل
ليزله عن مكانه لا زال في مكانه ويظهر من الاحبار وظاهر كسيرة وتتبع
الاتاولة مستحب حتى في غير السفر اية ومنها استصحاب رجوع اللزوم
التي من خرج في سفره معصية في لوزم امر الله من كل سبع صناد
من كل لقر عاد ومن كل فاق حمة حمة يرجع لا منزله وكان معسفة و
سبعين في المعقبات يتغفرون له حتى يرجع ويضعها ويروي الاذن

نقله

نقله لحاملها وان ينفق عنه الفقر ولا يحيا ورع شيطا وان آدم اصل ابنه
وحسنه فتنك الى جبريل فاشار اليه فقطعا وحسنها الى صدره وفضل قد
عنه الوحيه وفي الخبر يقصوا فاما من بين اخوان النبيين وكان
بنو اسرائيل القصار والكبار عيون على العصا حتى لا يتجأ لواقفهم
ودعوى نوح الرجمان من هذا وسابقه في امثال هذه الاعصار غير عني
وان صدرت من مثل الاستاذ الاعظم فكنه في كسنة ثم يترك ذلك في
مقام التقية ومخافة الدخول في العز غير همام المستحبات التي قد يترك
عليه من فعلها اشتد الانكار بل يغايب بعض من فعلها في المكان الذي
قد كان فيه وقد شاهدهت من يترى علي من يرفع صوته في اذنه وعلى من
يكزن في فعل المطاعا وقد كنت اخشى على نفسي من فعل بعضها سيما الدعاء
الذي لا يعيب الرب الكريم باحد لولاه ولا كانت هذه التقية لولا ما منعها
مع جماعة قد تزد على ماء عند لاس مولانا امير المؤمنين عا لثامته لا
على نذير وجعلت فله ومن اضراء وجدي المصطفى والمثقف عند
تلك الفتنة المشهورة في عصرنا على انه لو ثبت ان المتحذك وحامل الحق
بميزله من لبس لباس الشهرة فيدخل في حكمه الا انه لا وجه لتسميته شحا
عندنا لانه في امثال المقام ومنها ما يفعل عند باب الدار عند تقهقه
الرسول فغز ابي الحسن لولت الرجل منكم اذا اراد سفر اقام على ما بدا له
تلقاه وجهه الذي يتوجه اليه فقهر الجاهل ما وعنه يمينه وعن ثماله وقل هو
الله احدا ما وعنه يمينه وعن ثماله واثير الكرى ما وعنه يمينه وعن ثماله

ثم قال اللهم احفظني واحفظ مامي وسلمي ومامي وبلغي وبلغ
مامي بسلامك الحسن الحجل حفظ الله وحفظ مامي وبلغ مامي
وسلم مامي مامي ما رايت التجل يحفظ ولا يحفظ مامي وسلم ولا
يسلم مامي وبلغ ولا يبلغ مامي وغنى الله اذ اخرجت من منزلك فقل
بسم الله فقلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم ان اسلك خبر ما خرجت
له واعدوك من شر ما خرجت له اللهم اسرع علي من فضلك وانتم علي
فتمتكم واستعملني فطاعتك واحبل عيني في ما عندك ووقوق علي
ملكك وملة رسولك وعندك اذ اخرجت من بيتك تريد الحج والعمرة
ان شاء الله فاقرب عا الفرج وهو لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم لا اله الا الله
العظيم سبحان الله رب السموات سبع ورب الارضين السبع
ورب كعرش العظيم والمهد رب العالمين كن لي جارا من كل جبار عنيد
وفك كل شيطان رجيم ثم قل بسم الله دخلت وبسما خرجت وفي سبيل
الله ان اقدم بين يدي نبييا ومجلى بسم الله ماشاء الله في سفرى هذا
ذكرى ونسيته اللهم انت المستعان على الامور كلها وانت الصالح في السفر
والخليفة في الاهدال اللهم هون علينا سفرنا واطولنا الارض وسيرنا فيه
بطاعتك وطاعت رسلك اللهم اصلح لنا ظاهرا وباطنا لنا فيما رزقنا
وقنا عنا سجننا اللهم ربك من وعشاء السفر وكاتب المنقلب وسوء المنظر
في الاهدال والملك والولد اللهم انت عصدي وناصري بك احل ولبك اسبر
اللهم ان اسلك في سفرى هذا التور والعرار ما يرصنيك عني اللهم

ان اعوذ به

افطع

افطع عني فبيد ومشفقة واحموني فيه واخلفني في اهل بيدي لا حول ولا
الا اله الا الله العظيم اللهم ان عبدك وهذا جلدك والوجه وجهك
والسفر اليك وقد اطلقني على ما لم يبلغ عليه احد فاجعل سفرى هذا
كفارة لما قبله من ذنبي وكفر عيالي واكفني وعشه ومشفقة ولقني من القبول
والعلاء صلاتك فاما انا عبدك وبك ولك وعن مولانا الرضا اذ اخرجت
من منزلك في سفر او حضر فقل اللهم ما شاء الله فقلت على الله ماشاء الله
ولا حول ولا قوة الا بالله فليلقاه الشيطان وتقرّب المشكّة وجهها و
تقول ما يسبلكم عليه وقد سمي الله وامر به وتوكل على الله وقال ماشاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله وفي اني جعفر من قال حين يخرج من باب ان
اعوذ بالله ما عاذت به ملكة الله من شر هذا اليوم ومن شر الشيطان
ومن شر من فضلك وليا الله ومن شر الجن والانس ومن شر السباع والطيور
ومن شر ركوب المحامد كلها اجمعين بانيته من كل شر غفر الله له وقاب
وهنا المهم وحجوه عن الشؤ وعصمه والله وما يفعل عند الكرب
ففر الله اذ جعلت رجلك في الباب فقل بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله
واسم اكره فاذا استويت على راحلتك واستوى لك علك فقل الحمد لله
الذي هدانا للاسلام وعلى القرآن وعلى عليا نجهده والاسجانات
سجاناته الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين واننا لمنتقلون والوجه
رب العالمين اللهم انت الخامل على الظاهر والمستر على الامر اللهم بلغنا
بلاغا يبلغ الى رضوانك ومغفرة لك اللهم لا طير الاطيرك ولا خير الا خيرك

أمنت

ولا حافظ غيرك وعن النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركب الرجل الدابة فمضى روفه ملك يحفظه
 حتى ينزل وان ركب ولم يمس روفه شيطان فيقول له تعنى فان قال لا ان
 قال تعنى فلا يزال يغنى حتى ينزل وقال من قال اذا ركب الدابة بسم الله لا حول
 ولا قوة الا بالله الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
 الله الا يد سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين حفظت له نفسه
 ودايته حتى ينزل وفي المروية الاصنع ابن سنان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا علي
 انك ليس من احد يركب الدابة فيذكر ما انعم الله به عليه ثم يقرأ اية السجدة
 ثم يقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم اللهم اعقر لي ذنوبي انك لا
 يغفر الذنوب الا انت الا قال سيد الكرم يا ملائكة عبدك عبد الله لا يغفر
 الذنوب غيري اسهدوا اني قد غفرت له ذنوبه وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يقول
 اذا وضع رجله في الركاب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ثم
 سبح انك تلتنا وجهات تلتنا ثم قال ربه اعقر لي ذنوبي لا يغفر الذنوب الا
 انت وعن زين العابدين انه لو حج رجل ماشيا وقرا انا انزلناه ما وجد
 الم المشي وقال ما قرأ احد انا انزلناه حين يركب دابة الا تزل عنها لما
 معقول له ولما رها اقل على الدواب من الحديد وعن ابي جعفر لو كان
 شيء يبيد الله ما قلت قارب انا انزلناه في ليلة القدر حين يبارك
 او يخرج من منزله يرجع ومنها زيادة الاعتقاد والتوكل والا تقطع عن الله
 وقراءة ما يتعلق بالحفظ من الايات والتعويذ وقراءة ما يناسب ذلك
 كقولهم ان مع ربك يهتدين برؤوفهم اذ يقول لصاحب لا تحزن ان

مع

في السفر
في الطعام

معنا ودعاء التوجه ونحو ذلك ومنها تحنين ما يصحب الزاد والراحلة
 في السفر لا سيما الحج والعمرة الذين هم من شغل الزاد والراحلة في سفرهم
 في السفر لا سيما الحج والعمرة الذين هم من شغل الزاد والراحلة في سفرهم
 انما اذا سافر الى مكة الى الحج تزودوا بطيبات من اللوز والسكر والسود
 والحمض والسوية المشوية والحلوى الذي يزيل العطش والمروية
 في السفر كثر الزاد وطيبه وبذلك كان معك وعن النبي صلى الله عليه وسلم ما من نفقة
 احب الى الله من نفقة قصد ويغفر الله له في حج او عمره او غير ذلك
 ما قد كان من حمانه عند العقل والنقل كذا علم غير ان قد روي ما يدل
 على كراهة التوق في سفره الى الحج في الحج ففهم انك لا بعض اصحاب
 تاقون قبر ابي عبد الله الحسين ع قال نعم قل تتخذون لذلك سفرة قال
 نعم قل اما لو انتم قبرا بآبائكم وامهاتكم لم تفعلوا ذلك قال قلت فاني
 سمعنا ناكل قل للحزب واللبن وفي خبر اخر عنه بلغني ان قوما اذا سافروا
 الى الحج حملوا معهم السفرة فيها الخبز والاختصة واشباهه ولوزا روا
 في جواربهم ما حملوا معهم هذا والاعتناء شاهده على ذلك ولكن
 العمل على خلافه ويمكن تنبيه على خصوص الازمنة السابقة والامكنة
 القريبة او على خصوص مكان قاصدا الزيارات خاصة او على خصوص من
 يتخذ السفر قريبا من الغزاة ريبا وعلى خصوص من يتخذ الزيارات توفيرا
 وتنزهيا ونحو ذلك ومنها اتخاذ الرفقة السفر ويكون الوحدة فربما
 الرفيق ثم السفر وعنده الا اجزكم بشر الناس ثم قال من سافر وحده

ومنع ربه وضرب عبده وعنده انه قال لعلي لا تخرج في سفر وحدك
 فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين ابعد يا علي ان الرجل اذا
 سافر وحده فهو عاد والاشان عاديان والثلاثة نفرون الماظم لعن
 رسول الله ثلاثة الاكل زاده وحده والثالث في البيت وحده والراكب في
 الغلالة وحده وعن النبي البائس في البيت وحده شيطان والاشان ملته
 والثلاثة امنى والامة بالضم والتشديد كصاحبه وغنيمة الواحد شيطان
 والاشان شيطان والثلاثة صحبة الاربعة رفقة وعن النبي من الصحابة
 الاربعة وما زاد قوم على سبعة الاكثر لعنهم وعن الماظم من خرج في
 سفر وحده فليقل مائة امته ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم انس وحشي
 واعني على وحدتي واوعني عيتي ومهنتي الماظفة على كلام الاخلا
 في السفر في الباقية في صحيح ابن مسلم انه قال يقول ما عينا بخرجتم هذا
 البيت اذ لم يكن فيه ثلاث خصال الخلق الخالق به صحبه وعلم بملك به غضبه
 وورع به يحجز عن محام الله وعن الله في جميع معوية برعلى ووطن نفسك
 على حسن الصحابة من صحبة حسن خلقك وكف لسانك واكنم عن غيظك
 واقل لغوك وتقرش عقوقك وتستر نفسك وعن النبي ان لقول لا بد
 يا بني اذ اسافر مع قوم فاكثر استئذانهم في امرك وامورهم واكثر التيسر
 معهم وكن كريما على ذاك بينهم واذا دعوك فاجبهم واذا استعانوا
 بك فاعنهم استعمل طول الهمت وكثرة الصلوة وسخاء النفس بما معك
 فدايتهم او ما امرنا به واذا استشهدك على الحق فشهد لهم واجهد رايك

لهم اذا استئذوك ثم لا تفر من حق تنبيه وتظرو ولا تخشع في مشورة حتى تقدم فيها
 وتقتد وتنام وتاكل وتقط وان مشعل فكرتك وعلمك في مشورتك فان
 لم يحسن النصيحة لم يستشرك سلب الله رايه ونزع عدا ايمانه واذا رايت
 اصحابك يعيشون فامش معهم واذا لم يشعروا فاعلم معهم واذا قصدت
 او اعطوا رضانا فاعطهم معهم واسمع لمن هو اكبر منك مستأيا واذا امروك
 بامر وسئلكم شيئا فقل نعم ولا تقل لا فاق لا يحسن علوم واذا اخبرتم في
 الطريق فاترلو واذا اشكلتكم في القصد فقفوا وقامروا واذا اداستم
 شخصا واحدا فلات ملوه عن طريقكم ولا تترشدوا فان الشخص الواحد
 في الغلات مربوب لعله يكون عين اللصوص او يكون هو شيطان الذي حتمتم
 واحد من الشخصين ان يذبحوا الا ان يروا الا ان يروا فانها قلادة البعير بينه
 شيئا في الحق منه وان هديره ما لا يراه الغائب يا بني اذا جاء وقت
 الصلوة فلا تقربها بجسدي واسترح منها فانها دين وصل في جماعتها
 ولو على اسر زقج ولا تنازع على جانبك فان ذلك سر يحق في دبرها
 وليس ولكن فصل الحكمة الا ان يكون في محل يملكك فيه العترة و
 استقاء المفاصل واذا منيت من المنزل فانزل من بابك وابدا بعلمها
 مثل نفسك فانها نفسك واذا اردت التزوي فاعلمكم من ربحاع الارض
 باحبها لونا واليهما تربة واكثر عيشا فاذا انزلت فصل كعنت قبل
 ان تجلس واذا اردت قضاء حاجتك فاعبد المذهب في الارض واذا انزلت
 فصل كعنتين ثم وقع الارض التي حلت بها وسلم عليها وعلى اصحابها

وهو جليل للحوادث واليوم السادس والعشرون الذي قد ورد عنه وإنه صالح السفر
 ولما أريد أن يوسى الترتيب قبل وفاته وأمره أخرى سوى الترتيب والسفر
 عليكم بالصدقة وفي أخرى يوم صالح متوسط للشرا والبيع وسفر وقضاء الحاجات
 واليوم السابع والعشرون الذي قد ورد عنه أنه يوم صالح لكل امرئ حاجته
 للحوائج وكلها يأخذها ويصالح من الخس وصالح للحوائج إلى السلطان
 وإلى الخزان وإلى السفر إلى البلدان فالوفاء في موثقت وصافرية إلى حيث أريد
 واليوم الثامن والعشرون الذي قد ورد عنه أنه صالح لكل امرئ حاجته
 واليوم التاسع والعشرون الذي قد ورد عنه أنه صالح لكل امرئ حاجته
 أصابها لا يزال محتاجا وحيد لكل حاجته مبارك سعيد قريب إلى ما يصلح
 للحوائج والتمتع فيها واليوم العشرون الذي قد ورد عنه أنه يوم جيد
 للبيع والشراء والترويج سعيد مبارك يصلح لكل حاجته تلتئم مختار جيد
 لكل شئ ولكل حاجته من مصلح مفرج فاعلم فيه طشت والوفاء في
 وحذ واعط وسافر وانتقل وبع واشترى فانه صالح لكل امرئ حاجته
 لكل ما تملوه هذه الأيام المذكورة منها ما هو خارج عن شأني الخيرية
 وهو لا كثر منها ما فيه ذلك كالأشياء المنسوبة إلى السلطان
 والحادي بالمنسوبة إليه وإلى المعاملة والقرص والحامش بالمنسوبة إلى
 الأداة فيقرض أو يقرض والباقي عشر والسادس والعشرون بالمنسوبة
 إلى الترويج فليته ومنها تجنب الأيام الخمسة من الشهر كالأيام التي
 قد وردت عن الله أنه يوم محسوم فائق فيه البيع والشراء وطلب الحوائج

واليوم

واليوم التاسع الذي قد ورد أن مسافر فيه حيف على القتل والسلب والقتل
 يصيبه واليوم الخامس الذي قد ورد عنه أنه يوم محسوم عليه غير الحوائج
 فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم تلاه في صلاة ولا يخرج من منزلك
 واليوم السادس والمنسوبة إلى السفر خاصة كالإرجاع واليوم الثالث عشر الذي قد ورد
 أنه محسوم فائق فيه المنازعة والخصم وكل امرئ فيه جميع أعمال واستعذ بالله
 ولا تطلب الحاجة فانه يوم مبارك واليوم السادس عشر الذي قد ورد عنه أنه
 محسوم لا يصلح لشيء سوى الأمانة ومن سافر فيه هلك هلاكه لا يخرج فيه ولا يسافر
 فيه ولا تطلب حاجة واستعذ بالله من من واليوم الحادي والعشرون الذي قد
 ورد عنه أنه يوم محسوم لا تطلب حاجة ومن سافر فيه خيف عليه فاستعذ
 من من واليوم الرابع والعشرون الذي قد ورد عنه أنه يوم محسوم
 لكل حال وكل ما حذر ولا تغرب فيه عملاً ولا تقف في أحد وأقعد منزلك واستعد
 بالله من من ولا تطلب حاجة من الأمور وقد ورد فيه من واليوم الخامس والعشرون
 الذي قد ورد عنه أنه يوم محسوم فاحفظ نفسك منه ولا تطلب حاجة فانه يوم
 البلاء ويوم من يحذر فيه من كل شر وكراهة لا تطلب فيه حاجة ولا
 تسافر فيه ولا تغرب فيه منزلك واستعذ بالله من من واشتد ما كراهة لك أو لغيرك
 نفعها عند العائنة والخاصة وهي سبعة الثالث والخامس والسادس عشر
 عشر الحادي والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون وقد تطلعت في الأسفار
 توفى في الأيام سبعة كالأيام فلا تخطئ في عشرها ولا تسافر ولا تغرب في أولها
 ولا تدارس في ولا تغرب في السطاح فالحذر والحذر وليلتك المنومة ليلة فخذ

ذلكم للذات أو غيرك الشجر ثلثا وخمسة عشرها ومنها ما يامع كالسكنجبين
 صابون والعشرون حادوقها وقاب والعشرين والخمسة عشر ولا يقبل الاثني عشر
 كأيام عاد لا تبقى ولا تندر ويؤاخذ عن بحر العلم بهم على ابن عم المصطفى النبي
 وقوله محبك يوحى هوان مثل نقود ليل فبند الأول
 فتفق طها خكس ومهلها على عليه العلم وفي العلم ان في السنة اثني
 عشر يومًا محضات في كل شهر منها يوم من اجتنابها تحج من اجتنابها
 هي في الحرم الثاني والعشرون وفي صفر العاشر وفي ربيع الأول الأربع
 وفي ربيع الثاني الثامن والعشرون وفي جادى الأول الثامن والعشرون
 وفي جادى الثاني الثاني عشر وفي ربيع الثاني عشر وفي شعبان
 السادس والعشرون وفي رمضان الرابع والعشرون وفي شوال الثاني
 وفي ذي القعدة الثامن والعشرون وفي ذي الحجة وروى عن أمير المؤمنين
 أنهما ليلة وعشرون في كل شهر فومان في الحرم الحادي عشر والرابع
 عشر وفي صفر الأول منه والعشرون وفي ربيع الأول العاشر والعشرون
 وفي ربيع الثاني الأول والحادي عشر وفي جادى الأول العاشر والحادي عشر
 وفي جادى الثاني الأول والحادي عشر وفي ربيع الحادي عشر والثالث عشر
 وفي شعبان الثاني عشر والسادس والعشرون وفي شهر رمضان
 العشرون والثالث وفي شوال السادس والثامن وفي ذي القعدة
 السادس والعاشر وفي ذي الحجة العشرون والثامن ولكن قد ورد
 في بعض الأخبار أن أوقات الأيام فقداكم ولعل الملة التي كل على

ورفع

ورفع النظر في فلا منافات وكبره السفر والقرية المعقر من العلم من
 أو تروج والقرية المعقر لم بالحسن والظاهر أن المدا من المعقر كبره
 دون الصورت المعقر ذلك ما قد يصيق من غيره المقام الذي يقتضيه النظر
 بعد الفراغ منه من علمه من أن ما يتعلق به السعد والخس الأيام
 لا يدخل تحتها الليالي ولا يخرج منها ما هي أزال علمه ولا خصوص ما بين
 عز والشعرين ذهابا بحمة المشرقة ولما بين فجر إلى طلوع الشمس
 فالليالي في مسكونها شقي على أصالة عدم الكراهة التي لا يرد في كراهة
 محتملة بل ربما يرد في تناول الأيام لها ولو بعقوبة القرائن وشاهد الاعتبار
 ومنها أن المدا من السفر ما يسفر في القرية من دون فرق بين ما يجب
 العسر وعبره ومنها أن مبدأ السفر هنا خروج من الملب والحلة إذا كانت
 الملب كبرية ولا ترفع الكراهة ولا يثبت الرجحان بخروج الملب والرجل
 والاسباب ومنها أن المدا من الشهر على العربية المكان التبادر فيل
 وفي بعض الأخبار ما يظهر منها اعتبار العربية والامة تجنب الأمرين معاً
 ومنها نقاد في ملاحظة العربية أولى ومنها أنه قد يظهر من بعض ما
 ظاهر التعليل بولادة شريف كنوع وفتح كرموع وحدوث ذب عظيم
 كقتل قاتل هابيل أنه يجري في كل ما وقع مثل ذلك فيه بل قد ينشئ
 في الأوقات الشريفة وأصداها ومنها أن ما فيه أخرى والفرق وأصا
 المال والخير وبه المربى منزل على الغالب أو على الاقتصار ما لم يمنع
 مانع أو على أن ذلك متمم للسبب من أن ترى الاختلاف في كثير من

الوقت ومنها ان المدار على الايام والشهور على محل الخروج فلا يصح
اختلافها باختلاف الاقاليم فصادفة ايام السعد في غير محل الخروج
لا تنفع وكذا مصادفة ايام الخلق في غير محل المدار على ما علمه الله
المسافر سعدا وخسرا وقد يعزق بين الحكم الشرعي والاشغال اول مبنى
على العلم بضرورة انه من الاحكام التي قد وردت في الثاني من الواقع
فليت ومنها ان الاخبار الضعيفة وبوجهها ما يشاع به في اثبات كون
غيرها من باول التشرع الذي قد لا يتأب احده في ادخاله في الدين
ما ليس منه وما عجز فيه من الدين جزئيا وان ضعف مستنده الحاضر الذي
لوفره معارضة ادلة التشرع له فلا ريب في مقدمه لمقصود واعتضا
بكثير من وجه العقل والنقل المستفاد منها وجه لا خيال طبع يحكم به
المقيم وجه التساوي في عبودية لو كان في مثل التقاليد والتطبيقات
وج يكون الورد في النوع التطير والخذ بعلوم المني وبوجه مخصوصا
بمن عيبد على ذلك ويحكم به ومنها انه لو عارضها ما هو ارجح منها من
طاعة وبوجهها لغير اعتبارها مع صيق الوقت بل في كشف الاستاء
الاعظم فلو انه لو قلنا بان تقاع الخوينة في طرق الطاعة لارتفاعها
بالعناية من رب العالمين ولو استصحاب الملكة الحافظة لم يكن بعيدا
ومنها انه لو حصل التقاض بينها قدم ما هو اقوى وليلا كنيسة
ايام الاسبوع على ايام الشهور وما هو اعززا على الاخف وما تقدمت
جهته على ما اتحد فيه وما زاد تقدمه لجهة فيه على مقابله ومع التعارض

ز

في التقدير والقرعة فيه يؤخذ بالميلان واليتاوي من محل وجه يكون محيرا ومنها
انه لا يجب تحصيل الخوينة فيما قد رتب عليه الشارع احتمال القتل وبوجه ضرورة
ان امثال ذلك ما لا يثبت على الخوف العرفي الذي يوجب تجنب عقلا
وقتل غير انه لا يجب وجوب الاحتياط على من يظن الضر الذي قد يثبت
عند العقل والقتل وجوب دفع مظهره ومنها ان ما ورد به دفع الخوينة
بالصدقة قد لا يرد منه غير دفع ضرورة انه لو لم يظن على ظاهره لم يبق
لا اعتبار الاوقات وجه اذ لا يربح عدم وجوده ولا يفيد على التصديق
على ان النبوة وشق النوع وجهه المذكور وبوجهها ان ما ذكره من الاداب
لا يربح بين الفاضلة في العبادات ضرورة انه لم يرد الخطا بها اصالة بل
لترتب منافع دينوية حيث قد يحصل بغير مصادفة الواقع ومع المخلو من
النية وان ترتب عليها عند الامور الاخرية مع القصد والنية فليت ومنها
انه قد ورد لا يارسى العمل ببعض ما يربط عليه خوينة كالاربعة ودا على
اصل الطيرة وعبادة شري الحكم الى الجميع والاعتبار شاهد صدق على ذلك
ومنها انه قد يقال لا ينبغي استصحاب من خرج في يوم غير مخصوص
لو كان في سفينة وبوجهها ومنها انه لو خرج شخص في يوم غير مشيما
على السفر ثم عثر له كسر احتمال لقلوب الحكم به فيعود وان كان احتمال ملازمة
وقت كعزم هو الاظهر ومنها ان ما في جيل الارض وضرب الملوك وجه
الشياطين ولقائهم له ورد في الملك وشيطان وقوله تغني وقوله غنة
بالملك عبد يعلم انه لا يغفر الذنوب غيري الشهد والي قد غفرت لذنوبي

وتنقسم اركانكم وتكونون من اهل بيته كما لكم والحاج معقول له وموجب له الخيرة ومسا
 به العاد معقولة في اهل بيته وماله وقوله لمن قال ان قد وطئت ارضه على
 لزوم الحج كل عام بنفسه وجعل اهل بيته ياتي فقال له وقد عرفت على
 نفسك فقال له الرجل نعم فقال له ان فعلت فابقن بكثرة المال والبنين
 وقوله في صحيح هشام بن الحكم الحاج على ثلثة اصناف صنف يعنى من الناس
 وصنف يخرج من ذنبه كهيئة يوم وليلة وصنف يحفظ في اهل بيته
 ماله وهو اذ في ما يبيع به الحاج وقوله رسول الله في صحيح معوية بن عمار الحج
 والبرقة يعنيان الفقر والذوق كايضا في الحديث وقوله في هذا
 الصحيح ان الحج افضل من عتق ثلثة رقبة الى غير ذلك من الاخبار المحررة
 في بعضها ان الحج افضل خبر من الدنيا وما فيها وان من حج بنية صادقة
 ونفقة طيبة حصل له الرزق الا على مع النبيين والصديقين والشهداء
 والصالحين وحسن اولئك رفيقا ولكن قد يشكك فيهم المومن بعض ما
 استعمل عليه كقوله لا يكتب عليه ذنب الى رتبة اخر من رتبة ان من ان
 لظواهر الكتاب والاشعار المتواترة وان خصصناه بغير الكفاية التي قد روي
 بعضها دخول النار وقد يخفى العدم جواز عقربان البعض الاخر منها
 سيما مثل الاموال التي تؤخذ من عباده طمعا وعدوا وانا وانما وان غلبت
 من الكفاية وقد لا يحجب نقصا لظهور تكفير الصغار مما اجتنب الكبار
 وان لم يكن في الادعية المتواترة وجوب التضرع على من فعل الصغار والاد
 يقال بتكفيرها حتى مع الامرار واختصاص الفقرة برفع الموازنة الاخرى

وقد قيل على ان الملك لا يكتسب على شيء فانكوت ذنبه مستندة الى
 سوى الكرم التباد فلا يقرب عليها فضيحة وان قام احتمال اذ لم يرضى
 الاموال والحقوق التي عن الله تعالى قبل قتلها بها ذنبه لاوى الى منافاة
 عدل سبحانه وقد عاين في كتاب المورث على الكبر او انه ينفذ فعل المعاصي
 التي توجب العقاب فليق وما تكررة المحرمات المتقدمة من قوله عرفت له
 ان الفقربان لا يكر بالفساد الى حال الواحد وقد علمت انه لا يتصور في حق
 بعض المعاصي وقد يجاب عن الفرض بمثل ما مر من الاول بوجه منها ان لا
 ان كل واحد من تلك الاعمال صالح للتسبب في عقاب الذنوب ومنها انه يتكر مرة
 قول قد عرفت ان وعيد الله على تمام الغريب وشرف الخطاب ومنها
 ان يراد ان كل عمل يقربه عقربان ما سبق عليه من الذنوب ومنها ان يراد ان
 لكل صنف من الذنوب سبابة العقربان فكل فعل يقربه ما لا يقربه
 وقد يؤيده الاعتبار وقوله ان من الذنوب ما لا يقربه الا الوقوف بعرفة
 ومنها ان يراد التذرع فيما عدى الاول على المستعمل ومنها ان يراد
 بتكرره بلوغه مرتبة الرضوان وما تضمنته من الاجتناب في تقدير ما تقتضيه
 به حكمه فانه في بعضها حادثة في شدة من بعضها عشر ومثل ذلك كثير
 في تقديره فربما يباله حال وقبحه اما باختلاف مراتب المعاصي واما
 باختلاف النيات واما باختلاف عوارض المعاصي وقبحه واما باختلاف
 معنى التوبة وكيفية واما باختلاف الجهات والقوانين فربما ان تواب
 العقبة لا يختلف وقوله فاذا اصلحت ركني لطوان كان لك بها الصبح

واذا سميت من النصف والمدة كان لك مثل اجر حج ما في احسان الحج
 عليها فكيف تكون منفردة خيرا منها ومن غيرها ومثل ذلك في غيره من مثل
 النعمة التي قد فعلها القرائن وقبحها اما بزيادة ما عداها او قرائنها مثلا
 بفعل محض او وقت او مكان او مخصوص او ارادة المبالغة حتى كان كما
 لم يقترن شيء من القرائن او يراود دونها او حبس القرائن دون اختصاصه
 ومثل ذلك في غيره فيما تقدم فلا تقتل القاتل في ما يتعلق بشدة
 العقاب على من ارتكبه اصلا وادسا او جازبه على غيره وجهه تارة عن القاتل
 كما يفصله معظم سواد العامة وجميع من عداهم من سائر الفرق الاسلامية
 فكذلك الاجماع القاطع وبرهان العقل الاطعم وشفايق ابي الكتاب
 ومتواتر النصوص في الكتاب وسنة ما يدل على كونه قوله نعم وقد علم
 الناس في البيت من استطاع اليه سبيلا وكذا فان امة عتق عن العالمين
 وقول النبي من مات ولم يحج فليمت ان شاء الله ولا يشأ نفرنا وقوله
 من حج حجة الاسلام ولم يحج فليمت من كان حجة تحفه او مرض لا يطيق
 في الحج او سلطان يمنع فليمت كعبه ويا ارضنا اذ عتق لك ما يتعين
 حمله على العالم اجمع لعنة عظم الذنب على نحو الوارد في كثير من
 القصة وفاعل الكبار والادام تحبب معظم الشيعة وكافة من عداهم
 وذلك مما عالت للاجاء والناس وكثرة الطائفة والجموع والاصوات في
 مساجد الدين ولان من العتق المحرمين المعتدين وفساد سبابة اصناف
 عصا الذرية فترد من عتق على العتاد وكثر من يرضى عن امة من عتاد

وكان في
 الحديث
 من
 العتق
 من
 العتق
 من
 العتق

ولم يرض من لا يشاء بها ولا وفق يوما على ساحل من احملها غير انه يخرج
 الى الوادي ويعلم اهلها ما يقرب بعض علمهم وفسادها وانهم كل من
 في كبر من الملوك بل قد يكون الاثام عليهم من المنكر القاتل في ذكر حادثة
 من الاجناد التي لها من يد تقع وتعلق في تمام منها جميع اهل البيت
 ان قال لما ولد اسما على حمله ابراهيم واسمه على حمار واقتل مع جبريل في حق
 من صنع الحجر ومعه شيء من زاد وسقاء فيه شيء من ماء والبيت في مئذنة
 حمار ومن بعد فقال ابراهيم لجبريل ههنا امرت قال نعم قال وكذا يومئذ
 وسمي جبريل في مئذنة فاسم العالقي ومنها المروية عن علي الاشجعي
 والاحكام في الصحيح عن معوية بن ابراهيم عن العتق ان ابراهيم لما خلف جبريل
 بكية عطش الصبي وكان في بين الصفا والمروة شجر فخرجت امة وقامت
 الصفا وقالت ههنا الوادي من ارضي فلم يجده فوضعت حبه انتهت الى
 المروة فقالت ههنا الوادي من ارضي فلم يجبه ثم رجعت فاما جبريل
 فقال لها انت قال لئلا اثم ولما ابراهيم فقال له من كلهم ههنا انت
 ذاك قلت لك فقد قلت له حيث اراد الذهاب يا ابراهيم الى من تكلم فقال
 الى امة من جبريل فقال جبريل لعلكم الى كاف وكان الناس يجتنبون
 مكة لما في الماء فخرج العتق من حمله فوضعت منهم ورجعت المروة الى
 البقيع وقد تبع الماء فاقبلت فجمع كثر رجوله مخافة ان يسبح الماء
 وهو تركه لما سحبا قال فلما رأت حبل الماء حلفت عليه قال ثم رأت
 حبل الماء حلفت عليه قالوا ما حلفت الا على ما قالوا فقوم فتقوم الماء

فيما كان على الحق حبيب الثاني او الثالث افرح على انه لم يوجع لثقله من
 القاطلة المتأخرة لثقل الله وحسين اول ساو منها بل اليسر لثقلها
 وان اتسع وقت ذلك مخالفة لثقل لثقله العقل والقل مع ذلك كله
 فالاحتياط قاض بوجوبه مع قطاين النفس ووصفهم وان تاحزوا في السير
 هذا كله بالنظر الى اصل وجوب المباداة الاخرى مع بحيث يكون بالترك عابيا
 واقبالا لثقله الاستقرار بحيث لا يمتنع من الاول فثاقه مع الثاني
 بحيث عليه من قابل وان ذهبتا متساوفا فيكون الثاني وعينه من السابقين
 الاحكام بتعين لعمومها وعلى وجوب السلم من العارفين بها فيها لو كان
 الاصل في استراجه وخصوصا فيها لو كان مطلقا ما لم يوصف معها فليست
 في الاصل بغير تفصيله المقام المعلوم ما قد فيه ان وجوبه على الخوازم
 مرة واحدة باصل الشئ الذي يعلم من سيرة اهله واصولهم وقواعدهم
 وكما هو مضمون المتروكة واجامعة المتعارفة انه لا يجب على من يستطيع
 ان يحل في مئة واحدة بل في حلتها منها التهديدان والمعتبر المستر اذ هما
 اطلق عليه المسلمون مضافا الى انهم طلائع الهوى والهمم العظمى المنع
 في الشريعة الموصوفة بالهامة وعدم التكليف فيها عارضة ووجوبه في
 البيت وما قد عليه من الاضيق فالقول بخلافه يكون من الشذوذ
 ان قال لا يكره ذلك كالمصير المتضمنه لوجوبه على اهل الحلة في كل عام
 وان تكررت واشتغلت على الصبح وغيره بعد ما علمت من مصادرها
 لضرورة العقل والنقل الموجبة لاطرافها او حلتها على الاستصحاب

فان كان على الحق حبيب الثاني او الثالث افرح على انه لم يوجع لثقله من القاطلة المتأخرة لثقل الله وحسين اول ساو منها بل اليسر لثقلها وان اتسع وقت ذلك مخالفة لثقل لثقله العقل والقل مع ذلك كله فالاحتياط قاض بوجوبه مع قطاين النفس ووصفهم وان تاحزوا في السير هذا كله بالنظر الى اصل وجوب المباداة الاخرى مع بحيث يكون بالترك عابيا واقبالا لثقله الاستقرار بحيث لا يمتنع من الاول فثاقه مع الثاني بحيث عليه من قابل وان ذهبتا متساوفا فيكون الثاني وعينه من السابقين الاحكام بتعين لعمومها وعلى وجوب السلم من العارفين بها فيها لو كان الاصل في استراجه وخصوصا فيها لو كان مطلقا ما لم يوصف معها فليست في الاصل بغير تفصيله المقام المعلوم ما قد فيه ان وجوبه على الخوازم مرة واحدة باصل الشئ الذي يعلم من سيرة اهله واصولهم وقواعدهم وكما هو مضمون المتروكة واجامعة المتعارفة انه لا يجب على من يستطيع ان يحل في مئة واحدة بل في حلتها منها التهديدان والمعتبر المستر اذ هما اطلق عليه المسلمون مضافا الى انهم طلائع الهوى والهمم العظمى المنع في الشريعة الموصوفة بالهامة وعدم التكليف فيها عارضة ووجوبه في البيت وما قد عليه من الاضيق فالقول بخلافه يكون من الشذوذ ان قال لا يكره ذلك كالمصير المتضمنه لوجوبه على اهل الحلة في كل عام وان تكررت واشتغلت على الصبح وغيره بعد ما علمت من مصادرها لضرورة العقل والنقل الموجبة لاطرافها او حلتها على الاستصحاب

اول

او على كون الوجوب فيها على طريق المبدأ بمعنى ان لم يفعل في السنة الاولى
 عليه السنة الثانية ومن لم يفعل فيها يجب عليه في الثالثة وهكذا اولى
 الوجوب الكفائي او على كونها في عام متعلقا بالجهة فيكون سبيلها سبيل
 والاخبار المتواترة ونحوها ونحوها ما دل على وجوبها في المرة الاولى
 وان كان قد يجب بالنسبة لثقلها من العدد والهيبة والاشجار والافاض
 والشرع ودخل مكنه فيتعذر وجوبه في السبب الذي لا يرتقا باحدة ايا
 وجوده في من وجوبه المسبب لا يرتاب احده ان الاسباب للضرورة محتبة
 للمح وان لم يكن واجبا قبلها بل لا يجب بامر او الدين اولادهم وان
 عبيدهم وسجناء ما عدا ذلك بضرورة الدين فضلا عن المذهب ومسير
 والاساس والكتاب والسنة المتواترة والادعاء المعلوم والمنقول الكا
 قد يقطع بتواتره على مثل استحباب تكرار اذاه واجبا وفعله لثقله
 الشرائط متكلفا وان كان لا يجوز فافعله مع فقد بعضها عن جهل الام
 بعد حصولها كالنفي في كونه من يتطوع والمعتد به باذن مولاه ثم يفتقرون
 فيبطلون كالكلام في كونه قاتلا ايضا واجبا عارضا وعملوا قد حصل الى حد
 بعد مكره وسير وقواعد واصولا واعتبارا شامدا قد حلت في ذلك
 الذي لا يجب بمسألة التاخير عن غيره من عدم الاجابة به عن حجة الاسئلة
 لو استطاع وان كان متبرعا بل هذا اولى وجميع حملات الله في رجل
 ليس مال يحج عن رجل واجبه غيره ثم اصاب بلا هله عليه كحج قل بحري
 عنها جميعا غير كحج بل ولا فاعلمه الخلاف لجواز عدم الصغير الى الشوب

قل

يوجد القصص في سيرة من في المصير وعادة الاجامعة عارضة قد علمت
 وان حصل بالادراك كذا كذا على وجهه لا يتصل عليه بل على حزين للشا ولا يشك
 الى سهولة الطريقة الموصوفة بالاستباحة وعدم التكليف فيها الا بما ذكره
 وكذا المراد بالاحكام ما ليس به مقتضى وضعها لا مشقة ولا ضرورة فتمت
 امكن تركه على آتية حزين عليه وان كان من ذوي الرب والاشوق عليه ذلك
 محل التحريم ونحوها من يتطوع بغيره وان لم يكن من ذوي كسرة المنهج في
 تذكرك ان الشا في الملة ارجا رجليه تاسيسا ليس به مقتضى قطعها بها بعد
 في دلالة ربه وعادة ربه فلا يريه مستقرا بعد ثقله الاجامعة الظاهر في الا
 لسان غير جليل وتصل الى حد المتعارفين به وقد يكون من صريحهم
 الاعلام والمعترة الدالة على وجوبه ولو كان اجابا لغيره من كذا وكذا
 المعتمد من دعاء الله في كذا وكذا قد تمحى على كذا وكذا ما قد ذكره
 كونه الجواب ما هو معلوم من مثل احكامه وتفسيره في كذا وكذا من كذا وكذا
 شريعة في كذا وكذا الجواب في كذا وكذا من كذا وكذا ما لا يطيقه الا من
 في بدنه من كذا وكذا من كذا وكذا من كذا وكذا من كذا وكذا من كذا وكذا
 ونحن ما هم على الزمان والتفسير والكتاب اذ هو ما لا يمكن التفسير في غير
 اريد من القادة على اجرة وان لم يكن اجرة لهم التي اجامعة انفسهم في كذا
 وقاعدة ولا تحال لهم الا انهم ما هم في كذا وكذا من كذا وكذا من كذا وكذا
 ما حجبهم من الدم والعبد وعادة الله في كذا وكذا من كذا وكذا من كذا وكذا
 للجانب ويتوقف على صدق علم الاستسقاء في لا تصدق عواما لم يكن في كذا وكذا

الذ

المتأخرين وان كان في حد ذاته حسنا الا انه فرغ القافض المفقود ما قد عرف
 من عند وذا الاجاد الاخيرة وما لعنها للسير وعمل الاجامعة المتفرقة
 التي قد يتقن قازها واصل المذهب قواعده والشيء العظيم قد ياتي
 حديثا بين العامة والخاصة وطاها الكتاب وموافقة بعض من الرتبة في ذلك
 ونحو ذلك ما قد شاعنا الى طبعه لم يكن الا مركبا لحالت بها الاجابة ترى لعمري
 المبني على قد حصل للمك ما دونه الى حد الضرورة التي قد تدعى على عدم وجوب
 حجة الاسلام على من كان نائبا ولم يكن له زاد ولا حيلة وان تمكن من المشي
 خدعة من يتفق عليه نعم يحل بقصا ردها على الاجامعة الاخيرة على قدر ما
 اجتمع فيه الجهات الدبوة وهو بعيد المحتاج في قطع المسافة غالب الى
 زاد من حلة ومن لا يحتاج غالب اليها كاهل مكة ومن كان فيها اوقفا
 منها في ينبغي ان يكون موجودا على غير المحتاج اليها من هؤلاء كما قد
 جمع منهم شئ القافض وقاصلا له بعض كسبه بل بما يظهر الدجاج عليهم
 مثل سيد المداير وقد يكون معلوما ويكن قنن لثقله الاطلاق الا انه عليه
 زيادة على ما قد حجبنا به الاخبار التي قد يستفاد من مجموعها ومن كثير
 من وجوب العقل والنقل ما عليه الاصح من كذا وكذا ان يحل ما يجوز من
 الفوت والمشروب ولكن قد حرجا الى الحج والادباب الى وطنه عند الزادة
 الرجوع اليه وان لم يكن له اهل ولا مسكن مذكور فاصل ذلك في حلة
 وعادة امثالهم المسكن وعبد الخدمة وشباب كنية والتجمل كتب العلم
 من الوجوب واثاث البيت وجوبه الحالة والمؤجلة ونحو ذلك الذي قد

لوجوب

عنها وهما حج عند عا وحرمان عن عه عنده وكبر عن من السائل
 عا حرج العروة بانه ويجوز عود الضمير الى الماثل والنوب نظير قوله
 ٢ صحیح موعود بن حارج العروة بحري عنه وعن حج عنه واما حاشية
 سئل عن رجل حج عن غيره بحري عن حج الاسلام قال نعم فيحصل قويا
 كون الاجرة عن النوب عند افكاحه عن حجاب حج الاسلام ولو فرض
 التعارض فليس لها المقابلة لبعضها الاثرنا الى المتصديهم العواضد
 التي في حد صديقه فيها العقل والعقل الذي قد تفرع على طرف منه
 حلالها حاشية الحج الذي قد ينقسم الواجب مندوب وحرام ومكروه
 مباح وقد لا يتصور المباح ٢ جميع كسابات التي قد يتصور وصفها بالكره
 ٢ حد ذاتها فتنجز الواجب للمندوب بشرط وجوبه في حجة الاسلام
 احرم عند البلوغ والعقل والحرية والاعتقاد بلا خلاف ٢ فيمن هذه الاثر
 بل عليها الاجماع المعلوم الذي قد لا يميز بين منقول والمقول الذي قد لا يصل
 الى التوازن مضافا الى حرية العاطفة واصول المذهب فزاعده ونقصه
 المتعارفة عموما وخصوصا سيما في الاثر المنصوص عليه في الكتاب العزيز
 الذي قد يتبدل به وبكامله عليه من عقل وفعل على ما تقدمه الذي قد
 يتقبل العقاب اشتراط الوجوب وبلا استطاعة وخصوصا بعد ما هو
 المعنى من ان المذهب شرعا كما لم يفرق عقلا في ان لا يمكن توجيه الخطاب اليه
 بالوجوب وان ما لا يدل على ذلك في ذاته يدل عليه بقوة الوسايط التي
 منها الهوى وتبين المناط المصطفى والاجماع على عدم كنفال فيكون ما قيل

من المباد بالاستطاعة الزاد والراجل ان لم يكن اهل مكة ولا فيها عليه
 الاجماع المنقول في كثير منها الناصرات وقتية والغيرية والتمتد وكثير
 يدل على المنصوص المستفاد منها الوقتي والوجوب الزاد في كثير من النوازل
 الاستطاعة ما يعني بذلك فقال من كان صحيحا بدينه محكما صرح له زاد قوله
 وذلك هو لبعض من سئل وعليه انما يعني بالاستطاعة الزاد والراجل ليس
 استطاعة كبيرة وقول الزيادة المروية الفصل من سائر انما الزاد
 الزاد مع كونه في وقلة اخرى عن عود الزاد انما انما انما انما انما
 وقرب منه ٢ جلة وقصير عظم الزاد وقصير الزاد لان غير صانع بعد
 الاعتماد بعد الاصل وكسرة الفائدة والحق المذهب فزاعده والراجل
 الماثل الى طرف منها ولما ظهر الكتاب بآ على عدم اضرائ الامر الى المتطيع
 سببه فيكون اعتبار الاستطاعة بعد الماثل لا اعتبار شي اخر له وليس
 الزاد والراجل باجماع الامة مرهونة ان حمله على التاكيد خلاف الظاهر المقطوع
 يتبين اذلة التماسين الذي يتبدل به الاعتبار وتتبع الاثار وكثير من وجوب
 العقل والفعل فاور في الصحاح وغيره من الوجوب على علم اطاق المشي
 الكلفان بخلاف من ان الله فافضل لاجاله اجماعا على استقرار الحج ٢ ذمه
 او الاستطاعة بل هو الوجوب الكفائي الذي قد لا يرتب وجوبه مما يمكن ان
 التقيده حيث ان بعض ائمة الحنابلة يذهب الى العمل بمصونها وجميع عمل تلك
 الاخبار على ما هو العا لم يفرق بين الاستطاعة التي هي معنى الاطمان على
 الزاد والراجل وحده على التمكن او من وديها كما اتفق لبعض شيوخنا

الاستطاعة وجود الماثل الذي يتقيد بذلك الذي لا يقابل حجة في تحصيلها فثبت
 عليه الوجوب المطلق المعلوم من العقل والفعل وجوب تحصيل مقدمه وان لم تكن
 معتادة وبلغ المال ما يبلغ سببا الحج الذي لا يبان الا بشق الانفس وصلا
 على الاستطاعة فيه كثرة وتوقع حجب كالمعتاد وصرف الكثير من الاموال كما
 ٢ غيره وخصوصا بعد ملاحظة كونه سببا على صرف الاموال التي قد
 او حجبته كغيره من الوجوب فيها قاصيا بسقوطه فالقول بعدم استطاعة
 الحج المتوقف على حال المال وعلم الدواب ونحوه بما لم يكن معتادا امان كما
 لا يوجد في عامة الطريق مثلا وان تمكن منه ميل الماثل وتقدمه الزايلة
 قد عرفه سقوطه وان لا يشيخ الطائفة فاصلها كما عرف سقوطه الفقد
 بسقوط الحج المتوقف على شراء الزاد والراجل بغير شئ المشل وما يوجد
 كلام البعض من وجوب الحج مع ما شاك معه الاستطاعة من مثل من
 الزوجة وحل الشاؤ ونحو ذلك مما تم الحاجة الى استثناءه وسقوطه مع
 صلح حصوله على انه لو كان حلالا للمعادة موجبا لسقوط الحج لسقط
 عن كان طريقه على خلافها وذلك ما لا يلاجم الذي لا يتكرر تحصيله على
 ما يفتاد من البرية والحق المذهب وقواعده وساحة الطريق عتلا
 فتلازم وجوب الحج مع العلم بالاستطاعة وان خفف على ذيل الاموال المحقة
 وسقوطه عن كل ذي كمال في حصوله الاستطاعة ولو بسبب وجوه شتى
 بحيث فيك معصية صحت اسم الاستطاعة التي يدور الكلف مدادها
 وجودا ونحوه وعلما من ان لها ولها معنى اعتبار الشرط الخامس وهو التمكن

الدار والحام والكتب والياب والفرس واثاث البيت ونحو ذلك مما يحجب
 اذ لم يكن ما كالتحريم وما يستطاع الحج بما فضل عنها ٢ عا لم يكن ما كالتحريم
 الاعيان المذوبة ولكن لو باعها واشترى ما يناسب ثمنها لتمام الفاضل
 فحجته ولا على من كان ما كالمذوبة حجة على وجه التفسير الذي قد يتبدل
 الى الان بسببه ما يقضي به فائده ولومه وقد يفرق نقصا في الذم فيثبت
 على من كان ما كالا زاد والراجل ولو بطريق الشراء والاستيجار ونحوه وعلى من
 باع ما علمت قيمته من مثل الدار والحام والكتب وكنتا علم ومن التركيب
 واثاث البيت ونحوه فزاد على قيمة ما يناسب ثمنها ما يكفيه في حجة
 وعلى من قرع من فبلغ الموضع الذي يكفيه ما يقو من ثمنه الحج من غير تقدير
 والفرق واضح ضرورة انه قبل بلوغه الى ذلك الموضع وبعده تلك الاعيان
 عبر مخاطب الحاج المشروط وجوبه بالاستطاعة التي لا يجب تحصيلها بخلاف ما
 لو بلغ ذلك الموضع وبايع تلك الاعيان اقبا فافان مخاطب بالحج الذي قد
 حصل شرطه نظير من قيل الفقه التي استطاع بها من ليقبلها فان الحج فاقا
 على الاول وفيه الماثل الذي لا يجب عليه الفقه الذي تتوقف الاستطاعة
 عليه على انه لو فرض ان كانت الشرط او في جزئها او في شرط مشروط فاقا
 المعتبر بوجوب حكم بعدم الوجوب الذي قد يبدع عيدا عندهم سببا للماثل
 في كل موضع من ذلك استثناءه ومما فانه استثناء الى العمى الذي لا وجه له
 اليه بعد الحكم بخصيصه قد يكون الشك في افراده كما ان حكمه بوجوب كمال يتوقف
 الحج من مثل الزاد والماء والعلف فان كثرت مؤنثه وكان غير معتاد بعد تحقق

والصحة والصحة والاشارة على الالوان وتخلية الطرية وسعة الوقت مضائق
النصف الى منافع الحق في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع الاحوال لم يمتنع ذلك
ما حجة في حق الله من لا يطلع عليه الخ او سلطان يتعد عليه في جميع دواعي الدنيا والدين
والاجماع الذي قد لا يغيره منكرو والمنقول الذي قد لا يغيره منكرو والمنقول الذي قد لا يغيره منكرو
الفاطمة واسم المذهب في اعداءه والمقتل الحادى الحاكم بغير التكليف بما فيه
العسر والحرج العظيم فصار له الاطلاق المعلوم كمن وافق فيه ولو كان للادام
فمنه في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين
دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين
منه في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين
لوجي لو كان في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين
الوقت لا يبرئ من جرح الدواب التي من شأنها على الدواب من جرح الدواب التي من شأنها على الدواب من جرح الدواب التي من شأنها على الدواب
صروقه انه من طاب مقدرة الواجب المطلق المعلوم وهو ما عند وجوب
فيها على ان لا يولد ذلك اسقط الحجج عن اكثر المسلمين الذين لا يمكنهم حججهم في
يدفع الاموال الى الاغراب الذين يرمونهم انهم صرا وخسوس في حوائد ودرجات
قد يراها الصالحون في الجاهل واما الحاج والدين ونظيرهم المعلوم انه
خلاف في المسموع والحمد للشارع في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين
الامر الذي لا يظن ان الحج معناه على الادوية وبعض الامور والصفات
فالظاهر لا يجب عليه شيء من ذلك وان قل ما يبدل في مقابلته من الاموال
التي لا يجب الحج لوجوب عليها في الامور على الخلال فيا لو كان الذي يحسنه

عليه

عليهم اقل ما يدعون به منها وشرط صحة الاسلام بل لا يمان فلا يصح
غير المومنين وان جري عليه اجماعا فضا وقاعدة واصلا وعدم
وجوب اعادة من الخالف عند استصحابه عفو وتزجيت لا يمان
الذي قد يفتقر عدم اشتراط مقارنته لافعال الحج بل لو حصل بعد
تمامها صح ولو بعد سنين فلما لم يشترط مباشرة مع الاسلام وما لا حكمه
التخيير الذي يصح الحج في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين في جميع دواعي الدنيا والدين
كالادب والحق له والوصي فضا وقاعدة واصلا والنسبة الى
اعتبار ان شرطه المفضل قد لا يعقل الحج بدونها منهم وان صح من قوتها
كاشا واليه لا صاحب لا يحل قوله ويحرم الذي عن غير الميمان ان ادان الحج بدنيا
طفلا كان لم يحبها محرم ما كان الولد عادو فطقت به تنصير التي منها
صحيح فزاره عن احدهما اذا حج الرجل بانه وهو صغير فانه يامره ان يلي
ويفر من الحج فان لم يحسن ان يلي لقواعده ويطابق به ويصل عنه فلتعلم
ما يذبح عنه قال يذبح عن الصغار ويصوم عن الكبار ويتق ما يتق
الحرم من الثياب والطيب فان قتل صغيرا فلي ابيه وصحيه معوية بن عمار
عن الله قال انظر وان كان معكم من الصبيان فقدموا الى الحج اولا
بطريق من يصنعهم ما يصنع ما لهم ويطاف بهم ويصومهم ومن لم يجد
الطريق فليصم عنده وفيه وصح عبد الرحمن بن الحاج شل الله ان مصفا
مولودا صغيرا فقال له ما تلتج حبيبة فقتلها كيف تصنع بصيائها
قال فاتها واستلها فقاتلتها اذ كان في يوم التزوية فاحرموا عنه وجردوه

ليس

وعملوه كالحج والحرم وتقبليين المواقف فاذا كان يوم التزوية فاحرموا عنه وجردوه
راسه ثم زوجه البت ومرا الخادم ان يطوف به في البيت وبين الصفا
والمرح الى غير ذلك ما يعلم منه صحته الحج الحرة وغير المبر على النحر المزمور
لما لو لفظ التي قد يكون منها الفجر وتفتح المناط القطعة والادعاء
على عدم الفصل فتكون لك ما لا يدع وجهها لما قد يتوهم من اختصاص الحكم
بالصبي الذي قد اخترعها قد الاجماع ومتون النصوص التي قد لا يتاب
احق ولا انها على الصبيته التي لا يرب ابناءه من الصبي الذي قد يطلق
على ما يسمونها على المحرم المبر في كلام الفاضل بانه ليس بخص خاص لا
من غيره بعد لفظه القينا المشعر بكونها قد جاءت على طريق المثال
والاشارة الى عموم القاعدة باغلب الاداء وشرحتها وخصوصا عند
ملاحظة ما مر في السامع فاذلة المقام الذي قد ثبت بحد الفقه فضلا
عن فقه الاعلام الذين منهم شيخ الطائفة والفاضلان ومنهم من نسب
الحكم بالحق المحرم الى الاصحاب وعلى وجه كالحج في دعوى الاجماع
الذي قد يظهر من كثير وقد يكون معلوما على ذلك وعلى كونه الملة
من مثل اعلم الولي وطوافه عن غير المبر حمله محرم وطوافها لا يكونه
ناشئا عن حقيقة لانه لا يمكن الاجماع من كان محرم ولا الاجماع بطول
واحد وقد يعجب عليه العلوي ويحذر ذلك الاعمال فتدبر القول باصالة
التداخل المعلوم ان الاصل فيه او ثبوت في المقام بمثل صحيح فخص ابن
الجزيري عن الله في الملة فطوف بالصبي وتنوب هل يجزى ذلك عنها

فتوى

من المبر

من الصبي فقال لهم نعم برغم من لم يحل لهم والافضل جعل الله في حقه
ثم ما كان الذي من يدع ويرجى او يحل به الذي لم يبيح ولا يحل القليلة
التي قد يستفاد من اطلاق الامر بها عن الصبي انه لا يؤمر بما يتابع صورها
والاجساما وهو غير بعيد وان كان الوجه ان يسمع القليلين بوجوب اتباع
صورهما كالطواف الذي لو طاف الولي به لا يمكن من المباشرة قال احوط
كونها متطهرين وان كان الاقوى الاكف بطلان الفيل الذي لو اركب غير
الميزانية في الطواف او ايسر من ثلاث ان يكون الولي او ثابته سائعا في
اذ لا قصدا كان ذلك في اشتراط بلوغ الثائب وجبه فقطع به لا يجوز
الحالكة منهم جواز النيابة في غير الطواف والصبي وعدم ولاية الآم على الطفل
حتى في الاحرام المستقلة في شيخ الطفل الطائفة واكثر اصحاب ثبوت الولاية
لها عليه في استناد الى صحيح عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه مات اليه امه ومعه صبيها فقال لولده
الحج ففعل هذا قال ولما جاءه بناء على انه لا يصيبان اليها الاجر الا لثبوتها
لها في الافعال وقد بينع كما قد بينع من عقابته لادن من عتق وقتل على عدم
ثبوت الولاية للام حاز كانت استثنى من الولد والمهر في كونه يدمر
الاجماع على ثبوت الولاية لها وبه الا حبان ما يند عليه كالوصي الذي قد يند عليه
معتلا ويخصلا على ثبوت الولاية له والحكم الذي لا يرب انه به معه الوصي
وعا يكون اولى وان كان المهر بولاية الحكم قليلا كالشيخ وبعض من
على انه اذا انتب ولا تبها المال مولاة الاذن في الحج اولى فتح حكما في نفسه

وميزها زائدا عما كان فيه عليه لو كان حاضرا على الولي الذي قد اخل
 العزم المزمع على الطفل فكان ذلك من اركان من كان التسبب وحكم
 عليه الامام في صحيح نهارة ومعظم الاصحاب والعقيدة التي تليق بالمكلف
 في حالتي العدم وتتموهما حكم وجوب ما زاد عليه من النفقة الاولى وكان
 الحق في ذلك قال الفاضل الهندى ما زجا العبد عند ولده من المخطورات
 ان ضلها والهدى على الولي اما الهدى في جوب في حج التمتع ظاهر في ذلك
 بحال الولي من ماله ايضا ظاهر كما نفقة الزائده فان فقه صام او امر
 الصبي بالصوم وقد غفلت الاجناس جميع ذلك قلت وكثير من الاصحاب
 الذين قد ظهر من غير واحد منهم دعوى الاجتماع عليه وانما المخطورات فان
 عقد على امرته كان باطلا فان جامعها بهذا العقد حرمت كما قلنا وان
 فعل هو ما جري عليه الكفارة والغنى على الكامل فغير وجه احدها انه يجب على
 الولي في ماله ما يجب عليه لو كان في احواله نفسه لعمولها وجوبها وانما
 وجب ما مال الولي دون الولي عليه لان غرض اؤخذه الولي عليه باذنه او ظاهرا
 كالنفقة الزائده ولعله في ظاهره صحيح نهارة وان قتل صيدا فعلى اسم
 وهو جزة الكتاب والكاف منه والمذهب على ما يقال وهو من ظاهر لادب
 عبادة كذا وان فعل ما لم يرضه الكفارة فعلى وليه ان يقض عنه وكذا
 فيما يلزمه من الكفارة فهو محذور والثاني عدم الوجوب متى اقام لا يجيب
 العامد كالطبيب والفيلسوف عند خطئه ناكته انما قيل في اجابا
 وانما ما يجب على العامد والناس كالعبد فلا ان هو يجب على الناس خلا

الاصل والمما وجب ما بالتمتع والجمع والمطابقين في ثبوتها الى المطلقين
 في وجوبها عليهم هل المطلقين فليقتصر عليه وهو جزة الزاد في الثالث
 باجباب لثاني على الاول علم ما عرفت وهو جزة الحرب والمنه والنفقة
 والشيخ في ذلك مترقده بين الاول وهو ظاهر المعنى والرابع والآخر
 التفصيل باجباب الثاني في مال المولى عليه لان العبد مال وجب بحمايته
 كما لو تلف مال غيره وهو جزة كره ويحتمل في واجباب الاول على الولي عدم
 اجبابه على احد والترقده بينهما مرجح ما وظهر كره قلت والاحتياط غنية
 كل فتوى كما مثل للتمام الذي لا يربط احده كونه الاجتماع قبل العقول
 من جهة المخطورات في حين يلزم الولي لو اضره الاضواء لوجامع في الفرج
 هذا قبل الوقوف ضرورة ان الوجوب عليه دون الولي الذي قد تطابقت
 اصول المذهب وتوافق على فبغيره عند من غيرهم من مصاف الى الاحتياط
 ونفي المبرر والضرر والعروا كره في الشريعة الموصوفة بالساحر ومعه
 التكليف فيها الامانة في الطاعة قبل وفاته ما لا خلاف في ذلك وهو كره
 وانما الوجوب عليه ظهوره في الجمل للموت باطلاق الفتاوى فان ذهب
 جميع منهم الشيخ في الحل الى عدم استناد الى الاصل الذي قد يعارض
 بمشكرونها عن الاحتياط ولا يخفى عدم خطأ قديمين وان قيل انما
 لا خلاف فيه بل لا بدغ ضيكا لاستناد الى عدم توجه الخطاب لغير المطلقين
 بعد اجزائهم يكون الوجوب انما يكون بعد بلوغ الصبي واقامة الخبز في وجوب
 مؤنة القضا على الولي لشكل قصيدة الاصول والقواعد عدم عدمه وعدم اجزائه

في حجة الاسلام ما يحكي في الناس قبل وفاته المشرفة فان ذلك كذا
 في مقدم الاستدلال على ان العزيم المنقوش عليها نصا وقرى ولو
 نرى قصصا بما فيه بطلان او يفرق الى الاسلاميه وعلى تقدير الاطلاق
 في حجة من حجة قصصا او اذ ما اضطررنا الى الاسلاميه على انصراف غير
 شهر رمضان في اليد او فانه وجوه اخرى هذا الاول وان فعل محرما
 تركه المأثم في حجة او على تقدير الاطلاق وجوان القصص في القصص
 لشرع فيه فبلغ قبل وفاته اضراف الى حجة الاسلام اية والوجه معلوم
 ما تقدم العلوم من ان حجة الحج والعبادة المنقوش على الميزان او لها جرب
 الصور ويجوز امر مطبوخ الصيام لا حيا به عليه بل بحجة انه اذا صار اجرة
 والهدى فان الصوم بدلت عنه في الزينة عليه والصوم كالمهلك لا يقدر
 عليه وان ملك ما ملك كان الحجة والاصل بياضة في الولي وان كان
 الاخر هو الهدى كما استأثر بالية الله وعينه في قوله اطلاق في حجة الحج
 واذا جرحهم كما قد يجوز عن العتق وان لو جرحه صوم قد لا الولي على
 الهدى كما ان صوم الولي عن الصغير مع قدرته على الهدى من الانحياز
 استلحق صومه عند الجرح لا وصاحب المصريح في كلامهم انه لو لم يجد هذا
 ولا قدر الصية على الصوم وجب على الهدى صوم هذا كما لا يمكن فعله
 والنصوص كثيرة كاصح في بعض الاعلام والعزيم في قدم التمتع امثال
 للقيام وشرايط الحج المنقوش في ربيعة المتكلمين واذن المولى والزوج
 والاب على قول قوي والاسلام عند النذر وشبهه لعدم انقاده من

صوم

المر

الكا والقي قد يقوى انقضاء عيتمه كاشية كما بالندرة وقوا بعد ونحوها اما
 يعلم من جميع ذلك مفسدا وشرايط حجة النيابة ثلثة السلام الناب والمثوب
 عند المتكلمين مثلا فان كفى بالخير كما ياق وان لا يكون عليه ما بالانصاف
 او بالندرة وشبهه او لا فشا والاشجار مع التصديق المتقاد من المصريح
 ونحوه ولو لم يتابع من الاطلاق والالتم التكليف بما لا يطاق وسئل
 سعيد الاعرج مولانا الله عن القصر في الحج والمثوب قال نعم اذ لم يجد
 ما يحج به فان كان له مال فليصل ذلك حتى يحج فما لم يجد يحج مع سعيد
 او خلفه الكاظم الى غير ذلك من الوجوه التي قد تفرع على طرف منها فانا
 كما دل من قبل صحيح الجلب ومعتبر على ان ابي حنيفة على اعتبار الصلوة الذي
 لا مال له حج الناب عن النقاد وقد علم من ملاحظتها ما صرح به
 منهم الفاضلات في حق وقد من انه لو جرح من استقر الحج الواجب فانه ولو شيئا
 جازت نيابة عن غيره معطلين ذلك لعدم وجوب عليه حجة النيابة وان
 لم يقطع عنه قالت بل ربما يتوصل بها الى ابراء ذمته في القابل فيجب عليه
 الاستحجار ونحوه من باب المقدرة ايضا ففسد قد يوجب عليه تحريم الاوقات
 التي لا يتفرع منها تحريم التمكن قبل النيابة التي لو تحدد التمكن بها قبل
 الفعل جاز ما استنبطه ثم ان في الوجود على اشكال قد يعرض بالانسان الذي
 قد يعلم من اعطاه حقه انه لا دلالة فيما عدا ان يدع حرمته ترك ما وجب
 عليه فورا حسب قبل ما ناب به عن غيره اما انفسا الذي قد علم انه نعمة
 الشرا فغير معلوم ان ان يتحقق الاجماع الذي قد يظهر من كثير او يشب

واحيه

كون الامر بالشئ عيناً غرضه وكلامها قد ينفصا كما صالة الشغل وعدم كونها
بالامور على وجه بعد ملاحظة صدق الامتثال وصحیح سعيد ابن
خلف وكثير من الوجوه التي يطول الكتاب فيها صليها قد بد وقد ياف لذلك
من يتحقق فانظر وشرط صحة الذنب شيان الاول منهما ان لا يكون
عليه واجبة عامة ذلك لكان الثاني وكان اجماع فان تم الاجماع
الذي قد يظهر من كثير وينتقل عن صريح البعض والى الحكم بذلك مشكل
الذي يقتضيه القول بان الامر بالشئ نهى عن ضده وقد علمت فساد غيره
وفساد القول بان ما قاض بعدم الامر القاض بعدم بفساد العبادة المشروط
صحتها لبقعه وفساد القول بان هو المستفاد من النصيحة التي لا تدل على
الا على تقدير كونه منزلة الصوم والصلوة التي قد اسرها الى ما يدل على
صحة الشغل وقتها وان تضمنت بل العتمة وصحیح سعيد بن الجبلين
ولو بطريق الاستفاد او مجموعة الوسائط التي قد يكون منها النهي والاجماع
على عدم الفرق بين مسئلة النيابة والتطوع وقاعدة السامح في الوجود
المقام حاكمة بالصحة التي لم يجد ما يدل على خلافها سوى دعوى انتفاء
المنع من الاجماع الذي دون تحققة حط القناد كيف شيخ الكل هذه
وفت مع نصه على فورية حجة الاسلام وان جمع عليه قد جمع بحجج التطوع
بالجموع على نفسه على وجه قد ينعرب عن الاجماع وكونه هو المستفاد
في العبادة ومثل قوة الاعمال بالنيات ولكل امر ما نوى وان اعتبر
جماعتهم في العمل والفاضلان بما قد عرفت فساد دعوى منافاته

الغرض

الغرضية التي لا يترتب على مخالفتها شيء سوى الاثم بالتأخير ودعوى انه فيها
ينقل المندوب واجبا ودعوى انه نظير شهر رمضان الذي صبر فيه
ما ينبغي فيه من المندوب وعينه قياسا لقوله من اذم مع العارف وقد
يمنع المذهب عن ان لم يتحقق الاجماع على خلاف ذلك دعوى اشتراط جلاء
الذمة من مطلق الواجب جلاء له على الصوم والصلوة تطوعا والثاني
اذن من لم عليه الولاية فمثل العبد الذي قد تطابق النص والاجماع
والسيرة القاطعة واصول المذهب ففقد اعده والاعتبار على اشتراط اذن
المولى في صحة حجه وان ثبت بالحجة كالمدر والمبعض على عطف تطابق ذلك
كله على كونه شرط المذهب اذن الزوج الذي قد ملك الانتقاضي بان حجة
على من يمكن التدين عبيد الاستخدام في كل زمان ومكان والمعلوم ان
كثيرا من افعال الحج كالاحرام والطواف وصلوته والسجدة ما ينافي ذلك
قد ينافي مطلق السفر وان حجه المصداك والزمعة زوجه بانك التيق
انما لا يعرف فيه خلاص بين اهل العلم في الزوجه ورتب منه في حجة منها
وهو العبد وفي معتبر سئل القاضي عن المرتبة المؤسرة قد حجت حجة
الاسلام فقول لزوجه حججه اخرى لمان يمتنع من ذلك قال نعم
ويقول لها حجة على ما عظم حجتك على هذا في معتبر اوم عنه
او عن مولانا الرضا لم يعلل الملوكة حج ولا جهاد ولا يسافر الا ما ذكر
على انه عديم ملك لا يقدر على شيء كالزوجه التي لا تقدر على مخالفة الزوج
شرعا لكن يترتب سفرها على اذن محتل بان يكون لهلفة الزوجية اليه

للسلطان ولحق الاسكان الذي قيمته الزوج او حق الاستملاك فعل الاول
 له منها من صاحبه في السفر فكلها كما يحل على الثاني الذي يقطع بحول
 من المقتنع بها على قدره كما يحل ذلك على التقدير الاول سيما مع نظر
 القصر المبر في السفر وخصوصا مع كونها بمنزلة الزوج التي لا ريب في
 اسمها على المقتنع بها على ما دل على التقدير الثاني اذ عند التامل الذي
 قد علم من اعطاه مقدار الرجعية في عدتها حكم الزوجية في حله منها
 منصرفا من طهر ومن الحلبي ومعتبرة بموتها من عاد ولاز على ذلك كثير
 من وجه العقل والنقل والافرق بين الحق والمذموم والمكاتب والمولد
 وغيرها نعم لا مانع من مرجع المقتض اذ لم يكن خطرا ولا ضرر وسعت
 نية الحج الذي قد يدعى وجوبه على من كان مبعوثا فاستطاع من عند
 نية من كان الحج او كان شاذوا الا ان تحقق الاجماع الذي قد ظهر قوته
 فعلا على اشتراط كل كربة في حجة الاسلام التي لو تاب الفراق والمقتض
 مع الاذن او اتسع نية من عرجت عليه فلا بأس اذ لا مانع من فرج سوى
 ما يتوهم من كون انساب بمنزلة المنوب عنه من جميع الوجوه التي منها حنبل
 الثالث في توجيه الخطأ في حجة الاسلام التي لا يخاطب بها المعلوم من
 اصل المذهب قواعد وضوح فسادها وفساد ما قد يتوهم من عدم حجة
 استنباط التكاليف الرجال وعدم وجوب الحج على الزوجية والمولود بنده
 ويحكم فان اذن الزوج والمالك في وجوبه وما يقال من توقف حجة
 وجوب البلية ون فيه على اذن وان كان موسعا وما قيل من توقف حجة

الدية

في البائع بعد باطل اذن الابوين قبل وهذا هو الذي فرضه الله في العطل
 والشيخ في وقت قلت وكثير من اصحاب الذين قد ظهر من غير واحد منهم دعوى
 الاجماع على ذلك الذي قد يكون الاجماع عليه صريحا من حيث قال
 ان الافضل عندنا استيفان الابوين بل قد يكون ذلك من المسلمات التي
 يكر على من ينكرها سيما بعد ملازمة الشيخ المستمرة والاعتبار واستقلاله
 في عا واثبوعا ملازمة والحكمة واما من قد ذكره فمضمون الاستدلال
 افضل واحوط بل يجب لو استدل السفر على الخطر وخصوصا فيما لم يستلزم الا
 وحالات المصاحبة بالمعروف وقد يشير اليه في الآية والرواية وقول النبي
 فيما رواه كسوف في العطار هشام ابن الحكم ان من المولد ان لا يصوم
 ولا يحج قطوعا ولا يصوم قطوعا الا بدان ابويه وامرهما والكان الولد عا
 قاطعا للرحم قطعا هو وجوب الاستدلال مع ذلك لكن لما كان ضعيفا في ذاته
 وجب من المصاحبة اليه ههنا في الحج المندوب اما الواجب فلا يقف
 على الاذن في الجميع نصا وفترى في سيرة وقاعدة واصلا وان قيل بنحوه
 على ان الزوج والمولى والوالدة الموسع الى محل النصيب استنادا الى انه
 حكم المندوب في ذلك الوقت وان حو العبد مقدم على حقه فانه بمنزلة
 المصنوع وهو امر بمنزلة الموسع الذي لا يراعى المصنوع والحل في غير المنع
 مع عدم دلالة الاخيرين على تمام الدعوى التي لو كانت ثابتة لكانت بها
 الاجابة في لعمري البولي الذي قد حصل الحكم بما هو له الى حد الضرر من الحق
 قد تدعى على خلافها وعلى سقوط تسهيل الواجب بمنزلة المندوب المعلوم من

العقل والقتل ان لم يكن الواجب سقوطه فقديم حق العبد على حقه في مثل
 الذي تقدم فيه حقه على حق عبده عند الصنيع بالهزوة على وجه يعلم منه
 انه هو الاثم في تلك الاشياء وسقوط كونه بمنزلة المضيق وحده مما بمنزلة
 الحق كيف لا وهذا اول الدعوى ومنع على ثبوت سلطة الولي الذي
 لم تثبت له سلطة على منع ما اوجب لما كان الاصل مطلقا وان ثبتت لغيره
 على منع ما ذهب اليه المعلوم من العقل والقتل لو اذن له فيمنع وان لم
 يمنع عبدا الاذن قبل التلبس بالعبودية وان لم يمنع الاذن في الاذن
 قبل التلبس ولم يعلم الماخوذ به منع وان لم يمنع في اثناء العمل المتفق
 اصالة والمأمور بما تمامه على انه اول من التلبس الذي لم يسلطه عز
 الحاكم قبل تصرفه وان لم يمنع العبد المحرم باذن المولى مع البيع مع ثبوت
 الحيثية فلا يثبت له الجاهل بذلك الا مع قصر الزمان بحيث لا ينفذ شيئا
 من المنافع وان لم يمنع العبد وبلغ العتية او افاق الجنون بعد اكل الحنظل
 الذي قد كان باذن الولي لم يجرى حجة الاسلام ولو فكر ما ذكره بل ربما
 يكون هناك الضرر بدارت القولا بعد منكرها بغير منع تنقيح الدمار والحفظ
 السيرة والاحبار وكان له ادنى معرفة باصول المنهية وقواعد وعمومات
 الكتاب وكتنه وكذا التلبس بالحج الفاسد وان كان ذلك قبل الوقوف
 بل لا ريب ان الحكم بعدم الاخير او هذا اول ما يطهر وجوب قضاء الحج
 الفاسد ويحكم به الاعتبار وكثير من الوجع ثم لو كان ذلك بعد التلبس
 صحيحا قبل وقوف احد الموقعين صحيح الحج ما جاز من حجة الاسلام اجماعا

على الظاهر

على الظاهر من ذلك على لسان كثير من تحصيله لا يحصل الحجة المقطوعة به كلام
 واحد الا كلام وان يزيد الحق ويعينه في القبح والجهل وهو في غير محله
 فضلا عما قد يظهر من قبح وصحة من ينسب الى مرجع اجماع من القول بالعدم بعد صحة
 قبح الحج الطائفة وقاضيا لها بدعوى الاجماع عليه في العتية والعبد المبرح
 بدعوى الاجماع عليه في غير هذا الموضع على وجه قد يدعى قاتر فقلد كما لم يقرر
 التي منها حج معوية بن عمار قال للمعمر مولى ابي عتق فيم عتقه قال اذا ادرك
 احد الموقعين فقتل ذلك الحج وصحح المولى بن محبوب عن عتبه بن جابر عن ابي عتق
 بن عتبة عن عتبه بن جابر عن عتبه بن جابر عن عتبه بن جابر عن عتبه بن جابر
 فان القتل وتولية الحج ومعتبه بن جابر عن عتبه بن جابر عن عتبه بن جابر
 اعتنق في يوم عتقه قال او ادرك احد الموقعين فقتل ذلك الحج وان فاته
 الموقنان فقتل ذلك الحج ويتم حجهم ويتانف حجة الاسلام فيما بعد ذلك ما قد
 لا يمتدح احد في دلالة على المطلوب ولو لم يأتوا بالذي قد يكون منها
 الفروع وتنقيح المناط القطعي والاجماع على عدم الفصل والاشهر الحج
 بها على ان جميع ما لا يخفى الذين قد ظهر الاجماع من كثير منهم على ذلك
 الذي قد يكون الواجب فيه العتق على طريق المثال والاشارة الى حق
 باعده للقول والله الذي قد وقع الخال عنه في النص هو ان كل من ادرك
 احد الموقعين فقتل ذلك الحج فظهر ما ورد في الصلوة وان المصلحة لركعة
 منها فقتل ذلك بل قبل ان الاخبار حذيفة بان من ادرك المشرك ادرك
 الحج ونما يستفاد من كل ما دل على ان لم يحرم من حجة الاسلام فقتل

الحج

الوقت نشأ الاحكام التي يجوز انتدابها او قلبها بالطريق الاول مع انهم قد خرجوا
 وحاشا بما على الحاج من الانتداب فلا يكونون اسوة بالاعلام من عورات ولم يدر لئلا
 المشعر الى ذلك ما قد يعلم منها ان لو كان قبل في الخوا وادركوا اضطرار في عرفة
 معقاليه وانهم لو وقعوا بالمشعر قبل الحال ثم كملوا الوقت باق وجعل العود ما
 في اختيار في المشعر وان خالف هنا بعض الجمهور حيث اجتزأ بالمال والوقت ما
 وانهم لو نزلوا الطرف والسبع فلا يعيدونها وان لان لنا فنية فيه وجبنا
 هاتين لا يجب بحسب يدنية الاحكام بان ينوي من ان لا يحرم حجة الاسلام ولا يبر
 الوقت وما يعيد بان ينوي الوجوب كونه حجة الاسلام سيما بعد ملاحظة
 الاصل لا انتفاء الاحكام وانما انما الفعل الى ما في الدماء افرى عينه وان عقل
 عن خصوصية ولم يتغير من هذا من الحجة في النية التي ولا الوجه الذي قد مر في
 العلم ان ما يقضي بسقوط العقل باعتباره وما قد يعلم من الحال وان كان لا يوجب
 ما عليه حاشا منهم الشك والاعمال من العقل والملة باعتبار تحديد النية التي
 قد تقتضي الاعمال لا بنية وعدم اعتبار نية غير المكلف واصالة عدم الاجزاء بنية
 المنزوي من الواجب في ذلك ما قد كانا مؤثروا ما حققناه سابقا في
 مناقشة التي يتبين على التعبد فيها وعدمه الاجزاء في حجة الاسلام وعدمه
 فيما لو ارتفع الحجر قبل وقت اختيار في المشعر لم يسلم اليه الا بعد ابعدها
 من الناس فلية فيما قد يجزئ له مزيد تحقيق ما مثاله المقام الذي قد مر في
 جماعة منهم الملة والشايع ما يستلزم الاجتزاء فيه بتقدم المصلحة وبقا
 على وجه قد ظهرت بعضهم دعوى الجاهل به ولعله انك ومنه نصية الاعتبار

والمراد

ما استلزمه من قاعدة كلامه من كتابه تحت واجامح ونحن على اعتبار الشرط
 المنعوبة حجة الاسلام على ان لا يبلغ مجتونا او افاق وهو صريح في ما قبله عن
 حجة الاسلام حاشا فكذا لو ارتفع الحجر وهو فقير ولا معارف سوى الاطلاق
 بما قد مر وان لم يكن هو الغالب المتبادر وان كان التعارض بينهما فعارض الغلبة
 والمصلحة ضرورة ان ما دل على عدم الشرطية او صح سندها ولا لا واكثرها
 وعواصفا قد سندها العقل والعقل يصدق كثير منها بل تظهر بعض الاحكام
 دعوى الاجزاء على عموم الشرطية بسبب المقام وقد يكون كذلك على انه لو فرض ان
 والتا فظا لا تستحق القواعد حاشا كذلك ضرورة انها هي المفرد عند الاشياء
 فالقول باستلزام الاجزاء كونه جامعا للشرائط قبل زوال الحجر وبعد ما لا يبر
 حتى في العهد الذي لم يعتق مجتونا او مجتونا لم يخرج من حجة الاسلام من غير تامل
 فكذا لما لم يعتق وهو غير متطعم ضرورة انه لا فرق بين شرائط التي قد جازت
 على غلط واحد بحيث يمكن الاستثناء الى عدم الاجزاء عند فقهاء بعضهم على قد
 عند فقهاء البعض الاخر كالا استطاعة التي قد تكون باليد والعقدرة على
 ان كان حول الكعبة او على فلابد ان لا تكفي تنصير الاشارة السابقة في حق المكسب
 الذي لا يملك شيئا على انه قد يكون بعضها فيمكن الاحوال اجماعا ولا قبل
 بالعرف ودعوى ان استطاعة التبدل مقصورة على خصص من غير عليه
 حجة الاسلام بالفعل وعلى من كان البازل له غير التي عمدة على ان هذا
 من فدية عليه حجة الاسلام وان لم يكن عالما به انما ابتداء التبدل نظير من
 بدل له وهو من فصيح قبل احرامه او وقوفه او اجابا مسافرا ولو لم اقامه كمالا

واحد منها ما يزعمه قائله ان لا ريب في ان كل مزية صدق اسم المستطيع عليه
 لغة وفرا وشرا وحق مستند بها على حجب عن الاستطاعة التي لا يرتاب احد
 في كونها بمنزلة من اظهر افرادها على كذا الذي لا يستطاع فيه صفة خاصته
 ولا تليق به ولا يعتقد علم ولا قبول المبدول له وان لم يجب البذل ولا كونه بقصد
 الحج ولا بيان العين والمنفعة المبدولة ولا الجرم بحسب واستمره ولا كون المصروف
 فيه او بقادسه المختص ولا خلوه من الدين ولا استثناء ما هو ولا كون
 الباذل لغوفا ولا كونه عينا بحسب لبقا بلبنة الحج من دون خلافه شيئا فذلك
 كذا لان الحلي فاعترفت تلك والمه فاعتبر مع عدم الوثوق واخرين فاعتبر
 مع عدم وجوب البذل بغيره وبغيره وبعض الاصحاب فاعتبر ببل عين الزا
 والاحلة وبغيره من بعض اعتبار اجزاء الوفاء والاستمرار والى بلان من
 الشك وفي مخالفة الاعتبار هو المذهب وقواعده والى بلان من
 الاجماع والكتاب والسنن التي لا يبعد قرائنها ومراجعتها في كون المبدل
 ما يصدق عليه اسم البذل ومكفي المؤنة بحسب عرفا على انه قد لا يتحقق التكليف
 المشروط بالعلم بقياء البازل وعمره واستمره ببله الى حرمه بغير العلم الغيب
 والمعلوم ان شاملا العامة المكلفين على نحو التكليف بالحج لما استطاع بغير البذل
 والصلوة والصوم وبغير ذلك ما قد قصت الضرورة بأشياء وجوب بالقدرة التي
 لا يشترط اجزاء بحسبها ضرورة الدين الحائز في حجب امثال ذلك يجوز ظهوره
 وان قام احتمال الموت وعرضه للموت المشافهة لذلك ولو مع الظن بعرضه ما
 يقع بغير الاستطاعة التي لا يرتاب احده ان يمدار العبادات والمعاملات وما

الناس الذين لم يعتدوا عليه لما تحروا وصاولة صلوا وباعوا وشرا ووفوا ووفوا
 كما قد يكون صدق اسم البذل على قيمته ان او الرابطة اقوى من على عينها التي
 قد يتركها المبدل ولان له ولد يتركه يتركها ولا يصدق البذل على حق
 عليه بغيره ووجهه ما لا اقل من كونه حائزا وبله العقد المصداق من المبرك الموقوف
 بوجهه والى يرتابا حصة كونه اظهر الافراد التي هي الملتزم به بغيره ونحوه قطعاً
 وعلى من سلك العزلة لوجعها عبد الملك كان الحج مباله وذلك غير مسئلة البذل
 لغته وعرفا وشرا وحق مستند بها على حجب عن الاستطاعة التي لا يرتاب احد
 على ان لو لم يكن لانقل مسئلة البذل في كسبها وكلام الاصحاب وجهه
 ولصحة على كل من حج بمكسبه انه صدق له ولو لم يبايعه له ولو لم يبايعه له ولو لم يبايعه له
 عن اذنه وظلاله ما قد يستند اليه الحائز من عقد ونقل كما تبادى باعتبار
 الوثوق بالباذل على التراج المتعارف وان كان المصروف باعتبار قليل لا اذ
 لوجب بغيره كل ما عول له المصروف المتغيان عن الشريعة عقلا وفعل
 كذا ما يستلزم اقامه فنيقيا طلاق النصوص والفتاوى بكون الذي لا ينظر
 الاطلاق الا اليه عند التام الذي قد يعلم من اعطاه حقه سقوط ما يتوهم من
 الاطلاق وحج به في ضمن القول بالوجوب ولو مع عدم الوثوق بالباذل
 الذي قد يكون من يتبع الاعتقاد على وعده وان لا يجب قبول الحجة والمصحة
 بناء على وقف مكره على التبرع ولا قبض الكسوف والمجاهر التي يحجبها في التبر
 والجهل بخلاف ذلك ما لا يشترط القرف فيه الد عبد الملك الموقوف وجوب
 الحج على تحققه ولم يجب بحسب حيل كغيره من المعقبات التي يتوقف عليها الوجوب

الذي لا يتحقق الا بوجود شرطه المعلوم ضرورة ان الدين فصلان الاول عدم ^{تقصيها} وجوب
الذي لا يتصور وجوبه مع كونه من شرائط الوجوب ودعوى ان ذلك داخل في البذل
فمن المانع كدعوى انه حكمه مع انه فياس مع الفارق ضرورة ان البذل سلطنة قد
حصلت من اباة القرون وقد حصل بفعل غير مختلف ما تخوفه المخوفون
على فعل الكلف الذي قد لا يقبل عا ضو وجوب الحج والذروة والمخوف لقول
بوجوب القبول الذي لا يرب ان يقع من الكمال الذي لا يجب بالضرورة مما
لا يعرف له ضرورة وان قال به نادى من لو انهم متا لا لعل الذي من
قوله يلزم القول بعدم الوجوب بالبذل كالقول بوجوب البذل المشروط
مرفضا الحج وان شذبه تادر ولان لو انهم قبول العتبة المطلقة التي
قد يحرم قبولها بخلاف البذل الذي لا فرق فيه بين مصاحبه ما ذله
للمبدول ولعدمها ولا بين لكال للذمة الواجبة ولكل ما نقص منها لكن
يشتريان باقة اجمع على وفاة الدين والمستثنات على التقدير الثاني ضرورة
تأمل وان قام احتمال التوزيع بالعبادة فليما قد يعلم من كثير من اولئك
ومر قاصدة في الضر والضرر والمعرفه يرجع على غيره فحينها انهم
على الباذل والعدول الذي فيها هامة المبدول لروايتهم كلما يتوقف
عليه الجمع الى محل البذل الذي قد يمنع ذوقه من العدول اذا تلبس المبدول
بافعال الحج مكره يعلم ما قدرة اماله انه لا يستطيع احد ان يخصص الذين
على حق واحد بالقدرة على فقته ونقته الاخرها بابا با مع عدم قدرته
او امتناعه وان الا من يحل عليه الاسلام وان كان فيقل باستطاعة صاحبه

متره

الذي

الذي قد وجب عليه جملته ونقته من طيا المقدرة ضرورة ان ذلك من البذل
بالاقوس على اشكاله في بعض القرون فلو حج به بعض اجزائه ولو تعدد اماكن
استحب ينقذ عليه وعلى عياله او ارسل الى الحج فالا حرج وعلى فقته ان
ذهابا وابا يا ونقته عيا لك او لك القرون لهذا المال وها يا يا باه
لصيا لك القرون بشكرا ومن ذلك ما يصح عليه رسم البذل كالا او تدر لما قد
كان عنه مما لا يفي بمقتضى الحج على نحو التوزيع عن الفرض ولو امر بتد ذلك
بما ينزل على ما ذله لاعتقاف على المشهور فخلد تحصيله كاد يصل الى حد العام
الذي قد ظهر من كثير منهم من سلب القوي عما لا يخو ما مع صحيح معبر من عما
واصل المذهب وفراعه التي منها قاعة الاجل واصاله عدم الوجوب و
كله ان يصح قنوي وسيرة وقاعة وصل على عدم وجوب الحج باصل القوي
الامة ولعدة خلافا لاستصحاب الحج الذي حكم بوجوب الامانة اذا اذير لعله
لاصول المذهب التي منها اصالة الشغل وعدم الاتيان بالمسقط لروا عدة
الاحتياط وجعل الفضل ابن عبد الملك مثل الله عز وجل يكن لروا في القاس
ما صحها با حققة حجة الاسلام قال نعم فان اير بعد ذلك فعليه ان يحج قال هل كان
حجة تلك تامة او ناقصة لا يمكن حج فله قال نعم قال نعم فحقه عن حجة الاسلام
وتكون تامة وليست بها قصرة وان اير فليحج وقول الله عز وجل اني بعير وان
دعلا معشر الاخذة جعل كانت له حجة فان اير بعد ذلك كان عليه الحج وكل الكتاب
اذ اعرف ففليحج وان كان قد حج والكل ضعيف ضرورة ان الاصل المشا الى
قد تمتع وتعادى كمال ايريل نأقوى منها بما لب من امانها والخبرين المشا الى

مع ضعفها سقاً فان مرتبة الاول من الموقن وقيل انه من اول اوله فيها على المطلوب
 بعد احاطة الجميع منها اجمع من دون تمام البذل والجمع والغير بل قد لا يرتأ
 احده كون العكس هو القاطع منها ولو بعد ملاحظة السياق وتقرير حقيقة
 محبة الاسلام وكون ما جاز به جهات ثمانية الاول واقتضاه مع المناصب الذي
 لا يجب الا عادة بعد استبصار باثبات الفرق والفرق في الشأه وحول ذلك
 مما يقضيه ظهور اداة الاستصحاب او بعض الوجوه التي لا تقارن اوله عليه
 الاستصحاب الذي قد وافقهم شيخ الطائفة في غير الاستبصار الذي وفرض
 تاحرها في غير ذلك كان مسبوقة بالاجماع ولو فرض تاحر عند كان ملحوظاً
 حتى من الشيخ الذي لم يعرف منه هذه الاستبصار الذي قد لا يذكر في مثال
 ذلك الا لغير الجمع بين الاخبار كما يعطيه ما ذكره في صدر الكتاب من حيث
 الطغاف من شدة اختلافها المعلوم انه من اسرار حفظها وحفظ حملتها على
 تقدير الخلاف والتمسك بها فثبت ان ما عليه الاصحاب اوضح سنداً
 دلالة واكثر شأه هكذا وعواضد قد شهد العقل والنقل بصحتها
 بل لعلنا في هذه من شيخ الطائفة قبل مقالة الاستبصار او بعد ما في
 احوال الخالف عليه مائة من تاحر من اداة الاستصحاب بقايب ونبوت
 ومع والغير وغيرها او على مرجع غيره او بغير هذا كمال او يجوز ان
 لم يضره بغير الجواب فتدبر ويشترط مع ذلك كله وجود ما يتون به عليها
 الواجب النقطة الحاشية وجوبه من الزاد والكسوف وغيرها على التزج المقار
 بحاصلهم بالاجماع المنقول على تاجع منهم ابن زهرة والفاصل المصريح في

المطلوب

مع كبر ما بان ذلك مما لا يعرف في خلاف والمعلوم الذي قد لا يعرف مستكراً
 والسيقا القاطعة والاعتبار والحق المنهت قوله الحاشية لعدم الوجوب
 على من لم يكن ما كان ذلك وعدم صدق اسم المستطيع على مثله والنقص
 المعبره سقاً ودلالة في كونه الوساظ المشا الى طرف منها قول الله
 حقيقته معتبر او اليه في الشأه بعد ان شغل في السبل السعد في المثال
 ان كان يجمع بين معنى معنى بعض الحق سبحانه وهو في العلم معتبر
 الموقن في المثال فيجيب البتة على ما استطاع اليه سبيلاً وهو ان اداة الراجحة
 مع صحة البتة وان يكون للافتان ما يختلف على عياله وما يرجع اليه
 بل يستدل بكلام اول من يحفل ونقل كتاب في شأه واجماع ونحوه على اعتبار
 الاستطاعة التي لا تصدق لغته ولا عرفاً ولا شأه على من لم يكن ما كان
 لنقطة العيال وعادتهم واجزء من حجة ضيفه وادته ومضيفه ونحو ذلك
 مما لا يحل حاشية وقد يكون تركه نقصاً او دلالاً لمن لا يقدرك له تعالى
 وربما لا يرتأ حاشية كونه من حجة لنقطة العيال وتبنا وله كمال ذلك على
 اعتبار ما من عقل ونقل على حجة اوله لنقطة لنقطة من حاشية سفره
 الدنيا والادارة ولو يترجى بذلك احد على طريق البذل الذي لا يملك
 العزيز الحق لا يجب قبولها هبة ونحوها سقط استثناء ذلك الذي لا
 لذة الدرة التي قد تختلف فيها القارة ونحوها عن سلطان رجوع القائل
 الى يد كماله لنقطة نفسه ولا يستغنى له شئ مما ذكره ذلك فتأمل فيما
 قد لا يخفى عليك ما يرد من الزعم والمساائل بعد ملاحظة وفق وجوب

منه

استنابة المتطوع بالمال المحرق من مائة الحج نفسه كبر ومضى او عده ونحوه
 مشهورها نقلا وتحصلا والمنسوبة الاكثر والمنقول عليه الاجماع في
 والمروية في الصحاح المستقرة ومنها من المتبعة وعن علي بن عيسى وعنه من اهل البيت
 ذلك في جميع ابن سلم عن ابن جعفر كان صلوات الله عليه يقول لو ان رجلا
 ادا الحج ففرض له مرض او خالطه رسة فلم يستطع الخروج فليخرج رجلا من ماله
 ثم ليصنع مكانا فيه صحبة عباس بن شاذان ثم ان امر المؤمنين امر شيئا
 كبر الحج فقل ولم يطق الحج لكبر ان يجتهد رجلا في الحج عنه وفي صحيح الحديث
 ان كان حوسرا حال بين وبين الحج ومن احضره لم يحضره اسيرة فان عليه
 ان يحج عنه فله صدقة الفداء ونحوه في معتبرين ابراهيم المعز وفي ذلك
 في المتقدمة امره في ختم رسول الله فقال ان ابراهيم في حجة فحج
 وهو شئ كبير لا يستطيع ان يلبس على راية فقال لها رسول الله فحج
 والمنقول من جماعة منهم الحجة والفاحل وذلك وان تمت العدم لمتناذ الى
 اصول المذهب وتواعه وكما ذكره في الاجماع ونحوه على اعتبار الاستنابة
 المبرجة في غير بعض النصوص بدخول الصحة فيها كصحح موقوفين على
 في قوله عن جعله على الناس القبول استطاع اليه سبيلا هذا كان
 مال وصحة وامانة الوقت وعنه عن ابي بصير الاستنابة المعلوم من الزور
 صدقها على نحو ما في المقام ورواية سلمة بن ابي حفص عن النبي عن ابي بصير
 ان رجلا في الحج ولم يحج فقل فقال ان كنت كذا المال وقد فرغت من الحج فحج
 سنة قال فاستطاع الحج قال لا فقال له علي ان شئت فحج رجلا ثم اعني الحج

عنه

مكن ونحوه في غير المقام ضرورة ان جعل اختيار الامانة اليه ان لم يكن حرجا
 عدم الوجوب فلا قل من كونه هو الظاهر وقد يستفاد من الاعتبار والسرعة والبراهين
 وكما اول من عقل ونقل على كونه ثم اول بالعدالة كما غلب عليه وعلى عدم
 حج باصل الشئ في حجة الاسلام التي قد يعلم من حكمهم في حجة الادعاء ان هذه
 الحج ليس من افرادها وعدم شئ من الاستنابة امثاله لا بعد الحيات ولزم خلافه
 العز والفرار والعرفان الحج الذي من شقة وضع الاحوال في مسقط هذه التحليل
 من غير سيرة الاختيار ومنها فانه لسانه الطريقة الموصوفة بعدم التحليل فيها
 الامدادون المطاوعة وكل ما دل على عدم وجوب شئ سوى الحج في الزكاة في الاول
 التي لو تعلق بالحج وصاحبها في طائفة الاخبار فيكون الحج في السوى الذي قد
 يحرمه بقرائن الاختيار وهذه الاستنابة التي قد يقطع من السوى يكونها من
 ضرورة ما في الدين لموجبه فالقول به قوت متعين وحكي المعارض على وجوبها
 حضور من يستقر عليه الحج ومنها الاستنابة التي قد يكون احدها هو المرافعة
 معقد اجماعي الذي قد يكون للامانة اية خصي الدليل او المتيقن وكثير
 من عبارات اصحاب الذين قد جرت عادة قدامهم على التعبير بالامانة في
 التي يجمل ودمعها مع التقية او في مقام تبهم منه احضر وقد بشر سابق حمله
 منها ذلك الذي قد يكون متيقنا بالقرائن التي قد لا يرتاب احد كون
 بعضها موقفا من اللفظ حقيقة هو الوجه ان لم يكن اولى سيما بعد المنع
 في الله المعاصرة بانها لا ولو على بعض الوجه المتأخر في منها عثرة وقد يكون
 الاستنابة الماخوذة فيها العثرة في وطائفة الماشرة وفي صحة حجها كونه

وان لا المشهور في ذلك

السلام وشيخ

وطولها على غير الوجه الذي لا ينافي ما حصل من غير الاستنباط قد يكون في
 الاعتبار الذي لا ينافي فيه ولو سلم على عدم الوجه الذي قد يكون هو المستفاد
 من البرهان والظاهر وما قد لا يكون في أصل العدة على ما عليه وما قد لا يكون
 وجوب الحج بأصل الزعم في جهة الاستثناء عما عهد الموت ولو لم خلاف الفرض
 والقدر والظاهر ومخالفة ساحة العلم به وما قد لا يكون وجوب شيء سوى ذلك في
 المحض بغير الأخبار ووصول إلى جهة العدة عند التأمل في استنباط الوجه الذي
 ورواية وما قد يكون العدة للوجه من جهة خصص المباشرة ويكون الحج هنا أفراد
 حج الاسلام المعلوم بالبرهان لا تعلقا بالادب والاحوال التي يتوقف عليها
 حج المباشرة المتوقف على الادب ان التوقف في الحج الاحوال عليها بوجه لا يتوقف
 بها على منسوب عند اجرائها فان توقف عليه لاستثناء في الحج البدن والصور
 وعدم تصور العدة والضرر والعسر والحرج في دفع الاموال التي قد وجب صرف
 اشغالها حال حصر الدين وعدم المانع مع وجود المانع التي تضعف مشقة صرف
 الاموال الكثيرة في مقابلة اقلها وعدم تعلق الاجرة بعين المال الذي لو امكن
 من صرفه الاستثناء لم يمنع الصرف به كما لا يمنع الصرف في المال الذي تعلق به
 الخسائر الزكوة مع الاستثناء من ثوابها وعدم كونها مائة بل هي على وجه قرائن الاخبار
 فيه وحصوله من جهة العدة التي قد لا يصلح ما تمسك بالحاجة اليه اصفاء من
 المقام الذي قد يكون ما حله فيه من النصوص كان متواترا وما قد لا يكون من الفتاوى
 قد كان من حلت المذهب انه اكثر ما جاء في نظائره وما تمسك بالحاجة اليه اصفاف
 ما تمسك به من النصوص كونه المراد بمقتضى ظاهر وكثيره ومنه النصوص

القائمة

عبارتها خلافا لما قد عليه الوجه الذي قد لا يكون احدا من النصوص التي قد لا
 قد بعضها ما لا يقر به احد وجاء بعض منها فنية في واقع بل ومقتضى الاجماع في
 ومخالفة الامم ولو بمقتضى الوسائط والقرائن التي منها الاعتبار وقابلية المباشرة
 الموجبة لغيره في الاستثناء الموجبة للحج الذي ليس في اية واحدة وولاية ازيد من وجه
 على ما في سلكه وهم من الحج بغيره ويعتبر وقد علم من ملاحظتها عدم اطلاق ارادة
 الاحتجاب وتعيين القول بالوجه الذي قد يتقبل به على كل من فرض واجماع في
 وجوب الاستثناء في الميت خصوصا مع عدم الخلاف في وجوب المباشرة على الحي فية
 في الاستثناء في وقت من عرض المانع بل عليه الاجماع المتفرع عما كانت اجماعهم
 الشارع والمعلم الذي قد لا يميز حكمه وقد يتخذ من اصول المنهج وقواعد
 ونصوصه والمقارن والاجتماع المظاافة بوجوب اخا في الحج من اصل الزكوة وكونه منزلة
 الدين في حق ذلك ما قد يعلم من ان الخلاف في عدم وجوب الاستثناء مع عدم اليك
 من وقال المانع بانه المنتهى الى الجماعه وقد يكون ذلك من غير بل بما ينفى في سلك
 المسائل التي لا يميز في كثير من الطبقات مكرها وفي حذوف كثير من على العقل
 والنقل وان من سلك في الحج المقر من القول بوجوب الاستثناء مع ما ولعله استثناء
 ولو سلم فليس في سلك اطلاق النصوص التي قد ما بوجوب تنقيدها بمقتضى الباطن
 فان استلزم تنقيدها لمقتضى من الاخبار بالقرائن والادب في حج فلو جعل له اليك
 بعد الاستثناء وجب عليه الاعادة ضرورة ان ما فعله اوله من واجبا فلا يخرج عن
 الواجب مع انه قد فعله في عزوقه فيكون بمنزلة من حج غير مستطيع ثم استطاع
 فلو اتفق من قبل حصوله الى اسلم يجب تنقيدها عند عدم حصول شرط الذي هو

والعقد

نقلنا

استقر الحجة ان ليس مضافا الى ما علم منه ان شرنا الى من عدم الفرق بين الرض و
 الضعف لا يصلح والعاضة من المراتع فان نفي اختصاص الحكم بما قد ذكر في
 والقائري للعلوم انه قد جيب به على طريق المثال والاشارة الى عدم القاعدية
 الا انه عليه انه قد صرح بالعلم الذي قد يدعى الجماع عليه ويشهد به الاعتقاد
 تنقيح المناط والجماع للكمال لان جمع علومهم الفصل وكثير من علوم العقل والفن
 صحيح الخلق وغيره ما قد مر للعلوم منه سقوط ما عليه الحق من عدم وجوب الاستثناء
 فيما لو كان المانع حلقه دون غيره وان لم يحيد المنوع ما لا يوجد ولم يحيد
 يحتاج لمجرد الاستثناء اذا حصل المال والاجرة في العام القابل وله لو وجد
 من يتاجره باكثر من اجرة المثل بحيث لا يكون وان لم يوجد المنوع الذي لا مال له
 من عطية لا لا طاعة الحق لم يحيد عليه كقول وان كان يظهر في البذل الذي يقوم معه
 احتمال الوجوب وان الحق الواجب عليه بافاد قد روي في نسخة الاسلام بل اقوى كما
 صرح به في شواهد الواجب على المنوع تحتها خصوصا عند استثناء جماعة في علم
 واحد على انه لا يتعيب كالصوم الذي لا ما في من صيام شهر من يوم واحد من اجل
 واحد وان لم يستتاب المنوع في الال المانع عند قبل التكبس بالاحكام انفسحت
 النيابة بل في المثل ان هذا ما قد قطع به الاصحاب ولما نرى في دعوى الجماع
 الذي قد يكون من جماع غيره على جميع الفروع المشار اليها المقطوع تحقيق الجماع
 في جملته منها ولو كان بعد الاحرام انتم وان وجوب الاستثناء في وقت كالا حرك
 ولا هو استثناء العذر كان مجزيا بخلاف ما لو زال العذر عنه وامكنه الحق بنفسه
 فان معظم الاصحاب قد حكموا بان من كان كذلك صح فائنا على وجه قد يظهر الاجماع من

جائز

جاء عنهم على ذلك الذي قد يكون ما في كونه وغيره من عباد الله في الفناء عند بل قد يكون
 وهو لا يباي من حجة من عباد الله وهو الحق ان تم مضافا الى ما قد ذكر في
 الحق من من جماع الحق ونحو والافاق لعل لا لا جرح في حق من لم يستقر عليه الحق
 بناء على وجوب الاستثناء من غير الوجوه استناد الى الحق المذهب في قاعدة التي فيها
 اصله البنية وقاعدة الاستثناء والاعتبار وكما ياول من من جماع الحق ونحو على
 عدم وجوب الحق باصل الشري الامر واحدة واجزاء عن المنوع في المسمى المانع و
 الميت وان نشر بعد ذلك الذي لم يتصور اجزاء مع استمرار المانع وعن الميت
 عن حجة الاسلام الا تكون التي بينه ذلك الوقت قد كان اتيانه على حق الوفا
 بالصلوة ونحوها مع العذر الذي قد لا يفرق بين افراده الا بالليل المقنن
 في مثل المقام الذي قد يكون ما فيه اولى بالاجزاء الذي قد يلزم من عدمه
 العذر والعذر والعذر والعذر في العظم في الشريعة الموصوفة بالسماحة وعدم التكلف
 هذا التبادون الطاعة الى حجة ذلك من الوجوه التي لا معار من لها سوا الا
 الذي قد يترك على من عليه والاطلاق الذي قد يكتف من تبا ولذا في هذا
 العذر الذي قد يكتف من من على ان من جاز الحق الاسلام على وجه يعلم منه سقوط
 ما ذكره العامة المسمى على استنادهم الى الاطلاق المذكور من مثل ان ما جاز
 او لا في مكان واجزاء ما له وهذا يلزم بنفسه من جهة الاعتبار للحاكم بعد
 تصور المانع الحكم في وجوب الامانة بعد الملاحظة ما من تفصيل جماعهم في خصوص
 الاستثناء وعدمه وقد رويهم بالولاية التي على الميت في وجوب الاستثناء وقد يكون
 ان يقال ان من شاعبه من لم يفصل وهم العظم خصوص العترة الثانية التي

وجوب الاعادة مع عدم فيها فلا سيما انهم في الصورة الاولى منهم كما يقتضيه
 الاولوية المبرورة ولا فلاح قطعي لما لا يحجب في اطلاق المفصل الحكم هنا
 مع احتمال ارادة تصوير الصورة الثانية خاصة لعدم صراحة كلامه هناك الاطلاق الذي
 لا يبادر منه غير الصورة الثانية حتى في المفصل الذي قد يكون محتمل في المقام
 كما فرض القول بالوجوب الذي قد مرنا فيه بان القول بذلك لعدم القول
 بوجوب الاعادة التي قد يكون الدجاج المنقول عليه وجوبه الصورة الاولى
 مقولها على ما يبينه عليه ولا يغير في الوجوب بالاستطاعة زيادة على تمام
 الرجوع الى التام للمعينة ايها او ستماد واما صناعته او حرفة او صناعة
 او صنعة وتكون ما لا يحتاج فيها الى سؤال ونحن نعلم من ذلك اننا نعلم على
 الاخرى والمنقولة في كلام الفاضل وعندها الى اكثر الذين منهم القديمان
 والمحقق والمحل ومعه الى المتأخر في استنادا الى الاصل وقاعدة الاحتياط
 وعدم التمسك والسنة المتواترة وخصوص الصور في تميزها وان يكون
 عند ما يحجب بها في حيلتها في الصالح وبالفاد والاطلاق في غيرها وقد يصعب
 الاعتبار والبرهنة وتبع الآثار فيكون عاد على وجهه مع هذا الذي قد علمت
 انه نوع من الاستطاعة ولا يلزم من ذلك ولا عدم استثناء ما هو وجوبه في مال
 المنقوع والميت وان لم يبلغ المال الاستقلال بما يحجب به كتاب وعلى الوجهين
 والعيب عندنا في تمام الحجة في الوفاء في احد الطرفين وعلى ما قرب مكره
 ان لم يكن لها مع عدم الرابطة ونحوها ولزوم خلاصه عدم تحقق الاستطاعة
 الا لتأديده وعدم وجوب ما يحجب الذي يستحقه الغنى المتعلق الكرم الاعلى اذ وان

في قوله لا يبادر منه غير الصورة الثانية

كما قلنا في الجواب على ما في المتن من ان قوله لا يبادر منه غير الصورة الثانية لا يقتضي وجوب الاعادة في كل صورة من الصور بل يقتضي وجوب الاعادة في الصورة الثانية فقط

كان ما ذهب اليه كثير منهم الشبان والحملة وبوجهة واحدة وعيدوا من اساطير الشبان
 ونسب كلام الرافعي الى اكثر وفي كلامه حجة الى اكثر المتأخرين وفي قوله انهم
 مع ما بالاجابة عليه في الغنى والمغنى وقد ظهر في غيرها وبغري الى القدر انما شرط
 في ذلك لا يخرج من حجة استنادا الى اصل المذهب قواعد ولزوم خلاصه الرجوع
 وذلك القول الذي لا يرد من اسبقه بل لا يحتمل انما هو المعروض من سادة الطريقة وعدم
 التخليق فيها الدعا ومنه انطواء الحق قد لا تكون عند من يحلف بيمين كصنعة ونحوها
 ما اعتد لها من الاجام والمهور والنصر المعتمد سدا ولا تروا لولا لولا لولا
 المتأخر في المطر منها ما هو المثل الذي في الجمع على انما في تميز الاستطاعة هنا
 وجوب الزاد والراطة ونفقة من يملك نفقته والجمع الى كتابة من مال او صنعة او حرفة
 مع صحة في المنقولة تحلية السيرة الموانع وان كان ليس ويحجب معناه الاعلى الذي
 قاله في مالها الزاد والراطة مع صحة البينة وان يكون لذلك ما يخلط على
 عما له وما يرجع اليه من جهة من قوله في معتبر في الرجوع الى المنة في المنقولة
 الناس وان كان من الزاد والراطة لا يملك غيرها او مقدار ذلك ما يثبت به عياله
 ويستغنى به عن الناس فقد وجب عليه ان يحجب بذلك ثم يرجع ضا الى الناس كغيره
 لهذا ذلك اذن في قوله فما السبل فذلك فقال السعة في المال وهو ان يكون
 مع ما يحجب ببعضه ويبقى بقيت به نفسه عياله يعني وقت وجوبه والكيف
 يكون نفسه بذلك كمعنى من انه قد خرج الى الحج ملك ولاية شيخ الطائفة لهذا
 ما لعله حجة في المطر جريان فيها تفسير السبل في السعة في المال اذا
 كان يحجب ببعضه ويبقى بقيت عياله اليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعها

في قوله لا يبادر منه غير الصورة الثانية

في قوله تعالى ان من عند الله خزائون كثيرة
 لا يعلمها الا الله تعالى في قوله تعالى ان من
 عند الله خزائون كثيرة لا يعلمها الا الله تعالى
 في قوله تعالى ان من عند الله خزائون كثيرة
 لا يعلمها الا الله تعالى في قوله تعالى ان من

الا علم من كان ما فيهم اذ العلم ان في مثل هذا قوله لقد هلك اذا اشارة
 الى الكمال السعة والتخفيف الذي لا ينطبق الا على هذا القول الذي قد لا يتحقق
 بدونه لانه لا بد من اشارة الى جميع منهم المتيقن حيث قال في بعض
 مسائله والاستطاعة عرفنا الشرح وعمدنا للغة عبارة عن سهولة الامر ولتقاع
 المشقة وليست عبارة عن مجرد العقدة التي تدعى انهم يقولون ما استطاعوا في حالات
 اذا كان بعضهم يستعمل على النظر اليه وان كان معه قدرة على ذلك وكذا يقولون
 لا استطاع شرب هذا الداء ويميدون انما يلزم ومثله وقال في بعض
 مع صوابنا انما الداء هذا المصنف فيكون عبارة ابن زهرة في قوله قد تيسر
 في كلام غيره واحد في معناه كل واحد في ساحة الطرية وعدم التخليص فيها الا
 باجتماع الطائفة الى غير ذلك كما يصف بعد ملاحظة الاستناد الى الاصل و
 قاعدته الاحتياط والعاديين بما هو في منها من امثالها والعمر الذي قد يعكس
 مع الاستعداد والنسب العارضة في تقدير الاستطاعة التي لم تنل على تمام تقديرها
 وان استبعدت العرائن المستفاد منها دخول الرجوع الى الكفاية في معنوها بل
 قد يكون اولى من ذلك فيكون قد علم من التام فيه سقوط ما يجعل مؤثرا
 في الاعتبار والبرية ويتبع الداء ويحتمل ما قد يكون اولى بكونه تحديا للعكس
 المطلوب الذي قد يكثر اعتقاده اولى بتلك النجوى التي اوسلت فلا ريب ان
 منقذة في حصة فائدة من اللفظ لغة واعرفا وبلزوم خلافة عدم تحقق الاستطاعة
 المعلوم عليه رجوع ذهابها الى الكفاية التي قد لا يلزمها سكونها هو المتعارف
 المتداول في النص وعدم احتياجه الى السؤال عما يقفه بذله وانها نة من

سبع وان معاد من عند الله ذلك منقذ ولو سببا يمنع اليه من بيت المال والحق والبركة
 ونحوها وان قدرت عن افادة العبادات التي كان مقصود من شرطها في ذلك على
 منعه من عدا ما يكتفي ويكتفي بها لمدقة العلم فضلا اوقعه فريضة من لجان القول
 في حصاده الضرورة التي قد يكون القول بعلمه الاشارة الى على وجهه من حيث
 صرف ما يخرج ويكمل من دونه ومع ضيقه المدة فليتها لها شدة ويحذر ذلك في
 وان علم انه يرجع ذللا بحيث يثقل الناس كنهه ومصادمها ومع فيقول الناس
 لفظيا واما في العلم ولا فرق في ذلك كدبرين الرجل والمدة وانحنى المشكوك
 رسته ولما عاوى سرف وقاعدة واصلا غير انه قد يقوم من فعل التصريح والفتوى
 انما تتيقن في المدة مصاحبة الحزم المتناول لان ومع في حزم تلاحق عليها مؤمدا
 في كل مصراع او مصاهرة وان كان كما لا يستحل الحرام وليس في سيرة وقاعدة
 واملا وكما ما واجعا معلوما قد لا يبعد عنك ومنقذ لا يكون متواركا للنسب التي
 لا ريب في قاعدتها مع اعتبارها في العلم ومنها الى الصحاح المستتم وعبرها من المعنى
 في الحضور كصحح معوية بن هارث في المدة عن المدة يخرج العدة في قوله لا
 بار يخرج مع قوم ثقات وصحح سليمان بن خالد عن المدة في المدة يخرج وليس بها
 عود هل يصلح لها الحج فقال نعم اذ كانت ما هو وصحح صفوان الجمال قال قلت
 لهم قد عرفت فيقولون تاتين المدة اعرفها ما سألها وجهها اياكم وولادتها لكم
 ليس لها حرم قال اذا جازت المدة المسلمة فاحلها فان المومنة حرم المومنة
 ثم تكرر في الآية والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض الى غير ذلك مما عرفت
 ما لعله من ضرورة رأت العقل والفكر ان يكون محرم من السلامة بل عدم خوف

على البضع او العرف كبروان لم يحصل فظن بها وفاقا لم يجمع منهم في تركها
 وظاهر خبره ان صاحبها خافا باطلاق النصح المعتصدا باصول المذهب وقوله
 ظاهر السيرة والا اعتبار الذي لم يعرف بين خوف المفسد والفقر في الاموال ونحو
 ذلك ما لا يشترط الفظ بقاء المصنام الحج الذي لا ريب له كالمصوم والصلوة
 ونحوهما ما لا ريب في وجوب التكبير مع اجتماع الشرائط ظاهر وان ظن انحراف
 البعض في اشتاء العمل الذي لو تفرقا التكليف على ظن استلزام الشرائط وعدم
 بعض المواضع لسقط التكليف بمثل الصلوة والصوم على من ظن الموت في الاشياء
 وفروض ما يقضه بعضا دهما وذلك خلاف الضرورة التي قد تنزع من دعوى المصلحة
 بغير علم على السلامة والخوف الذي قد يجتمع الشك والاحتمال القوي مع ظهور
 اماراته وقد يكون تفسير المصنف على الاستدلال الغالب الى الملة في المروءة
 ويجوز ان يكون ذلك من الممارعة على الموت الذي لو تحقق فلا إشكال في سقوط
 التكليف لادع المصاحبة التي يرتفع معها الخوف المانع من وجوب الحج الذي لم تحقق
 الاستطاعة فيه الادع رغب الخوف الذي لا يرتفع الا بصاحبة الحجر الذي يستدل
 حج على اعتبار مصاحبة بغير ما دلل على تركه وكذا ما دلل على وجوبه على
 اعتبار الاستطاعة المعلوم عدم تحققها بغير تلك المصاحبة التي لا تجب على الحجر
 وان بدل من العمل ما يدل له وجوب الحج التي تخصبها ولو وقف على ذلك
 الكثير او على العرف ولو مقتدا الم تكن من مذهب ذلك بحالها اذ هو كغيره من المواضع
 الواجب دفعها ما امكن ودعوى ان من المقتضا التي لا يجب الحج الا بوجوبها
 اتفاقا بغير الفرض لما قد علمت ان مقتضى الوجوب القدرة على تحصيلها وجمع

كل

فكثير الاية بها من ما يصدق الواجب المطلق المعلوم وجوبه على كل واحد فدل على عدم
 ان لو فرض دفع الخوف على مصاحبة الاجابة كانت والغير ولو بين له الاموال الكثيرة
 وان اذالم يرتفع بمصاحبة احد كان الحج ساقطا ما لم يتكلم حتى بلغت حوزة الحرم
 فان وقع الخوف من جهة انه كثير من المواضع المسقطه لوجوب الحج الذي لا ريب في وجوبه
 عند اجتماع الشرائط ودفع الخوف من قبل التلبس بها لادع لو ادعى الزعيم الخوف
 عليها او عدم امانها وانكره على هذا الحال مع اشتاء البيت وان مع قدما
 يقدم فيهما وفي اليقين فظن انهما اعترضت نفعه وقربته من عدمه الذي قد
 يستفاد من اصول المذهب وقواعد وكثير من الوجوه وح فليس له المنع ظاهر او في
 جواز بعضها ما طنا لكونه محققا عند نفسه وجوبه وقطع الشايع والمنع احوط
 وربما يكون هو الا وفي اصول المذهب المعلوم من ادع عدم حوزة الحرم مع فحوا لو
 ادعى الزعيم وجوب الامانة التي تدل على الخوف فانكره ضرورة انها قد لا تكون ظاهرة
 مع وجود الامانة التي من شأنها الاشعار به وجب فيصدق قولها على حالها كما قيل
 قولها ودعوى الخوف الذي لم يتعلق بدعوى الزعيم في هذه الصورة وقد بينت
 الزعيم معه فلا يلتفت اليه ادع النبوة العار ذلك كثير من العبادات وجب فيجبها
 على الحج وان لم ياذن له الحاكم الذي لا ريب له اعتبار اذ في اشكال ذلك احرا فليتب
 وفي وجوب حج الوالد بال ولد مع الامكان وان كان الولد كبيرا او لم ينسحب اليه
 جمع منهم المنع والشيخ في جملة من كتب القاض في نهضة بل ربما يظهر الجماع عليه
 من طريق اخرى فينبغي ان صاحبها ان كان له ولد له مال وجب عليه ان ياخذ من
 مالها ما يحج به ويحيى عليه عطائه وقد يكون مرجح في الذي قد قيل ان كان الولد

في الواجب بالزينة

ماله وروى البخاري انه يبيع عليا ويأخذ منه قدر كفايته ويحج به ولين من الاستماع
وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا الاجماع والمروية في هذا المعنى من جهة الخاصة
قد ذكرناها في كتابنا الكبير وليس هنا ما يخالفها من دل على اجماعهم على ذلك اذ
قوله انت وما لك لا يبيك انتى قد لا يتاب احد في مراجعة يبيع الدجى وتكره
الاجساد التي منها يبيع سبي بنى فاحس سئل العم الرجل يبيع من مال ابيه هو
صغير قال نعم يحج به منه به الاسلام قال وينفق منه قال نعم ثم قال ان مال الولد
لو اده ان رجلا اختم هو والله الى الله فقضى ان المال والولد لله والولد قد لا
يريد سواه ولا يغيره ولا اجساد المروية في بيت العزة حيث ادها فقله في
بيت بطريق ثلثة طريقان في اجمع ادها طريق موسى بن القاسم والآخر طريق احد
ابن محمد بن عيسى وطريق الحاسب وهو طريق الحسين بن سعيد واذا اعتبرت
طريق الشيخ في الكلام يبيك وادخله المحبين ففنا عفت ويحجز ان نعم اليها قوله
او يحضره في صحيح ابن سم ان قتبا يبيع ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئا
الا باذنه والولد لا يأخذ من مال ابيه ماشاء ومعه ابن سنان سئل العم عن الولد
ايرز من مال والده شيئا قال نعم والابن من الولد من مال والده شيئا الا باذنه
وصحيح الزاوي عن ابن جعفر ان رسول الله قال لعل انت وما لك لا يبيك و
سعيه الحسين بن علوان عن زيد بن علي عن ابيه عن علي انه قال ابي النعمان رجل
فقال لرسول الله ان ابي يبيع مالي في فاعتقه كهيئة المرقع في هذا انت
وما لك نهية انه لا يبيك انت سهم كنانة يبيع فيه انا فاعف عنه يبيك الذكور
ويجعل لهم يبيك عينا جارت عتاة ابيك تينا ول ذلك وما لك ويبيك ليس

كل من شاور

لكان تينا وله حاله ولابد شيئا الا باذنه وحسبني كفى مع كونها معتبره في نفسه
لواضحة اليها ما روى في غير بيت زائل المروية في هذا المعنى قد يكون مقابرا لما في
والروى عن ثقة الاسلام وصدد وفي صحيح ابن محمد بن مسلم سئل العم عن رجل لا
مال فاحتاج الاب قال يا كاهنه فاما الام فلا تأكل من الاقراض والمروية في نفسه
الاسلام عن ابن ابي عمير عن العم في الرجل يكون لولده مال فاحل له ياخذ
قال فليأخذ وان كانت امه حية فليأخذ من مالها فاحل له ياخذ من مالها
فمنها والمروية في الصدوق والعلل بسند فيها عن محمد بن سنان ان الرضا
كتب اليه في كتابه جواب سائله وعنه تحليل مال الولد لوالده بغير اذنه وليس
ذلك للولد ان الولد موهوب للوالد في قوله عن رجل يبيع لبيك انا فاعف عنه
شيئا الذكور الى قوله ولعلك البوع انت وما لك لا يبيك وليس لوالد مثل
مثل ذلك ولا تأخذ شيئا قوله الا باذنه او اذن الاب الحديث والمروية عن
كتاب ثقة اجليل علي بن جعفر عن ابيه عن عمه قال سئل عن الرجل يكون لولده
الجارية ابيها قال اذا احب وان كان لوالده مال فاحل له ياخذ من مالها
وان كانت الام حية فلا احل ان تأخذ من شيئا الاقراض الى غير ذلك المروي
اساميا كثره ورواه عنه وقد يؤيد بالاعتبار وقاعدة الاحتياط ونحو ما دل من
نصف فتوى علي وجوب بيع البذل الذي لا ريب ان اذن المالك الاصل او في
ولا ما دل عقل ونقل كتاب وسنة ونحوها على حرة الصديق الذي قد لا يربا
احد في حرة العلة الولد لوالده في النصف كما بما لمثل الحج من اكراره واقراده
عدم خضوع جناح الذل واللين والمساخنة له بالمهر ونحو ذلك مما فتوا عليه العقل

فان قيل ان الولد الذي خرج من بطنه ما ذرعه في الدماء كان مؤثرا ما عليه من اثار ما عليه من طبع
 والمشي الذي كاد يصل الى الحد الاطراف الذي قد ظهر كثير ويكفي ان يكون من طبعه
 عدم الرجوع الى النسيب في المداورة الى الخلف في راحة عنده وفي غيرها الى الاكثر ومنهم
 الشيخ الامام استنادا الى اصول المذهب وقواعد السيرة المستمرة وكلها
 دلالة على عقله وقلة على ان لا يعمل ما امره الطبيب نفسه والنصيحة المعتز سندا ولا لزوال
 بالسلطة التي قد مر طعن منها كقولنا في حقه في معتبر لما في الاحكام في اخذ حال
 ابنه الا ما يحتاج اليه ما لا بد منه ومعتبر لما في ابنه العبد مثل الله ما يحل
 للرجل في حال ولله قال في قوله في غير ما اذا اضطر اليه قال فقلته فقلته سؤالا
 للرجل الذي اتاه فقدم امامه فقال انت وما كنت لذيك فقال انما جاءه بابيه
 الى النبي فقال يا رسول الله هذا ابي قد ظفرت من ابي فاجوز الاب ان لا ينفقه
 عليه وعلى نفسه فقال انت وما كنت لذيك ولم يكن عند الرجل شيئا وكان ^{ابو} _{نصر}
 يحل الاب للابن ومعتبر على ابنه جعفر مثل اخاه عن الرجل ياكل من مال ولده
 قال لا الا ان يضطر اليه فلياكل منه بالمعروف الى غير ذلك من الوجوه التي قد يعلم
 عدم المحيص مما عليه المشايخ من الذين لو ثبت خلاف ما هم عليه لكانت من الاخبار
 تنزع العمى البلي الذي عاينه يصل اليكم الى حد الفريضة الفاكهة بعدكم لطف
 الا ما على ان تقرب من مال اولادكم بالفضل والانتقال ويحذر ذلك ما لا ريب ان
 لو انم القول بوجوب بيع النسيب الى الولد الذي قد يستفاد من ضرورة العقل
 والفضل عدم استطاعة الولد ان يداوان وجوبه عليه التملك الذي قد يقتضي
 ولا يبيع على الولد عقوله والنيل الذي لا ملازمة بين وجبه وجبه وجبه ^{لنفسه} _{التي}

من اسم طبعه لانه وعما بل شرا عليه وعلى بقول النكاح الذي قد ينفق
 وجوب النيل الى الولد المعلوم من الصفة عدم تصور التملك والنيل في
 الصغر والمجنون ويحذر من افراده التي لم يعرف احدها في امثال المقام الذي
 قد يعلم ما قد اشرا اليه في يومه يتبع العبادات والمعاملات والايام عا والولايات
 والملازمة والاحكام ان العقل بحجة النقص في حال الغيرة من ذمة اذنه وان كانت
 النقص في العقل من ضرورة نيات العقل والفضل الحرج ما قد مر على خلاف ذلك
 ومنع النقص من الوارثة في وجوب الحج من مال الولد الذي لم يزل احدا قد
 معطاه من كونه مال له املاك والده على حال الضرورة ولا اضطرارا ولا تقصير
 او الاذن التي قلنا لا يجوز بحسبها لكونه الذي قد ينفق عليه عدم اطلاق
 النصا كليا فيعقل الولد المعلوم من الضرورة ان لا ملازمة بين وجوب الاذن و
 النيل على الولد من استطاعة الوالد الموقوفة على حصول النيل الذي قد ينفق
 الولد منه وان وجبه عليه ودغوى انما عاصره المالك الاصل قد عرفت سادها
 كما قد عرفت سادها ما قد يجعله الشيخ من ضرورة ما قد مر على الاعتبار وقاعد
 الاصل لا يقتضي ما دل على وجوب الحج مع النيل مما دل على حرمة العتق وخفض
 الفجاء والمعاينة بالمعروف ويحذر من ما قد لا يربح انما قد يكون بالفضل او
 كونه من النقص التي قد تبين من يدعي محمدا سادها كرها وصرحنا في
 مقالة الشيخ الذي قد تبين على يدعي ظاهره لا يباح من ضرورة خلافه فضلا
 عن ابقاء ذلك المعلوم ما قد انقلب على كفه يدعي او يحل على خصوص
 الدليل او على بعض ما حلت عليه النصوص التي قد تقدم من مقالة تناول الولد

وعنه مصعب

وان كان يبيع دابة قتاده ومقتل الركوب افضل من بعضه بالنسبة
 عن التمسك للعبادة استنادا الى الجمع الموكب بالاعتبار وكثير من وجوه العقل
 والفضل الذي منه معتبره شام الى ان قال وظلنا على الله انا وبضعه عشر
 معلان احبنا فقلت جعلت في ذلك انما افضل المشي او الركوب فقال
 ما عبادته فقلت افضل من المشي فقلنا انما افضل من المشي فقلت افضل من
 بها الى ان يقيم لك ان يبيع فقال الركوب افضل وقيل الركوب افضل من
 ان كان الحاصل على المشي في المالم على استنفاده عنه والمشى افضل من
 ان كان الحاصل على كسر النفس وشقة العبادة استنادا الى الجمع الذي قد تبين
 بوجوه منها ان الجمع جامع لمساواة كقوله في بعض الاحاديث يكون
 دفعا ولى العبادة بالنسبة الذي قد يحرر له من بعضه ما يربى العبد
 لبعضه ومنها معتبره الى معتبره من المشى افضل او الركوب فقال
 ان كان الركوب هو ما يبيع كقوله اقل لنفقه فركب افضل الى غير ذلك من
 وجوه الجمع الذي قد علمت في المشي منها ما في المتن الذي يشهد كثير من
 العقل والفضل الذي قد مر من قول الله ليعلم انما لا يحب ان يحب الي
 فان ذلك اقرب على العبادة والعبادة وهو ما دل من ضرورة على فضيلة
 الاضطرار يوم عرفه من حيث ان يضعفه الصوم في العبادة الذي لا يبيد الرب
 الكثير ما قد دل له وقد لا يربح انما افضل العبادات فالقول بافضلية
 الركوب ثم قد لا يعرف له وجه يعتد به كالقول بافضلية المشى على ان يقال
 ان الجمع خيانة حد ذاته افضل من ركوبه في حد ذاته ومع فالقول به متعين وقد لا

هو افضل استنادا الى المستقيمة التي منها مجمع وقاعدة وان يكره الله ان يستل عن ما
 افضل من ركنا قال بل ذلك ما كان حوله مجمع واكبر مجمع وقاعدة سئل الله عليه
 عن مشي المشي من مكة او من المدينة قال من مكة قال سئل ان اريدت البيعة لركوب
 او امشي قال كان المشي من دراكبا وسئل عن الركوب افضل او المشي فقال
 الركوب فقلت الركوب افضل من المشي فقال نعم لان رسول الله ركب بالية
 بعض الاحبار قد يدل على حرمة المشي كالمروني الصحيح في ابن عبيد بن
 عن ابن جعفر شل عن رجل نذر ان يمشي الى مكة فاحيا فقال ان رسول الله
 خرج حيا فمطر الى مكة فمطر بينه بل فقال فمطر فقال لو اخذت عترة
 ابنه من نذرت ان يمشي الى مكة فمطر فقال رسول الله انطلق الى اخيك
 فمطر فركب فان استغنى عن غيرها فمطر فقال فركب وقد روي
 بظواهر السج والالتباس والاعتبار وكونه اكثر مؤنة ومصرفا في طريق الحج
 المعلوم ان ما مضى ما يصره العترة طريقه واخرى الى كرام الاختلاف
 ما بعد مشي النسيب للوم ورواية الشيخ ودناية النفس فقلة الهمة وقيل
 ان المشي افضل لمن ساق معه ما لا يبيع وكذا استنادا الى انه لو كان يبيع
 الاجبار وقد يبيع له الاعتبار واطنان النفس وعدم الخوف الذي قد يجب
 الركوب من جانب المتعة له وهو ما لا يبيح من سببه الى الخلف والملازمة
 ومعتبر ابن بكير قال لله انما يداخلك الى مكة فقال لا تمشي واركوب فقال
 اصلحك الله فقلنا ان المشي ايسر على من عشرين حجة ما سبنا فقال ان احسن
 ابن عبيد ان كان يمشي فمطر معهما ماله وقد يكره ما يبيح الخوف

من حال ولد وعدم تناول الولد حال والده آباء ذن في حجة عنها ومقابلته تناول الولد
 وعدم تناول الولد الدلائل في بعضها والقرينة بكون اخذ الولد دون اذن
 الولد من ذلك ما قد استدل عليه انها صفة منها عليه وليس هي بعد لا حظها
 انما اليه وطيلة احران الدلائل من ولد على وجه لا يحتاج القرينة بها من خلاف
 الولد والولد الذي لا يحتاج الولد اذن من صفة يحتاج اليه ومنها لو كان صغيرا
 او مجنونا واراد الا نفا عليه او على نفسه او لا استقرار من حاله او من ذلك ما لا يكون
 للام والولد الذي قد يكون القرينة بعدم القرينة ببال والد الابا ذن وعدم
 صرفه والوالدة ببال الولد الابا ذن من القرينة ما هذا الولد من من اذن الولد
 فظان مشا الله الى تحقق الاذن هنا فلا يحتاج الى طلبها بخلاف الولد والوالدة
 على هذا لا تمام بمعنى ما يستدل به المتأخر من وجه ولو سلم فاقضاه التناظر
 والرجوع الى اصول المذهب وقواعد الحاشية فيجب ان لا يجمع البذل او كماله
 التي يكون مستطير كما حال الولد فلية فينا وقد يدق وتعلم من انما له ان لو اهل
 المستطير كان انما وجب عليه ان وان بلغ من الفقر ما يبلغ ويخرج ان مستطير
 بغيره ولا راحة وان بلغ من الغنى ما يبلغ وان لم يملك ان غير المستطير لم يخرج
 من الاسلام بعد استطاعه قبل على ذلك كماله انما في المعام كذا في قوله فيمكن
 والسرقة الفاسقة واصول المذهب وقواعد وكصوص المتواتر من بعد ان تمام
 العلم منها الى الضابط وقدر ما لم يزيد نعم فلا ضيق والمشهور من الاصحاب
 على ان غير ضابط وتخصيل ان ان ما شيئا افضل منه بل كما الرفع الضعف
 عن العبادة فالكون بل افضل منه شيئا بل ان الكون كذا في قوله فيمكن

المستطير

سبل

كلما جازل ومقتل ومقتل على من يبا فضيلة اشق الاعمال ومن هو الضيق التي قد لا يتأ
 احدها قاترها بعد ان تمام العلم منها الى الضيق كقول الله في صحيحه عليه السلام
 ما عبادت بشئ اشتد الحب ولا افضل من حب الله في حق الله بن جليل ابن جليل
 البرية عنه وعن العفة روي انما تقرب العبد الى الله في حق الله بن جليل ابن جليل
 على القومين وان الحجة الواحدة فقد سبعين حجة وعن في ابا الاعمال حسنة
 عن الربيع بن محمد الاسلمي عن رجل عن الله انه قال ما عباد الله في حق الله بن جليل ابن جليل
 الى بيتة في مثل هذه الحصة عن الربيع بن جليل ابن جليل ابن جليل ابن جليل
 ابن عباس الحاج الراكب كل حطة تخطها طاعة سبعون حسنة وللحاج الماشي
 كل حطة تخطها سبعون حسنة من حسنة من حسنة من حسنة من حسنة من حسنة من حسنة
 حسنة بمائة الف قيل في جزاء له واه البرق في الحسن من بيت امر ما شيئا
 كتابه سبعون الف حسنة من حسنة من حسنة من حسنة من حسنة من حسنة من حسنة
 الف الف حسنة وقال فضل المشاة انما كفضل القرية البدر على سائر
 النجوم مضانا الى السيرة والاعتبار وكونه اوتى الى الدلائل والضيق والتساوي
 بما هو المعلوم من فضل ذوي الشرف فقد حج الحسن بن علي عليه السلام ما را قيل
 انها من وعشرون حجة وقيل عشرون كذا في صحيحه الجليلي عليه السلام والحاصل ان
 بن بديع بن بعض المعبر ان يخرج ما شيئا الى مكة فزمت فدهاه فقال بعض
 مواليه لو ركبتم فتكن عنك هذا اليوم فقال كذا اذا اشتهاه هذا المنزل فاقته
 في تلك السجدة معدون فاشترى منه ولما اكسره وهو علم فتبته حبه وكسبه
 كاحبه الى من الذي قد كان يحج ما شيئا وراية فقاد وراية وقيل ان الكون

وكفى بهل المعنى من الاحكام كون المدار على الذي اقل ما يمكن فيه فاقية الامور
 وذلك ما حصل فاعين تادوا لا يمتنع ان لا يكون غير ضلالا عن الاصل الذي منه
 تنطلي غير ان لا يكون من الخصائص ان يكون من غير ضلالا عن الاصل الذي منه
 كما فاته ويحذر كذا من الوجه الذي قد وقع من غير ضلالا عن الاصل الذي منه
 والقوت على ما لم يثبت المطلقة فان ملكية التبيان به كذا وهو ما ينبغي
 الاعتبار ولا حظ من الوارد في مثل الصوم والصلوة التي لا يقضيها من فاته
 على التبرؤ ولا علة وان ثبت وجوب القضاء على الصوم والصلوة وان كان
 نلتزم قضاء الحج به هنا ان لم يتحقق الاجماع الذي قد يظهر من جميع ما خلافة
 خصوص الابل وكونه لما كان منتهيها صا وبذلك فترى من هذا الوجه اختيارا و
 التمس من التي منها موثق او جبري عليه من غير ضرورة في شهر رمضان فاته
 في شوال فاقضي ان افضه منها قال هل يترك من رمضان قال لا ما كانت فيه
 فلا تقضى عنها فان اسم يجعل عليها قلت فاقى الشهر ان افضه منها وقد
 او ضيق بذلك لا يكلف تقضى شيئا لم يجعله الله تعالى عليها ومنها ما مر من قول
 ابو جعفر في ذيل الحج وذلك الحج عند ان كانت حجة الاسلام وصية اباها
 عليه من ان افعال ذلك كالمرج في كون القضاء غير واجب له مع استقرار
 الاداة واستقلال الذمة ولا يلزم من ذلك القول ببيعة القضاء فوجب
 الاداة لا يحتاج في القضاء الى امر جديد بل اللان من محل الواردين في
 القضاء وعلى الصوم والصلوة والحج على حضور عايات واستقر في ذمة المكلف
 الذي لا يجب عليه قضاء ما لم يستقر في ذمة الابل مع ان لا وام قضاء

قوله

ما وجد

ما فات غير من لادني تامل فتبين الحكم الا حقا المعلوم من الحق من فهم و
 قواعدهم ونصوصهم ومعايناتهم ومقاصدهم ما يقتضيه الشرع والاعتبار
 وموافقة الشريعة الموصوفة بالسادة وعدم التكليف فيها الا بآداب العباد
 وان لا يجب القضاء الا فيما علم فيه اشتغال الذمة واستقرار الخطا او
 وليس الى ما ذهب اليه معظم اصحاب الدين قد حكموا بعدم وجوب قضاء الحج اذا
 لم يحضر بها ما يمكن فيه الحج مستحيا للشرائط وعدم وجوب قضاء ما عدا ما حصل
 له الشرط فخال عن الرفقة ثم مات وتبلغ الناس على حرج وفيهم الاستطاعة
 فاته وقد ذكر ما قد جنوا به وربما يكون بعضهم من الضرورية التي لا يبعد تركها
 ولا يستقيم الا على المشهور من اصحاب المتطوعة نصوصهم المتواترة بعد انقضاء
 الحج ومنها الى الخصوص واجبا عنهم المتطوعة على كون القضاء الذي يرد متعلقا
 بترك الميت بلغة المتهمة فيكون كونه ان من هب ثلثنا اجمع واكثر العادة قلت في
 والبرق والاعتبار شاهد صدق على ذلك الفتحة يكون في ثبوت كمال تعلق
 الحج بالاموال التي لا يربطه تعلق الحج بالاسرها ولو كان ذوها حيا كما مر من مثل
 المنع الذي سيدل بخبري ما دل على وجوب الحج به ما دل على المطلوب الذي
 قد سيدل عليه بكون ما دل على وجوب وفاة الدين الذي قد مر من النسخة الحج
 الفات من قبل اوليها قد سيدل عليه بضرورة المذهب حكيم من الوجه التي يعلم
 منها انه لا وجه لمعارضه الصحيح حيث لم يحج بحجة الاسلام ولم يترك الا بقتدر
 نفقة الحج فترى ان ما يترك ان شاء الله اكلوا البعض بما ربيها مع احتمال
 لوجه منها التغير ومنها الاختصاص بصورة عدم الاستطاعة وخصوص ما مع

قوله

شذوذه وعدم التماثل بمصنفه في المقام والمنقول عن جملة منها في الموضع
والمراد بالمراد المذهب في حق وجوب قضاء الذي قد علم المشهور في حق
وجوبه قد ظهر الاجماع عليه من غير ان يكون له مال استحب لوليده ولغيره
عنه وان كان في الولي الكدب بما يظهر من كثير من الاخبار ما يوجب على الابي علي
من القول بوجوبه عليه ولا ريب انه احوط واوفى بالاعتبار وبما استمرنا اليه
قضاء الصلوة ونحن هاهنا الوجه الذي قد لا يقيم في معاصيتها الاصل ولزوم
الوجه الذي قد يمنع والنصوص التي قد يمنع من ادائها ونحو ذلك منها حجة عريضة
القاب وظهور كون متعلقا بالاموال كالديون ونحوه ما قد ينكر الاستناد اليه
ولو سلم كوجوب الفرق بينه وبين الصلوة التي لا يختص الفرق بينهما وبينه
بسبق طوع الولي على بل يكفي وجوبه ولو سقوط عنه اذا خلف الميراث
دونها والاجماع الذي قد يمنع من ظهورها ونكر علوم يدعي الفرق في بعضها
بل ربما ينفي معارضته بانها لها من يدعي اتفاق الاصحاب على وجوب قضاء
الولي عايات ومطلعة ومن غيبه ان ذلك في مقابلة الجورة فتدبر
المفتقر عن جملة منها في المصنف والراش والجامع والمذهب ومن ان وجوب
القضاء غير من الميراث بل في المتن نسبة الظاهر الى اية الميراث في
بان الاول كون الميراث الحسن لا ذلك ظاهر اربع روايات في الثاني اظهرها
دلالة رواية احمد بن ابي نصر عن محمد بن عبيد الله قال سئلت ابا الحسن رضي الله
الرجل يوت بنو من يبيع من يبيع عنده قال على قدر ما لمان وسعد ما لمان
فان لم يجد ما لمان من الكوفة فان لم يجد من الكوفة فاني المدينة بل قد يدعي

ان ذلك

ان ذلك ظاهر رواية كثيرة فتذكر بعضها اظهر من المعبر المزبور منها معبر عن
ابن يزيد عن ابيه في رجل اوصى بحجة فلم تكفر من الكوفة انها تجوز من دون
الميراث ومعتبره الاخر قال في الميراث رجل اوصى بحجة فلم تكفر قال لا يتقدمها
حجة في يوم الميراث مروية انه قد اوصى بحجة لم يكف المال لا يستجار عنها
من البلد كاحص مرجه الاول وكما صرح في الثاني فاجاب الامام بانه دين
بها من اي موضع سجد المال بعد البلد وذلك كالحرج فان لم يمكن البلد
لتعيق وان لم يقيد الوصية بل ربما يدل على هذا السؤال والجواب على كون
الحكم المزبور من سلطات القدر الاول الى من الحل الذي قد صرح بتواتر
الاخبار من ذلك الذي قد يظهر الاجماع عليه من الراش وقد يستدل عليه بكثرة
الوجه التي منها الاعتبار واخذ العصاة باشق الاحوال واحق المذهب
قواعد الحاشية باستصحاب النفل وعدم الاتيان بالمأمور به على وجه الاية
صورة الحج عنه من البلد ومنها كمال من فض واجماع ونحن على وجوب
القضاء الذي قد لا يتبادر من سوى ما هو المتعارف المتبادر من الحج
البلد سيما بعد ملحوظة كونه بمنزلة المقتضى وحسبنا لم يكون قطع المسألة
ونحن ما قد لحظ الشارع ورتب عليه من الاطعام والتزويج ما لا يتحقق كانه هو
الا عظم ومنها كمال دلالة الحج له تعلقات احدهما بالدين والاخر بالمال وعند
تقدير الاول يبقى الثاني على المعنى الذي كان يلزم عدم التقيد منها كمال ذلك
من فض وصلى على وجوب استناء الحج من الحج بمن ونحوه من السلب
ولولا الوسائط التي قد يكون منها المعنى ومنها الدالة على شرطية الاستقاء

وجوب الحج على من يكون شافيا من الدين الذي قد يعلم من حاله انه لو حج
 فانه الحج على نفسه الذي استقر به ذمته وانما يمكن الاستثناء في وجوب الحج عند من
 ان كان له علة وجوب من غير الحج او من غيره ونحوها مما لا يستطاع التمسك به
 وكان هو المكاتب المملوك في الحج فانه لا يجب عليه من الحج وفقدت له
 في الموت لا تقطع النفقة التي قد تكون في حج الميت اولى والحكمة ان من هو حيث قال
 انفقنا الاجماع على وجوب الحج من اسقطت الموت فليدليل والمقصود من مثل معتبر
 السرا الذي قال فيمنع من الحج باننا لا نرى على من حج عليه ان رجلا مات في
 الطريق واوصى بحج وما بقى من ذلك فاختلف اصحابنا فقال بعضهم حج من الوقت
 فهو وجب للشيء ان يبقى عليه وقال بعضهم حج عند من مات فقال حج عند من مات
 مات بله عاينهم من العدة ان الحكم الذي يوجب عدم من اجرة الحج اجماعا بل هو
 ان لا يملك من المال فمعرفة انه المستفاد من الاستدلال والاجابة والاعتبار في
 ظاهر السيرة وتبين الاثر والزم خلا في القول على جلاله الاجماع من وجوب
 القضاء من الميقات عن قد مات مستطفا للحج منه وكثير من وجوب العقل والقتل
 ومع ذلك كله فانه هو المشهور في خلاصته وتصديقه المستوجب على من ان غيره احل الاكثر
 والمفقود في الغيبة الاجماع عليه وقد يظهر من غيرها من ان لا يجب القضاء الا في
 المواقف التي يمكن ان تكون والذين لا يوجب اليه فلا ريب هو الوجه استنادا الى اصول
 المذهب قواعد وعموم ما دل على الارث ويحق ذلك ما يحكم بعدم الوجوب الا
 في الموضع المتقوله وليس له المتدار الذي ليس الحج من الميقات وما قاربه الى
 عدم وجوب المسير الا من باب المعنوية الساخطة اعتبارها على الميت الذي لم يسلم

وجوبها عليه شرعا فذلك واجبا على من اجاز الحج المأمور بقضائه وعما الحج الذي
 سار الى الميقات لا يثبت الحج ثم اراده فاحرم من ان لا يستطاع المسافر في غير بلده
 ففقط الحج الاسلام ولو كان قريبا من الميقات من وقت خلافه لكانت وربما
 يكون معلوما من كثير ومن السيرة من الكتاب والسنة المتواترة الى ان المصطفى
 المعترف سندا وولادة ولو بالوساطة التي قد عرفت منها منها صحيح من اجابة
 سئل العمد عن رجل اعطى رجلا حججه فحج عنه من الكوفة في غير المدة قال لا بأس
 اذا قضى جميع المسالك فقدمت حججه وصح على ابن رباب عن العمد في رجل اوصى ان
 يحج عنه حجته الاسلام فلم يبلغ جميع ما ذكره الا تخلف فيها قال حج عنه من بعض
 المواقف التي وثق رسول الله ومعه من كرمها ابن ادم سئل با الحجة عن رجل اوصى
 واوصى بحجته ان يحج عنه من غير المسلك الذي مات فيه فقال ما كان دون
 الميقات فلا بأس الى غير ذلك من النصوص التي قد يعلم منها بعد الاخذ بالسياق
 وذلك من حيث اتصال ولا اعتضا ونحو ما مران المدار على قضاء المناسك المحض
 وان لا اراد قطع المسافة التي قد يكون من دلالته الاعتبار والالتزام والقواعد على
 وجوب قطعها عن الميت الذي لا وجه له وقد وثقته بل من الاحوال بل قد عرفت
 ان ذلك في العكس في كل قد عرفت غيره انه لا وجه لاستصحاب الشغل قد
 اصالة عدم الايمان بالموتية بعد صدق الامتنان ووجهه من المجل في
 حيز المنع من وريث انا متفقين على وجوب اجاز مقدار ربع الحج من الميقات
 وان اختلفنا فيما زاد المحكوم براءة الذمة منه عتلا وقتلا ودعوى انه وان
 كان كان الاداء قد عرفت الاجمال من حيث الشك في فرائض الميت مما لا يعد

الخلف باحراج المقادير التي تتبع الحج الصادق على مجرد الاضال المخصصة التي
 لا يتبادر عند الاطلاق غيرها وملاحظة ما مر القاطع سقوط الخلف في الصلة
 او الاجزاء من المقياس سيما بعد ملاحظة الواجب وما دل على انهما
 اجتمع الخلال الحكم الا وعلل الحكم الذي ادرى بتفصيل جانبته وكذا ذلك مما
 لا يقيم بمجاورة الاما علم كونه من الدين والوجبة والمنع من جهة الاجل التي
 لا شئت بها المطلوب الا بالوساطة العقلية وخصوصا بعد تحرير الموضوع و
 ملاحظة الوجوه التي قد جعل منها سقوط الاستناد الى ذلك الاعتبار والاضيق
 والقواعد العارضة بما هو اعم منها من مثاليها وسقوط الاستناد الى معادل
 بما وجب القضاء الذي لا يتبادر عنه سوى المناسك المخصوصة على عكس قضاء
 الصوم والصلة ونحوها ما لا يقضي منه سوى العبادة المخصوصة من جهة ملاحظة
 شئ من المقدسات التي قد قامت الغزوات بالضرورة والى كونه بمنزلة المقتضى وكوم
 المسألة ما قد لفظها الشارع وربت عليها الشارع نقابا واحكاما ونحو ذلك
 ما قد يكون استنادا للشهر للجماع عند التام لم يفتح الحج ما له نقل بالهبة والمال
 وعند تقدير الاول بين الشان على الفخر الذي يراه منه عند عدم التقدير وكوم
 الميت بمنزلة الحي الممهور بمهر ونحو ذلك من طلبة الاستطاعة شاملة للحق و
 الميت وكوم ما له على وجوب الحج على ما استطاع فكان متناولا لها على وجه
 لا يفتي فيها ونحن ذلك ما لا يرب باختصاصه بالاجزاء الذي منهم الممهور
 الذي يتوقف حجره على قطع المشقة عند المال الذي لم يزا حرجه احد وكان
 سيما الوجوب الحج عنه وله عيب كونه نفعاً وان سلم وقد يكون سند المشهور

الذي قد لا ينافيه معتبر السر الذي قد يكون الميت فيه قبيحاً من الميت امانه
 ومنه ما هو الحج عنه من المكان الذي يثبت فيه ان يترك ذلك من الوجوه التي
 ما عدا مثل غير محمد بن عبد الله ومعتري غير ابن زيد ويعلم من ملاحظتها وكوم
 من الوجوه التي قد عرفت منها ان لا وجود لافادة الحجية والاستدلال بالحكم الجاهل
 المشهور الا صاحب رتب على الصدر الاول والمالك هو المستفاد من السير وتبع القاطع
 وزعم خلافة الجمع على طلبة وكوم وجوب العقل والفعل المعلوم قاطعاً بما
 على المشهور الذي قد صرح للعلم بتواتر الاجزاء وعلى خلافة وانكر المعتبر شد
 الاثارة فلان ذلك غلط فانه لم يفت على خبر شاذ المان قال قد عرفت غلط
 وما رتب عليها اشتراط غلطاً وترب منه في كلام جمع منهم الفاضل وهو في
 محله كما كان ظهور دعوى الاجماع في مثل عبارة اعمى وتحقيق الاجماع على غلط
 وجوب القضاء في المقياس من من استطاع الحج من بل يمتنع من القاض
 وعينه ما يقضي لعدم الخلاف في وجوب القضاء عن سافر فقيراً من دون
 قصد الحج حجة وحصل الى المقياس فصار مستطاعاً ثم اهل ثقات وجم فيعكس
 الاستدلال بالملازمة المزبورة على نحو انكاسه بالوجوه المستند الى مغلها
 بعض مقارن العصر زاعما ان ما عليه العلم هو المستفاد من خصوص الاحجاب
 الذين قد تكلم عليهم بما قد قيل له من اجله بعض اساطينهم احتشاً وسوء كيد
 فليتم فيما قد قيل منه سقوط مقالة اللؤلؤ ولورين النصارى والتسا قط التي
 للحكم بالاضطرار والقواعد المذكورة من الاحجاب كحكمها للحج على هذا التقدير
 بالنسبة فقار الولي الذي لا يبعد النقل بوجوبه عليه عند عدم المال او تعدد

الاستيلاء منه ان كان يتحقق المانع الذي قد يظهر من كثرة خلافه ويستفاد مما
فيه من ازالة القائل بغيره من الملبان الماديه محل الموت بل في المداك
انه هو الظاهر الصحيح في كلام الخليل ودل عليه دليله قلت بل ودليله
والاعتبار ان طعن كثير من المعصوم منه عندهم هو المعنى المتبادر في الف
سما الفاضل المبرك في كونه بان من كان له موطن واحد مما اوجب من الاخر
وجعل الاستثناء من الاقرب عند القائلين بوجوب الاستثناء من البلد ولا
يب ان محتمل كاحتمال كونه الملة منه محل الاستثناء بل ربما يكون هذا اقرب
من مقتضى عند التام الذي قد يعلم من اعطاه حقه ان هذا هو اصل الم
اعظم هو هذا الوجه في المبلد وعلى القول به فلو صارت التركة عن الدين
من البلد لم يكن كان من حيث بلغت ولو من المقتات او اقرب الاماكن
الممكنة فالوجه معلوم ما قد عكس الحق في قولا ثالثا بالخراج من
البلد مع مقتضاه سقوط الخ مع عدم وقاء المال من البلد ولم يعرف ذلك
وبمرج جميع بل قيل انه مالم يعلم احد في المداك انه مالم يعرف بقايل
وعتاق للامارات كلها قلت بل وجميع ما علم الذي قد علم منه سقوط ما قد
من وجوب وجوب القصاص مع الشقة من المنزل وانه لو طالع فقه المقتات
كان مجزيا وملك الوارث ما فضل فيقول مما تترك المبلد الذي قد علمت
انه ما يوق عليه الا ثبات بالمعروف على وجهه فانه ما لا يورث وعلم من
غيره ان لو كان عليه دين ضمانات التركة تمت عليه وعلى اجرة المثل ودعوى
حق الناس ولو لا يصفى اليها كدعوى ان حقه هذا هو اول الخوض في التمهيد المحاط

شدة المبالغة وانه لو قدر حقيقة الخ في القول بجمع التركة مع اقتضاء
الدين من اجرة المثل الخ والقرع من ارب الواقف وسقط لاحدها لانها
وان قام احتمال التغيير في تقديم الخ وسقط القول بان كان متمسك مع القائلين
وانه لو قدر نصيب الخ من احوال المدين وجب من الخ الذي ان كان معه والآن
عاجبه لثبات احتمال وجوب خ في احوال الخ والقرع بوجه عدم ثبوت النصيب
على الوجه المختص وان حرض لثلاث ما اذا لم يصر بالخ من البلد او يعلق وانه
لو اصر من البلد وجب فقتله من على وجه يخرج اجرة المثل من اصل التركة
بناء على وجوب الخ واجبه مثل الخ من المقتات ضد والباقي من التركة بناء
على المشهور الذي قد يظهر منهم ذلك ولو قدر الاستيلاء من المقتات المبرك
في مقتضى المداك ان مع تقدير الاستيلاء من وجه الخ اجرة ما يمكن من اصل
التركة ملة كان من البلد ولعل استناد الى انه قد صار واجبا فطلب المقتة في
المطلوب عند ابتداء وقد يمنع من ذلك في كونه في الاصل المبرك في كلام
الشارح وغيره منهم بانه لو وجدت ما قلنا من اجرة المثل اتمام مع
استيلاء الخ في النية وحال اقتصا عليه احتياطا للوارث الذي يتايل
الاحتياط في ضرورة بالمال الفاضل وقد صار من اصول المذهب وقواعد
والسبق والصواب التي لا يتنازع فيها سمى اخراج الاجرة المقادير على ان
تم في وجه كلف تحصيله والمضرة تنادي بخلافه بل لو كان الامر كذلك لوجب
القطع في وجباته لاجتناب نزع لغيره للبلد الذي قد يصعب الحكم بما دونه في
حق الضرر من الدين فضلا عن المذهب الذي لا يخلو من ذروه وهو وجه الخ

مع الاقرار لو تمسك به على الخ المبرك اذا علم بانه قد اوجبه عن وجهه فاقول
ان احدا من زعمان اجرة في اصل المال كذا او بعضا بل في ذلك متعين
من التركة الذي قد يدعى ان لا يخرج من وجهه كذا ما شك في استقران ولو
اوجبه بل في كونه حل المداك الوصية على المذهب متمسكا بالبلد قلت
ولعل ما دل من عقل وفعل على ان المسلم لا يترك واجبا وكذا ما قد يفتي
في الاقرار في طاهر السيرة والاعتبار وحل اقرار المسلمين على الصحة وكونه
ما لا يصح الا في صلبه وكذا ما قد يكون الحكم معه فيقول الاقرار من طرفي
الدين ولو كان للقرع فابا للكتب وكان اقرار من الموت سيما في مقتات
العقل والنقل على جواز اقرار العقل على انفسهم ومقتضى مقتضى
مثل كتاب الاقرار والشهادة والقرع والوصية التي وصفت بالخ الخ
تعتبر من يد على اجرة المثل فاجاز الوارث فقتل وان لم يخرج اجرة
المثل من الاصل والباقي من التركة التفتين احوال القدر العيين مثلا وكان
الخ مندوبا لثنتين اضافة ما قلنا اجرة المثل في الاصل الى القدر العيين
التعالي في الخ اذا كان واجبا والوجه في ذلك معلوم ما من الذي قد يعلم منه
كل ما به عليك من القرع والمسا في جميع الخ الخ من كسائر العباد
وان اعتقد وجبه وقد علم ان ما يقوله المسلم وجب عليه الا ثبات به بعد
الاسلام ان استقر اليه الاستطاعة اجماعا فاضا وفوق وقا عدة
واصله كانه لا يبيع عليه الا ثبات به بعد الاسلام ان لم تستر اليه الاستطاعة
ولو كانت في ذلك كفر اعماما فاضا وفوق بل في قاعدة واصلها بعد من

تلاوته



الشك ولو كان مثل قول المصنف وحل السلم ما قبله وكذا ما علم من مقتضى
الوجوب المتعلق به من الكفر فلذا فتكلم في وجوب ابد لو فسد الاستطاعة قبل
الاستيلاء او بعد قبل وقد فوات قبل عدوها لم يتغير عند كثير من المتأخرين
في ذمة الخ الذي لا يملكه لم يصح من الكفر وان اسلم في اثنائه كغيره في العباد
التي بها الاحكام الذي لم يملك في اثناء اعداده من المقتات او كذا مع الاحكام والاقام
من مقتضى قوله بالشرع ثم جهر بما ذكره اختيار في الشعر وكان ذلك وفقا في قتال
وتحصيله وان فهم لثلاث من مقتضى الذي قد حمل عبارة علم على الاحتياط في مقتضى
الخ من الموضع بعد مقتضى الجمع الى المقتات الذي قد جعل في بيع عاية الاحرام عند
تقديره من مقتضى وكان مقتضا على حاله من يملك جميع الاصل الخ الخ
او اصر طاعة اريد والعلم ان ما قد علم على الاسلام فانه لم يصب حجه ولا اصر
على الاقرب وجهه بكونه الوجه المتوجب في المداك الى المعروف من وجهه
وفي غيره الى المشهور فيما بينهم وقد ينظر في احوالهم عليهم بعضا طينهم ولعله
كان في امثال هذه الاعصار معناه الى اصول المذهب وقواعد الحاكم بالحق والقرع
الايتان في الامور على وجهه والكتاب العزيز الحاكم بقوله الله ومن اجل التواب على
الاحوال ونحو الكفر بعد الايمان الذي قد علم من ذلك الدين فضلا عن المذهب
وحقيقة قبل الكفر الذي لا يتصور كونه لبلد بل على عدم سبق الايمان والنسب الى
لا يرب في فناءها صبا انما هو محمول على الخصم معناه في الخصم في معتبر من ذلك
كان مؤنفا في اصابته فقتل ففكر في تاب في كل عمل صالح عمله ولا يعلق في
وجهه في ذلك وكان معناه في اصابته فقتل ففكر في تاب بعد كونه

العرف في الحق انما يخرج حكم كونه كالناصب غيره ولو من في الشبهة الذي قد يكون
 الخالف منهم اوله عندهم بالحكم الذي يوجب النصوص من المذهب في العرف وفي
 الصحاح المستعملة ما هو في عدم وجوب إعادة ما ينقله الناصب بعد استقامته
 الذي قد قيل انما سقط عن تحقق الامتثال وحصول الشرط في الواقع او عند
 كالأجاة والوجه انه فضل من حيث كان قد فضل على الخلف الاصل بسقوط قضاء
 الفاشية في الاجتناب الحق في عين جاهد الوجه ذكره الله في من لوجه
 الظاهر لذلك واستماع كخلف الخلف بما لم يثبت له وصافاته الخالف في
 الشبهة التي قد تكون هي المشقة الحكم المذهب وان كان الاظهر خلافا للحق القريب
 ولو من انساب العبد لذكر السواد ومجتهادات سائر الطوائف الذين قد
 جازوا بها عن جماعة شرائط التكليف الذي لا يمكنه من عدم توجهه للفاعل
 في صحة ما يفعله حاله بغيره انه هو متعلق له بغيره لعدم الاختيار في الحق
 الذي قد ثبت من الايمان ثم رجع اليه وتكليفه لخصاص الحكم عن جحد النفس على
 انتصاره لانه حاله اصل على الموضع العلم من نظائر النصوص والفتاوى وما
 المعلوم من انه لا وجه لزوم من ذلك وحصول القول بوجوب إعادة وان
 في الواقع والفتاوى استناد الزايد يمنع من ظهور الفصل في الشرط الفاضل
 عبارة الشريعة لعدم عند غيره والظاهر في ضعفه من دلالة و
 صفا ومتمم في قوله في جرائه من جرائه معصية الجاهل كانت له حجة
 فان ايسر بعد ذلك كان عليه الحق وكذا الناصب لكونه فاعليه الحق وان كان قد
 وعجز على من يهتدون قال كتب ابراهيم بن محمد بن علي النجاشي الى ابي جعفر اني سمعت

الحق كالحالف

وانما

وانما الخالف كنت مودة فقلت متصفا بالعمدة الى الحق فكيف ايدى جحد من
 كما دل على مبالغة عباد الخالف واموالهم في قراءته ومجتهاداته لا سيما
 ما دل على السقوط من الحلف من حيث كان قد فضل على الخلف الاصل بسقوط قضاء
 على الخلف انما كان فاسدا عندنا ونحو ذلك ما قد قيل عليه للزبان المزدوران
 الخلف او لما بالناسب الذي قد يخرج عن محل الحلف كغيره نعم فيجب إعادة
 استقامته او ما لا يرد انه هو الجامع بين الاولين قد ثبت بسياق حمله منها
 بذلك الذي فيه شبهة الاعتبار فيكون الوجه الذي منها سئل في الله تعالى
 يزيد ما بين اذنيه في حق وهو لا يعرف هذا الامر ثم سئل ان الله عليه الحق احب
 وقول ان جحد الثاني لا يوجب له ان يثبت احب ان سئل عن جحد وهو محال
 في الله تعالى احب من جحد الاسلام ولكن ناطق منها يخرج عن حمله
 النوع الثاني الذي قد قيل على كماله في حق فلا خلاف في ذلك
 ما لا يرد في امثال المقام الذي يتبع القول في حق الاستقامة التي منها
 وشبهه ما قد ثبت شرعه ووجوب اوقافه بالكتاب في سائر المنزلات والاطاع الذي
 قد لا يرد بالحدود من حصول الاصل فيكون في ذلك من قوله الى حد القول في
 الفاضل والوجه الذي ليس هذا محل تقاضيه لغيره لا يوجب له ان يثبت مع
 الوقت التام في قوله ان الله اعلم التكميل من حيث هو ومن جحد خلافه بل
 على الاجماع الذي قد يخرج من جرائه منهم الشارح وسيد الماركي ويعلم من
 كثير من جحد العقل والنقل وان كان المساعدة المذهب اليها عقلا ونقلا هو
 الفضل والمصلحة لاجل التهاون عرفا فيستعين بالبدل الذي لو لم يكن كان حاصيا

الاجماع

وبعد الوجوب كونه الواجب الفوري بالاداء كان موقفا وحيز الوقت في القضاء
 وان كان واجبا فاصلا كما يحكي في نفسه عند من كان من جحد ولم يفعله وان لم
 يكون انما عند الاحكام السوابق ذلك على ان غيره احد الى قطعهم على وجهه
 ببعض الصحاح المنزلة قطع كل واحد منهم بمنزلة من يوجب بين الوقت وغيره
 وكذا ما الخلاف فيه بين الاصحاب الذين قد يكون الاجماع صحيحا من طائفة منهم على ذلك
 فان لم يثبت في حقهم والظاهر في مجاله بعد حلة الاصل وافقار الوجوب
 امر به واحكامه فبهم المنع لما يستندون اليه من مثل اصول المذهب ومن
 سواه للدين وجم الاسلام وغيره مما يقع من اصل التكميل ونسب الصلوة
 التي قد عطلت عنها واجبة على الولي ومن دلالة الصحاح الاشارة وغيرها ومن جحد
 الاخذ بالاحكام المعاصرة قبله كالاصول ومن قال ذلك وعلى تقديره في حق
 الذي لا يصح عنه بعد اتفاق الاصحاب الذي لا اقله في كونه عاصدا لتلك
 والاولى التي قد يعصدها كثير من وجوه العقل والنقل والاعتبار ان لم
 يكون كاستماع من لا يسمع الذي قد لا يرد ان كان رابيه ذلك وعدم
 علوه امره الواقع من كونه ما لا يتصل بالزكاة او بدنيا يتصل بالولي قبل
 وجوبه في فصل الزكاة او تلك الميت او على التي وجب له صريح الاول جمع منهم
 والفاضل في بعض كتبها بل في المداونك انه هو المقطوع به في كلام الاكثر وفيه
 نسبة الى المالك والحق في تأخر عنه وفي غيره انه هو المشهور وبالنسبة في كثير
 منهم ابو علي والشافعي في حله من كتبه وابا سعيد المعتز والجامع وقد يظهر
 الثالث من كثير قد يكون صحيحا من غير واحد منهم ولعل الاول الذي قد يظهر

الاطاع

الاجماع عليه غير واحد من الاطراف استناد الى إطلاق حله في النصوص الشرعية
 مسند ابن عبد الملك قال الله كانت له حيلة فقدرت قوته ان ولدت غلاما
 ان اجبر او اوج عنه فقال ان رجلا قد قهرته ابنه ان هو ادرك ان يجبر او
 قامت الاب وادرك الغلام بعد فاق رسول الله الغلام فسلطه على
 فامر رسول الله اني جحد من ان يوجب من ان يوجب منها
 عند الحق في قضاء جم الاسلام الذي قد يستفاد من العقل والنقل ان
 هذا الحق المندرج على حق قضاء الذي قد يستدل به بما قد دل على وجوبه
 من اصل الزكاة على المطلوب ولو بالوسائل التي قد يكون منها الفجر وتتمتع
 الما الطاعة والجماع في عدم الفصل ونحو ذلك ما قد يكون في اسطة الاطلاق
 صحيحا في ذلك الذي قد يستدل عليه بما دل على وجوب الوفاء بالدين ونحو
 بعد حله في الوجوه التي منها ما من كونه كج الاسلام ما لا تعلقان بالدين
 والمال الذي يتعلق به عند من الاول ولما قد صرح الشافعي وابا جحد
 استقامة الحق من تاديه ذلك بحسن وعنف العرفه في ما قد لا يرد في
 معارضة ما دل على وجوبه على الولي ومن مثل الاطلاق الذي قد لا يرد منه
 غير الاستحباب ونحو الاخر في حق ذلك وهو صافاته للصلاة التي
 ليس لها العلق بالمال كتعلقه ولا ما دل على حرجه من ذلك من مثل وجوب
 كونه من التبرعات المحكوم باجرها منه ومن مثل صحيح ابن ابي عمير قال
 لله جعل في رقبته لانا عا فانه من وجبه ليجري الى بيت الله احكام فافقه
 الامم ومات الاب فقال له على الاب في دياره بعض ولد قال هو واجبة

جحد

والفكر كما أراد المفسر على الجماع الظاهر من خبر زيد عليه كثير من وجوه العقل والنقل المعلوم منها ان لا يشترط فيه حصول الاستطاعة شرعية
القول الثاني والرافعة عندكم خلافا لما في من حيث اعتبر في المندوة في استطاعة
الضرورة مع الاسلام وصغفه ظاهر كمنكند وما فرعه عليهم وجوب حج
الاسلام فيما لو اهل حج المندوة العام الاولانية ولو حصلت الاستطاعة الشخصية
قبل الايتان بالمندوة فان كان المندوة معاً او معاً لاصحاب متأخر علم الاستطاعة
او بزمان وشيئ ذلك العام قد حج الاسلام لكان الغيرية واستأجر زمان
المندوة والقديم المندوة اعم على الظاهر من خلافاً وتخصيلاً واصلاً وقاعدة
مضافاً للعمم الادلة الحاكمة لعدم وجوب حج الاسلام في ذلك العام المشرط
بالاستطاعة المفقودة جزاً من ضرورة ان المانع الشرعي كالمانع العقلي بل لا يتصور
عند التحقيق اذ لا وجوب للاسلامية المداوية وجوبها بقاء الاستطاعة الى
العام التالي من غير اشكال لوجبه بتقديم حج الاسلام على المندوة المطلقة
الذي هو وجوب المبادىء بسبب شرط اوتها من وجوه في تأخر التاوية
وقديم المندوة الذي حصلت الاستطاعة قبل الايتان به في العام الموالي
متأخره عنه اذا كان تأخره اليه عموماً ولو سيجب المبادىء من شرط
اظهرت وجوه وقد سمعت ما يعرف من وجوه الاشكال الذميمة وما جعل
بعض عقده ويصل من سقوط ما قد قيل فيه متأخر من القول بتقديم حج
الاسلام على المندوة المعين في سنة فداقته فيها الاستطاعة وما يتوهم
من القول بعدم وجوب حج الاسلام على من لم يندوه اطلق فاستطاع بعد

وذلك قبل ان يؤدى المنذر الذى لو كان مطلقة مانعاً ثم وجب حج الاسك
طابث به الاخبار والافاد ترقى لعموم السوى وكان مؤيداً الى وجوب
نذراج وسقوط حج الاسلام ع كانه الحلفين فليت وكذا حكم العهد الدين
في جميع ما مر ومنه خلاف ولو نذر الحج باى نوع من انواعه ما شأنا اؤك
او مصاحباً لكذا او على طريق كذا او نحو ذلك انعقد نذره ووجبه عليه
مع الامكان اجماعاً قد يكون منقوله متوازناً ومعلومه واصلاً الى الحد لا يغير
منه وسيرة وقواعد واصلاً ونصوصاً كما با وسنة متواترة ولو مجموعته
الواسطة وانضمام العمى الى الخصوص الذى قد مر على منه وقد نشر على
طريق اخر ومنه صحيح دفاعة شلحمة وجعل نذران يمشى الى بيت اسقال
فليمشى قال فانه يقب قال اذا تقرب كعب وفى الراين ائنه نذر المشى
معروف من هذا أصحاب كافي في وغيره وفيها من المعبران على انما
العلماء والصالحين وغيرهم استقرحاً معتقداً بالعمى قلت بل كذا
بينهم من من ذلك وان مر من العلم ما قلنا بقوله النصوص والفتاوى
وكثير من الوجه الذى يطول الكتاب بتفاصيلها من كونه المأذ بالامكان الاستطاعة
الشريعة ونعم بعضهم انه لا ينعقد غير الراجح من الصفات وان كانت مشروطة
بعدم اذن غير الراجح من الصفات يفسد المنذر وعزى راجح في حد ذاته فلا
يكون مستقل للنذر المشروطا مستقلة بالرجحان على قول معروف وان
المستفاد من الراجح المنزه وقواعد والنصوص التى فيها يجمع ابو عبيدة
الفرع الى حجه انه مستل على رجل نذر ان يمشى الى مكة ما قال ان لا

خرج حاجا فنظر الى ثمرة ثمينة بين ابل وقال من هذه فقالوا ان عقبة بن
نذرت ان يمتلئ الكعبة حافية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا عقبة انطلق الى اهلك
فمنها فذكر كبر فان استغنى عن مشيها وحفاها قال وكنت سببا بعدكم
المنع واستراطا بحجة المذنبين ولاحظ عدم الملازمة بين مروجية صفة
المذنبين ومروجية نفس العبادة التي لا يتصور شي من هذا الا رجاء ولا ينشأ
لكلها هذه المعبر عنها بعبادة الثواب الذي لا يرتفع بحاج ما استمال عليه وان
قل ودعوى اعتبار كون المذنب واجعا ومنع لا يصحح اليها بعد لزومها
ما تقتضيه الصلوة بلزوم وفساده ومثل عدم انعقاد نذر على شيء هناك
اضل منه وعدم انعقاد حاصل النذر المتعلق بالانصاف الاجاعي على انعقاد
اصله وان اختلفت صفة الموجهة التي لو كانت متذوقة منذ ما مضى من حين
يقول قد علم ان الحج وان اعظم وان اكد فيه كان العقل بعينه والنذر
فيها ساءة على مروجية الكوب او المنع مثلا واستراطا بحجة المذنبين
سحبها وقبح المنع وتلك الاصول والمقاعد المعاصرة ما مثاله وولاية
ذلك التصور التي منها الصحيح الخداع المعلوم انه قضيت في واقعة وحكاية حال
لا تقلع عن مع افعال كنه الامر بالركوب لصله لفساد نذرها والوصول
المشقة من مشايخها في اول دعوى الذي يمكن وهما وغيرهما او يجوز ذلك
ما وجب الركوب وبعضها بعد لاحظ: ما من كتاب الصلوة وما تفت
عليه في افعال المقام الذي قد اختلف الاحكام فيه في بعد من التنازع
ومنتاه مع عدم وجود ما يدل على العقل الخالية والمقالة على اقلها

ما ذكره جمع منهم سيد الدارك من ان المذهب عند من الزعم بان هذا المذهب
استنادا الى انه ان كان المستفاد من اللفظ الى ما عايناه وقع خلافا فاعل
الشيء فيكون وصفا له والكن لا يصدق لا يعم التلبس به وبها ما ذكره في
الشارح من انه متبذره بله التاخر منها والاما انه هو المتبادر من الاطلاق والملازمة
من السياق واصول المذهب في قواعد والمذهب من التخصيص التي منها يخرج المذهب
ومما به صحى في قاعدة وصحى في اجسام وقول احكامها في صحى في الاخر بعد ان
سئل عن رجل جعل لله عليه شيئا البيت استراح لم فلم يقطع ان يخرج كذا
ومما امره افضلية الشيء في الحج واستحق عليه في حكم القيام بالمعروف وكوب
القرين كالأول وبعضا في القبح في سياق التبعين جبراله الى غير ذلك الذي
يتصور عظمه الاعمال هذا المعنى المذكور في اذهان المؤمنين واتباعهم يعرفون من
تأمل الاسئلة والاجوبة والاعتبار وبتبع الاما والظواهر بل ذلك هو المكون
في اذهان الذين فضلوا العلماء في جميع الاعصار والاعصار على وجه لا
يعدون في غير القرنين العاشر والاربعين في القول به مما لا يحصى عند سيدنا
ملاحظة ضعف علم من زعموا كونه ما ذهب اليه سيد الدارك هو المستفاد من
اللفظ الذي قد ثبت عليه المشكلة الحالية المتبذرة عليها مشكلة الوصف الذي لا ريب انه
تابع لوصف المسئلة الفعل المتبادر منه يخرج المسئلة فلا يقال لغيره
عرفا بل وشعرا مثل المقام الذي لا ريب ان احدنا ان يخطئه نظرنا في هذه
قضية المتأخر وجد قد يتألم في دخول الافعال نظير ما قاله قد علم ان
انفسنا اول الاشياء ما عايناه وخصوصا بعد ملاحظة الفرق الواضحة في

النية عن الميت والمند وما الذي قد ظهر من غير واحد من كل مقال به هناك من
 الموت قال به فيه فكل من قال به من المند قال به فيه وليكن جزءا من غير ذلك
 في الأول والمأخذ فذاك القول وعدم الجرم باعتبارها هناك القولين
 المعلوم سقوطها معا من جهة الاعتبار الحاكم مما خرج به جميع منهم الشارح
 وبسببه واستفيد من أصول المذهب قواعد من ان الحق منتهى ان لا يكون
 وهو محذور الجارضا في المستقيم المعينة متنا وسندا ولو بالوساطة كقول
 صحيح قيل اذا جئت ما شيا وصيت اجمرا فدا المنة وصحح اسمعيل في هام
 فيمن عليه ذلك الى ان اجمرا اذا هي اجمرة زوال الميت راكبا وليس عليه شيء قيل
 ويرى هذا الخبر في الفتية في الصحيح عن اسمعيل بن همام عن ابي عبد الله في انما عنه
 قال قال ابو عبد الله في الذي عليه المنة اذا ركب اجمرة زوال الميت راكبا في
 الفتية عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله في ان سئلته في ينقطع من المنة
 اذا منى قال اذا ركب اجمرة العتبة وحل راسه فقد انقطع منية وانما راكبا
 فافق حتى وعبرها من القول حرمان الارطوان النساء ضعيف وان نسب
 الشارح الى الشهور واما استفادة من وجوه تضعف عن مقابلة ما من
 الذي قد يستفاد من قول الاعتبار ما خرج به كثير منهم الفاضلة ببعض كتبه
 وقيل انه هو المشهور الذي لم ينقل فيه خلاف من انه لو خرج في طبعه
 به وشبهه ولا يمكن العصور في سفيته ونحوها وجب عليه ان يقيم في المعبر
 مصافا لاجاره الكوفي بطريقين عن الله عن اسمعيل بن ابيان عليه السلام
 سئل عن رجل نذر ان يموت في المعبر في المعبر قال فليقم في المعبر فاما حجة

بحر

يجوز وصف الشيء في غير الاعطاء والمشهد وظاهر الاجماع المنعني
 فكل ما دل على وجوب واجبي ويحتمل على عدم سقوط المنة بالمعنى من جهة ان
 المنة تضمن القيام والجرم الى سقوط اعتبارها بقدرها ومن القيام الذي
 لم يسقط الا كانه والا صول والقواعد للفتية باستصحاب السقوط وعدم
 الايمان بالما هو روي على وجهه بد منه ذلك وان كان ما عليه من منتهى
 الفاضلة في المعبر وكذا في الخبر والمنع والمند في من وكذا في القول بالاجماع
 لا يخرج من وجه لضعف الخبر وان كان من المنة الى ما يمكن في مع الاصل ومع
 دخول القيام في المنة المعلوم من اللغة والعرف انه انما هو لا ومع
 تقدم ركبته وانقضاء الفاضلة مشترك وخصوصا بعد المنع في ولا يترتب
 ولا يترتب على ذلك قد يكون بالعكس اولى كقاعدة عدم سقوط المنة
 بالمصور ولا صور المشا والها بعد صدق الاشتغال ومن ظهور في
 الاجماع وتحقق الشهرة ومع ذلك كله فالاول ان لم يكن اولى فلا يترتب
 اخرها سيما في تقدم المنع في كثير ما ذكر وخصوصا بعد ظهور نظم شفا
 الله بالقيام الذي لا ريب بسقوطه فيما لو اضطر الى ركوب البحر من بلده
 الى مكان العسر او كره العظم في مثل ذلك واخرج عن الفاظ المعبر في
 الحكمين بوجوب العصور على كسرها في اقل من مع العصور في سفيته ونحوها
 بل ربما يظهر من ان العصور هل يجوز ان يروى مع النكاح في العصور في الماء
 اولى لان من التي لا ريب ان العصور في الماء وعلى السدة وبطلان الزهر ونحو
 منها ان يكون غير الماء ولون الماء بسفيته ونحوها مع الاضطرار في المسئلة

ما لا يجوز

المذنب عليه فليعلم منه ومن غيره ما المعلوم المختار ان لا يجوز التعلق بصفة
 المذنب ومع الاطمان الا في مقتضى ما يعرفه ومصدق معدا لثباته في كل وقت
 مع فلو كان كونه اجمع او بعضه مختارا لم يتصل وقتا ما شيا ان كان وقتا
 وقتا في وقت ولا اياه باءا بل لا خلاف في بين الاحكام في الصورة
 التي قد يكون الاجماع صريحا من جملة منهم على الحكم المذنب فيها ويرى كونه
 معلوما لا يميزه من هذه الاعمال وان اختلف جميع منهم الفاضلة في
 المعبر والمنع والفرق وقت سقوط قضاء المحقق في المنة ليس في اجراء
 الحق ولا صفاته ولا شرطه وقدا في وان وجب عليه الكفارة لكان الاخذ
 بالمنة الذي لو جعل شرطه فلا اشكال في عدم الاشتغال الموجب للقضاء
 والاعادة بالتحويل فضا وفقوى وسيرة وقاعدة واصدا ونحو ذلك مما
 يعلم منه سقوط الاشتغال المذنب الذي قد لا يميزه ذو من الصورة التي
 لم يكن فيها المنة شرطاً للذنب كما في سفيته وليعلم وصرح في فاضله في
 بعض كتبه في قال في بعض من يتردد في ان يترك في العام
 المعين ثم يتردد في غير ما فافق انه قد وقع راكبا وعوى في قد يتردد
 الاول بالشأن على وجه لا يمكن للاشتغال لانهما اذا كان مع صاحب يتردد
 الفاضلة من غير ادنى ارتباط بالاصول والقواعد وتتبع نظائر المقام
 الذي قد يكون مراد الاحكام في خصوص الصورة التي قد جعل فيها
 الذنب شرطاً في فلاحه ولا على تقديره فالوجه ما اشار اليه من التفصيل
 الجاري في الذنب المطلق اي نفس لوانتقاه طاف او سعى راكبا في القربا

دعوى

ويجوز القضاء والاعادة حتى في القصور المذنبه لوجوبها في المنة وخصا
 كما قد يكون الا من المنة في غير اخص فليعلم منها يعلم من ان الحكم كان
 في الركبة لبعض الذي لا ريب ان فزاة كقوات الكلة في حكم عدم الاشتغال
 الموجب لقضاء الحق في الوقت بعد خروج الوقت ولا اعادة في غير ما شيا
 في جميع الطريق فضا وفقوى وسيرة وقاعدة واصدا وان ذهب الشبان في
 جماعة الى الاحتياط في ثابا مع ركوب ما شيا فيه المنة في راكب في نظر الى
 انه قد اخل بالمند ومنه خصوص راكب فيه فاذا منى فيه عند الايتان في
 فائدا فقد جاء بالحق بعد المنة في جميع طريقه وهو المطلوب الفاضلة بوجوب
 الاشتغال والى بعض الوجه في الاعتبار والحمد لا يصلح في معا رضى ما من
 المعتصدين في العوائد وظاهر المشهور في نقله وتصديده سيما بعد توضيح المنع
 ووقع الحق بعد المنة في جميع الطريق الذي لم يصدق مع تلبية على كل الحائزين
 انه قد جاء بالحق بعد تمام المنة في لغة وعرفا وشرعا وبسقوط الاعتناء
 وجوب الاعتبار الذي قد يكون حكم بالحق اولى من حكم بما يكفي في ردة
 اولى المذهب في قوله فضلا عما المعلوم انه لا وجب له ردة في وقت في اكل
 الحكم حتى في صورة القضاء مع كون الوقت قد وقع شرطاً بل قد يكون ذلك
 في المسئلة لا يغيره بتركها في غير ابراهيم بن عبد الحميد بن عباد
 ابن عبد الله البصري مثل الكلام من من وجب له ردة على نفسه المنة التي
 احرام في نصف الطريق او اقل او اكثر قال في نظر ما كان ينفق من ذلك الموضع
 فليصدق به مع قصور عن مقام لبعض ما على انه محتمل لوجوب منها صورة

ما لو كان الفسخ شرط ويكون التمسك فيه كناية عن الكفاية أو عكساً من حيث
 الاستحباب ومنها صورة ما لو جازى المني الذي يقع المكنته مع الحرة عنه
 في مثل ما لو كان السند شرطاً أو مقيداً بما يزيد على سنة ولا يمكن ولو لم يكن
 الموت سقطاً وركب في حجة ولو لم يكن محلاً لما جازى الموقوف طاهر على السند
 كغيره مما جازى على ما كان الفسخ والحرز والمنه والعلوم الذي قد يصل إلى
 حد لا يحد من قبل قيل إنه لا خلاف في جواز الركب وفي العبرة انزواً
 الصلوة قلت ولا خلاف في وجوب انتظار الكنته مع اعتقاد التمسك فيه
 كما لا يخفى بالمتدبر وإن لم يكن شرطاً في الفصول المستفاد منها كركب
 الحكين فحرجاً ولو جازى قد يكون متواتراً على نحو ما قد يعلم من قواعد
 الإجماع في ذلك المعلوم من السير القاطعة وأصول المذهب وقواعد
 والعقل الخازن لعدم تصور سقوط المكنته في ثاقب الأحوال الموجبة لقطا
 المكنته فيها كما لا مراءى على وجوب الوفاء بالنذر وسفهمه كركب وسنة
 وإجماع ويجوز حذفه وسقطه لعدم تصور الوجوب فيما يلزم منه
 العسر والحرج والمشقة في الدين فضلاً عما يلزم منه التكليف بما لا يطاق
 والوجوب التي قد يعلم منها ما يستفاد من أصول المذهب وقواعد
 المنزلة بعد انقضاء العمل عنها إلى خصوص أن الحج واجب وإن سقط
 المنع مع الجزاء ولا خلاف في عدم استقامة لفظة المنذورين سقوط
 وجوبه من أصل كذا الحال استناداً إلى ما علت سقوطه عن درجة الإعتبار
 فإنه كان مشروطاً بالمنع فليسقط التكليف به عند فقد سببه

ملاحظه الا اعتبارا في عدة عدم سقوط السور بالمشق وما لا بد لك كذا
لا بد لك كذا وتبع النظائر في الاجماع في كثير قد يكون صحيحا
جماعتهم على ذلك الذي قد يكون في مسائل المذهب وحرر في الفناوي
ومع هذا الاجماعا ومقتضى التوصل التي قد تصلح منها ان ويجوز اصل
النظر في المعذرة صفت من مسائل العصور الاول ومقتضى ما لا بد لك كذا
النادر ومن الادلة العقلية والتقليد ان المذنب وعرض مشروط بغير المقدور
من مثل المشقة الذي لم يحله النادر فيها لا بد لك كذا لا بد لك كذا
لكان العقل بسقوط الحج عند مقتضى قولنا وقد لا بد لك كذا لا بد لك كذا
ينبغي الاحتياط في الحج في مثل كلام اناس منهم بذلك الذي قد يدعى حجة
عنه في النزاع الداخل في صورة الاطلاق ونذرهما لا بد لك كذا قصد قطعا
وحيث جاز الركوب سابق معه بدنه جاز الوصف الفاش وجوبا في ظاهر
العبرة وحرر في جمع منهم الشيخ في عدة وقت العبرة في ما لم يردم عليه مستدلا
عليه بالاحتياط وجماع الفرقه واحبارهم التي قد يكون منها حجج كالحج سئل
الشيخ عن رجل نذر ان يشي الى بيت الله وحججه لم يشي قال فليرك وليس بقية
وحرر في شرح سئل عن حلف النجس بما يشي فخر عن ذلك فقال فليرك
وليس بالركي ومارنه رجل ابراهيم بن عبد الحميد خلافا لكثير منهم الا كافي
الشيخان في المقصد ونقدت وانا سعيد واحضارهم حيث قالوا صمد
شيء عليه استنادا الى الاصل والا اعتبارا في كماله عقل ونقل هل ان كان غالب
عليه رتبة من اولها بالعقد ظن باللائمة بين الكفارة والعصاة المقصودة

المقام والنقصه التي خارجة عنه انه نذر ان يحج ما شاء فاشي حتى بلغ العقبة
فاشيا فركب وشد الله فقال اني اجلب كنت معلما ان تدع بقرة فقال
مع فقده ولو شئت ان اذبح لضعك وعلو دين فقال اني اجلب كنت مؤمرا
ان تدع بقرة فقال شي واجله افضل فقال من اجل نفسي اجمع فقلت
عليه شي وفي الموضع ابي جبر قال مثل الله من ذلك فقال من اجل بقرة
على نفسي شي اجمع فيه مجوده فلا شيء عليه ومنها ما من صحيح فاعه وهو صحيح
للفاء صحيح انتم وفيه من المعيرة الحادثة بالوكوب عند الحج من دفعه تعريض
الشيء اخر مقام البيان قال قول من لا يحصى عن سبب ما تدين بكما دل
من ضرورة قوي ونحن على عدم وجوب الفدية على من وقف في المعبر المعلوم
كونه في معنى الكوب والمغ من وجوب واجل وقت الذي لا ينطبق معقده على
الدعوى وقد يرى به غير الدليل والميقن كابر مشد اليه استناده الى
الاحتياط معروفي من كتب قاصدا على المصلحة في عجز عن القضاء ومن ظم وازاد
النصوص التي لا يرب باختلاف بعضها مع البعض الاخر كلفنا والحاكمة بمجرى
وعدم مقامهما لما قد سمعنا من الاقله كونه فدية على ارادة من وجوبها
بل لا يمكن التمسك بالاعل يقتضيه فليت من يعلم منه سقط ما قيل بجواز الزكوة
مع الفخر وجوب السياق او استحبابه فلو مع نوقض المكنة ومائة الملائكة
المؤن بسقوط الفخر من اصله ان كان الفخر قبل الاحرام وجوب الاكل وسباق
البدن ان كان بعده ونحن ذكرنا في الاقوال التناوذه التي يمكن رجوع بعضها
الى بعض وقد يتصور وجه القائل بها من معتزلي الاحمال الذين قد حكم ضرورة

منهم بسط القيل المشا واليه قد يكر وجوه القائلين كما قد انكر بعض الافاضل
ما عزاه الفاضل وعينه الى الحق وان لا فرق بين المشي وعينه من الصفات
المندثرة في حكم العجز الآتية الكثيرة التي لو قبل باعتبارها جرحا لكان وصف فائت
لكان له وجه ليس بالمبعد وان حكم المندثر بعد العجز بصفته بمنزلة غيره
المشروط بها والاحبار الامم بالكتاب عند العجز في المشي على طريقة المشا
والاشارة الى الجرح الثاني به باقى حكمان باعلب الافراد وان سقطت الصفة
المندثرة في مقام المندثر فاقضى بسقوطها في الموصوف بها في زمن
مها وان لو قصد الموضوع المندثر بصفته كان مشرا عايرت بما قد امة من
نقد يحسن وان صح مخرج الاسلام ان لا يمتنع مع قصد اومط والمندثرة
ان لم يكن في وقت حج الاسلام على الترخيمه لكم بذلك فيما لو فصله ساهيا في
جاءه غير متجدد بالعينه وان لم يكن مشرا سيما لو كان المندثر مضيقا وحسب
الوقت الذي قد يدعى عدم خروج المندثر وقت ملاحظه عليك بمباحية ماله
منه فيقع المقام الذي لا فرق فيه بين المندثر والعينه والعهد في جميع ذلك
نضا وقوى وسيتم وقاعة واصلا وقاسا بالالحج المشا واليهج النبائية
الناث شرعا في الحج وعينه من الولي وعينه ولو يروض عن الميت منه والحق في
كثير من الموارد المشا لا طرقت منها بالاجماع الذي قد يكون منقول منقول انما انصروا
ومعلومه واصلا الى الحد لا تعين منك والسيرة الفاطمية واصلا المندثر وقاعة
ولعل بعض الوجوه وفي بعض الموارد بعد صحتها الوساظ التي قد يكون منها
الاولية وتتمتع المناط القطعي والاجماعي على عدم الفصل ويجوز ذلك ما يعلم

بواسطة وجه التمسك بالاجماع والنصوص المتقدمة في الموارد المحفوفة غير انه
يشترط في الدلائل في الحجج امور منها البلوغ والعقل ضرورة ان مسلوب الخيز
لصغر وجنونه ويحذف من كل ولا فاصلا يفعله فيكون بمنزلة العايب
فلا تقع نيابة في شئ من العبادات ولا من المعاملات التي قد يدل بكل ادل
عقل وفعل على عدم نيابة فيها وفي غير الحجج من العبادات على عدم نيابة
معنا قال الاجماع الذي قد يكون متفوقا او متوقفا على مورد ما اصل
الذهب وقواعده واليرة القاطعة والنصوص المستفاد منها ما يستفاد من
الكلام العزيز وحكم به العقل سقوط اقوال وافعال في درجة الاعتبار
بحق ذلك ما لا يقر في معارضة بعضه ما دل على صحة حججه فيها لوانه
الاول الذي قد لا يصدق على ما صدر عن غير الحجج الصحيح وان شارك في الصلوة
التي قد يتبين في عليها حجة من الثواب على نحو ما رتبة على اتمام الحج القاصد
وفصل الصلوة المعلوم فسادها بعد الفرائض منها على انه لو سلم فاقضه معاً
الصحة لنفس الحجج المميز الذي لا تقع نيابة فيه ولو كان موقوفاً باحسان وفي
مرتبة تدل على كبر مراتب العقلاء على المشهور فتلاصكت غير واحدة
كما يكون اجاعاً استناداً الى اصول المذهب وقواعده واليرة وكلها دل على عقل
وفعل على سقوط اقوال وافعال في درجة الاعتبار الحاكم كونه من وجوه
العقل والفعل لعدم تناول عمومها نيابة لثقل المنزل بمنزلة وقوع آخر
وحقيقة اخرى في مقابلة المكلف الذي قد لا يتصور اسقاط ما وجب عليه
بفعل من سقط عند التكليف سيما على تقدير عدم انصاف عباداته بالصحة ان

نزل

ترتب عليها الثواب على نحو ما اشرفنا اليه من جهة على اتمام الحج القاصد وفصل
ويحذفها ما قد علم فساد هذا الفرائض وعصفاً على تقدير كونها من مرتبة
فالقول بالصحة مع انه لم يعرف قائله وان غلبت جماعة منهم القائلان بان
لا دليل على سوى ما يقوم من صحة عباداته وقد علمت صفة ولو على تقدير
شرعيتها ومجتها كالعقل به مع الوقوف باحسانه وان قال السيد المالك
شياً لبعض مشايخهم ان المانع عدم الوقوف باحسانه لكان على دفع
العلم وعدم الملاحظة وقد زال وهو عزيز مثله وقد كل من يستند
بعدم الصحة الى ذلك الذي قد يكون بعكس المطلوب اظهر ولا يتصور كونه
مستنداً الى الصحة التي لا يوقف بتحقيق الموصوف بها واقفاً على تقدير
فاعله بالضرورة التي قد تقضي صحة نيابة الفاسق مع عدم قول قوله
وامر ومة المنزوعة عنه نعم لو حج المميز عن حجة حصل الثواب لها من دون
الحج لا حج منه ذلك على تقدير كونه ترمياً وقت الامور البقرة الخلو في
واجب عليه عام النيابة على المشهور الذي كما وصل الى حد الاجماع الذي
قد يظهر من كبرها يكون مرجحاً من جهة على ذلك الذي قد يظهر من غير
واحد منهم انه لا مخالفة بينه سوى بعض من الرشد في خلافه ولعله كان سيما
فيما كان الواجب الاسلام وعصفاً على مظهر الموت او عدم التمكن منه
بعد ذلك العام الذي لا يمكن فيه الجمع بين التكليفين الذين تقضي الفروقة
بسقوط الاخر منها او يلزم التكليف بما لا يتطابق وصفه ان الثاني من
شئ التزويد باطل بضرورة المذهب فقهاء الاول وهو المطلوب الذي قد

يستفاد من اليرة واصل المذهب وقواعده سيما على تقدير انقضاء الامر بالهوى
صحة وعصفاً فيما لو كان الواجب الاسلام او من ذلك ولا موقفاً والنصوص
التي منها حجج سعد بن ابى خلف سئل مولانا ابو الحسن عن رجل من
الحج عن الميت قال لم اذ لم يحضره من الحج ما حج به من نفسه فان كان له مال حج به
على نفسه فليحج به في حج من مال الحديث وحج معوية بن عمار عن النبي في رجل
مروءات ولم يحج به الاسلام وله مال قال حج عنه ضرورة لا مال له حج
سعد بن الاعرج سئل عن الميت قال حج له من الحج عن الميت قال لم اذ لم يحضره من العروة
ما حج به وان كان له مال طيسر له ذلك حج من مال الخبر المصروف من العروة
فوز وفي غيره لم يصدر من حج بالمال مع ذلك كله ففي النفس في نفوسه
القول بعدم الشغلية التي يمنع من ذلك في ما عليها ضرورة ان اقصى ما
التمنع من ذلك الواجب المصطفى الذي يقع الخطاب بمقتضى اوجه اعتبارها
غير المصطفى فلا بالضرورة التي قد تقضي بمشاهدة غير المصطفى في الوقت
الذي لو فضل فيه غير المصطفى لكان مثلاً ايتا بالماضي في وقت وان يحضر
بترك الواجب المصطفى ودعى ان الشرط المذهب المخصوص عقده الا حان محبة
النساء ودعى ان عقدا لا حاة في العام الذي بعده بغيره بمنزلة الواجب الاخر
المصطفى فيه فيستظهر المانع ويتم له العوم بواسطة الاجماع على عدم العقل
الذي لئان تغلب عليه بان نقول بان حاشا في غير محل الاجابة ويتم في ذلك
المذهب ودعى ان غير المصطفى وقت بما عدل زمان المصطفى قد علمت انما
مصادرة الضرورة مع ما فيها من انهم سقط معكم التكليف كدعى ان

الشيخ

بأنه من عن الصد الذي لا يتصور بغيره مع سبق انصاره عن الامور عليه
مع ما فيها من الامور الذي ليس هذا موضع تحريها وقد علمت منها ذلك
مباحث هذا الشرح المبارك وقد فطر على طرق اخرى اشكال المقام الذي
قد يستفاد اشرفنا اليه من ظاهر اليرة اشكاله ولا اعتبار والعقل كما ان
النصوص التي منها ما يقتضيه من صحة البرزخ وان يزوج على انه لا اقل فيه من
الشك المرجح للجمع الى اصول المذهب وقواعده وعومانه ويحذف ذلك ما يقتضيه
بعده النيابة واجتماعها سيما في العام الذي قد مضى عليه عام عيسى تاذية
الحج فيه ولم يفعله وحققنا لولان الواجب من حج الاسلام المعلوم في وجوه
الاجناد وامر في نظرنا في الذي قد يفتي في زمانه وزمان الوقت من غير
مخبر كمن كان ستر رمضان عدله فان تم اتم الاجماع الذي قد يكون معلوماً
وصفوا على ذلك اجمع على عدم الصحة فيه ذلك والافسيلة سبيل المنطق
ويكون ما قد عين له وجوب المسارعة في ذلك العام الذي قد حكم الاجماع
بإسقاطه خلو دمة النائب فيه من حج واجبة من وقت بين حج الاسلام
وبعد الوقت وعينه وليست بحلة الا ان يكون لهم دليل او تحقيق الاجماع
الذي قد يظهر من كثير على عدم العقل وقد يمنع كتحصيلهم ذلك بالحج الواجب
بعد مشاكلة كل واجبة فان له الدليل المثالي والمال في كثير منهم
المنع في العام الذي قد استغفلت الذمة فيه بالواجب الذي لا يتصور
كونه ما نفا من عنك الرفع التمكن منه ولو شيئاً حيث لا يضطر فيه الاستعانة
كالمتفرج من الاسلام والسند ويحذفها قد صرح القاضان والملة

واضافهم بحجج الاستناد في العام الذي قد عجز عن تبادله ما وجب عليه في كل
 قد يظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه وانه هو المادون النصوص ومن كل من
 اطلق لفظه على كذا يرشد اليه تعليمه بالمتعارفات التي لا ريب بعد
 حصولها فيه وان حالف الحق في عدم صحة نيابة من استقر عليه الحق وان
 لم يتمكن ولعله لا يطلق الحق ومعه الاجماع وقد علم المادون كما قد
 تقف على ما علم من رقة المعلوم في اقرية مثل ما لو كان الواجب عليه
 او عيناً في زمان يصعب العلم بالنيابة التي يراد بها جوازها عند فهم المصنفين
 الذين لم يعمدوا على الاستطاعة عادة في المطلق عدم احتمال عبث
 التصديق على وجه يكون لعدم جواز الاستحسان والاضحاح الاجرة عند
 عبث ذلك المثل باعتبار العادة بمنزلة المعلوم ويجوز الاستحسان وعدم
 انضامه فيما لو عبث ذلك على خلاف العادة التي لو عبثت استطاعة
 حج الاسلام بعد الاستحسان على خلافها لم تنفخ وتقدم حج النيابة ويراد
 به وجوب حج الاسلام بعينه الاستطاعة الى القابل على تحملا في تحديد
 الاستطاعة بعد المنذور للمعين ونحوه فليس فيما يعلم من وجه ما يرد من الفروع
 والمائل المحرم في مطلوبات الاجماع المعلوم من اكثر مما لو حج عن غيره مع
 استغفال منه بواجب يصحح حج من احدهما الضاد للمعنى وانفاد فيه
 غيره ولامر به صحيح حدان اختلف عن مولانا الكاظم بناء على ان الماد
 من حج الاخره فيه من الاجماع مبني على اطلاق الفصول لا من حج مصداقاً الى
 اصل المذهب فاعاد هذا الاجماع بقية ان خالف الفروع حيث قال ان

منه

وعليه حجة الاستناد في حج غيره اقرية عن ان الاستناد الى حق النبي عليه
 السلام تلك الخصومة فيكون بمنزلة من صلى عن غيره في شهر رمضان صحيح
 فاعترض الله ان حج عن غيره لم يكن له مال وقد نذر ان حج ماشياً
 ايجري عنده ان من مشيه قال نعم والحق على ان الضعف بعد ما عرفت عن
 عرف من عدم اشتغال السبب في دفع نيته بالخصم ووجود الفارق بينه وبين
 شهر رمضان الذي يكفي فيه قصد القرب بصومه وقد حصل ظهور الصحيح
 في نية المشي في حج ما ولو عجز عن الحج بالانقطاع على ما الحسن عن رجل
 اخذ حجة من رجل فقطع على الطريق فاعطاه رجل اخر حجة اخرى بجواز ذلك
 فتال حاشاً له ذلك محسباً للاول والاخر وما كان في حقه من الذي فعل
 او اوجه من يعطيه الحج فلا دلالة فيه له بوجه صحيح ابن بزيق لا امرت على
 ان يحل له الحج عن رجل ياخذ من رجل حجة فلا يكفيه ان ياخذ عن رجل
 اخر حجة اخرى ويتسع بها ويجزى عنها جميعاً ان لم يكفها احدها قد كونه قال
 احل ان يكون خالصه لواحده فان كانت لا تكفيه فلا يأخذ بل ربما يتوهم منها
 ما يقتضيه الضرورة فضلاً عن الاجماع ونحوه بخلاف من لا يخبره حج واحد من
 هجتين فصاعداً النيابة فلا يفسد صحتها ببعض الحيات او جعلها على ما لا
 يحال الاجماع من الوجه القوي اشار الى طرف منها الفاضل في شرحه عند
 نقله بعد ايراد الاول ويجوز اختلاف عامي المجتهدين واطلاقها واطلاق
 احدها والذي عيب لها هو الطريق في عدم وجوب العودة الى السير بعد
 الحج الاول للثانية ويجوز ان يكون التجهتان على ما بين من الزاد والاطلاق

الفاضل

لفسده يجوز ان يكون فاضلاً وفقاً اليه بما ويجوز ان يكون قطع بصيغة المعلوم
 وفقاً لغير الرجل الثاني اي اذ اوجب عليه الطريق في استناداً اما طريقاً
 معيناً او مطلقاً لم يتبين من الحقيقة فاعطى اخر حجة اخرى مطلقاً او
 في الحقيقة واطن العام او قبله بما بعد الاول حان وكان المسيرة الطريق
 من حجتها لها او قطع الطريق بمعية اخر اجماعاً استوجب على استاجره الاول
 الحج المقيات واخر كان اموال الطريق في عامين مختلفين او مطلقين
 او مختلفين او فاعطى الرجل الاول والقطع بمعية المسيرة وصح عليه
 الحج اي قطع الطريق الحج الذي لم يخطه وبعبارة اخرى لا يحتمل اختلاف المجتهدين
 زماناً والمعلوم الذي احب جلوس المقلبت ويجوز فيه بعض عامية الاول
 الذي يجزى فيه اعتداعاً على مجتبه مع تقدير احدها او مع كمالاً في قطعها
 الوجه التي يعرف من بعضها وبعبارة اخرى ان حجة الاستناد الى
 امثالها في تماثل المذموم وعينه وعدم اشتراط فراغ ذمة النائب من
 الواجب في صحة نيابة الله لا توقف على صحة الاجابة التي قد لا يرتاب
 احدها في ذلك ان كانت في عام وجب فيه غير ذمها واذا اخلط في
 متبها خلط المذموم واجب قين خلافاً واذا عجز في ذمها في العام الذي
 دفع عقدها عليه ونحو ذلك وان ما قرأ يقض بالمتبع من بعضه لم يحقق
 الاجماع الذي قد يكون من غير ما في البعض الاخر فتدبر فيما يعلم من الحج
 من عليه ان يعتبر عن غيره ولا عليه مرة ان حج نيابة عن غيره او الم عليه
 السك الاخر عند الصحاح الذين قد يمنع من تحقق اجماعهم على القيد المذكور

بحر

مجهز ذلك مع ما لو استاجر شاة فاضاً على الحج والقرية او لها او مختلفين و
 ائق زمان الايقاع المتأخر عليه والعقد بطلان مع فعلها عن القدرة و
 عدم المانع ولو اختلف زمان العقد خاصة بطل المتأخر اشتقال الذمة
 بالاول ولو انكسر ان استاجر الحج عامين مختلفين صح ان لم تجب المباد
 الى الاخر والا فاقرب عند الله في سن وعينه بطلان المتأخر الذي قد يكون
 منه مجهول التامع عند الحزم لعدم الاقتران والآن في السابق وان كان
 الاقوى عند الجوزر بالصدور وانك في السابق سيما مع الجوزر بعدم
 الذي قد عرفت مباحث الطهارة ما يقتضي بكون الحادتين المتكوك في عدم
 احدهما على الاخر وتاخره عند حكم كما قد سمعت ما يقضيه صحة ما يفعل
 من المقتربين والمتعلقين معاً وان فسد الاخر بغير فدية وادركه اعلم
 ومن الامور المتأخر اليها الاسلام بل لايمان الذي قد يرد من لفظ الاول
 في امثال الامانة استناداً الى كماله لا لصل وقاعدة وحض واطاع في حجة
 على بطلان عبادة غير المؤمن فيكون النائب بمنزلة النائب الذي لا يتصور
 الاخره بغير الحج الصحيح الذي لا يتصور وقد عرفت الحاف بل ولا في غير الحج
 وان تم التمسك بغيره ما يقضيه بغير عبادات الحادتين استناداً الى بعض
 المذكور بوجوب الاعادة والقضاء بعد استحصانه الذي قد لا يرتاب
 احده ان سبب التفضل لشرط في الصحة ولا كاشف عنها من وعليك
 برحمة المذموم في نفع في المقام الذي لو قيل بصحة نيابة الحادتين في اذ
 استجر قبل الوقوف لكان له وجه كما لو قيل بذلك في الصبي او الملع والحبر

وحيث اذا افاد قبل ذلك ومنها السلام للنور بعد اعتقاد الحق فلا يصح النية
 عن الزعم كما خرج به كثير منهم من نسبة الى الشيخين واتباعها على وجه قد
 يظهر من الاجماع الذي قد يكون صحيحا من غير واحد ويقبل عن ابي بصير
 والبراج ضنلا عن الشبهة التي لا يربى في حقيقتها بل ربما يعلم منهم ان كل
 من قال بعدم نية غير المعنى قال بعدم صحة النية عنه كما يرسد اليه
 استناد لما ضمن الى انه لا يستحق الثواب وان فعل الثواب تابع لفعل النية
 عنده الصحة المنقولة من فعل النية عند استناد المحوزين الى صحة عبادات
 الخائف وتحققا في الثواب باعماله واختصاصا من المحوز بالخالفين او بعين
 الناصب منهم كبر شاهدة على ذلك المعلوم منه وجه الاستناد في الحكم المزمع
 الى عدم اصل وقاعة وقاض واجامى ونحوه على فضا عبادته غير
 المحوز وعدم استحقاق الثواب الذي قد شرعت له النية التي لو شرعت عن
 غير المحوز لزم الفرق على اصله وشرعت عن الهباء ونحوها وانما لا يابطل
 بالضرورة والملازمة فالمتعمد مثله بل اولى لما فيه من صفة الظالم والركون
 اليه وجوب السبيل الذي لم يجعله الله للكافرين على المؤمنين ونحو ذلك مما
 يستدل به على عدم عقل وقيل على عدم صحة النية المزمومة التي قد
 يستدل بها على عدم جواز الدعاء لغير المحوز على عدمها وكذا ما مر
 في صلوة النيات من الدعاء على الخائف كحشره في نار جهنم ذلك والوجه
 في جعل الكتاب بتفصيلها وكل ما دل على من واجامى ونحوه على عدم صحة
 نية الكافر في نفسه والمؤمن في الكافر والناصب في كصحيح وهما بن عبد الله بن

نحوه

الحج

الحج الرجل على الناصب لا قال وهو فان كان لي قال ان كان اموالهم قبل
 مروه والصدوق مثله الا ان فيه فان كان له اموال في حج عنه ولو بالوصاية
 التي قد يكون منها شيئا اطلاق الناصب على الخائف حتى قيل انه هو المالك
 الاطلاق ويتبع المناط والاجامى على عدم الفصل وكل ما دل على عقل وقيل
 على ان الكفر ملية واجامى ونحو ذلك ما قد يكون سند في المنع من النية عن كل
 مخالفة الامامية الا ان يكون الخائف ابا الناصب وان على اللاب حيث ان
 المشهور بقتل اهل البيت واحد وتحصيله ان النية عنه وان كان ناصبا
 لكان الصحيح الشارعية والاعتبار بما عاين ابي ادرج والبراج من القول
 بالمنع مع ما قد عرفت وان استند الى شذوذ الخبر والاجامى الذي قد
 يمنع من امكان ان يكون مقتولا على من يغيره الذي قد يتقرب منه دعوى
 شذوذ الروى عن ثقة الاسلام ومصدقها وثقوى الشيخين واتباعها
 على وجه قد يلوح من غير واحد منهم دعوى الاجامى عليه بكونه حرة بعد
 استناده على الحكم الا ان لم يمتنع عندها وحسبها فيما لو كان هو المستند فيه
 واصف من العقل بجواز نية كل مخالف ولو كان ناصبا وان ظهر من غير
 واحد وقوم من الاجاب والارادة بعدم الاعادة عند استجابه وقريب منه في
 الضعف القول بجواز النية عن غير الناصب على وان قال به الفاضلات
 والمحققة بعض كتبهم استناد الى ما قد علمت سقوط من دعوى الاسلام
 المنع من صدق على الخائف في الاخذ التي تدور النية مدار صدق الاسلام
 فيها وصحة عبادته التي لا تقاد بعد لا تبصار نقصانها بل على انه لو لم يكن

انهم من الناس من جهة وجهه يستندوا صنفه ذلك كذا القول بحوار النيات
 من المستصحب وان من انساب حاشائهم وقوم من الجمع المشار الى
 منها صلوة الامم فليتم ما قد علم من ان الحكم في سائر العبادات كلك
 نفسا وانما ما زاد في اعتبارها لولا مساواة النائب والمؤيد عند
 الذكوة والافطرة ولا عدم كونه ضرورة ولكن التناظر عند المنزلة عند
 وجوبه على كذا لا جامع الذي قد يكون منقولا من احوال وعمله
 مما لا يغير حكمه معناه الى الاصل والاعتبار واليقين وتبين الآثار
 النصوص الكثيرة المعبر عنها بالاساطير التي قد يكون منها العجوة وتغني
 المناط والادغام على عدم الفصل في المنة العروبة المستلزمة حجة منها
 النهاية وبن والهند عنهم جواز سياتيها في غيرها من الحجج استنادا الى اجزاء
 حلهما لا سيما على الكراهة التي قد لا يرد بالشيخ والقاضي غير شذوذها وحج
 فلا خلاف وانما امر وحيد في نية النيات بان يقصد كونه ناسبا عند
 انتهاء الاحكام فلا يقال ان مقتضى النية وتعين المؤيد عند قصد
 به نية فصل يقتضيها نية وضعية وسرية وقادة واحدة ولو اقتصر
 في النية على تعيين المؤيد بان يوصى انه من فلان او من ذي الدرام او
 الصلة المعروفة عند التنازل من ضرورة ان نية التبيين لا تنصرف من دون
 نية النيات الى محيا التلقظ بميل الى القصد المنوي منها بل لا يستحب
 وانما يستحب تعيينه لفظا عند بداية الافعال وفي المواطن كلها اجماعا
 على ان الحكم على الاعمال لا كثيرا قد يكون مرجعا منهم وتخصيلا قد لا يشك

فكره

في شذوذ رأيهم جعله في انما يدين المنزلة وعزها لا لاطرافه وقيل ان وفاء
 واعدل كذا معناه الى ان السيرة والاعتبار والنصوص التي منها جميعا لم يسل
 انما يصح ما يحكيه الذي يحج عن الرجل في السيرة المواطن والمواظبة وجميع معوقه
 انما عارضا قبل الله اريد الذي يقضي عليه اياه او امر او احكامهم انما يحكم بشيء قد
 ضم بقوله عند امر الله ما احاط به من نصيبه وسعيا وشدة فاجرا لا ما يجرى
 في قضاءه عند استدلاله من مجموع من شذوذ ذلك فتا ان يتم بقوله بعد ما يحكم الله
 ما احاط به من شذوذ ما قبله واما انما ارشفت فاجرا لا ما يجرى في قضاءه عند
 العبد ذلك مما يقتضيه من الوجوب الذي لا يملك والشبه لفظا طاعة والادعاء
 والموافاة وبمقارعة ونصوص التي منها جميعا انما يسل عن الرجل يحج من الرجل
 يسير بسيرة فقال انما لا ينبغي عليه حافيه وسعته المشقة انما عليه السلام عن العبد
 في الرجل يحج عن الانسان يذكره في المواطن كلها فله ان شاء فعل وان شاء لم يفعل
 انما يعلم انه قد وقع عند ذكره عند الامانة اذا حباها كذا بعد في غير ذلك الجواب
 الذي قد يراعى الاوثر شدة او الشبهة الذي قد يسل في لفظ العبد لغيره في
 وشرا عما بين الاول والمعلوم في مجموعها ما اشترى اليه من حرج من ضرورة ان هذا
 المذهب اليه امر خارج عن التبريح ان يتقدم عليها ويتأخر عنها وتكون ما قد
 يتقدم من المروءة الشيخ عن ابن ابي عمير العجوة عن ابن ابي حنيفة والشيخ
 في رجل اعطى رجلا ما لا يحج عن نفسه فقال ان من صاحب المال والمروءة
 كونه مرفقا عن في من انما يباريه ايضا معناه الى ان يصفه من ما لا يفرق والآثار
 وخصوصا بعد من انما عدم وهو دالة لا ينبغي لها والمخالف لفظا طاعة واصول

الرجل الذي

المذهب وقواعد وكلامه من غير ان يحسن على ان لا علم الاثنية وان لا علم
 ما في حق العقل لاجل انهم بعد تحقق الثبوتية يدور بها واحتمال ارادة صحتها
 العدول الى نفسه بعد الاحرام عن غيره بناء على ما ذهب اليه الشيخ ويتبين
 غيره من الاجتزاء فيها عن المذهب الذي قد قيل انه اسحق الاضال بالاثم
 والمنع عليه تنوجه ويحتمل ان يرد العدول عن حقيقة خالية من البرهان
 ويتأسس على نية الاضلال فيا سمي الفارق وقد يمنع من الاضلال
 من محرم الاحرام من الاسباب المنزلة بالفعل وجوب الما قكسا
 يمنع من الاضلال لما قصد به من هذا مرجح جميع منهم العاقلان بعد
 اجزائه عن احدهما ولا يريانه هو الاقوى والاشد في المذهب قواعد
 وكل عام من نفس واجماع ويحتمل على اعتبار اليه الى قدمه مباحثا ما
 من يدفع في المقام الذي قد يمكن حمل الروايتين المشا واليهما فيلحق
 لا يسع تفصيلها وصيلا ما فيه انه كما يكون كل من الثابت والمنوع عنه
 متحد يكون متعديا ولعل يبلغ ما بلغ ولكن لا يرد في المذهب عنه اذ كان
 مشغولا للذمة التي مستقلة عن ثبوت واحد بخلاف الثابت الذي يتفقا
 من النصوص المتواترة والاجماع المتطابقة والاسبق والاعتبار واحد
 المذهب قواعد انه يرد في نفسه مع الاتيان بالمأثور عليه ويحتمل وان كان
 جاعلا في حكم الاتيان بالمأثور على وجهه عند الاصحاب فيا لومات
 الثابت عموما بعد جعل المحر طرف للوث لا الاحرام وان خرج منه
 من اجماع بعد دونه بل عليه الاجماع المنقول على ان كثير منهم العاقل

والعلم

والمعلوم الذي قد تضمنه منكم مضافا الى ظاهر البرية والاعتبار والموافقة
 لسلطة الطريقة الموصوفة بعدم التكليف فيها الامدادون ولزوم خلاصته
 المحرم العظيم وكل ما دل من نفس واجماع ونحوه عليه الواجب الاصل والواجب
 التي قد يكون منها المعنى وتنسج المناط القطع والاجماع على عدم الفصل
 عموما المنزلة وعدم نصرت خلف الفرج والاصل الحكم وخصوصا المتعة
 المعتقة سند واولا له ولو بالبرهان في المسائل الى طرف منها كثر في الحق
 انهما مثل كل من الرجل يموت فيزوي بغيره فيعطى رجل آخر دراهم
 ليحسبها عنه فيموت مثل ان يبع فقال ان شاء الطريق او يكره قبل ان
 يقضى مناسكة فانه يجري عن الاول ومعتبر بحسين بن عثمان عن ذكره
 عن النبي في رجل اعطى رجلا ما يحب فخذت بالرجل حدث فقال ان كان
 من حج فاصنا بعض الطريق ففدا عن من في الاول والا فلا ومعتبر ابن
 ابي حنيفة والحنيفة بن يحيى عن ذكره عنه في رجل اعطى رجلا ما لا يحب عنه فقال
 قال ان مات في مثل قبل ان يخرج فلا يجري عنه وان مات في الطريق فقد
 اجزه عنه الى غيره فيكون من النصوص التي لم يفرق كالمعتادى وغيره ما بين
 لو كان الناشئ عن متحد او متعد ولا بين ما لو كان في الحلال او المحرم
 بالقرع او بالجماع او محله كما لو كان بين الاجرامين الذين قد يكون الاختيار بالموت
 فيما بينهما او لم ينفقا قبلها وان قدم من مثل كسبارة خلاص المقصود
 ولا بين كون الناشئ متبرعا او متاجرا او واجبا عليه او غيره من شهادته
 مندوق ولا بين المشروط عليه من العقد تمام الاضال وغيره بل خلا

فشيء في ذلك فلا يلاحظ الاختلاف بين النابض والغير النابض عند ان كانت
مشغولة للفتة مع كونها مستقلة عن نايضه بل قد لا يرتب
في انطباق الاجزاء والنصوص ونحوها على ذلك كله ولو بعونه الوسائط
الشارطة ومنها مثل المقام الذي لم يجد مخالفا في سوي الاستدلال
الاكبر حيث ذهب الى اختصاص الحكم بالحقائق النابضة في الاسلام واستل
تثبته الى النابض المستطيع العاجز وقد يستفاد من جملة من نصحه
وبعض الوجع المشار اليها في ان لو كانت النابض الذي خرج من قبضته
غيره قبل ذلك لم يجد مخالفا عنه وعن قناب عنه وان لم يلبس بالاحكام
التي قد يحكم الشيخ في وقت الحل في سائر ما لا يقتضي ما لموت فيلبس
مطوية في الحاجز لفساد استنادا الى اختلاف الاجزاء المزبونة التي لم يجد
قائلا باطلاتها الذي لا ريب انه في مقابلة الضرورة فضلا عن الاجزاء
المعلوم والمتقول الذي قد يكون مغايرا الى النصوص واصول المذهب فلو كان
وغير ذلك مما يتولى به بعض المذاهب ما عليه المشهور فتلا وتخصلا في فصل
الاجزاء الاجامى الذي قد يظهر بعضهم من تعبيره بمزاجهم ثم مات بعد
مضاجعهم الذي قد مر من جملة من العظام وغيرهما قد يكون مرجعا في عدم
الاعتبار في مثل قبل وحله وان كان محميا واختصاصا من المذهب في نفسه
غيره من رتب الاجزاء الذي قد يصل اليه لا يميزه عن غيره مثلا وتخصلا في
على عدم الفرق الذي قد لا يعقل بعد كون النابض بمنزلة المزبونة من جميع
الوجع ودفعه الى جميع بحال الاطلاق على ما ذكره الشيخ في كل اقر لا يفتت

لم يكن

اليها

اليها بعد ضعف الاطلاق واما مقاومة لما قد عرفت وملاحظة ما مر في الحاجز لفتته
وتحذره كما يعلم من ان اجمع بما ذكره المشهور والافضل والانسب في المذهب
وقواعده ونصوصه والوجع التي يعلم منها انه لا وجه له في الاجامى على ما ذكره
الشيخ وان يقيم القرح في حاشية ولا للاستناد الى الوجع التي منها كون المقصود
من الاجزاء ومخرج التلبس في الاحكام وقد حصل ذلك من بعض الاعلام ومقتضى
ما عرفت من بعض مقارن العزم في الاجزاء في حاشية في الطريق قبل الاحكام
اذ لم يكن استفاضة الاجزاء من الميت مدعي انه هو الملول عليه في بعض الاخبار
التي قد جمع فيها بما قد تنفع الضرورة بخلافه فضلا عن الاجامى في قسمه وان
اطالوا بالاطالة في ذكره في غير ما يعلم من انهم من الاجزاء لا يستفاد من
من الاجزاء وان شرط على النابض تام المناسلة من من القدر بل على ذلك
الاجامى الذي قد يكون مرجعا في كثير منهم سبب التعبد التي قد تنفي القلاد عنها
بينما فيها عن ذلك في شيخ الطائفة المرحوم بهيوى الاجامى من عليه وانما يفتى
لم يختلفوا فيه وعلوهما لا يعبر عن ذلك سيما بعد تنوع النظائر وعدم تفعل
الاجزاء واستمارة في من الاجزاء التي قد كانت في مقابلة العمل وقد حصل
ومضوء عام التبرك والاطلاق القصد الذي لا يفرق الا الى اجمع المحكوم
باجزاء شرعا وقد حصل ملاحظة الى وجع التي يعلم منها سقوط ما يترتب
بعض الاعلام من وجوب استفاضة ما كان بارزا البينة ان لم يثبت النص
او الاجامى الذي ان قد لا يرتب احدا تحتها في صورة الشرط التي قد
حكم الاستدلال الاكبر في كنهه ما يتبع الشرط فيها على اشكال من اطلاق

النفس والعقول وما اشرف اليه ما يقفه ما به لا اشر للشرط بعد الحكم بالاجل الذي
 لا يتصور معجزا الشرط ولا معجزا الادعاء من طيس ولا يطوع من بعض حكم
 الاذن من المتأخر ولا قد اقام عليه من الاجر بعضه وقد يستدل على المقتضى
 كجاءه عليه من بعض واجامى ونحن ولا يتصور معجزه سقوط الفرض من
 المعزجة ولا يصح اسقاطه ما قبضه الثابت من الاجرة المعلوم انها في مقابلة
 العمل الذي لم يحصل في المقام الذي قد لا يقاب احصى كونه الحكم المرد من
 العزجة شيئا فقلنا كونه واقفا نصا وقوى وقيرة وقاعدة واصلا غير
 اذ لم يعمل الثابت الذي قبضه الاجرة شيئا استبعد اجماع والا استبعد الاجرة
 بالنسبة الى من يتبعها بقى من العمل المتأخر عليه صباه من منصف خلاف
 في شئ من ذلك كله المعلوم من السيرة القاطعة واصول المذهب وقواعد
 ونصوص المتأخره واجامات المتأخره ولو تصور الوساظ المشار الى طر
 منها في المقام المعلوم ما قدمه من الوجوه التي منها فاعدا في القرائن
 ولا يتجوز اراءه لو كان الاحتجاج على فصل الحج خاصة ومطقات قبل الاجرام
 استبعد الاجرة فلا مانع من بعد الاجرام استبعد ما كان في مقابلة الثابت
 من الاجرام خاصة ولو كان على فصل الحج والذهب او عليه وعلى الذهب
 والا باب ذات بعد التبعيل لغير استبعاد ما كان بازا ما بقى ما قد استرجع
 عليه من المسافة ويحتملها خلافا لما عزمهم الشبان والفاصل واصلا
 في بعض كتبهم حيث يحكموا بان مع الاطلاق مستحق منبته ما قبل من الذهب
 الى المخرج منه ومن الخصال الحج والقصد الذي لم يكن بعض هؤلاء الجاهل

ولاديب

ولا يلزم من مله من كذا هذا الذي لا يرتاب احد في انه من المقصود الى ان يستبين
 الحج كالا يا بالذي لا يخل له اصلا ومن هنا قال بعض الامام ان ما ذهب اليه
 الجاهل من المذوية في الفاتية من النصف محال ان لا يخلو المذهب قلت ولكل
 ما لا يخل عقل ونقل على عدم احتشاق الاجر شيئا الا ما كان ما بازا عمله
 المتأخر عليه وليس من الذهب ولذا لا باب الذي قد عطلت له غير مطر
 في اصل الحج الثابت كذا هذا وهو ان يقطع المتأخر من اجل ذلك
 صيغة الاحكام في حين المنع كنعى ان ذلك هو المذهب من القرآن الحالية
 او المتأخره وان تصور الحق منها قوله في خبره ان الحج عصى فانه الطريق
 فان قد عمل من يكب شرطه ويأكل زاده فصل على ان لو لم يترك ذلك غير
 المتأخر في ذراع القرية المصيبة لدخل المسافة في المتأخر له ولو
 مطر في القرائن والاعتقاد فلا كلام انما الكلام في صورة الاطلاق التي
 لا يتصور من احد وعوى الاجام على التذرع منها وان ظهرت من بعض الجاهل
 الذي لا رب يوجهها على فقد يتحققها منه ولا من شغل الشغل
 القاضية والفاضلين وعوى تعميمها لقطع المضمان لم يكن هناك قرينة
 ولما عدا تقوم مقام القرينة ولا الاستناد الى المسافة ما لها دخل
 في الاستطاعة ونحن ولكن احكامات التي لا تزيد الا تعبدا وهو انما وان
 لم تتعمد لكنها حكم المتأخر لان اجرة الحج تقاضت بتباعد هذا التبعث
 وبالاختلاف بالذباب وعده وبما فانه من يعلم ان السائر في فقه
 الذي هو ما خذ من الاجرة ما يخلو بهما وبالبر واقباله فان ما لعب

استحقاق اجرام مثله اذا سار في غير احوال لم يظن ان شيئا من المستاجر له في الدنيا
 رة ما بائنا الباقية ومنه لا ياب وان لم يظن في المستاجر له وانما في الدنيا
 منهن لم يظن شيئا ما استجر له كنه فعله لئلا يجره باذن المستاجر
 والمصلحة فيستحق اجرة مثله كمن استاجر رجلا لينا ففعل الاثم مات
 قبل الشروع فيه فانه يستحق اجرة مثل القتل لا يصح اليها بعد ولا عقلة
 ما روي فيها لادراك قولنا وان صدقت من بعض الاعلام الذي قد
 يستغنى به مثله ما حصل مستنداً من قبل نقاوت الاجرة بتفاوت مشا
 الذهاب الذي لا يربط بها من المقتضا التي قد فعلها المصلحة فكذا ياب
 الذي لم يظن له في المستاجر له اثم ولا ان كان في ايران واستجر
 لبنانة العراق لم يستحق قبل العمل شيئا وان شاء انتفاء السفر وكذا ان
 مستاجر من اجل تحب واصلهم لقتل الفاجر وامنهم من مثل العراق وكفى
 ذلك ما قصت صفة الذي بعدم استحقاق الاجر شيئا مثل العمل المقتضى
 منه وان تفاوتت الاجرة بتفاوت المنعمات ورجوع المجير الى وطنه
 ومنه قياسه على مثل الالة الذي لا يربط بانه على اجز مستقل من
 البناء المستاجر له فان توقفت عليه في وقت الواجب المشروط بما مقدمه عليه
 فيما يعلم منه ومنه كغيره من العجم التي منها قاعدة في المصنوع والضرر لا يوجب
 ان المصنوع يمتد وصرح بكونه في ان لا يشترط عليه في ذلك انما هو
 لم يعمل شيئا استصدا جميع ولا يبال في مكان انشاء في الاحاق وبعده الاثبات
 بما استوجبه الا ان يفتن في القابل ويصير المستاجر الذي لا يحجب عليه

اجارته لو ضل فلا واحدا الا بظاهر المقتنع والنهاية والمذهب الذي قد قيل
 بجره على صابرة وعبارتها في العاقبة على ما ذكرناه من التراض او عدم
 ثبوت الزرع قلت كما ذكرنا مع فلا خلاف وعلى تقديره فلا ريب في شدة
 ومخالفة اصول المذهب قواعد والاجماع الفقه فتداعى على ان كثير من
 مرجحات عن ائمة منهم وتحصيله قد لا يربط بالاجرة في كونه عن رأي من
 هذه ولا بضاعة وان وجه التي يعلم منها ما لا خلاف فيه من عدم وجوب
 العتق على الاجير وموجب العمل شيئا فانيا على المستاجر ان كان المصنوع
 لكن ان كان وجوب من البلد وكان صد الاجير ومعه بعد المقيات فلا
 يجزيه الا من على قول قوي وان لم يتعين الزمان تنفص في الاجارة
 ولم يعد شيئا وجب عليه الاتيان به في القابل كما مر به كثير منهم الصالح
 ويعلم اصول المذهب وقواعد والوجه التي يطول الكتاب بتفاصيلها
 وعليه على اطلاق الشجين وعجزه الامادة والمصد او احصر بعد الاحكام
 ومعلوم الحكم فذلك خلافا للطلاق الذي قد ذهب اليه اصحابنا بعد الاحكام
 كالموت في جرح الاجير من العتق وعدم وجوبه في شيء عليه ورواه
 بعض الاعلام بانه لا دليل عليه ولا اتفاق منقذ على عدم اجزائه اذا
 عن نفسه فكيف اجزائه عن غيره واختصاص بعض الاجزاء بالموت وعمله عليه
 قياس ومخالفة للاجماع ولكنه قد نقل مع الموت في ملكه واستند الى
 الفقه على هذه المسئلة منصوص لم لا يختص به ويظهر ان ذلك الاحتصا
 من غير قلم او قلم غير قلت وقد وجد في بعض ذلك في كلام كثير قد مر

غير ما حد منه ما لا فائدة في الحاق غير الموت به في الاجزاء بعد الاحرام مع وان
 تومر من مثل الاشياء معناه فالى الاجزاء المعلم الذي لا يبعد من تركه
 والسيرة القاطنة واصل المذهب وقواعد ونصوصه ولو بالوسائط
 المشار الى طرف منها في امثال المقام الذي قد يستفاد ما قد يرفيه
 وجوب استرجاع كل الاجرة من قد ترك الحج الواجب عليه بغير اختيار
 بعد الاحرام او قبله ولو بالموت او الاحصاء او الصدقة ويحتمل ان كان ذلك
 مسببا فعليه وعدم وجوب استرجاعه مع الاجزاء ولو فصل عنها
 ترك الافعال التي قد يوجب تركها الكفاية مع الاثم الذي لا يربط به
 في مثل ترك مسجات الحج او الصلوة وغيرها اذا كانت مشروطة او مفقوة
 فاطلاق العقد ولو من غير نية التعارض واحتمل انه وان كان محزيا عن
 الموت عند كونه غير محزيا وعقده عليه الاجارة يجب كاحتمال انه غير نية المنع
 الذي لا يستحق شيئا والعدم من ذلك احتمال انفسا في الاجارة بسبب
 وقوعه في رايه في المذهب عند قهره وان عهده المكلف بتركه ما وجب عليه
 ما لا يدخل في حجة العمل الذي يقتضيه كمالا يقتضيه اصله من زيادة
 او نقصان عما اوصى به من دون توزيع للاجرة من دون اشكال لا يحسن منه
 عدم التوزيع في صورة ترك الواجب ولو من العقد اختيارا وهو النائب
 بعد الاحرام ودخول الحرم في غير عام الحج وعدم اتباع الشط لم يمتل عدم
 الاحتفاظ الابا تمام العمل الذي قد قدم عليه في انسابه لمصلحة نفسه
 فلا يبعد عليه اذ مات بعد الاحرام ودخول الحرم مثلا بغيره ولا يلزم خلوه

المر

العمل المحذور من عمن فلا خلاف في النص والقوى للذين قد لا يتبادر منها
 امثال محل الاشكال عند التامل الذي قد يوجب الاحتياط المذهب الى
 اعتلا وقت لا في كل ابره عليك من الزرع والمائل التي لم تحدد محل لها
 مشكلا ولا كنف لها معضلا ولا اشبه اليها في مطلقات الاحباب بخبرها
 اشار الى نصب الحان الذي قد يمنع من قضايلها الحوادث التي قد فرقت
 بين العلم واهاليه وهت فواعده وما يوجه ارساله الى بغداد الذي
 مسئلة الله ان يزوي الملك عند يمين من جعله فداء جاءه من اعتيلا
 ممكنة على قبيل اخير جماعة من قارب العلاء يوم تحريرها والعرف
 من هذا الاحتياط قد عليم في اصول المذهب وقواعد الاجارة والسيرة و
 الاعتبار والنص كتابا وسنة ولو من طريق الاستعانة والتلويح ولو بمقتضى
 الوسائط المشار الى طرف منها في توجيه على الاجرة الاثبات بما شرط عليه من
 دفع الحج وصنع حق الطريق مع الغرض الذي يقصد العقد ولا يبعد
 ولا يبعد معه الغيبين منها بل قد لا يرتاب احد من المسلمين بوجوب
 كل ما جرى عليه عقد الاجارة ويحتمل من دفعه او وصفه ويحتمل ما لا يخالف
 الكتاب والسنة وربما يعيده لك ويحتمل من ريات الدين فضلا عن المذاهب
 الذي لم يقع الخلاف بين اهل هذه المقام لانه موضع احداهما العدول
 عن المعين الى المفضل كاعدول من الافراد الى القرآن ومنها الى التمتع
 فالمستحب الم معظم الاحباب حجازة الذي قد يظهر من غير واحد دعوى
 الاجازة عليه ويستفاد من الوجود التي منها الاصول والقواعد الحاكمة

لا خلاف في صحة
 ما ذكرناه

بالاجزاء صباهم بالاذن ~~من طريق~~ ولهم طريق العجزى نظيرها لو وكله
على قيمة مخصوصة بيع ونحوه فالتفوق للوكيل اذ يد منها فباعها وكما
دل من عقل ونقل على عدم السبيل على من احسن وعاد بها الوشاء لا تخذ
عليه من يد الاجر وعدم تصور الاجزاء عن الميت الذي لا ريب بفرأخ ذمته
بدل ذلك مع وجوب الاعادة على النائب الذي لم يفعل ذلك محابا وقد
يكون التزاه بالشرط الذي يبرهنه وان علم عدم الاذن بالافضل الذي
يكون اشتراط عدمه مع مناهيا للكتاب عند التامل والمؤدى عن المشايخ
باسانيد صحيحته الى ابي بصير الذي حققنا في كتاب الطهارة انه هو
الثقة المعتبر عن احمد في رجل اعطى رجلا دراهم كج عن حجة معززة اي
لان يمتنع بالعمرة الى الحج قال نعم انما خالف الى الا فضل وتحرى كل ما دل
على جواز العدة ولعن الافراد صبا التلبس به الى التمتع كما امره النبي يوم
حجة الوداع الى غير ذلك من الوجوه التي قد نصلي منها سقوط القول
بعدم ايمان عن حجة الاعتناء وان سبب الخطا هرولة منها الجاهل
وقع والخنجر والدارك اذ ليس لهم سوى الاصل والقواعد المعاصرة
عما هو اقرب منها من افعالها على تقدير جواز الاستئذان لهم الهيا وعجز
وجوب العدة بالعمرة وان تيان بالشرط الذي لا ينافي الايتيان
بالافضل الذي لا ينافي الايتيان بعمرة اوله وجوب العدة بالعقود
بعد ما علمت من كنه الايتيان اولى وعدم الادلة مع الاذن بالادلة
سعيها عند العقلاء ومقتضى على الذي لم يعلم كونه ابن وثاب في رجل
اعطى

اعطى رجلا دراهم كج بها عده معززة قال ليس له ان يمتنع بالعمرة الى الحج لانها
صاحب الدراهم والمعلم انه ضعيف في نفسه لكان النفع وجعل الراوى
اشكال حسنة على من طعن بمنع غير ومقاومة لما قدمه والمؤدى صحيحا على
لسان المشايخ الثلاثة الذين قد اختلفوا واحد منهم برواية المقتطوع المحل
على وجوه اظهرها اختصاصه بذكره فوضد الافراد الذي لا يجوز التمتع
عن قد وجب عليه وهو مما اجازوا فزوى وسيرة وقاعدة واصلة
فلا يجوز عنده وفاته وان شرط في من عقد الاجارة التي لا تشترى
الا ما كان مشروعا على انه لا يصدق على التمتع في الافضل اذا كان
بعض الافراد المطلوب من المذهب عند تحصيل كالمندوب والمندوب مع
وذي المنزلة ومن هنا قد عكم الاصحاب بما لا ريب انه هو المعلم
والاصول والقواعد وكثير من الوجوه وجاز العدة الى الافضل
لما بين فضله للنائب والمندوب عنه وعدم جواز اذ لم يكن جائزا في احد
بل ذلك كله ثابت بما لا يراجع الظاهر فضلا على ان كثير قد يكون حرجيا
من غير واحد منهم وتحصيل لا شك في كنه عن راي من جعله
ومن اصناف وان تب الاظهار الجاهل عند المشايخ اليها المنع الذي قد يحمل
اطلاقه في كلام اكثرهم على خصوص من لم يكن حائزا كالمقتطوع ونسب الى
اطلاق جمع منهم ابو علي والشيخ والفاضل جواز العدة الى الافضل الذي
لا يريد من اطلاق العدة اليه من ضرورة مقتضى الاقتصار الجائز فعلة
للمندوب عنه والنايب قطعاً وعلى تقدير الخلاف ففد على ان التفصيل

من المذهب والموافق لادلة المقام التي تفرق بين العدول وعدمه
 الحج المندوب وغيره وان حصل في المشرقة المختلف جواز العدول في المندوب
 واطلغا في المنقح والحرى مع العلم بقصد المستنبط الا فضل ولعله
 على طريق المثال او كما لا على اليهود الذي قد عول عليه كل من اطلق
 وثائق الموضعين المتبادر اليها الطريق فقد اختلف الاحباب لا جواز
 الخالفة وقد سمع في غير احوال منها القول بجواز العدول مع
 وهو المنسوب الى الشيخين وظاهر الفقيه وبعض كتب كفاصل
 استناد الى صحيح حميد بن عيسى في مثل هذه عن رجل اعطى رجلا
 حبة من الكوفة في عنقه من البقرة قال لا بأس اذا قطع المناسك
 قيل وروى الصدوق هذه الرواية في الصحيحين عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن حميد بن عيسى الحديث وفيه ما ليس اذا قطع منكبه
 فقدمت عليه والرواية كما ترى صحيحة ظاهرة كالمعجزة فيها ادعاء
 ولا صاعدا في الباب الا مخالفة قواعد الاحبار قلت وكثيرا ما
 ومنها عدم جواز العدول مع ولعله هو الظاهر من كثير والمخرج به
 كلام جماعة استنادا الى اصول المذهب وقواعد الاحبار وعدم اولى الوقف
 بالعدول والاشيان بالشرط ويحوز ذلك مما لا يتم الاستناد اليه مع عدم
 نقل الغرض للفتنة لتقصير ذلك الطريق كشقته وبعد حب يكون
 والاشيان في الاحبار لاستلزامها في هذا الباب المطلوب للعقلاء او
 بعد صفة الاحرام ويحوز ذلك ما لا ينفك عنه النعمان منها ومن هنا

مزمع

قد مر في المذهب ومعظم الاحكام جواز العدول التعميم والعدول لعل المشرقة
 نقلا وتخصيلا للمعلوم من اصول المذهب وقواعد الكتاب والسنن
 ذلك ما قد دل على وجوب الوقف بالشرط الموافق لكتاب الله وعدم
 غير الموافق له ولا ريب ان ما لا يعرض فيه من سبها في العبادة المقصود
 بها التقرب وخصوصا مع كون الامم يسهل لا يهود على المذموم يتفهم
 وينوي ولا اضر وي كالدرى ان ما قد يعرض من الموافق لكتاب الله
 وان العدول في مثل الميقات المعين الى آخر افضل منه او مع عدم
 الغرض منه من الموضعين الاول من الاول والثاني من الثاني وان قال
 في حد وكذا في كل ذلك في الميقات فان المذهب وغيره اطلقوا بغيره القيعين
 من غير تفصيل ما لعدول الى الافضل وغيره وانما يجوز ذلك في
 الطريق والوقف بالنسب وما انتفى في الميقات اطلقوا بغيره وكان
 التفصيل فيه متجها الى الاندلاق بل به قلت فان لم الاجماع الذي
 يكون مرجحا من مثله وربما يكون معتوبا عليه والافضل حكم به متعين
 لا محذور عند بعد احتياط طريق المسلمين وما حظرت ما مر في المقام
 المعلوم من امثاله ذلك ايضا وما عليه الاحباب قريبا وتلوحي من
 وقوع الحج عن المذهب عند ما اذا لاش في الخالفة الشطوط جوازها
 ولا مع عدم التقيد بالاحبار وقفت عليه الاحبار في مثل هذه
 الاول عند لم يتم بخلافه في مثلها والاشيان المشرقة الذي يجزى بحجة
 نسا وفترى وسيرة وقاعدة واصلا ومن هنا حكم الاحباب على وجوب

الوسائل وعدم تصور لادلة على اصله وقوع الحج الواحد من مقتضى
 تعددت افعاله كالصوم والصلوة ونحوها ما يجوز للشيخان بمخارج
 المقدود مع قصد الاستقلال به في كل واحد وان كان مندوبا لم يرد
 ايقاعه في المقدم بقصد الاشتراك في الثواب فلا اشكال في صحته
 وان كان واجبا كما لو نذر الاشتراك في حج بيتين في يوم وعوم
 وفتاوى الاحباب تقرر بما وتلوحي حاكمية به كالاعتبار وكثير من وجوب
 العمل والقتل لما ذكره بغير استيجان لغيره او حجة مفردة وعمدة منفردة
 وسبب دفع الحج المقدم وعدم وقوعه عند مقام المنع وبما لا
 استحال ما في حج حزين لعام واحد سبق احدهما بالاحبار في صحيح السابق
 ويطال اللاحق وان اقتربا ما في اوجباه معا فقبلها او كلا احدهما
 او كلا لثالثا فوقع صفة واحدة عنها فلا يلزم ان يبطلان لو صدر
 شك في المتأخر منها ولو مع العلم بتعاقبها وتبادر حج احدهما الذي لو
 قيل باصالة قاهر المحمول تاريخه عند ظهور من باصالة عدم تقدم
 عليه مع انه قد لا يحصل ثبوت الموضوع الذي يدور الحكم مدان بمثل
 اصالة تأخر الحادث فيعود الشك الذي يلزم من ترجيح احدهما فيه
 على الآخر ترجيح من غير مرجح للمعلوم انه محتمل نعم قد يقال بوجوب
 الفرقة المشروعة لكل امرئ مثل وهذا من سبها فيها علم فيه عدم تمسك
 وخصوصا فيما لا يمكن فيه التماس في المتأخر قد يبطلان ايضا
 فيما لو استأجره والمقابلة على اقتضاة الاطلاق التحجيل المنفصل الى

نزلها

ترامها واقترباها ولا مرجح اما لا اشكال في ان الايقاع فلا اشكال في العدة
 وان انقض العدة ان اتبع فترية المتأخر وامكان استنابة من يحل فيبطل
 على اشكال فيبطل لا يحسب بطلانها في صورة الاطلاق التي سبها
 الحكم اطلاق احد العدة وتقييد الفرقة العام الذي يجب فيه المطلق
 عند التأمل فيها من المعلوم من الوجه في امثال هذه الفرقة والمائل وانه
 كما يجوز النيابة في مثل الصوم والصلوة والحج والوقف واجبا ومندوبا
 في اعراض الحج التي تقبل النيابة كالطواف والركعة والسيه والرمي والاحرام
 والوقوف والحلق والميت بنى ونحوها لا يقبلها عند الاحباب كما يكون في
 كله والنقص والاجاغا ولولا الوسائل التي قد يكون منها النقص في
 المناط القطعي والاجماع على عدم الفصل والسيرة القاطعة واصول المذهب
 وقواعد والاعتبار ونحو ذلك ما قد حكم به بعدم جواز النيابة في غير الاعمال
 المنبوبة ملك ويجوزها فيها للغالب المدة غنية بما للنسب والفرق بعثرة
 اسباب وقد يقال على العرف حكم والخارج من الجوز وحصول ما يقدره من
 او اذ او بطل ونحوه بل قيل كانه في الغالب ما لا اختلاف فيه حيث كان
 والاحبار به متطابقة وفي يد جواز الحج والعمرة عند قلت وكثير من وجوب العمل
 والفعل واما المبطل الذي لا يستحسن الطهارة بقدر الطهارة فذكره في
 وبزمنه وادبى والمراجيع وغيرهم والاخبار فيه كثيرة كقول الله في صحيح معوية
 ابن عمار وحسنه المبطل والكثير يطاف فيها ويرى عنها قلت وفي صحيح جيب
 اخشع من رجل انه ان يطاف عن المبطل والكثير وقرب منه في كثير وانما

يظهر من غير واحد دعوى انما ما به يستحق جميع الاجرة في الصورة الاولى
 ولا يستحق في الصورة الثانية شيئا ان كان في النزع وان كان في الطريق
 استحققت له الى المستحق للجميع ونقط اجرة ما تركه الطريق ولا
 يوزع للطريق المسكونة لانه غير ما استوجبه عليه واطلاق المسكونة
 جماعة الرجوع عليه والمقنات بينهما ليس في محله كما يعلم مما لم يعلق
 من ان القول في المقنات كان وان لا يتنافى بين الاجزاء في المنزلة عنه
 وبين عدم استحقاق الناب شيئا من الاجرة التي قد يفرض القول
 بعدم استحقاقه شيئا منها في الصورة الثانية مع ان الاثر يثبت الاجماع
 الذي ينفذ تحقيقه في القضاء على خلاف ذلك وان لا وجه للقول بهذا
 استحقاقه شيئا في صورتين وان ظهرت اطلاقا غير واحدة الاساس
 وامكن استغناء من الوجه التي لا تقاوم بعض ما استثنى اليه ما قد
 منه سقوط ما عدا ما يوجب في كلام الاستحقاق القول بعدم الاجزاء عن
 المنزلة عنه مع انه في خصوص الصورة الثانية مع انه بعض صورها قد
 صور لا وفي محله ذلك من التفاصيل التي قد يدعي خروج غير واحد
 منها عن المذهب الذي قد علم من اصوله وسبق اعله وقتا وحالها
 فخرجوا ولو كانا لا يجوز ما هو الناب وليس له في الصورة الثانية الا مع الاذن
 له فيها صريحا مما يجنب له الاذن فيها كما استأجره بنفسه والوصي او
 الوكيل المادوم له من محله بذلك او ايقاع العقد مضيا بلا اطلاق
 لا يتعاضد مع ضرورة انما يقتضيه المباشرة بنفسه كان الاطلاق

وجوب

وجوب الحج عليه بنفسه وغيره وعليه يحمل خبر عثمان بن عيسى ان قال لم لا انما
 ما تقول في الرجل يعطي الحج فيدفعها الى غيره قال لا بأس ودعوى ايضا
 مطر لا يقتضيه وجوب المباشرة لفترة ولا عرفا في حيز المنع بعد حكم التبادر
 وسهولة الحال بكون الاجرة في مقابلة افعال الحج لا الاستثابة واجزا
 هي من المنزلة عن الاول غير قاض باجلا من الناب الذي قد استأجره
 والحال هذه ولد الابن في كل منها اجرة مع علم الثاني بتلك الحال على
 ان لا يتم ذلك لحاكت الاستثابة في جميع اشواط المباشرة والضرورة فتأيد
 بمبادر وفناء القول بان ذلك نظير الاستحالة على قتل المتاع ونحوه
 ما لا يرتاب احده في حق المقصود منه عند الاطلاق مجرد حصوله من اوصاف
 كالأول ما نحن فيه الذي يختلف باختلاف الأشخاص الذين يقوى جواز
 استيجار المسافر للناب مع الاطلاق كما قد يقوى جواز استيجار
 الفصل حتى مع اشتراط المباشرة في حق العقد ولو ارجع بالاستثابة
 لم يجز ان يحج بنفسه ولو حج اجرة عن المنزلة عن اوله يستحق اجرة الا ان يعلم
 انما له في رضاه به فيستحق المسافر ان كان ولا اجرة المثل على اشكال قد
 يعرف بالتأمل في امثال المقام الذي يعلم ما مر في امثاله انه حيث يجزى
 له الاستثابة لا يستتيب الادعاء وان كان فاسقا للامع الا في الصورة
 بذلك وقد يجزى له من يتحقق في امثال ما تحت الادارة انما فاستغل
 وارجح الناب الواحد في اثنين فصاعدا في عام واحد اجماعا وسبق
 وقواعد اصوله ومضاهيها لكون طريق الاستحالة والتأويل او كونه

جواز تركه والحال هذه قلت وهو جاز لا لما قلناه في المذهب وقواعد
 والنصوص والمناوي ونحو ذلك ما لا يرتاب احده ان القول بكون البعض
 من الاعذار المقتضية للاستثابة في طوائف الفروع مخالفة لما بل يظهر من جماعة
 منهم الفاضل في المنتهى ان تعيين العدول الى الحج الاموال والحال هذه اجماعا
 كما يكون ذلك مرجحا من جهة النصوص التي منها صحيح صفوان ابن يحيى
 وابن ابي عمير وصاحب جميل ابن دراج سئل الله عن المرأة لما اذا قد
 مكثت يومين في القروية قال نعم كما هي العرفات فتجملها حتى تم تقيم حتى تظهر
 وتخرج الى النعم تقوم فتجملها حتى قال ابن ابي عمير كما صنعت عاقبة وقد
 لا يتقوى في مما رتبه لبعضها كماله من ضرر ونحوه على كونه منها سيما بعد
 ملا حظته ما مر وما استغنى عليه ماله من بدت في تمام المعلوم من مجموع
 ادله امثاله ان ما مر في خصوص بعض الاعذار الموسومة بالاستثابة في
 تلك الاعذار قد كان على سبيل المثال والاشارة الى القاعة المسكونة
 فيها بينهم ما عدا ذلك كما لو اردت عدم جواز الاستثابة في غيرها وان ما
 ورد بجواز الاستثابة في الاحرام كان مرجحا فاعني عليه في الوقت مع ضعفه
 ذاتا ومقتضى واحتمال الاحرام به لانه كقوى العامل مظهره عن مشقة
 كشد وقوة غير مقدم لبعضه ولما لم يترك مرجح المسكونة وجماعة من اشترط
 عدم تمكن العامل من سبل الطواف في جواز الاستثابة سا فقامت ودحة
 الاعتبار وان لا يجوز النية عن لم يكن غالبا ولا عند له في شئ من ذلك
 ومن هنا قال بعض الادفاصل بعد استناده في هذا الحكم الى الاصل المقرر

عنه ومن مثله اذا لم يرجح البره وضمان الوقت والانتظار الى كاستل وغيره
 عن سعد بن ابى السرحان في سطر من طه فلا يستحق بطنا طوافه عند واسعى
 فقال لا ولكن دع فان يرى فيه هو والا فاقص است عنه قلت وقد يحمل
 على الاستثابة ما لا المعنى عليه في صحيح حريز بن الميم قال الممنوع للغروب
 والممنوع عليه ومنه ويطا ومنه ولم ارفق من له بخصوصه قبل المسكونة
 الفاضل وابن سعيد فلم يطلوا النية في لا يستحق المسكونة والظاهر
 عدم اشتراط اذنه واستثابة كما في شرط في سائر الاحياء الا ان يستيقظ قبل
 الاطراف لظهور ما رآه من اصحاب الاعذار والغيب لها نفس اذا اضاقت
 اول تمكينها المقام حتى تظهر لا يكون لها العدول الى ما يتأخر طوافه كما يحمل
 عليه صحيح ابن ابي عمير قال كنت عند علي بن عبد الله فدخل عليه رجل فقال
 اسكن لانه ان معنا امرأة حاضا ولم تقف طواف النساء ويا رب الجبال
 ان تقيم عليها قال فاطم وهو يقول لا تستطيع ان تغفل عن اصحابها
 ولا تقيم عليها بما لها ثم رفع راسه اليه فقال قم فمعه فمعه وحده وحده
 فمعه لا يستحق المسكونة اذا اضاقت الوقت والالم يستحب للطواف
 الا اذا عابت فلا يطا عنها ما دامت حاضرة وان علت مسيرها قبل الطواف
 ووقفت في استنابة الحاض عنى بوقد قلت وقرب منه في حلة منها حلة
 وفي المذكر وقول الثاني جواز استنابة الحاض في طواف الحج وطواف
 النساء مع العزلة الشديدة الا انما بانقطعا ما غل عليها في السلافة
 البعيدة وهو غير بعيد ويقوى جواز في طواف قبل مقتضى صحيح ابن ابي عمير

جواز

منهم الشيخ وقدوة والحال في هذا الفاضل في عقد وغيره من ان القضاء عن نفسه
 التي قد انقلب الناس اليها نظير ما لا يشتري الوكيل في شراء شيء بصفته
 على خلاف نفسه يكون القضاء عما قد وجب عليه بعد الافتلاب او عقوبة
 له على الاثر الذي لا يربط احد في كونه سيرا لوجوبه والاصل عدم تدخل
 الاستباة في شيء الاختلاف في كون عقوبة ضرورية انه لا عقوبة
 على المتوهمين ومخصوصا مع تعيين الزمان الذي قد وقع ذلك في غيره
 فاذا ثبت في نفسه له المذهب كالفاسد الذي قد لا يتصور كونه من الترتيب
 لمباينة المتاجر له ذاتا على تقدير كونه عقوبة وصفة على فرض كونه فرضا
 انفسه الاطراف في المعينة ووجوب على المتاجر الاستيفاء ثانيا اذا كان
 الحق قد وجب عليه ولو من ذلك انساب بعد النوبة وظهور الصلاح منه
 كغيره من ذوي المصالح ولم تنفخ اذا كانت مطلقة في ذمة الناس وان
 اقتضى الاطلاق التجهيل الذي لا يقضي بان يدبر ضرورة التاخير التي
 قد تمنع كما يمنع من اقتضاها في الاجارة او تسلط المتاجر على الضيق
 الذي لا يقضي به ولا بتسلط المتاجر عليه عقلا ولا فضلا ومخصوصا بعد
 ملاحظة الوجه التي منها استحقاق العقد ولو من وجهه ودعوى ان
 الغير توفيق او تمثيله بعجز المتع كدعوى ان ذلك من الشروط المطلوبة
 على من استاجر بشرط التجهيل وعدم الفشل المعلوم من العقل
 والنقل ان وجوب التجهيل في المطلة على نحو وجوبه في حج الاسلام
 الذي لا يتصور فيه التوفيق الذي قضت الضرورة بنفسه عن كافتح بنفسه

في المطلة

من المطلة التي قد ظهر من جميعهم الحق والملة من ما قد علمت فساد
 العقل ما فيها منها او تسلط المتاجر على فسادها او على تقدير ما
 لو كانت الثانية هي الفرض المخرج في صحيح ذلك انه الاولى والثانية
 عقوبة وجوبها ما من القول بما جرى في جميعهم الشيخ والحال والفاضل
 من انه من وجوب عليه النيابة بعد القضاء في وقتا متينا وان استقر في وقت
 زاعما انه لا وجه له ما عتار من وجهه اعتبار كون الاولى هي الفرض ام
 الثانية التي قد علمت انها لو كانت هي الفرض فتد وجب حجب الاضداد
 والاصل عدم التداخل فلا يخرج عن المذهب عند كماله يتصور الاجزاء بالاول
 ما كان كانت هي الفرض ولا ما كانت اذا كانت عقوبة نعم لو صح العمل بصحيح فساد
 المخرج فيكون الاولى هي الفرض والثانية عقوبة وموافق استحقاق ان يحار
 في الله في رجل حج عن رجل فاحتج في حجة شيئا يلزم فيه الحج من قابل او
 كنهان قال هو الاول تأمة وعلى هذا ما اخرج ومصر قال فان اجتلب
 بشيء بنفسه عليه حجة بصير عليه الحج من قابل يخرج عن الاول قال نعم
 قلت لان الاجير صانع قال نعم ولو بمجونة الوساظ التي قد يكون منها
 الاغتناء وموافقة الشريعة الموصوفة بالسادة وعدم التكليف بها الا بما
 دفع الطاعة كان الاثر في الاجزاء عن فسخه المتاجر عليه وتملك الاجرة
 كدفع كل عليه المنة وجماعة وان لم يقض ما وجب عليه عند بيعهم بل لو تم
 اله جاع الذي قد ظهر من غير واحد منهم على عدم الفرق بين الناسب
 والناهي لنفسه حتى في الاجزاء كان استغراب كشاف في بعض اهل طينهم في

محل الوجه

محل كقوله في الاجزاء المتاجر عليه بفصل الفرض الذي قد قال جماعة انه
 هو الاول والثانية عقوبة وقال اخر من بالعكس الذي قد يكون هو المعلوم
 من الاعتبار وكثير في الوجه التي منها تمتد الاولى في سدة في النور والفرض
 كما قد يكون الاول هو المعلوم من المصنف المطعون في الاخيرين منها فاضعت
 التسند والدلالة مع احكام الاخير وفي الاول منها بالقطع واختصاص المخرج
 في حج بنفسه مع لزوم كون التتميد في فاسدة مجازا ولا من غير فليت
 فيما قد علم من ان المصلحة في الشئ وجوب منها انفسا في الاجارة مطلة
 ان كان انشاء فرضه وهو المصلحة في حج وغيرها ومنها انفسا في التجهيل
 دون الاطلاق ووجوب حج ثالث للنيابة وهو اختيار جميع منهم الشيخ
 والحال والفاضل كما قد عرفت ومنها ان كل ولا يجب حج ثالث وقد يكون
 من حج جميع وظاهر ان حج منها عدم انفسا في مطلة ولا يجب حج ثالث
 وهو اختيار الملة وقد يكون مرعا من غير ومنها انه ان كان الثاني عقوبة
 لم تنفخ مطلة وليس عليه حج ثالث وان كان فرضه انفسا في المعينة دون
 المطلة وعليه حج ثالث وهو فرضه كونه واحد وجوب للمعير والمشتري والغير
 ومنها انه كل وليس عليه حج ثالث معه وهو محتمل حجة منها المعير في الحج
 ومنها انه ان اطلعت لاسنة لم ينفسخ ولا عليه حج ثالث وان وقت
 فان كان الثاني فرضه انفسا في الاول فلا وهو محتمل في ومنها انفسا في
 مع مطلقة كانت او معينة كان الثاني عقوبة او لا ضرر في الاطلاق الى
 العام الاقل وقت الحج الاول وان كان فرضه وهو الظاهر في بعض الاجل

ومنها

ومنها عدم انفسا في المطلة كقوله في الاجزاء المتاجر عليه بفصل الفرض الذي قد قال جماعة انه
 هو الاول والثانية عقوبة وقال اخر من بالعكس الذي قد يكون هو المعلوم
 من الاعتبار وكثير في الوجه التي منها تمتد الاولى في سدة في النور والفرض
 كما قد يكون الاول هو المعلوم من المصنف المطعون في الاخيرين منها فاضعت
 التسند والدلالة مع احكام الاخير وفي الاول منها بالقطع واختصاص المخرج
 في حج بنفسه مع لزوم كون التتميد في فاسدة مجازا ولا من غير فليت
 فيما قد علم من ان المصلحة في الشئ وجوب منها انفسا في الاجارة مطلة
 ان كان انشاء فرضه وهو المصلحة في حج وغيرها ومنها انفسا في التجهيل
 دون الاطلاق ووجوب حج ثالث للنيابة وهو اختيار جميع منهم الشيخ
 والحال والفاضل كما قد عرفت ومنها ان كل ولا يجب حج ثالث وقد يكون
 من حج جميع وظاهر ان حج منها عدم انفسا في مطلة ولا يجب حج ثالث
 وهو اختيار الملة وقد يكون مرعا من غير ومنها انه ان كان الثاني عقوبة
 لم تنفخ مطلة وليس عليه حج ثالث وان كان فرضه انفسا في المعينة دون
 المطلة وعليه حج ثالث وهو فرضه كونه واحد وجوب للمعير والمشتري والغير
 ومنها انه كل وليس عليه حج ثالث معه وهو محتمل حجة منها المعير في الحج
 ومنها انه ان اطلعت لاسنة لم ينفسخ ولا عليه حج ثالث وان وقت
 فان كان الثاني فرضه انفسا في الاول فلا وهو محتمل في ومنها انفسا في
 مع مطلقة كانت او معينة كان الثاني عقوبة او لا ضرر في الاطلاق الى
 العام الاقل وقت الحج الاول وان كان فرضه وهو الظاهر في بعض الاجل

بجواز تسلط الاجرة

عليه مع عدم تمكنه وهو على إطلاقه مثل ضرورة انه لا غير مع الامكان
الذي ينظر وقد كان يتناول الاستحباب والمطلوب عند عدم التمكن في العام
الاول ولما قد اتفق على انه لا دليل عليه بل كل ما دل من عقل يقتل
على عدم العقدة لئلا يكون على وجه صحة العلم بعدم التمكن من سبب ما
لا يتطرق فيه المباشرة وخصوصا مع عدالة المتبادر وملائمة والا طمنا
ما خارج الحق من صلبه على وجه كونه دفع الحق ومما هو مضمون سبب
ملاحظة الاعتبار واصول المذهب وقواعده والسرقة القاطنة خلفها
عسلية والنصوص المتضمنة كونه الاجر مما مائة لومات ولم يخلف
شيئا اذ انفسها ولم يتمكن من الحق ان ثبت انه قد كان له من الحق يد له
وان لم يكن له الحق لفصل اسره عليه بنواب الحق هو من مادفعه اليه ونحو
ذلك ما قد لا يتصور معه الحكم بزمان الحق الذي قد لا يرتاب احده
ان في حق جواز دفعه على الفعل ليس اولى من توقف وجوب الفصل
على الدفع الذي قد يكون في وقت وجوب الفعل عليه اولى من توقف
جواز عليه لانه لا دلالة للعدم على وجوب الفعل عند المطالبة
ليس اولى من دلالة على وجوب الدفع عند ذلك بل ربما يكون هذا
اول فبعد ما يلزم التراجع من دفع مع او من جميع المراجع على الراجح
والكل مع عند الفصل الذي قد يعنى قطا مع التعلق بجواز دفع
كل من العوضين مع عدم دفع الاخر على وجه لا يتعقب ضمان ولو لم
دفع ما قابل المدفع الذي من كونه على معنى انه ان دفع اليه الاجارة وجب

المهر

المهر عند المطالبة فورا وان فضل ما لم يجر عليه وجب الدفع الى المتاجر عند
مطالبة كل بل ربما يكون هذا هو السبب المعلوم والسرقة وتبع الآثار
واصل المذهب وقواعده التي منها في الضرر والقواعد الاستحباب
التي قد يتبع من الاتفا على منع الوحي من الدفع الذي لو كان عن غير ما مثل
الوصي للمثل كمن له الميت المعلوم من ضرورة العقل والفعل عدم الشك
في دفعه الماله الى من يتبادر وهو في كونه ان كان غير له وقد جعله سلطانا
على ماله على حق سلطه لحياته به الاجرة ان ترى له الحق الذي قد
يصل الحكم بما دونه الى حد الضرورة التي قد تقضي بعدم وجوب شيء على
الاخر او الصيغة مع العدل الذي يكون هو الضام في بدنه حيا وفي ماله
ميتا وعدم وجوب استفسار فضل المتاجر وعدم توقف قبول قوله
فعلت ما دقت عليه الاجارة على انية شرعية او نحوها المغير ذلك على
ينطبق على خلاف ما اشترى اليه ويرجى به بعض من تأخر وقد يظهر من كثير
قال القول به متعين الا ان ثبت الاجامى ودون ثبوته حرط القناد وقد
يكون مقول باعيا من يدعيه وان ظهر من جملة على خلافه فيما قد تعتبر له
على من يدعيه وقد يصح من امثاله وجه في الوقت من الاستحباب على
الحق والصوم والصلوة ونحوها ما قد استمرت الطريقة على دفع العوضين
بحر وصدور العقد على وجه لا ضمان معه على وجه ولا على غيره ولا استحباب
على البناء والغرس والحيطة ونحوها ما قد استمرت الطريقة على عدم دفع
العوضين اليه اليه المهر الذي قد يمنع الضرورة فضلا عن كونه من وجوب

تجيب

المثل فقلنا في وقت دفع بعض الاجارة على الحكم بالامانة منه فاما كل
ذلك بعض الذي يكون له عند استناعه وان يقوم من الدخول خلافه
وان لا يجرى له جازا بخلاف ما استقر عليه وان اجزء عن المذهب الا ما
اشتهر من مثل المردود من ادوات القرآن ومنها الى المتع خلافا
لما نسب الى الشيخ من القول بثبوت اجرة المثل خالف ما شرط عليه في
لا يريد له خصوص ما اشترى الاستئثار وان لا نفقة له جبر الدرع حش
في متن العقد الذي قد لا يرتاب احد في تسلط الاجر على غيره عند
استناع للمتاجر من القيام بالشرط الماخوذة فيه فانه لا يجب على الاجير
دفع فاصل ما زاد من نفقة المتاجر ولا على المتاجر اكمال نفقة الاجير
زيادة على الاجرة لو قدرت مضافا الى السيرة القاطنة والاداعي التي
قد يكون مستقرا شرعا ومعلوم واصل الى حد لا ينفذ من كونه طاصو
المذهب وقواعده التي منها قواعد الاجارة والنصوص المتبعة سندا
ودلالة في الواسطة التي قد يكون منها الفهم وتنقيح المناط لقطع
والاداعي عليهم الفصل في النفقة وقد حاث رواية ان من فضل
ما اخذ فانه يرد ان كانت نفقة واسعة وان كان قدر على نفسه لم يرد
عنه ظاهر في الخلاف كغيره من الذي قد يكون هو الماله في كل من
المفيد قال الله اعطيت الرجل دينه كجوعنا عن فضل منها شيء فلم
يرده على قتل له لعله يرد على نفسه في النفقة كاحاجة الى النفقة سيما
بعد ملاحظة الشيا وفي الميراث بعد العناية المروية وعلى الاول العمل

وغيره

مقصودا بعد ملاحظة الاعتبار والوجوب المشار الى طرف منها ثم يجب
الاجرة عادة فاصل الاجرة عما انفقه في الحق ذهابا وعودة كما ينبغي ان
ومنها الاتمام لمر المتاجر عن فساد الوحي مع النص لو اقرض وكما
فيها اتفاق ومقتضى الاعتبار وكثير من الوجوه التي يكفي بعضها مثل
المقام المصريح في كل من الاعلام وربما يستفاد من النصوص التي
منها ما مر في خبر سمع والوفى في الحديث الذي قد يكون ظاهرا في الاول الذي
قد علل استحبابه في حجة من كتب الاعلام بان يكون قصد الشاب بالجرعة
العزبة لا العوض وربما يكون الشاك اولى منه في الاحتجاب ومنها احاطة
كلها الاخر الى ذلك المكان احاطة التماس المؤمن المندوب اليها اعتداء
وقد لا يقطع قطع النفقة لها طاردا ولما فيه من المعافاة على البر والنقوى
ولن تنقل به المقابلة ومنها قوله في ثبات المهر العروة وهي التي لم تنح
لكل تمنع عن الاخر والمطعون فيها سندا ودلالة ومقابلة لما دل
على الجواز من النصوص المتبعة باصول المذهب وقواعده ونحوها العظمى
التي قد تصل الى حد الاجماع الظاهر كغيره على صفحات وجوب الاعلام
فافضل اصلها الحكم على الكراهة التي قد ينشأ لها السباق وقد يكون
صحة من مثل ما عرّف سليمان بن جعفر عن الثقات عن امره صرح بحجته عن
امرته صرح قال لا ينبغي تحكيمها باعتبار الحكم بالحق احتجى العروة
بالذي كان الشك في الذكورة واستأجرت مثل المقام وان كان القول
بعدم الحاق وقتا سيما على تقدير كونه احتجى قسما ان لا تكون كولا ولا انشئ

فلية في الاصح تصايله المقام الذي فعلت انه لا وجه لاحتمال الاحتجاج في
العلم بالمسلك ولا حكم بعض اساطينهم فيه باستلزام علم المتعاقدين بذلك
تفصيله مع حكم الاحتجاج اذا خرج مع المرشد العقل وان غلب بالوثوق
الميزل بمنزلة العلم الذي قد شرط تقدمه على العقيدة العقد ولم يحصل هو
ولا مكان بمنزلة ولا يصح ذلك ما قد يوجد في كلامهم فيه ولا يرتفع احد
في قتاده او قد تقدمت في الاصول والمسا واليهما يمكن الاجماع من فعل
المسالك على وجه يكون قد مر عليها وعلى ما استعمله من الافعال في
التمسك على الوجه الذي قد عرفت بالعقد ولما حكم البناء في العا
وتحذاهن الغرائز اجازها وسيرة وقاعدة واصلا ولزوم وجود الوقا به
التكليف بما لا يطاق في حق فلو كان عاجزا عن فعل الطواف وركعتيه بنفسه
وقد كان سناجدا في شرط المباشرة لم يصح فسر لوجهي المتأخر بذلك
حيث يصح من العنا فلا اشكال في كماله في نفسا في الاحارة عند تحب
العجز والياس من روادها استلزام الوقت لما استعمله والمسار الى نحو
ما من اجازي وسيرة واصلا وقاعدة ولزوم خلافه التكليف بما لا يطاق
ولا يميز المباداة اليه في العام المعين لما في العام الاول ولو وجد العجز
وحد بل ولا يصح اول رتبة اذا لم يمتدح العام الهم او وجود رتبة اخرى
ضرورة انك اشترطت التي لا يميز فيها احتمال الفوات الذي لو كانت
احتمالها موحيا للتفريط القاطع لعدم استحتمال الاحارة اذا لم يمتدح
تمام العمل في القول بحرية الاحتجاج في كل موضع يحتمل فواته فيكون المعلوم

ان خلافا لفرقة فضلا عن الاجماع والسيرة القاطعة واصلا المذهب وقاعدة
وتصوره المتعارفة في مقامات على ان لا وجه للتوسعة الاجزاء التاخر
عدم ظن الفوات الذي لا وجه له بحسب المباداة في الموسع بحسب احتقاله
وان ظهر القول من غير غير واحد منهم الفاضل في بعض كتبه لعدم لوقيل
بحسب المباداة عند حروف الفوات الذي قد يحتمل مع الاحتمال القوي
لكن محتمل في امثال المقام المعلوم ما قد مر في كلامه وفيما لو اخرج
وادره الافعال وان يحصى بالمسالك التي لا اجرة لمن كان عاصيا به
ولم يرد في الافعال لكان التفريط ولادة وجوب المسير والى المحرم في
بما يخرج اذا ظن وحقق التقدير بعد لهادة وبخها وان طالت المسالك
او سبق وصول مكة للمشرك على ذي الحجة باسبويل ولا وجه في ذلك
حين اذ اظن اوقات التقدير بعينها ولو حجب بعد المسافة والموت
التي قد تعرض لها قد وجب عليه حج الاسلام ايضا فتوجب عليه المسير
قبل ما كان الحج كلف وكان على المقام ان يترك هذا الشرط من الشرط التي
ممن عدا الله على نفسه ان يكون الاجرة عند احين العقد وان كان فاسقا
قبل ذلك اجاز على الله تعالى على الشا وجوب الاحتجاب وتحصيله
قد يصح الى حد المقطوع به بعد ملاحظة السيرة المستمرة واصلا المذهب
وقاعدة والاعتبار وكل ما دل على عقل وتدل على عدم الاعتداد بقوله
الفاق وعدم تأمله لادبها للحقوق والتوكيل عليها لكن ذلك
ليس على اطلاقه بل حيث يكون الاحارة عن الميت وان كان حيا منه في

او يحجب عليه الحج وان كان حيا وجب فلا يستاجر فاسق ولا مجهول الحال في
الحج بل ولا يثنى من العبادات عن ذلك ويستاجر الفاسق في الحج ونحو
تبرعا وان كان متجافا كما ميتا جرحه في نفسه ضرورة ان عبادات
الفاسق غير فاسدة ولكن المانع من جاز استيجان هناك عدم تأمله
وقبوله في المعلوم انه منقطع ضرورة انه هو الذي قد سلط على
ماله في مقابل ما يمكن صحت منه ولا يعلم الا من قبله فليترك قول
فظهر من كل فاسق على سبع ونحو ما يقبل التوكيد في جرائه قد فعله
وقد يثير في ذلك كله السيرة المستمرة والنصوص وما اشهر من انه ما خلا
الامير ولكن انتمت الخائن والوجه التي قد مر طرف منها وقد تقرر على
احظه امثال المقام المعلوم من ان لو حج الفاسق او مجهول الحال وغيره
اجز عن المذهب عنه في نفس الامر وان وجب عليه استنابة لو كان واجبا
وكذا القول في غير من العبادات كالصوم والصوم والزيادة ونحوها مما
لا يقطع واجبه بل ولا مند وبغير الغير بدعوى المتبرع بفعله وان
كان عدلا لم يمتدح اجزم بعد قد سقط وان كان المتبرع فاسقا
انه لو حج العبد بعد استيجان فيما يعتبر فيه العدالة ولم يفعل انفسخ
العقد وان احتمل العلم الذي قد يظهر من كثير من صريح في جملة
يظهر بعضهم دعوى الاجماع عليه استنادا الى استحتمال العلم وكونه قد
صحة وهو عدل واحتمال انتظار العود الى العدالة زمانا لا يتصور فيه
المتأخر بعيد كاحتمال رجوع اللزوم بعد الفسخ اذا عاد اليها بل ربما

قوله

ليست

يستغيب بالقول لعدم اعتبار العدد الممنوع وان احتمله بعض الافاضل و
حج به بعض اساطين العصر نظر الى الصلة العتقة في افعال السلم واقله
مع كونه ما لا يعلم الا من قبله وكونه بمنزلة الوكيل المصدق لهما بقوله
وتبرأ من من يعمل في احب كفارة وتلك ما قد مر وجب ضعف وعدم
الاعتداد به في ما حث الزكوة فراجع وتبرأ من قد يحتمل له من غير تحقيق في
عقوة مواضع اخرى والمعلوم من هذا الاحواب تصريحا وتلويحا انه قد
الاستنابة فيصنف الجمال المذكور في عن فله كما وجب بل ربما يظهر الاجماع
عليه من كثير قد يكون صريح غير واحد منهم وعلم من كل ما دل على عقل
فصل على شرعي الجمالة وصحتها الموقوفة على اجتماع شرائطها وحصول
وعدم التوسعة عند شرط وطهم وكل ما دل على احترام عمل السلم الذي
قد عمله باذن اجاز على العجز في ذلك ما يعلم منه انه ليس للمناشيع وبادا على
المجهول وان قصر في نفسه ولا للحاج على ان ينقص ما قد جعله وان زاد
كما اخرج المثل فيل والشا فغير قوله ايضا والسبب في استحتمال اجرة
المثل واخر بعدم استحقاقه في قتاده الاذن بسبب عدم تقييد الاذن
قلت وكلاما بكان من الضعف ولولا لحي عن غياشت فست الاجا
عندنا لكان حبل الاحارة التي اوصي لتعينا عما يقع عليه الاشكال خلا
لا في حنيقه المدعى كلامه بكثير من وجوه العقل والقل وتوق العجز والفرار
والعجز وكذا ان حج فله اجرة المثل التي يستحقها كل من عاصيا للملزم
عند لا يفتلا وسيرة وقاعدة واصلا ولما لم يمتدح الاجماع اليها غير

جاء الحج

الاذن

ولذلك لا يجوز الاعتراض بما فيه مصلحة جعله كذا في وقت واحد بل في كل مكان جهل
العمل الفاضل بالفساد الذي قد يكون في الشافعي وهو غير بعيد ان يتحقق
اجماع على خلافه وقع منه المستر على الاول واجبة المثل على الثاني ولو
لم يجز الاجراء والمجمل في السنة المتقدمة من العقد فافهم في الاجارة
وبطل حكم الجاهل من وجه اشكال لا يتفاد الكل بانتفاء جزءه ودعوى
انه من هذه الذين جازت دعوى ان فوات المتقد غير قاض بغيره ان المطلق
بعد ملاحظة كونه من العبادات فكون المقصود منه شيئا واحدا وهو الحج
في تلك نظير من استمر على صوم اكنيس مثلا فلم يكن من صومه وقع
فيغير المستاجر والماعلة في العقد معهما م آخر وعنده ولو ضمن الاداء
في القابل لم يجز عليها حايته ولو اجاب افتقر الى عقد اخر والكل مستفاد
في النصوع واليق والاصول المذهب وقواعده واجازاته والشافعية
وجها ان احكامها لا تقصد لوجه قناشرنا الى فساد وفساد ما ذهب اليه
الشيخ في القول بانزوم الاجابة مع ضمان الاداء فلا تفصل ولو كانت
الاجابة في الذمة غير تعيين لعام لم تنسخ وان وجب التجهيل لعدم
الاختصاص في مقام العقد ولا المستاجر اختيار في الفسخ خلافا لبعض
الشافعية واحتمل للفقهاء ان اهل الاجارة لا ينفذون ولها ان اهل العذر
ولا يربطه عقد بل الوجه انما في الاجارة عند معصية الاجرة بالتأخير
وبعد في كل ما يعتبر فيه الصلابة الا ان يتحقق الاجماع الذي قد يظهر من
بعضهم على عدم الاتفاق بالناظر فان فصل محرما ولو استأجره الحج

خاصة

خاصة فاحرم من الميثاق لا تخل بالحج ونفسه واكملها ثم اخرج من المستاجر
في الميثاق اجرة من وجه خلاف اجرة والاصول والفقهاء على حاله كاطلاق
النصوص والفتاوى التي قد يظهر من غير واحد دعوى الاجماع منهم على
ذلك بل ربما يكون صريحا في بعض الافاضل المصريح في كلام بعضهم
بانهم اذا شكال فيه ولكن ان قد رعا الاجرة على الحج والمساواة والمقطا
المساواة لقصد الاعتبار لنفسه اقل من الاجرة المقادير وفي صحة
عمرة ان كانت في اشهر الحج كلام لا يستقال ذمة بالحج واحتمال عدم التمكن
من العودة قلت ولعل القول بالصحة هو الاصح كالقول بعدم اجرة الحج
اذ لم يذهب الى الميثاق مع المكثرة فاقام جمع منهم شيخ الطائفة في وقت
والفاضل في عقد لانه غير ما استوجبه ضرورة انه قد استوجبه الحج مستقلا
عليه وخلافا لفاضل في المنقوع والتحريم بناء على ان المستاجر له هو
الحج مطلقا وقد حاط به وان الاضرار في الميثاق بل من مجموع ومع التسليم
او الترخي بالقيدين فالمستاجر له فصلين ان واحد ما فلا يجزى لاداء
القنوات وفيه انه انما استوجبه الحج مرة ومقايها احد المواقيت او
المثل ولا يجوز الاحكام بها من غير ما للمفسر مع التمكن من احدها فكيف
يجوز من غير نعم قد فيه هذا القول في صوغ الاطلاق بناء على عدم
الاضرار في الميثاق السهل ولو لم يتمكن من العودة احرمت حيث يمكن ولو لم
مكث واجرة لاصريه جميع منهم الشيخ والفاضل بل في تفهيم الخلاف عن
ذلك الذي لم يخرج من المستاجر له ضرورة انه الحج من ميثاقه والمعلوم

ان من ميثاقه ترضا وفوق فلا يرد عليه ما ذكره الفاضل في المنقوع من انه ان
وليس عدم الاجارة في المسئلة الاولى ثم هنا اية اذ الجمل انه استوجبه
الحج مرة ومقايها ومقايها مع الامكان احد المواقيت او من المواقيت
وبدون حيث يمكن وفيه في كل وجه الحج اذا انقضى التائب الاعتراض بنفسه
ولما بعد في الميثاق سواء تقرر عليه العود لم لو الا ان يظن ان العود
وان يفرق بين المعتمد نفسه وعينه قلت لان المعتمد في الميثاق لم يجز
بل احرمت وقد يفرق بين ان يصل الميثاق في اشهر الحج او في غيرها
يندفع الاشكال بخبر ما ذكرناه فلا تفصل وفي احتساب المسافر المنقوع
على الاجارة كما في نظره شيئا انه استوجبه الحج من ميثاقه اي ميثاق كان
وميثاقه مذكور لم يتمكن من العود ووج المسافر عنه ولا يقدح ظهور
الطالب من غير مكمل لا يقدح من عدم احراله اختياري الوقوف ومن
صرفها الى نفسه فيخط من اجرة قدر القنات بين حجته عليه وحجته مسكة
وفانه انما صحت الى نفسه ما بين كميقات ومكة فانما يخط منها ما ارادته
وان الاجرة على نفس الحج والمساواة فارجع في خط من الاجرة ما بين الحج
الميثاق والحج مسكة من غير اعتبار المسافة قبل الميثاق ولكن مثال
هذين الوجهين والحكم المترتب عليهما هو المترتب على الاذن ومن انه قصد
بالمسافة الحج الملتزم بالاستئابة الا ان اراد ان يرجع في سفره مرة خصوصا
اذ بلغ الميثاق في غير اشهر الحج فيوزع الاجرة على مسمى الاجرامين مع
احتساب المسمى فيها فيوزع على حجته من بلده احرامها والميثاق على

مما يراه

حظ

ما يتفاد من اصول المذهب قواعد ونصوصه ومعارفها عامة ونظم القدر
والغزار وكل ما دل من عقل ونقل على عدم جواز التصرف في مال
الغير له دليل والقي يتبع الآثار من ان الوصية بالحق من غير
تعيين مال تصرف الى اجرة المثل وهو ما يندل غالباً للفعل المخصوص
لمن استجمع شرائطه اقله ايتها وان قام احتمال اعتبار الوسيط مطلقاً
او في خصوص ما اذا لم يوجد من يأخذ الاقل الذي لا يجب تحلف تحصيله
نفسه لوقاقت قرينة طاية او معالية على ارادة مقدار مخصوص تعين
وان بلغ في الكثرة او القلة ما بلغ اذا ادى الى ان الوصية او غيرها
بالنسبة الى الجميع فانه يكفي في الاطلاق المذمة الواحدة لا مع ارادة التكرار
فيكر جرد لعل اللفظ اوقاقت على ارادة القرائن المعبر فان زاد
عن الثلث اقتصر عليه ان لم يجر الوارث ولو كان بعضه او جميعه واجباً من
الاصل فانه لو عين القدر الموصى والنائب تعيماً ان لم يرد القدر عن
الثلث في المندوب فصار اجرة المثل في الواجب ولا اعتبر الزيادة عن
الثلث مع عدم دلالة اشارة الوارث ولا يجب على النائب قبول فان
امتنع طلباً للزيادة لم يجز اية من حيث جريه ما اعتد ان لم يعلم اداة
تخصيصه والزيادة المثل ان لم يزد عنه او يعلم اداة خاصة فيسقط
باعتباره بالاعتد او قط فانه لو عين النائب خاصة اعطى اجرة مثل من
يجزى وان قام احتمال اجرة مثله فان امتنع من او قط استقر جريه
وان لم يعلم اداة التخصيص والسقط فانه لا يجب التحيل مع الاطلاق

عدم

وعدم القرائن الحالية والقالية وان قال بجمع منهم الشيخ في كل واحد من الحق
يجمع وصاحب الجاه والملة المنسوب اليه تقيم ذلك لكل اداة مطلقة
ان مستندهم غير واضح الا على القول باقتضاء الاله وامر المطلقة وجوب
المبادعة وكونه هذائمه والكل في غير المنع وان لم يرد من شرط التحيل
والتاجيل مستين فصاعداً الا اذا حصل ما يوجب تحيلاً او التقديم الذي
يوجب ضبط الوقت مع امكان استجوابه بياصاليه والكل في الاخر
السله والمقاييس مام بالمعلوم من احواله كمن في وقت المقام ومثل
التي منها انفساً على الاحاق عند فوات الزمان المعين لها ولو لم يجر
تقريب وعدم الاختيار بما جابهه مقدماً على الزمان المزبور وان كان
معرفاً للوقت المبوب عند ضرورة انه متبرج ولا يجمع قوله ولو كان عدلاً
فلا يستحق شيئاً خلافاً للفاصل فتقرب ما عليه كنافع من انه جازئاً
الى ما لا يصح مستنداً في ذاته وعوارضه وقد يمنع من اصد منه ان اذا
قد زاد او جازء مقدراً بما هو افضل الذي يجوز العدول اليه في الاشياء فضلاً
عن الله تعالى ومنها انه لو اوصى بجمع وعينه قدم الواجب اخره من اصل التركة
وهو كل مال محض كالنقود والتمس والصدقات المذونة والدين او بغير
مال كالحق كاستحسانه في الوفايا بخلاف غيره فانه في الثلث ولو عينه
في الثلث لم يخص فيه وانما يفيد تعيينه ان لا يخرج عن الزمان ببقية الثلث
لا مع جمعه نعم اذا اجمع بينه وبين غيره وعين الثلث اختلف هل
تقيم الواجب جميعه في الثلث فما بقي منه كان لغيره وان لم يبق بطلان

الوصية بالحق

الوصية فيام تقسم الثلث مع القصور عليها بالخصص ويحل الواجب من ذلك كله
ولعل الاول هو الوجه فانه يقرر على ما يدل عليه ما حقه وصايا التي لها
مزيد في امثال المقام الذي من جهة ما نله ما لو علم قصد التكرار لاول
حد كان يقول هو عين كل سنة اباكثيراً فانه يكرر حتى يستوفي الثلث عليه
بما جاز من الحسين بن ابي خالد مثل ما حقه من رجل ومحمد بن
مها فقلل في حقه من ثلثة شئ وخبر محمد بن الحسن قال له سعد
بن سعد اوصى محمد بن ابي محمد بثلثة شئ واد يدري كيف ذلك فقال في حقه
ما دام له مال فالاهام فيها عين اهبام القدر والمال في الاخر يعني حثلث
لانه دفع ما زاد عليه مال الميت بغير نفقة وصيته فيه وعلى اطلاقها في
وجاهة حكمها بالحق ما بقي من الثلث علم قصد التكرار ولو لم يكن ان يكون
اخر ان يعني ان يجمع عند ان يفي من ثلثة شئ بعد وصيته مقدرة عليه يعني انه
يخرج من الثلث فلا يفرم التكرار اذله وبالحكم ما استقر اليه من اية
ان زاد على الثلث اقتصر عليه ان لم يجر الوارث ولو كان بعضه او جميعه واجباً
في الاصل الذي لا يخرج منه الا ما كان مقطوعاً بوجوده على الميت ولو
بافراق اوصي ام البينة او ظهوره من لفظ الوصية من المبالغة المثل للمال
انه لو عين في وصيته كل سنة قدرا ما قال جزي اعني كل عام حجة او ازيد
بذلك البتان الفلاق او بغيره فانه ابدأ او قط او اولى عشرة اعوام
مثلاً فانفق القدر لوصيته كل سنة فلا اشكال وان قصر
القدر المزبور في وصيته سنة كل سنة فانه لم يسع الثانية فالثالثة

قصد التكرار الاول

نفسها

فصاعداً ما يتم اجرة المثل ولو جاز وصف البا لغيره كان اجاعاً على الظاهر
فتلا على السان كثير بما يكون صريحاً في جماعه منهم وتخصيصاً في تعيل الى
حد المقطوع به والمهر في كل عام بعض مصفا الى خروج المقطوع من
الميراث ووجوب ميراثه في كل سنة بسبب الوصية التي يجب العمل بها بعد الموت
وليس الا على الفهم الذي على انه كالوصية بامر في حقه من القدر المخصوص
فيه فانه اعتد ان لم يقطع الاول كما هو القاعدة المستفادة من النصوص
التي منها ما دل على عدم سقوط الميراث بالمصير وما لا بد لك لانه لا يترك
كله والسير والاعتبار واصول المذهب وقواعد سيما بعد عدم
التمكن من ذلك بعد الوصية به ما يمكن فيه كذا في ذلك المقترار
خصوصاً مع اجماع بانه لا يقطع على حال ومن هذا ذلك الخبر خبر الرقيم
بن مهران كتب الى ابي محمد اعطاك يا مولاي ان مولاي علي بن مهران
او حو ان يجمع عنه من وصيته ميراثه في كل سنة حقه بغيره في ديناراً
واذا قد انقطع طريق البصر فتصاعف الميراث على اناس فليس يكتفون
بغيره في ديناراً ولكن اوصى عنه من مولاي في حقه بثلث
في حقه في سنة وجزا بلهم قال كتب اليه علي بن محمد الجعفي ان ابن علي اوصى
ان يجمع عنه حقه في ديناراً في كل سنة فليس يكفي في ثمانية ذلك فقال
فكتبه بثلث حقه في حقه فان الله تعالى عالم بذلك وضعف حسن عرائش
سبب الاعتناء بهل الاوصي اب والتأييد بالاعتبار وقام ويحذو كذا مما
لا يتصور بعد ملاحظة القول بجمعه ميراثه وان احتمل غير واحد من

الافراد

افاضل الاصحاح المخرج في كلام بعضهم بضم المخرجين والمخرجين وهو كذا صفة
 انه قدر واهل الفقيه المصنف في كل ما يرويه في عن ابراهيم بن مزيار
 وطريقه اليه في المشيخة ابو جعفر المحمدي وهو في اعلى مراتب العفة ولو كانت
 السنون مقبلة ففضل منها فضيلة لا تفي بالحاصل في عودها ميراثا
 او مريضة ووجه الرجوع بل القول بعودها الاول ان كان القصور ابتداء
 والثاني ان كان طائفا الا ان يعلم انه قد اخرج من مال الورثة على كل حال
 فيتعين مرفعة ووجه الرجوع كما يتعين رجوعه الى الورثة لو علم من قصد
 النسخ صرفه في احدى الامكان والا فلا ذلك ولو سطر عند المشهور في
 استناد الى رواية قد لا تنافي ما اشرنا اليه من التخصيص الذي قد لا ينافيه
 كل ما يستند اليه اهل القول الاول والثاني من الرجوع عند تناول الذب
 قد يعلم من اعطاه حق الرجوع المرفوع وفتاوى الاصحاب وعرف
 الصامة والحاشية آية فيا لوقهر المعين بحجة واحدة او قهر ما لا اجمع
 الحق الواجب وان لم يكن استثناءه او رجوعه في وقت اخر وجب قبله
 على الامر في الاوان يعلم من عدم ارادة الانتظار على اشكاله في وجوب
 الاستثناء الذي يتوقف على مباشرة الوصي زيادة على الحفظ وفي جريان كونه
 في افضل من قبله اجرة المثل فيما لو كانت سنون غير مقبلة او بطله على
 ما كان منها الواضحة لا اهداها اول الاخير خاصة اشكال قد يعرف
 صاحبها الذي قد يعلم منه ان لم يكن نصيبه في الميراث ولو كان لها
 من غير ما استوجبه حيث يمكن ولا يعرف فيها ما لا يعرف وان نزل في الورثة

على الاستخوان من قبله ولكن ظاهر الخبر الاول قد فهم الحق كما طلاق الفتاوى
 الذي قد نزل على ما اشرنا اليه المخرج في كلام بعض الافاضل الذي
 قد احتل في نيل الخبر المذكور على عدم امكانه من الميراث وهو غير بعيد
 كما احتال الميراثا مع التفرقة في الوصية بالاستيذان من قبل الذي
 يجري الكلام المتقدم في وجوب الاستيذان عند الميراثات عند الاطلاق
 في امثال هذه المقامات فلا تفعل ولو زاد المعين للثمة عن اجرة حجة
 على ان يكون مقبلا بواحدة في غير مرتين فصلا مدان وسمع في عام واحد
 واثنين فصلا عدا ولا يضرها احتياجه في عام واحد بعد ان لم يعدم
 وجوب الترتيب هنا كالصوم الذي قد مر ما يقضي بعدم الفرق بينه وبين
 الصلوة اية ولو فضل عن واحدة جزا نصيب الوصية ان كان والافقيه
 ما مر من الرجوع التي قد تجري فيها لزاد المعين للثمة ولو لم يكن مقبلا
 وكان الزائد ما قد سيج الح الا ان يتحقق اجماع على خلافه قد يرد
 على ان بالتأمل في ما لا يسمع المقام تفاصيله وقد يحكي مزيد تحقيق الكثير
 من مسائله التي منها ما عليه الاجماع الظاهر على لسان كثير من تخطيلا
 من الودعي لما ل انسان العالم بامتناع الوارث بعد موت المودع من
 اخراج الحق الواجب عليه عند استناحه من حج او حج عنه هو نفسه
 باجرة المثل في البلدان الميراثات ان لم يوص والميراثات اوصى واخر
 والثلث او اجزا الوارث كما قرأ ان كان فاسقا للوصي من قبله عن
 رجل استودع مالا فملك وليس له شيء لم يجز حقه الاسلام قال في الحج

وما فضل فاعطاهم وخروج المقتدر الميراث فلا يجب تسليمه الى الوارث
 بل يجوز مناسبا لو كان فاسقا وخصوصا فيما لو كان الامتناع في الشهادة
 شرعية واخصا من مودة الرواية في الاسلام في زمانه بعد ان كان بالقاء
 الخصوصية والاجماع الظاهر في ذلك على لسان غيره واحد قد يكون مرجح
 بعضه في حقه قد لا يكون مكره معذرا على عدم الفرق بين الورثة
 وغيرهم من الحقوق في الغصب وبين حج الاسلام وغيره من مسائل
 الحقوق المالية كالدين والنكاح والنفقة والكفارات ونحوها مما يخرج
 من اصل الزكوة فضلا عما قد كان في ذمتهم من مثل حج النذور والنية وان
 قد تم الخصال من اقتصر على الودعية وحج الاسلام تبع للمورد النص
 الذي قد علمت وجه الاستناد اليه في تقديم الحكم الميراثي على ما حكم
 الاوصحاب فقريا وتولجا ودل عليه الدليل الثالث وكثير من الوجوه التي
 يطول الكتاب بقضاياها من تقديم الحكم الميراثي في الامانات ولو
 من غير الغصب وسائر الحقوق المالية التي قد لا يرد تاب احده كون
 الدين ونحوه منها اقل من الحج في ذلك الذي قد يكون غير الودعية من
 الامانات اولى منها في عند التامل الذي قد يعلم من اعطاه حقه
 ان ذلك هو المستفاد من نحو المروي عن سليمان المروزي انه كتب الى
 ابي الحسن في جعل ما في يده من ثياب رجل فادعى عليه الا ان عند
 هذا فكتبه ان كان له مال ولد يتيه له عليه فليأخذ ما له ما في يده و
 ليرة البائة على حشرته وصلى اقرعيا عنده احتج به وطول بالبينه على

دعواه واوثة عقد بعد الميراث ومن لم يتم البينة والورثة سيكروني فله عليهم
 بين يملعون بانها يعطون له على قيمتهم حقا وان الميراث بالخبرة مثل الذي
 الام الذي لو اقره بان سلم الى غيره كان ما وثقا ما مناصروا
 ان ذلك هو المعلوم من النص والفتوى ومن لم يرد خلافا من اقره
 وتخصيص حق واجب على الميت وتخصيص حق الحق لما ل الذي قد علمت
 مقداره في الودعية ونحوها بعد استناح الوارث الذي قد قيد الاصحاب
 الحكم الميراثي بالعلم الذي قد يشمل الظن عندهم في مثل المقام بامتناع
 لما كان عدم اخصا من غير الوارث فينبغي به ود قد يرد اليه قوله
 وليس لولد شيء وان فهم في اطلاق نصيحه ومعتبر الميراثي وحلته
 والفتاوى مما رز ذلك حجة مع العلم بعدم الامتناع الذي لو علم ان
 عد من بعض جهته وكان نصيبه ما يقرب من حيث يحصل الغرض منه وجب
 الدفع اليهم والاستاذن من يردى مع الامكان ولا سقط كما سقط وجب
 ذلك مع خوف الضرر من الورثة او وجود الوصي العدل الذي يقوم مقامه
 في الاستيذان عند بل حرم التصرف واحال هذه الامور الاذن والكل معلوم
 ما مر والوجه التي لا وجه لما قد يظهر من مثل الذي قد دعوى عدم الاختيار
 نظرا لامتناع الوارث ولو كان غالبا وما خفا من الفرائض بعد حله
 وملا حقه ما وعدهم نية العلم الذي قد لا يرد واحد في كون الميراث
 هنا ما يشمل الظن الغالب بل يطلق الظن كما عرفت ولو كان عليه حجتان
 او حجتان فصلا عدا احدهما نذرا او شهرا لحقوق المالية فذلك لا يجب

الاجماع على ذلك اذ لا يخفى انهما يعني المندوبة وغيرهما من الاصل ضرورة
اشتركتا في كونهما حقا واجبا ما لا يكتفي به ما في مستدل بكل ما مر من
وتحريم ولو بمعية الوساطة التي قد يكون منها الفحوى وتنقيح المسائل المتصلة
والاجماع على عدم الفصل وتحت ذلك ما يمكن الاستناد بواسطة عما
حكم به الاصحاب واستفيد من كثير من وجوه الفصل والنقل من انه لو قلنا
من عندهم الرواية او الحق وعلموا بالحق كذا او بعضا وزعمت اجرة الحق وما
حكموا عليهم بنسبة ما يدينهم من المال الذي قد قيل لهم جواز اخراج
الحق المندوب عن أصله بل يخرج من ثلثه خاصة والمعلوم طلبة خلاف الاجماع
شوقي ودليلا وان وردت به رواية افضل احوالها اجماعا على نفي عيب
لان كما لو وقع الموضع ونحن ما لا يحصى من الاجماع في امثال المقام الذي قد
يعلم ما قد مر في امثال دعوى الحاقق فيما لو قصر المال عما زاد على الحق وجريا
الوجوه التي منها نقلت الاجماع والرجوع الى احوالها او التمسك بتقديم حججهم
او القصد فيما لو قصر الحق على احوالها اجماعا على ما يمكن وسعت
احدها وجوبا في امثالها فيما لو وقع الحق خاصة او القصد او لم يسع احدها
وان انفصل الميراث فيما لو اقر الميت بالحقين او علم الوارث او الوحي
كونهما عليه مثلا وان لا يخرج بعض من عندهم الرواية والحق باذن الجاهل
كان مجزيا وان لم يعلم بالحق الا البعض كان الحكم مختصا به وان لو علموا به
لم يعلم بعضهم بعضا فاجزأ جميعا او مجموعا فلا يصح مع الاجماع

فروع حجة

الذي

الذي قد جزم الشارح بضمائهم ما زاد على الواجب عند فقدهم له وهو على اطلاق
شكل وان لو علموا بالثبوت سقطت وجوبه عليهم ما يخص من الاجماع
تلك الاما عدا واحد بالقرعة ان كان تعبلا لحرمانه وان لو جازى لحرمانه
بعض صرح السابق خاصة وحسن الاقوال وانهم لو احرزوا عند وقوع اجماع عن
المندوب وسقطت وجوبه على واحد ما يخص من الاجماع الموزعة وقدم الباقي
وان لا يتوقف ضررهم على اذن الحاكم سيما بعد ملاحظة اطلاق النسخ
والفتوى الغاية بثبوت الاذن له وحضوره مع عدم العدمية على اشياء
الحق عند هذا من تقطيل الحق الذي يعلم منه المال ثبوته وان قيل
فتقرر الى اذن الحاكم وهو على اطلاقه بعيد جدا لما عرفت من مخالفة اطلاق
النسخ وانصافه الى مخالفة حيث لا يمكن اشياء التي عدا او يتعدى الوصاية
وان كان الاحتياط يتوقف على الاستئذان حيث يمكن كاللان سيما له كبد
ملاحظة كونه ولا يدرى اخرج ذلك فراجع الوارث اليه وعموم الرواية التي قد
يكون سائلا عن ثبوتها من اظهر فزادها وخصصها بعد تناول فيما من المعلوم منه
ان لا يجزأ الى اخرج مع خوف الضرر على النفس او المال بل يحرم وان لا يتوب
الوقت اذا كان اهل الدنيا به ^{كان} فاسقا وان لا وجه تخصيص الحكم
بالحق ولا بالوجوه ولا بتعليم الامتناع ولا بتلك عدل ولا بتعميد من كان
نيل الامتناع ولم يخاف كفره ولو تحقق الغافل بالعلم ذلك الذي قد قلنا
الضرورة بسقوط حجة من عندهم الاعتدال بالحكم بسقوط اجماع كثير من الوجوه
التي يطول الكتاب بتفاصيلها وذكر الفرع التي قد لا يخفى وجه ما يدرك من

والفتوى ١٢

عبارة مما قد مرنا فلا تغفل وانه هو العلم بما نزلنا من الفصل الثاني
من الفصل الثاني والبيان من الكتاب في بيان انواع الحق وحجته من احكامها
وهي ثلثة بالاجماع الذي قد ذكره منقول متواترا كالنصوص ومعلوم لا
يعذر منكر بل ربما يستفاد من السيرة واصول المذهب وقواعده والاعتبار
والفصل الحار بين تقدم الحق على الحق وتاخرها مع سبقي اولاه
الاول منها ما سمع من النصوص التي منها قوله الله في صحيحه معوية بن عمار
الحق ثلثة اصناف معونة وقران وتتميم بالحق والحق وبها امر رسول الله
والفصل فيها ولاننا ناسل الابهام ومعتبر الفصل الحق عندنا ثلثة اصناف
حاجب مقنع وحاجب مقرر سابق للهدى وحاجب مفرد الحق وقوله الله في صحيح
ابن ابي عمير ومن رآه الحق على ثلثة وجوه رجل فزاد الحق وساق الهدى ورجل
انزله الحق ولم يقبل الهدى ورجل تمتع بالحق والحق والحق وقرانها
والخاصة تمتع واصلة التلذذ متى به هذا النوع لكان التحلل الموجب لحرمان
الاستمتاع والتلذذ بما حرمه الاحكام مع ارتباطه بغيره على وجه كان معه
تجزئة النسخ الواضحة ومشرعا فيكون الواقع بينهما من كان لو وقع في اشياء
الحق المعلوم من الكتاب وتنقيح القاطعة واللتا من النصوص والاجامات قد
الاعتبار لهذه الفرقة هو الفصل وانما فرض من استطاع من قد نال في حجة
المشقة من وجه لا يجزأ احتيا لا بل في كثرة التمام ان على وجهه بالحق المندوب
الاجماع الكثيرة والاجماع كانه لا ينشأ وقتا والفتوى وكذا والمنهى وظاهر
المعتبر وكل من رآه الحق من الاصحاب وقرب منه في كلام كثير قلت بل لا يرتاب

انواع الحق

ما قيل في حق وجوبه

ان

امد في زمان الاجماع والنصوص بها ضام اليه ومنها الى اخصر المعلوم من مرجع
الكتاب في سيرة القاطعة وانما به المعلوم من فضل ودون الخوع والحق
اهل البيت قوله وفضلنا وقران المذهب الذي قد يستند الى اصوله وقواعده
والمدارس النافذة ما كان تعبد عنها بآثاره واربعين ميلا من كل جانب الى الحق
المستور لا على لسان من واحد ويختص لا كما يصل في امثالهم الى
حد الاجماع الذي قد قيل من جميع منهم الحق الحاكم في المعبر سيرة الحق وعدم
اعتبار استناد الى المستقرة المعتبرة سننا ودلالة ولو بالوسط التي قد يكون
منها الفحوى والاجماع على عدم كنفه واصول المذهب وقواعده التي قد يكون
منها اصالة الحق لا افراد واستصحاب وجوبه ولو في حق بعض الافراد في زمان
النبي الذي لم يشرك في التمتع في شرع الله في حجة وتمامه وقاعدته عدم وجوب
المشروط عند عدم اجماعه كحقوق شرطه والموافقة لظن الكتاب الذي قد لا يصدق
من يحضر المسح بالحرام فيه الاعلى ذلك كقول ابي جعفر في لانه في الصحيح
كل من كان اهل البيت واربعين ميلا ذات كانه يدور حول مكة فهو من دخل
في هذه الآية وكل من كان اهل مكة ذلك فظلمهم المقعد وفي جواز ثمانية
واربعين ميلا من جميع فواحي مكة من وعن عساف ومنه فان عرق وقوله
الله في معتبر عبدا للعلوي سليمان بن خالد واني بصير ليس لاهل مكة ولا
لاهل صنع ولا لاهل سمرقند ومنه وكذا في معتبر سعيلا لا يخرج من مكة ان
المواضع تنبذ على ارض عشرين ميلا في ذلك الحظ وفي معتبر الجبل عا دية الميراث
او مكة من غير جارح المسجل بالحرام وليس لهم مقعد ونحوه صحيح حاد بن عثمان

٩٨

وقرب منه عتبه والكل كما ترى مع اعتباره وحصة حلة من مابين حرج و
ظاهرة المطلوب الذي لا ينافي ظهور خبري المجلس وما فيه بعد ما ذكر
الفاصل وغيره من ان ذوات عرق وقرن المنازل وليم والعقيق على
مسافة لا تزيد على ثمانية واربعين ميلا وانفا ولا جاع نفلا وحسب
على تقسيمها بعدم الزيادة على ثمانية واربعين ميلا على تقدير الزيادة
التي قد يتاح فيها لغة وعرفا عند قلتها وملاحظة ما لم يعلم من سقوط
ما ذكره بعض الاحكام من حلتها على التقيد باعتبار موافقتها لما ذهب
اليه اوجبه من كونه اصل المواقيت من حاضري المسجد الحرام وموافق يوم من
كونها سنك الخ الطائفة الذي قد يرد بعض من كلامه لا يتحقق البعد
الا بالزيادة على الثمانية واربعين ميلا ومعاير ذلك في شكله في مثل
صحيح زلزلة المتضمن لذكر عسكان وذات عرق في حاضري المسجد الحرام
وان حرج في القاموس يكون الاول على مرحلتين وذكر الفاضل بان
الثاني كان وذكر الفيومي وصاحب كتاب شمس العلوم ان المرحلة
مستوية حتى تقوم حلة على التقسيم بعد احتمال كون عقد بداخل
والاستيلاء في الطريق الكافي عن المسجد او على سبيل تقريب كقوله
الفيومي وغيره المرحلة بذلك الذي قد يمنع من بلوغه ان يوافقه في سبيل
وان اوجب قصر الموقوف على منع من ظهور كونه في حاضري المسجد الحرام في
مثل صحيح زلزلة الذي لا يقيم في مصالحه امثاله ما يستدعي الموضع
الحق والعقود من حرج عن الحرم في قولنا في مثل ذلك لم يكن اهله حاضرين

المسجد

المسجد الحرام قال كان منزله على ثمانية عشر ميلا من بيته فيها وثمانية
عشر ميلا من خلفها وثمانية عشر ميلا من صياها وثمانية عشر ميلا من
صياها مثلها واستباه وان اعتقد ببعض الوجوه التي قيل في طرف
منها بعد الجرح بكونها في الصحيح سنداه والاكثر عددا وعواضدا واحتمال
كونه من مساقيلها في الغالب من الاكثر والحق لا ينافي انتفاء المنفعة عن
بعضها انتفاءها عن الاخر فالجمع بينهما بالخبرين في الاضداد والتمتع
فيما لو كانت مسافة البعد ثمانية عشر ميلا ولزم التمتع فيها لو كانت
ثمانية واربعين ميلا جزاء لا شاهده من عقل ولا نقل مع انه في
الكافي المعقود جزاء في مثل المقام الذي قد يستغنى عن مثل سبيل
المداين احتمال الجمع المذكور فيه وقد يعلم ما مر فيه ان ما قبل الاصح
من عقد يدلنا على ان كان بعيدا عن مكة باثني عشر ميلا لمكان من الضعف
وان قلنا حلة من كتب الاميان منها في الاضداد والتمتع في مجمع
البيان وفقد القرآن وروى كتمان والحج والمعقود والغنية والحانة والقرى
والسنة وبيع وقمع والاصباح والاشارة اذ ليس سوى بعض الابه
على انه من من لم يكن حاضري المسجد الحرام ومقابل الحاضر المسافر
حدال تقارب في المسافة وحلها في الاضداد من ثمانية واربعين ميلا
على كونها من غير ما على الجهات وقاعدته الحاق المستوفى فيه بالانتماء
المعلوم من انما الثاني في مجمع التمتع والاعمال على ان يجمع منهم في
في البيان المذكور فيه ان فرض التمتع عندنا هو الاذن لكل مسلم من حاضري

الاعمال على ما في الخبرين

فيكون ما ذكره في الخبرين
الاعمال على ما في الخبرين

المسجد الحرام وهو في كل مكان على اثنى عشر كل جانب الاكثر ثمانية واربعين
ميلا وان نهر المذكور في غنيته ان التمتع في موضع على من لم يكن من اصل مكة
وحاضريها وهم من كان فيها وبينها اثني عشر ميلا وما دونها لا يجزئهم التمتع
في جهة الاسم سواء بدليل الاصل وعلى بقية الاحتمال واليقين لبرائة
الذمة والحق وغيره من قد حاول دفع الخلاف بتقسيم الثمانية واربعين
ميلا على الجهات الاربع والمنقول مرجعا عن بعض شيوخه ويقع والحق قد يمنع
ضرورة صدق الحاضر لغة وعرفا من غير ما على من كان دون مسافة الثماني
ميلا في مثل المقام المحظوظ في سائر اهل الامصار التي قد ينزل
من كان دون المواقيت بالنظر الى ما ذكرها في مكة منزلة من كان في
وسطها كما يقال لمن بعد عن بغداد او عن البصرة واصفهان او
اصطبلوك او الشام واصرابه من حلتين ان من اهلها بل ربما يقال في كل
على من بعد عنها مسوة الام وخصوصا بعد الجرح بخرج اسم حاضري
المسجد الحرام عن حقيقة وملاحظة الاعتناء وعامر المعلوم من عدم
مقابلتها حاضريها بالمسافة الذي قد مر في بعضه فيسقط تحديده من
بالاعتناء التي لا ينضم اليها الا بالبعد والزيادة التمتع المذكور في مثل
تلك النصرة المحيرة بعد من عند كتمان وتوجه المنع على تلك القلعة
التي قد لا يدرك احد في كون ما نحن فيه ليس من مواضعها وتوجه المنع من
ذلك الوجه المعارض بمثل على انه لا يمكن الاستناد اليه بعد الجرح بخرج
شيء من ضرورة انه كما يحتمل كون المستوفى فيه من الداخل يحتمل كونه من

الحج

الحاج وتجمع الاقل في اثنى عشر جميع بلادهم بل ياتيكون التجمع في اثنى عشر
المقام عند التامل وعدم تحقق الحجاج وظهور مثل تلك الجماعات التي قد يكون
الاجامى مقلوبها عليها في اثنى عشر ولا وجه لما قد حاولوه وغيره من دعوى
وضع الخلاف في النصوص والقنات في محل الثمانية واربعين ميلا على التقسيط
المذكور الذي قد مر في واحد ما لا يعرف له وجه قلت وهو كذا بل لا
ريب ان اشتباه ضروريه ان لا يتصور بالنسبة الى اثنى عشر من التمتع لدخول
عسكان وذات عرق ونحوها ما لا يوجب زيادة في ثمانية عشر ميلا
المصر في حرج في حاضري المسجد الحرام فضلا عن زيادته على
اثنى عشر ميلا بل في النسبة الى كلام الاحكام اية كيف وقد مر في الحق
نبيه القول باثنى عشر ميلا وعدم اعتبار معناه جماعة من اهل العلم
بانه ما لم يدل عليه دليل كما قلعت عدم وجود الدليل على ما قد نسب
الى ظاهر كلام الشيخ من دعوى عدم تحقق كعبه الامع الزيادة على ثمانية
والاربعة من كونها مخالفا للاجامى المعلوم والمنقول والنصوص التي
قد يخلو يتوهم منه ذلك على مقدمة العلم بكلام الشيخ ضرورة ان الحصول
على دس المسافة المذكورة من دون زيادة ولا نقصان وفيه ما لا يمكن
الجزم به الامع الزيادة التي قد لا يكون دخول ذات عرق وعسكان ونحوه في
الحاضر الا ما اهلها فيكون الاصل وجوب حج الاضداد مع الجزم بعدم
المسجد الحرام الذي لا يجزم بعدم حضوره غير الزيادة على مسافة مشهور
الحكوم عند معظم فخرها وتوحيها بان منبهة التقدير منتهى عما في مكة

المشقة المنزلة ولعل هذا هو المستفاد من مجموع النصوص التي قد تكون كثيرها
 قريبة على ان المذاهب في نفس المبدأ اطلاقا لا سم اشرف الاجزاء
 على القول وقيل انه المسجل احكام لمكان الآية وهو محتمل وقد يرد الاعتبار
 وبعض اصوله والاختلاف الذي قد لا يتبادر منها الا ما عليه الحق في تصحيحها
 من كونها الغاية منزلة ويحتمل قد يلبس مع السعة الخارجية لكونها اكثر البلدان
 ولا تخلف لكن يجب تعيين عمار مكية بما قد كان موجودا في زمن نزول
 الآية كما هو المحمدي وان اطلق في النصوص وقتا في الاصحاب الذين لا خلاف
 بينهم فيما يصح من الكتاب والسنة المتواترة والتحريرات طاعة واصلوا المذهب
 وقواعده وان هذا النوع من عدم عمدة وجوبا على حجة بنا وبما بالتمتع الى
 الحج او عمرة وانما عتبارها بكونها في غير وقتها الثاني والثالث من الاقوال
 الثلاثة المسجلة في هذه الاقوال في النصوص التي قد طرقت منها و
 فتاوى الاصحاب وعرف العامة والمخاضة ضرورة ان عمر هذا مؤخر عن الحج
 بينه معرفة فسادا وقوى وسيرة وقاعدة واصلا لمصلحة بعض الوجوه و
 اقول في القرآن ان تقرر بين الحج والعمرة بنية واحدة فلا يحل الا اتمام احدهما
 مع سوق الهدي لكن المشهور بين الاصحاب تفاوت تخصيصه كاد يصل الى
 حد الاجماع القم كثيرا فيكون مرجحا من جهة من ماله هو المعلوم
 من النصوص والسيرة والتأسيه وتبع الاشارة واصول المذهب وقواعده
 منها انما ثبت كانه في تأخير العمرة عن الحج وحالة الافعال وينبغي ان
 بالتخير في عقد احراز بين الهدي والتلبية والافراد بها خاصة كانت قد عليه

والاجماع الذي قد يكون مستفاد من هذه الاقوال

مفسدة

مفسدة ذلك وهو ان كل واحد من القرآن والافراد قد من استطاع الحج قد
 كان حاضرا للمسلم كذا ما وسند واجامعا قد يكون مستفاد من قولنا لا ننصب
 الى قدر طرف منها ومعلومه واصلا الى حد لا يحد منكره وسيرة والمزاجين
 نقص في ذلك المقدار من المسافر لا على مذهبه وان فضل عن بعض سيرة
 وهو الاجماع مرجحا على ان فرض من كان على ما سائر عشر ميل في الموضع
 صوته من النصوص والفتاوى والسيرة والتأسيه بالمعلوم من فعل وقول
 الشريعة والوجه القوي مستفاد عليها مفصلة ان هذا يحرم من الميثاقان بالحق
 المتفق بهما ثم يدخل مكية فيطوف بالبيت سبعا ويصلي ركعتين في المقام ثم
 يصعد بالمروة والصفا سبعا ثم يقصر فحل من كل شيء احرم من ذلك الصلوة
 حيث يكون في احرم ولا يجوز كغيره الذي يحل منه ذلك مع ثمة يثبت احراما
 اخر الحج من كل يوم التروية على الافضل والاقصر ما يعلم او يظن انه يدرك
 الوقوف بعرفة ثم ياتي عرفة فيقف بها الى غروب الشمس المعلوم بهذا
 الحج المشقة ثم يقصه الى المنى ويقف به بعد طلوع فجر العيد ثم يقص
 الى منى فيطوف بها طواف التمتع ثم يصلي ركعتين ثم يصلي ركعتين ثم يصلي ركعتين
 ليوم او من غدا فيطوف طواف الحج ويصلي ركعتين ويصلي ركعتين ويصلي ركعتين
 طواف التمتع ويصلي ركعتين ثم يعود الى منى فيصلي ركعتين ثم يصلي ركعتين
 الثالث يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ثم ان ادق جاز له
 ان يقصر بعد ذلك الى مكة للطوافين والسيرة ولا اقام الا الثالث عشر كما
 ان المعلوم من ذلك كل ان صورة الافراد ان يحرم من الميثاقان او صريح

مفسدة التمتع

مفسدة التمتع

مفسدة التمتع

لما علم بالحج ثم يقصر الى مكة فيقف بها ثم يقص الى المشرك احرام فيقف به ثم ياتي
 من يقص من مكة يحل من البيت ويصلي ركعتين ويصلي ركعتين ويصلي ركعتين
 والمروة ويصلي طواف التمتع ويصلي ركعتين ثم ياتي بعرفة مرفة في الحج
 والاحلال منه باق بها من ادى الى الحل وان صورة القرآن كصورة الافراد
 غير ان يضيف الى احرامه سبعا الى مكة بل في المنى وكذا ان مذهب الامامية
 على الصورة المذكورة في الاقوال الثلاثة وفيه يصدق كلام كثير من اهل البيان
 بل ربما يكون من ضروريات المذهب الذي قد خالفه الجمهور وقد هبط الى
 التغيير من الاقوال الثلاثة لاشارة الى امصال ومنعها ان التمتع ان يحل
 بهن معرفة من الميثاقان في اشرف الحج فاذا احرم بالحج في عامه والافراد ان
 سهل بالحج معرفة والقرآن ان يجمع بينهما في الاصل بها او يحرم بالحج ثم
 يدخل عليها الحج قبل الطواف استنادا الى الاقل الى قولنا في حرجنا
 مع رسول الله فتا من اهل بكة ومثاق اهل الحج وعرة وصالح والمعلوم
 انه من حجة الكا فيها معنى لاجتهاد فيه ضرورة ان ذلك كان اختلافا في
 الغرض من الحجاجين الى مكة لكتاب الله وسنة نبيه واجماع اهل البيت
 والاصول والافعال ومن ذلك ما يعلم من سقوط ما يستند من اهل البيت
 الوجه على تلك الصورة التي لا يرب ان لها كمالا في ما يصل عدهم فليتل
 فيما استفت علقا صلبه وقد تعلم من ذلك ومن الاجماع والاعتبار و
 كثير من الوجوه ان القرآن الذي قد حج به التوجه قبل وفاته فزالت اية التمتع
 فاحرم الحج هديا بالعدول اليه فالا لو استقبلت من ارضي والمثبت

مفسدة التمتع

مفسدة

ما سفت هديا تاسعا على العهد الذي اوجبه على من شق من الصحابة الذين
 اطاع منهم وتختلف آراءهم وكان من خلف من امر الثاني الذي قد خالفه
 بعد وفاته ثلاثا في خلاف حتى جرد عليه على ما يشرح ليوم عذبة حتى
 يبعثه في رقبة صحابة وكافة الكفاية الى يوم النهر افضل من الافراد كان
 التمتع افضل منهما فانه لو اطلق النادر وشبه الحج تحريمه في الاقوال الثلاثة
 مكية كان ام اقبيا وكذا يتجوز من قد بابل فيها بكونه كله من ضروريات
 العمل والتمتع الذين قد يعلم من ضروريتهما ان التمتع افضل منهما خاصة
 وان حج الفاء والفاء كما هو صريح المورق عن الباقر في الحج الفاء والفاء
 التمتع ولكن ليس لمن يقين عليه فيقع من الاقوال المذكورة بالاصالة لا في
 العا من عدول الى حجة التمتع او بعد الاحرام ولو كان التمتع من القرآن
 الحانية او المتأدية على الوجه والمشهد من الاصحاب فلا على لسان غيره
 واحد ويحصل قد يصل الى حد الاجماع المقول مرجحا في التنية وظاهرا
 في غيرها على ذلك مصفا في الظاهر السيرة واصول المذهب وقواعده
 معنوم الآية التي لا وجه في كون الاشارة فيها الى الهدي ولا تفصيل بل في
 الى التنية في الحج وسبعة اذ ارجع الى اهل مكة يصدق الاخبار وشهادة التمتع
 والسياق ويحتمل كونه المشار اليه فيها التمتع الذي لا يرتبط بالحدوث تباد
 من تلك الاشارة والنصوص المتعة معتبرة سندا ولا لاد ولو بالوساطة
 التي قد بين منها الفحوى وتنسج المناط القطوع والاجماع على عدم الفصل
 بل بما يوجب اقرارها بعد نظام العموم منها الى النصوص منها ما روي

مفسدة التمتع

مفسدة التمتع

مفسدة التمتع

مثل معتبر الجلي وسليمان ابن عبد الوادى وغيره معتبر في معيار الاعرج وجميع جهاد
ابن عثمان ومنها صحيح علي بن جعفر بن شاذان لا اهل مكة ان يقتضوا بالفرق
الى الحج فقال لا يصح ان يقتضوا ويحتج به معتبر بن زرارة عن ابي جعفر و
معتبر الاخر من ابيه عن ابيه فقال ذلك اهل مكة ليس لهم متعة ولا
عليهم عرف وبزيد ذلك كما قد اتفق على فعلها وجوب اتمام الحج وجمعة
ويطعم عدم الاختيار بغير ما وقع عليه التمسك وشبهه وما وقع عليه الاجازة
كما قد ثبت به الاعتبار والسياسة الفاضلة وتبع الآثار وقا عدة ما وقع لم يقصد
وما قصد لم يقع والوجه ان يقول الكتاب فيها صليها وقد يعلم من
ملاحظتها ان ما قاله لا يخرج من القول بوجوب التمسك بل كان حاضرا للمعيار
من اهل مكة ما قطع من جهة الاعتبار وان قال به جماعة منهم في بعض
كتبهم ومنهم القائلون في بعض كتبها في خصوصه خرج الى بعض الامصار
في بصرى عن بعض الواقفة من جهة انهم ليس لهم سوى ما قيل من ان
التمتع بالتمتع استلزاما عليه من الحج الذي لا ينافيه زيادة العرفة قبله وجميع
عبد الرحمن بن الحجاج وعبد الرحمن بن عيسى بن خالد الطاطمي عن رجل من
اهل مكة خرج الى بعض الامصار فشرى بعض الواقفة التي وقتت رسول الله
الذي انتمعت وقتا لما نتم ان ذلك ليس له والا هلال بالحج احتج بالتمتع
وكنه صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عن رجل من الفضول الى اهل
بغداد كما كان من التمسك والنيابة في الحج والوفاء الذي قد توارى امر النبي عن علم
سبق هديا بالعدول الى التمتع فيه والكل في غير المنع على ان الاول لا يتم

الاصول

الاف اهل مكة ومن غيرهم الذين يحرمون من الحفقات او من فساد لهم وصحاح الحج
بل ولا طاهرا في حج الاسلام ولا في الواجب المعين الذي قد يدعى ظهوره من
قوله والا هلال بالحج احب الى اهل الفضلة التمتع في غير المعين مع كليف
يكون المفضل احب اليه والفاضل عنده وقد يمنع من جهة انه يجوز ان يكون
الافراد والفران احب من جهة التمسك كما قال ابو الحسن البرقي في صحيحه
الفتح ويحكم بالحج الذي قد يكون المفضل منه هو المحبوب لا من جهة الاحتراز
فما كان الحج لتعمل الوقف او حركات بعض المطالب الدينية او الدنيوية وقد يكون
الاطام على بعضها فيجعل الاحلال بالحج افضل وان كان مندوبا او واجبا
في بعض سبب بعد ملاحظة ما في ذلك الصحيح الذي هو كالمعيار في المندقة
الذي قد يحكم به لا اعتبار والوجه ان يقتضوا الاستبعاد عدم فصل المكسح
الاسلام قبل خروجه والعدول من الفضول الى الفاضل في كل الجوانب
المعلوم ههنا اول الكلام والحل على التمسك والنيابة مع انه قياس على الفاضل
ليس من المذهب الذي قد يعلم من اصوله وقواعده ومقاصده وفتاوى
اهله من الحكماء المبرزين في التمسك عليه واما التمسك بعد العدول الى
التمتع في جهة الوداع قد كان بعد دخول البيت مع انه في خصوص المندوب
او لم يتمتع لم يتعين عليه الا فراد او من كان مخاطبا بالتمتع من اهل الامصار الذين
قد يحرمون من المندوبة وغيرها وربما كان المحصر في ذلك الحج كمن يقيم مسك
في التمتع الذي قد حط به اكثر المحققين الى يوم النية على انه لا يتم لما كان
لشع الا افراد والفران من حيث فائدة ضرورة انه مع العلم ان يكون الافضل التمتع

الاصول المذهب وقواعده والمعلوم انها حكمة لعدم جواز العدول الى التمتع
من التمتع الى غيره كتابا وسنة قد يكون متراخا لا لاجتماعات الا لضرورة فيكون
العدول من التمتع الى غيره اجاعا على الظاهر فلا خلاف ان كثير قد يكون مريضا
في حجة عندهم وتحصيله قد يصل الى جهة المخرج من حلاله مع منهم الشيخ
والفاضلون ومنهم من نفى الخلاف عنه معناه في النصوص التي قد يدعى
توازنها بعد انضمام العود منها الى النصوص كحجيج حليل مثل الله في المنة
الحاضر اذا قدمت مكة يوم التروية قال في الخرافات في جعلها حجيج تقيم
حتى تظهر فتخرج الى التمتع وتكملها في صحيحه ابا بن ثعلبة عن ابي
عبد الله في حديث قال اخبرني فيفسك المتقدمة فان ادرت تمسقا والوكت
واطلاق الامور المتسكن ولزوم خلافة العروة الطرار والعروة والحج
المتقين عن التسمية الموصوفة بالمساحة وعدم التخليف فيها التماسك
الطاهر عتلا ونقله فالقول بعدم ساطع في درجة الاعتبار وان
قال به جماعة منهم والراصدون والاسكاف والحلي استنادا الى حجة من
النصوص التي لا تقاوم بمسألة التمسك اليه وقد تؤول بما يرجع الى ما عليه الاحكام
كلام الجاهل من جهة الذين لم يترعوا في انتحال الحاضر والنفساء عند
صنيف الوقت وذلك مقام اخر لا خلاف في الاحكام في حد الفرض للموجب
الذي لا ينافي فيه بل ربما يكون في المسألة التي لا ينفك عنها كعدول
للمندوبة الى التمتع عند التقدير بالحج بمثل حروف الحروف المتأخر عن المقرر عدم
امكان تأخير حجة الا في فطره وخرق عداق او تجلده عن الرفقة وان نسب

الاصول المذهب وقواعده والمعلوم انها حكمة لعدم جواز العدول الى التمتع من التمتع الى غيره كتابا وسنة قد يكون متراخا لا لاجتماعات الا لضرورة فيكون العدول من التمتع الى غيره اجاعا على الظاهر فلا خلاف ان كثير قد يكون مريضا في حجة عندهم وتحصيله قد يصل الى جهة المخرج من حلاله مع منهم الشيخ والفاضلون ومنهم من نفى الخلاف عنه معناه في النصوص التي قد يدعى توازنها بعد انضمام العود منها الى النصوص كحجيج حليل مثل الله في المنة الحاضر اذا قدمت مكة يوم التروية قال في الخرافات في جعلها حجيج تقيم حتى تظهر فتخرج الى التمتع وتكملها في صحيحه ابا بن ثعلبة عن ابي عبد الله في حديث قال اخبرني فيفسك المتقدمة فان ادرت تمسقا والوكت واطلاق الامور المتسكن ولزوم خلافة العروة الطرار والعروة والحج المتقين عن التسمية الموصوفة بالمساحة وعدم التخليف فيها التماسك الطاهر عتلا ونقله فالقول بعدم ساطع في درجة الاعتبار وان قال به جماعة منهم والراصدون والاسكاف والحلي استنادا الى حجة من النصوص التي لا تقاوم بمسألة التمسك اليه وقد تؤول بما يرجع الى ما عليه الاحكام كلام الجاهل من جهة الذين لم يترعوا في انتحال الحاضر والنفساء عند صنيف الوقت وذلك مقام اخر لا خلاف في الاحكام في حد الفرض للموجب الذي لا ينافي فيه بل ربما يكون في المسألة التي لا ينفك عنها كعدول للمندوبة الى التمتع عند التقدير بالحج بمثل حروف الحروف المتأخر عن المقرر عدم امکان تأخير حجة الا في فطره وخرق عداق او تجلده عن الرفقة وان نسب

وقل من تركه مع الفكرة من قبل لو ثبت كما ثبت في الاخبار تزي اهل الجوى الذي
قد يصل للحكم بما دونه لجهة الضرورة التي قد يدعى انها الصدق لا ولا على ذلك
ضلالا في الاجماع الصحيح في التمسك وتكون طاهرا من كثرة منهم كل من يثبت
على كون الافراد والفران في الحاضر فيستأجر للمناف وان قيل ان المشهور
بين الاحباب القول بجواز العدول في حجة الوارث فلهذا فوهم وان خص معناه فيمن خرج الى
بعض الامصار والتمتع فيكون الوارث في حجة حجة اليها هو لثا والنية في حجة
الشارع بعبادة والعقل الاخر يعني المتقابل للوجه جواز التمتع للمكسح وبه روي
حلي على الضرورة طبع الحج ولكن بعد ذكرها لم يقطر الجمع والمعلوم انها
رواية اوربانيان واحتمل ارادة الجمع المنطوق بمعية من مثله كما حال ذلك
الى الاخبار الواردة في عدول المنقرض الى التمتع في حجة الوداع مع انه كغيره ممن
لا يقول بحلها على الضرورة وانهد من ذلك كلامه قد وقع على نصوص
تدل على ما ذهب اليه الشيخ من جواز العدول في حجة عليه احد
من الاحكام الذين قد يميل جمع منهم الشارح الى معاقلة الشيخ استنادا الى ما
وقرئ ما دل على جواز العدول في الاشياء وقد علمت انه يمكن من المصنف
ان فرض تحقيق الاحكام والمسا واليه في حجة كالاستناد الى الصحيحين في ايهما
وان فرض ظهورها وتحقيق التمسك على مضمونها واعتقادها بما اشترتا
اليه من الحج سببا بعد ان يكون المصنف او فريدة او اوضح ولا يشك
واكثرها ضدا وشواهد قد شهد بعد في حجة منها العقل والنقل في
ممكن التماسك هو العروة من وجه وكمن الجمع بعد فرض التمسك

الاصول

وقال ان جعفر معتبر في تاريخ الحج اشهر معلومتا سؤال وفي القعدة وذو الحجة
وليس صلح يحرم بالحج في سواهن والمذبح عن معوية بن عمار بن جعفر بن
احد ما حسن او الصحيح والآخر الحق في المعية في الاستدلال والحج
اشهر معلومتا في وقت فتمت الحج والفرص الثلثية والاشعار والتقليد
فأما ذلك فعلم فقد فزع الحج ولديهم من الحج الآلة هذه الثبوت التي هي
في الاستدلال والحج اشهر معلومتا وهو سؤال وذو القعدة وذو الحجة وقريش
في حجة واجزاء الهدى وبذلك يكون ذي الحجة بل الطواف والتسليم لحيات
والطواف الكتاب والسنن الموافقة والاعتبار والموافقة لسماعة الطبري
الموصوف بالسماعة واصول المذهب وقواعد ولعل على بعض الوجوه
منهم المذبح والعتاق والديلم على انها الشهران الاوليان وعشرة من
الاجل استنادا الى استناد افعال الحج باصل الشريعة ما بينها العاشرون
وخمسة في تأخير بعضها وخرجه ما فيها من المذبح عنها ولذا لا
يصدق بالاطلاق بها قيل والحج عن ان يجتمع في التيات وروى عن الحنابلة
وطاهر الاتفاق عليه قلت وروى الكليني عن علي بن ابراهيم باسناد
قال للشيخ الحج سؤال وذو القعدة وعشر ذي الحجة قيل وفيه قطع وفي
الارسال وفيه نقل الاجماع على تقدير وضوحه وروى في الجميع مع ذلك
عن المتأخرين في عدمه قلت والامر بما ذكره ولعل على تقدير الاعتقاد
باصول المذهب وفي هذه المعارض ما لها بل ولو تحقق مثل الاجماع
المتقرب عليه وجب اعتمادهم الشيخ في طاعت وصالحا الفسيلة والجامع

علائق

على انها الاذن الى طلوع فخر يوم الفريضة لا يجوز الاحكام بالحج بعده لغزاة
عقبة وان ادرك اختياره في الشهر الذي قد قيل ما وادان الحج ما وادان
احكامه في فصله في اختياره في المعام ان الى طلوع شمس يوم الفريضة فلا
وهو لهذا القول الذي لا يتبادر مستند وان سلم بعض ما هو الصحيح في
بعض كبره فالتاخر على انها الشهرين الاولين وذو القعدة ايام من ذي الحجة لان
اختياره في الوقت يعرف في التاسع وابن زهرة على انها الشهرين الاولين
وتسبب ليا في ذي الحجة فيكون اليوم التاسع ويمكن ان يربط تسعة ايام في
في الصلوة وصالحا الحجة المتقرب عن انها الشهرين الاولين وثمان ليال
من ذي الحجة فيخرج التام ويمكن ان يكون في تسعة والمراد ختمها بالثامن
لان اخر ما ذكر في الاصل للاحكام بالحج وان كان التأخير خصه الى غير ذلك
فلا اقول للمعلوم في ذي حجة منها قد ليس تاب احد في مكان وجوع
بعضها الى بعض وان لا تفرق في هذا الاختلاف بعد قيام الدولة الفاطمية
والاجماع الفقهية على ان كثير قد يكون صريحا في جماعة منهم على عدم امكان
الاحكام بالحج وعرق التمتع بعد ما روي في الحج على اجزاء الهدى وبذلك
طول ذي الحجة وفيه هذا قد جزم جمع من المتأخرين بان التزاع لعقل بل
عائنه كانت ظاهرة وعندها قد ظهر له ثمة في مثل ما لو نذر القعدة
او غيرها في الشهر للمعلوم او في استئجار حرفة ان جاز التأخير الى ما
لها لتاسع او التام فلا يثبت على الخلاف المذكور للمعلوم ان محصله ان
يكون انشاء الحج في الزمان الذي يعلم ادراك المناسك فيه وما زاد على

الفرق بين التي قد يكون في مقابلتها القول بالاحتياط بها في جميع القمم فيها لوقوع
احكام بالحقه من غير تمام الافعال الى القابل وان احتلجهم مقدمهم المحرم
من قائله بذكر ذلك ولو قلنا انما يصار بمعرفة بمعرفة بعد خروج استرجاعه واما
يحل لم يخرج كانه حصة انما خرج من استنساخات معززة فيتمتعها بطوائف
النساء واما قسما فلا يشترط انما هما في سنة في المشهور قلت بل على الدعا
التم نقل على لسان كثير وتخصيصا فتحويل الى الحد المقطوع به وقد يكون
مرحبا على عتدهم وان خالف الشيخ فاعتبره ان القرآن كالتمتع استنادا
لحال يصلح سندنا في مقابلة ما يدل على عدم ذلك من إطلاق الكتاب
والسنة التي قد يكون ذلك مرجحا من جهة منها ولو بمعرفة الوساظ التي قد
يكون منها الاجماع على عدم الفرق بين القرآن والاقرار في مثل المقام
الذي قد يوافق لم يثبت في الثالث من الشروط المذكورة ما قرر من
اعتبار وقوع الحج وعمره مقدمه عليه في استرجاعه والرابع الاحكام بالحق له
اي التمتع من طين مكة بالاجماع الذي قد يكون منقول متواترا كالنصوص
باعتناء مقام العموم منها الى الخصوص والمعلم الذي قد لا يعلية منكره والسيره
القاطعة واصول المذهب وقواعده ولو على بعض الوجوه وانما بالعلم
من فضل ذوي الشريعة وان قال في ان المتفق اذا خرج من مكة لعلاله
من عمره فان عاد في غير شهر فخرج حرم بمره اخرى فيكون هو المتفق
وان عاد في شهر استحب للاحكام بالحق وسبق على ذلك فاضل في الذمه
حسب الخلاف في التخيير والمنهق وقد ياتي ما يدل على جلاله وعلى عدم الفرق

في

بين سائر المواضع من مكة صفا الى ذلك وان كان افضلها المسجد الحرام
كونه اشرف اما كونه ولا استحباب الاحكام عليه الصلوة الصلوة من النفس و
الغنى وانما طرقت في الحاج افضل صفا في الكثرة القاطعة وانما بالعلم
وفصل ذوي الشريعة قائله بالحق المعلوم والمنقول والخروج عن شبهة الخلاف
والنصوص المتقدمة سندنا في ذلك ولو بمعرفة الوساظ كقول الله في صحيح
معرفة ابن عمار اذا كان يوم التروية اثنى فاعطى والبس في بلبك وادخل
المسجد حافيا وعلية في كسبه والوقاد في صل كعتين عند مقام ابراهيم
او في الحجر ثم اقدح في نزل الشمس فضل المكتوب ثم قل في وبصلوتك كما
قلت حين احكامك من الشجرة واحرم بالحق وفي مقابلة صبره في الزمان
عمر يوم التروية فاصبح كما صفت حين اردت ان تحم الى قديم المسج
احرام فضل فيه ست وكلمات الجروظاها كغيرها تعين المسج الذي علم
اجله قال به مرجحا وان اوجده حمله قد لا يرا منها سوى مزيد الفضيلة
المتعين الادلة من تلك النصوص ولو من شاهد سابق وقيام القرائن
التي منها الاجماع المنقول مرجحا على لسان الفاضل في كونه وكالمرجح على
لسان كثير والمعلم الذي قد لا يعلية منكره على عدم التعيين الذي قد
يصلح عدم الاعتبار واصول المذهب وقواعده والوجه التي منها
عمر بن حريث سئل عن من اهل الحج فقال ان شئت من ذلك وان
شئت من الكعبة وان شئت من الطريق كذا في القاء قيل في في مكان
الكعبة المسج الذي لا خلاف في حمله في حله به بل ولا في كونه هو الفضل

ذوي الشريعة والاصول والقواعد الحاكمة ما يستحق النقل وعدم الايمان بالماثور
على وجهه والنصوص المذكورة الى طين منها بل يعلم ذلك كله من كل ادل على
اعتبار ذلك الرابع ضرورة انه لا يمكن القول بجمع الخبر او بالاحكام من غير
مكة كما ذهب احد الذي اوجب الاحرام من احد المواضع والثاني الذي قد
جوز الاحرام منها فاعول بعين وجوب استيناف احرام الحج من مكة ولو قل
الذي يحرر ما بعد حرمه منها بعد انقضاء عمره خروج عن المذهب ومخالفة
لكل ادل على كون الاحرام بالحج من مكة من شرط صحة التمتع وان فهم من مثل
ما من عباد في بيت مكة ووجدت شرايع الحج ما يغير وجوده في الاول الذي
قد انكر جماعة وهو في محله ولنا قد قطع في المقبر بوجوب الاستيناف
من غير نقل الخلاف واستدراكه والمنهق الى علما ثاموذا ما يدعو الاجماع
لا يفي قد يكون مرجحا من اصحاب الذين الاحتجاب الذين منهم الشرايع الناقلة
عن شرايع تزداد الشرايع المار بوجوه المخالف ما فعلت في شرايع ان
الحج قد يشترط كتابه الى خلاف الحرم واما ما يحتج من غير ان يكون خلافا
منها لاحكام الاحكام التي لو تحقق وجود المخالف منهم فلا يثبت صحة
وسقط عن مرجح الاعتناء ضرورة ان الاحرام بالحج التمتع من غير مكة مخالف
لما دلل عليه النصوص والقواعد والسيره القاطعة والثاني والاصول في
القواعد فيكون فاسدا فلا يكون المراد على المقات لا فيا ما يجد الاحرام
لان الاحرام الاول غير منقذه فيكون المراد على المقات حارما من المحل
بل قضية ما اشرفه الير وجوب استيناف الاحرام من مكة ولو قلنا بجس في الاحرام

بوجه

صفا وقوى وبيده وقاعدة تم الافضل من المقام وتحت الميزاب كما عن جملة
مركب الايمان منها الكا والغيره وقع وقع وشرحه والتخريف والمنهق
كونه ومن جملة مكتب الصدوق المخرج منها بالتحسين بين المقام والحج
والمعلم ان المخالف المقصود من ذلك هو لاد الاساطين الذين قد يثبت
الوجوه منها ما في صحيح معرفة ابن عباس قال في حقه وظاهر ذلك انما
في الفضل قلت فالوجه انما لا يظهر في ذلك اصله انه لا يغير بينه وبينه
افضلته اجماعا كمرجحه الفاضل وغيره ولذا قد خيرا الشيخ في ترويض اولاد
بينهما ثم ذكر ان الافضل المقام الذي لا يرب انه هو الافضل لكان تعدد
للغيره وبما فقد انما الامر باقتاده محط والاولى المالة على مزيد شرفه
وكونه في الايات ولا حكم به كغيره قد يكون منهم من خير بينه وبين ما تحت
الميزاب الذي قد قصر الفاضل في حمله من كبره على مزيد فضله ولم يذكر
المقام ولا يفي به منذ هذه كالاربع في علم تعينت شئ منها اجماعا فضلا قد
يكون مرجحا من كثير وتخصيصا قد لا يعد منكره وسبق وقاعدة واصلا قد
موضوعا منها معتبر فيس ابن عتيق سئل عن فرائي المسج احرام يوم
التروية فقال من اوافي المسج شئت ومنها ما مر بان اوجهم الخلاف لبعض
الصلوات المجل على نحو ما اشرفه الير في النصوص في زيادة خصوص الافضل
قلنا فيا قد يثبت وتعلم من ان لو احرم المتتمتع بحج بغيرها بان احرم من غير
مكة فيجوز ان دخل احراما كاهو المعلوم من الاطلاع الظاهر على لسان
كثير وتخصيصا قد لا يعد منكره والسيره القاطعة والثاني بالمعلوم فضل

لا يفي

الاول الذي لا ينفذ بين حجة في نفسه ولا اجزاء في نفسه فتمنع من انما اهل الذي
قد يعلم من اهلها حجة فيها اشرا الى بعض ما يحل عليه من اجزاء يرب ويحب
الذين لم ينقل عنها ولا عن غيرها من كتب الاحباب خلافة هذه المسئلة التي
قد لا يتأيد احد من كون الحكم المذهب فيها مسئلة المذهب الاصح المعدر
بحال في الاحكام من جهة ولم يمكنه الرجوع اليها ولو لصيق الوقت فانه يحرم
من حيث يمكن ولو في عرفت على ما مر به كثير ويدل عليه الاعتبار في
الفرق والاضار والعصر واكثر من الفتيان في الشريعة الموصوفة بالماله و
كل واحد في عقل ونقل على عدم سقوط المسير بالمسعود وكونه في اول
بالعصر وما دل على وجوب الاحرام على من ذكره من اجل الوقت من حيث يمكن
ولو بمعية الوسط الذي قد يكون منها الفهم والاجماع على عدم الفرق و
تنقيح المناط القطعي وجميع على من جعفر مثل اضافة عن رجل في
الاحرام بالحلج فذكر وهو يعرف ما حاله قال يقول لاهم على كتابك و
سنة بيك ثم تقدم احرامه ولكن مع هذه السنين كعصر عبادات
الاحباب المصريح في كلام كثير منهم بالحاق الحاله به ولا ريب فيه بعد ذلك
المال من خصوص احكامه بالموثوق بالحكم مع عدم نزده بل ربما يكون
اول فضل لا يفسد او انه للسان الذي قد يكون في مثل الصحيح قد كان
على طريق المثال ولا شارة الى القاطعة المستفادة من كل عام ما غلب
الا فانه سيما بعد ما قيل من قضاة الاخبار يكون الجمل عندك وضوحا
نصب قضاة العقل والنقل على عدم الفرق وملاحظة ما مر الذي قد

يتم

يعلم منه ما مر به كثير من ان لا فرق بين الوقت والاحرام من احكامه او تركه
من جهة ما يتأيد به من غيرها من جهة لجماعة منهم الشيخ والفاضل في كون حيث
اجتزأ باحرامه الاول استنادا الى الاصل ومساواة ما قبله ما يتأيد به
في الكون من غير مكنة وفي العذر المنع من ان يصلها مع ان الاول مع
بما لا يما لا ريب ان اقوى من مراتب وان كان قياسا مع الفارق على ان
المصلحة للاحرام المشافف الاجماع على الصحة معه وليس للبيان صحاحه
من يتعدى الى غيره وانما هو مع العذر عند عدم وجوب العودة
لا يوجب الاجتزأ بالاحرام معه وبما وقع بل يجب الرجوع فيه الى الدلة
المتعلقات عقليتها وفعليتها على وجوب الاستيناف سيما بعد ملاحظة
ما دل على فساد احكامه الاول وخصوصا بعد ملاحظة ما مر بالمعالم منه
ان لم يقدح الاحرام من غير مكنة فان امكنه استينافه منها وجب والا فحل
حبه ولم يضر الاستيناف من غيرها فيما لم يترك الاحرام فيها عهدا وتقدرا
على العود اليها وكانه وقاقت فتدلى على لسان كثير وتخصيلا قد لا يقدح فيكون
ما نوقم من مسئلة هبة التي قد تفرق ما ذهب اليه في شرح خلافة فليما مل
فيما يعلم من ان الجاهل بالحكم مع نزده كالحامزة ذلك سيما بعد ملاحظة
ما دل على عدم معصية الجاهل الجمل على المتزدد كما يهد به العقل
والنقل لا يمكن ان يقع ترك التعلّم من الاول ووجوبه على الثاني الفهم
ان حاتم وليس من انجزه من شأنه فلا يدين عليه انما له المعلوم انه قد يكون
اضعف منه وخصوصا بعد ملاحظة قاعدة ما بالاختيار لا ينافي الاختيار

فخبر قيل ان حنبل بن محمد بن عتيق قال كان جعفر يقول ذوال القعدة يوم
الزوية وكان موصيا يقول صلوة الصبح يوم الزوية قلت جعلت فداك
عامه من انك يدخلون يوم الزوية ومطوفون وبسحون ويحرمون بالحلج
وقال ذوال القعدة ذكرت رواية عن ابن صالح فقال لا ادرك الشئ
ذهب الشقة فقلت هي عبادتها او تحبها احرامها فقال لا هي على احرامها
فقلت عليها هدي فقال لا الا ان تحل في طهر ثم قال اما نحن فاذا انينا
هلال ذي الحجة قبل ان يحرم فانتنا المنة الحديث وهو معارض بما فيه
من قول الكاظم والنصوري التي قد تفرق على طرق منها والنسب الى المقتن
الغزوات بوزن ثمر الزوية قبل الطواف والتعب وبما اجاز كثير من الصحاح
سئل عنه عن المقتن يوم الزوية صلوة العصر فقرة المصنف فقال له
ما بينه وبين غيره من الشئ وقوله لعمر بن زيد اذ قدمت مكة يوم الزوية
طست ستمت فلك ما بينك وبين الليل ان تطوف بالبيت تتع وتقبلها
مقتن وجعل عيسى ابن عبد الله سئل عنه عن المقتن يوم مكة ليلة عرفه قال
لا مقتن لا يجلبها بغير مودة ومطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة
وعاد صبا مع ما مر وما ساق النصوري التي منها مقتن ابن مسلم سئل
عن يوم الحج عمره فقال لا السحر من ليلة عرفه وعبره من ابن حنبل
سئل المقتن بصل ليلة عرفه مكة والمزة الحاضر من يكون لها مقتن فقال
ما ادركوا الناس من حسن هنام بن سالم او صحبه ومرازم وشعبه عنه
في المقتن دخل ليلة عرفه فطوف وبعث ثم يحل ثم يحرم ويأتي من قال لا بين

المعلوم من معاشها ان من احرام من غير مكنة عالما بالفساد او جاهلا
متردًا محتاجا على كل حال تمكن من الرجوع اليها بعد ذلك او لم يتمكن
فلا يدين عليه انه من غير مكنة ذلك لغز ولا عرف ولا شرعا فتدبر
وانه لو تلبس بغير القميص ومناف الوقت عن اتمام المنة المذمومة قبل الاكل
وادراك الحلج بغير اوقافا وعنده ما نرى في الاكل بغير ما مر عدل ما يثبه
من العرف المتفق بها الحج الافراد والحلج بانبا على ذلك الاحرام كما يدل
البريد المرفوعة ابتداء بل هذا كله من الاحلاف فيه ضا وفتوى فتلاوة
تخصيلا قد لا يقدح فيكونه غير انهم فاختلوا في النصرة في مقاييس
صيق الوقت المشروع معه العدول ابتداء وفي الاشياء وفي كون الحنين
والفاس من حيلة الموائع في التلبس ومن الاكل اما الاول فالمستحب اليه
كثير منهم للبيان وابن زيد بن سعيد والفاضل بخلافه بخلاف عدم
التمكن من عرفة في يومه ولو بعد ان وال كثير من الرجوع التي منها
اصالة عدم جواز العدول والتجارب تجعل جهة المنة المأمورة
بما منها والاجزاء بالحج الذي قد جدد احرامه بعد ذوال القعدة التي قد
ادرك حرمها ومنها النصرة للعبادة سببا ودلالة ولو لم يظن ان
الخطوة منها قولهم في معتبر يعقوب بن شعيب لا بأس للمتنع ان يحرم
ليلة الترميز متى ما تيسر له ما لم يخف فوت الموقنين والتسوية الى اللين
فوات للمقتن ذوال القعدة يوم الزوية قبل الاحلال من العرة وقرينة
على ما لا يصدق في الحرجي ابن بريع سئل الرضا عن رجل مكنة مقتنفة

عن الملة

فخبر

ومعبرين من غير ان قال قدم ابو الحسن حقيقة السيرة في فطان واحد وان
بعض جارية ثم اهل بالبحر وحزمه والمسئوب الى حيلة مناهية وقد والوسيلة
والمذهب كغنايت بن والي الشخص يوم عرفه قبل انقام العرة لغيره في الصلح
في صحيح جميل المتفق للمنفق الى والي الشخص يوم عرفه له الحق الى ذلك
الشخص يوم عرفه وعلى الشيخ ذلك في كتاب الاخبار باذ لا يدرك الموقنين
عبدك والى كل من طلق بيمينه قبل ان يخلع من الرجل اهل بالبحر وجمعة
جميعا ثم قدم مكنو الناس بغير حق في حق ان هو طلق في حق الصلح
المتفق ان يفرق الموضع فقال يدع العرة فانما يصنع كما صنعت عايشة
وسئل عن ابن يقطين الخاطم عن الرجل والمثلية يتنصان بالقرعة الى الحج فمر
يدخلان مكة يوم عرفه كيف يصحان قال يجعلها بها مفرقة وحده
المتصل الى يوم عرفه ومثله ذكره ابن عثان عن المتفق اذا دخل يوم عرفه
فقال لا تستعمله بجعلها عرة مفرقة وفي صحيح مسلم لما حضره من
الرجل كبر في يوم عرفه بينه وبين مكة ثلثة اميال وهو متبع بالقرعة الى الحج
فقال قطع الثلثة بثلثة المقتة وسئل بالبحر بالثلية اذا صلى الحجر ويخضع الى
عرفات ففقد الناس ويقطع الناس ويقطع مكة في يوم عرفه المبرور
شيء عليه والجمع بين الاخبار بالمراد على باب الفصل فالأفضل الاحرام بالبحر
هنا العزاق من القرعة عند ان قال يوم الزوية فان لم يفرق عنه من القرعة كما
الاقتضاه العدول الى الحج في سيرة عن يومها الى الزوال وعند الزوال
منه يتبين بعد ولعنات الموقف فالباقى اعتياد ذلك في عريضة الاسلام التي

لا يجر

لا يجر منها الا فراد مع الامكان قد لا يجز من غير ان ذكره في صحيحه واستحوذ بها
وقيل انه ما تلتاه الاحكام بالقبول على قد تشير ببعض الاجاز على غير
ان لا خبايا والارادة في وقت يوم الزوية قد لا يثبت احد صراحة حجة منها
بغيرات المتعد بها نقصان وجعلها بغير حجة على صراحة خبيره فالحل
على فوات الحال والتفتيد بغير حج الاسلام المعلوم تبادل وعلمه وقد عرف
لا يصح على ان لا يتبع من وجوه منها ان لم يكن الا فراد افضل من التمتع المعلوم
من المصروف فضلا عن الاجاز الذي قد يحتمل منقوله من ان لا ينصرف كونه
هو الا افضل في كل مقام صحيح فيه والعبء منه اجمع بحمل الاخبار على وجاف فوات
الموقفين وان قال به الفاضل ثم تنزل الاخبار المعاصرة لغير ما غرر معتبر
يعقب بن شعيب على اختلاف المان الوصول الى عرفات كما صرح به غيره واحد
ويحتمل كلام الفاضل وعينه هو الوجه بما عود لا يقطع شدة اختلافها
معارضة بعضها بعضا وعدم مقارنتها لتلك التصور ما جوبل المذهب
قواعد وكلام في كتاب وسنة واجماع ويحتمل على وجوب حج التمتع ههنا
امكن وخصوصا في ظهور كونها ماسة للتفتيد من اجور والمنكرين على من
تخلف عن الناس الذين يذهبون الى عرفات في يوم الزوية الذي قد صرح
ابن طبع ان عامة موال مولانا ايضا كما فايد خلون ويطوفون ويسبحون ويحرمون
بالبحر فيه وظن انهم ماسا على ذلك مع شدة ما يصيبهم من التعب والاضطراب
بالناس الذين يسكنون على وتختلف عنهم لزمهم انما تختلف للاجل التمتع
الحال في اهل الحوادث فالقول بما عليه الجماعة الذين منهم الفاضل والمجيبان

الذي لا يجز الى مع الامكان الحج الذي لا يجزى تلك اختيارات العرف في الاجل
اضال القرعة التي قد يمكن الا يثبت بها بعد تمام الحج ولا دليل يثبت على
وجوب تقديمها عليه في تلك الحال التي لا اقل صحتها في ذلك في وجوب حج
التمتع فيبقى وجوب الحج الذي قد استطاع اليه سبيلا سليما عن العاوين
وان وجبت القرعة بعد الدليل في القول بان المالك على وجاف فوات اضطررت
عرفه قد علمت ضعفه وان قال به القول بغيره في وجاف فوات اضطررت
الاجور وتفرغوا والنصوص لها من بائنا ما لا ينافيها في وجاف فوات
فليس ولما الشان في المفسر فضلا من نصيبا وتحصلا قد قيل الامة لا يطرح
الذي قد ظهر من غير نصيب في وجاف فوات والمنتهى والمعتبر في وجاف فوات
من الامور الموجبة للعدول الى الا فراد عند منها في القول وانشاء الاحرام
بالبحر لصيق الوقت بل كما يكون لكم الزوية من المسكن الى لا بعد من كرها
في كثير من الطبقات وفي بعض النصوص صافا الى الاعتقاد وهو المذهب
وقد اورد على بعض الوجوه ما اطلت الامم بالنسبة وخصوصا النصوص
المتفق المعينة سند دلالة ولو بالوسط التي قد يكون منها العرف في وجاف فوات
المناط لا جاع على عدم الفصل ويحتمل ان ما قد يكون هو الواسطة في طعننا
الى الحل دون جواز الحج ويحتمل على وجوب العدول لغيرها من الاجاز التي
قد لا يثبت احد ان الواردها قد كان على طريق المناط والاشارة الى المناط
وهذا كل من وجاف فوات الوقت في عرفه على الا فراد والمكان في انشاء
عرفه التمتع الذي لم يثبت وجبه الا على من كان متمكنا من جميع اجزائه ذلك

ما لا يجوز من سبها على تقدير كونه هو المشهور فضلا عن تحصيله وخصوصا في وجاف فوات
ملاحظه كونه هو الا فراد في وجاف فوات المذهب وقواعد ولا اعتبار
ولا ما ذكر على وجاف فوات المذهب الذي قد يناول العهد بعينه وكل ما ذكر
على وجاف فوات الحج والقرعة كونه هو الواقع بين الاضمار التي قد لا تلتئم
الا على تقديره عند التامل الذي قد يصعب من اعطاه حقدان ما عليه كثير منهم
ابن دهره والقائل على الملقه من كونه المدا على حواف فوات احتيارق عرفه
هو المذهب قد يكون مستورا لا جازع الغلبة قد يظهر الاجماع عليه مثل
منه الى الاحكام تلقى ما ذكره الشيخ من اجمع بين الاخبار والنصوص
التي منها ما في صحيحه فواته وتدل وقريب منه حجة من المعبر التي منها
الصحيح المتفق بطرف بالبيت ويسوي بين الصفا والمروة ما اوردت النسخ
ويحتمل اخر والمثل للموقف بناء على ان ظاهرها ادراكهم على مثل المفق
العرفات قد تدبر واحتمالات يكون المراء ادراكهم على يوم العيد بان يدرك
اضطراري المشعر مع عدم مخالفة الاجماع على الفقه المعبر به في وجاف فوات
الاجاز على اجاز الاضطراريين كونه سبيلا يظهر من الاخبار قلت بل
لا يثبت باحد في عدم انطباق شيء عليه كما قد لا يثبت في دلالتها على المطلوب
بعدكم التجا ولا حجة في السان والوساطة التي قد يكون منها ان تأخير
الباقى وقت احكامه والمطاب بما له ظاهر واردة خلاصه من وجاف فوات
بل قد يصح من الاعتقاد اصول المذهب وقواعد لما ذكره في وجاف فوات
فقد العرف في مثل التمام المعلوم من اجاز ان عرفه التمتع بمنزلة المقدمة

منها

الذي يجر

وعيا يدعى كرم تحصل الاطعم الماشق عن ثلثه صحت فدا وان خالفه قد
في الاول والثلث استاذ الاول الصحيح ابن مسلم مثل قصه
عامة طافت ثلثة اطواف او اقل من ذلك ثم رأت دما قال تحتفظ مكانها
فاذا ظهرت طافت بقيته واعتدت بما مضى قال لا بعد ايراده لهذا الحديث
في فقهه محمد الحديث اثنى حسن الحديث الذي رواه ابن مسكان عن ابيهم
ابن اسحق مثل ما عرفت ثم ساقه على نحو ما مر ثم قال لان هذا الحديث
اسناد منقطع والحديث الاول رخصه ورحمته واسانه متصل ومن الشافعي
الحكمة قضية الادلة التي قد لا يريد بها سوى الاصول والقواعد والقرائن
ومعارف صحيح ابن زبج والعلل كان من الصفات في ذاته ومقاصد لما قد مر
المستعملين سندا وطولها ولولا الوسائط التي تقعط منها مينا
معتبر سعيد الا عرفت قال مثل ابو عبد الله عن امرأة طافت بالبيت اربعة
اشواط وهي معتمة ثم طفت قال تنم طوافها فليس عليها غيره ومضتها ثمانية
وهي ان طواف بين نصفها والوجه وذلك لانها اذا زادت على النصف وقد
صحت مضتها وفتتاف هذا كج مثل من روى عن الفقيه عن ابن مسكان
عن ابيهم ابن اسحق عن مثل ما عرفت عن امرأة طافت الحرات وراودته
وان لم تحفل الا ثلثة اشواط فلتتاف هذا كج فاذا قام بها جالها بعد الحج
فلتخرج الى المحرمات او الى النعيم فلتعمر وتقل كفنة معتبرا في صبر اذا
حاضت المرأة ووجه الطواف اربعين كفنا والوجه في طواف ذلك
لوضعها فاذا ظهرت رجعت فالتت بقية طوافها من الوضع الذي علمته وان
مررت

هي قطعت طوائفها في اكثر من النصف فعليها ان تتأخذ طوائفها من اقله وقول
ابو الحسن في معتبره من غير الخلال ان يعتد بسبعة عشر امرأة طواف خمسة اشواط
فاعتلت اذا حاصت المئة وهي في الطواف بالبيت اربا الصفا والاروة وجاوزت
النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت فاذا هي قطعت طوائفها في اقل من نصف
فعليها ان تعتد وان كانت طواف اربعة اشواط اقامت على مكانها فاذا طهرت
بيت وعقت ما جئ عليها ولا يجوز على المسجد حتى تتيمم وتخرج منه وكان
الرجل اذا صام بعلة في الطواف لم يمتد على تمامه واعاد هب ذلك طوافه
ما لم يجز نصفه فاذا جاز نصفه فعليه ان يبني على ما طاف والوجه ان ينظر
الكتاب بقنا صليها وتعلم من ملاحظتها انه لا وجه للطن في شيء من مسائله
هذه الاخبار التي لا ريب في صحتها غير واحد منها وقيل انها بحجة بطل
الاصحاب كاذبة وقال ابن اديس ان يلتفت اليه قلت ولان في دليله للبي
على عدم اتمام حقوق المانع في الخلال بعد ما علمت من اتفاق النصوص و
التقوى مجموعا وخصوصا كما في محاذرة النصف من جهة الخلق في عدم تمام
الائتمام في التمام الذي قد علمنا من تنبيه الصدوق في غير مثل صحيحه
على النافذ كما لم يعل ذلك في صحيحه ومن تبعه من الاصحاب الذين قد يخلو كما
ورد على خلافه من ذهبهم على ما يرجع اليه صونا للاخبار المعلوم منها ما ينظر
عليه الاجماع الذي قد يكتفي به صريحا وكثيرا وعيا يكون معلوما ومن كثر في الوجه
المراد على طرف منها وجوب قضاء باقي الطوائف المحاذرة نصفه ففرض المانع
من الكمال وانته ليعود الى الازداد في تمام العدول وجب عليه الاكتمال

على ذلك الاحرام وان ما عداه المفردة وهو ان وجبت عليه من عبادة كالحج وجزء
عروضه فلهذا جعل في الاستنجاء كالحج في الوضوء انتقال ابتداء العدة وان لم يكن
ما يقع في الحج الا افرادا والفرق عندنا في الفتح عجزه وانما ذلك عن فرضه بل
للمهم هذا القول كما قد شئنا اليه من افعال القيام العلم من قوله انه لا فرق بين
المواضع الموحية للعدول في الذي قبله بجهان من الافراد في الفتح ولو فرض غير
حزبه وقام له بعد من عند الانتقال الى الشك المحض فربما الى الموضع عند
المادة العدول اليه وان اوجب عليه شرايع المفردة التي قد لا يكون منها ما جاء
في الكتاب كسيرة اعيان سبها لو كان المقدور منه العدول بعد فوجبه كخطاب فليس
بالمعدول عنه وخصوصا فيا لو كان المعدول عنه قد قال واجبا غير مضيق بوقت
الاستنجاء المشروط في الشك المحض الذي قد لا يجوز اعداؤه فالكاشطة
في من بعد ذلك فليق في فاقه ما لم يرد في نفسه فيه ونحوه في حج الا فراد
اخذت في الاول منها الصبر ما مر من وقت في اشهر الحج والثاني في الشدة
كما بانته واجبا في كل يوم موقوفه متواتر الا في خصوص محله لا في غير مكان
صيرة وتاسيا بالعلم من عقل في ذي الشرح واصولا في تعدل وعقل
منه من انه اعظم العبادات التي لا تصح صدها عن الشدة التي لو
لوان يهاها غايته الاحرام بالمشك المحض لان الاحتياج عنها بذكر الاحرام
كما يستفاد عن باقي كليات هذا الافعال التي لا يربطه اعيان الشدة في كل
واحد منها كما استفاد عليه فضلا انتم ولهذا الوجه في تخصيصه بالركن الاعظم
باعتباره ومما حثه اكثر الافعال وكثرة احكامه قبل ذلك ان في الحقيقة

عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان قطين بن كنف على ترك الحرامات المذكورة لا يخرج عنها
اذا لم يقرب استدامه ويمكن ان يريد بها نية الحج حلية ونية الخروج من المنزل كما ذكره
بعض اصحاب الذين قد اختلفوا في جازم عليه النية خلفا عن الحلف
والاجابة بنية كل الحج والفرض وكلامنا افعالها المقررة كما مر في القسم
والنيت في تعيينه نظر وان كان احيا واحط بنية الحج عند الاحرام الذي
لا وجه للاختلاف بنيت وحده ولا نية الحج تلك ولا نية الخروج المكنة وان
قال بكلمة مثل نعم لا ينبغي توقف استحقات الثواب على المسعى عليها واذا
وجهها عند وجهها عند اصلها باستحبابه ونحوه فتدبر وان التفت من
الامر المذكور ان بعض اهل العلم من الحقات وهما التا لاية وما في حكمها
افند ويرى اهل ان كانت اقرب والمهمات اجاء على الظاهر فلا على
لان كثير من يكون مع جماعة منهم بل مع جماعة من الاطراف فيه وعرف
الاخلاق على ان اهل مكة يخرجون في منازلهم قلت وهو كذا معناه في التسمية
الفاطمة فاصح المذهب وقواعد ومعهما التي قد عرفت على طرف منها
وقد يكون ما فيها اربعة باعتبار كرم القرب المذهب المكنة لا عليه كثير كما قد
فيلز الاطراف عليهم مع بعضهم وان حاله جماعة منهم المحقق والمفتي هنا حيث
اعتبر العرب الى عرفات نظر الى ان الحج بعد الاهلال من الحقات
لا يتحقق الفرض فيه فغيره فان خلاف الموضع التي يقصد بها بعد الاحرام مكنة
لأنه ينبغي اعتبار العرب فيها البيا فكن لم يذكر هنا وفي سن اطلق القرب في
كذا الموضع جماعة والموقف في الاجابة كثيرة هي العرب المكنة كذا في الجواب

بان كان ما ذكره هنا مقرباً فلك انهما اشترى اليه ما قد لا يصلح مستنداً
 به دانه ومقاتلة تصوير الكثرة المستندة لانه ولو بالحق نظر المشا
 الى طعن منها وعلى ما اعتبره الملة يكون احرام اهل مكة من شأنهم حرم
 ان يذهبهم اذ يرمي اليقات الهياكل ان كان على اعتبار العرب الى مكة الا
 ان الاقضية لا تقام لاقتضاها الفاشية بينهما فكان المنزلة صواباً
 للمقاتلة احرم منه كما يحرم منه لو كان مكة محاطة قبل حجة النبيين
 الذين جازى اليها اهل مكة بعد ما وكان ذلك كله وفاق صفات
 فتوى وقاعدته واصلاً وقد يحسن لمزيد تحقيقه المقام الذي قد قيل
 في ان النبي في طائفة شرطاً سابقاً وهو الحج من شدة وقته ايماء الى انه
 لو فاته الحج اقبل الى العمرة فلا يحتاج الى قلبه في صورة الفوات فيشرط
 في القرآن ذلك المذكور في الحج الازد الذي لا يرب ان كان لفران شرطاً
 وكيفية صفات فتوى وسبق وتاسيماً بالمعلوم من فضل ذي شرف وقاعدته
 واصلاً ولو على معنى الوجوه وان حجب الخلاف الى من من القرآن بما
 عليه اهل الحديث من كون عبادته عن الجمع بين الحج والعمرة باحرام واحد
 ما عرفت سقوطه من جهة اعتبار طائفة من الحج والعمرة في الحرس
 قد يعم من بعض عباراتهم المتقدمة عنهم وهو ان الحج على عدم الفرق
 بين كفارة والمقعد الا ببيان الهدى ويرى ان علياً حين انكر عليه
 عثمان فرق بين الحج والعمرة فقال ليكن حجة وعمره معا وقد لا يصح في
 صحيح الحلبي ايراد رجل فرق بين الحج والعمرة فلا يصح الا ان يقول الهدى

في قوله

قد اشعر وقد لا يشعرون ان طعن في سننها عديده حتى يدعى ان الحج
 فليجعلها مستنداً بما بعد الجزم بمصير طائفة الاجماع الذي قد عرفت من صفات
 قد قد يكون مقبولاً على ما يتبعه والظن في سند الرواية الاولى التي
 قيل بان طائفة اجماعهم وعدم ظاهريهم المذهب الذي قد قيل على
 القية كغيره او على وجوه مرجحها لا على ما عليه الاحباب وتصوره من لادب
 انها اوضح سنداً ولائاً واكثر حجة او غير ذلك قد شهد بصديق جليلها الفضل
 والفعل المعلوم منها سقوطها ما قيل من تنزيل احبار الحج النبي على ما ذهب
 اليه العلم المنقول على خلافه اجماع من علماء مرجحاً على ان جمع منهم الفضل
 في المسئلة وكذا وظاهره ان كماله على ان كثير من الاحباب الذين قد حلوا
 ما صدر من تقديمه الطواف والصوم يوم قد وعده ولم يحل على طواف
 الحج وسعيه مقدماً على الوقوفين وامرهم لم يبق هدماً بالاحلال الذي لم
 يصح منه لكان تسياق كالحجج المتضمن لما يشترطه على عدم حجاب
 العدول الى العمرة التي قد عدل اليها كل من لم يبق الا ان يبق على خلاف ذلك
 وقيل ان الناس لم يفسلوا في ايام الحج وان الاجازة الناطقة بان احرام
 بالحج وحده كغيره وما يصرح بجميع ذلك الجزم المرفوع عن علم القصد وت
 باسناد من الفضل ابن عياض ان سئل عنه عن اختلاف الناس في الحج
 فبعضهم يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة بالعمرة وقال بعضهم خرج قارناً
 وقال بعضهم خرج منفرداً فيظن انهم من اجل فساد علمهم او من اجل انها حجة
 بالحج رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعاً لا قبل ذلك كونه سفره واحد فليكن

قلت معترضين في البصيرة حتى قد لا يثبت ما تراه الا لاجل ما يكون الحج الذي
 قد كان صادراً منه قرأنا بالحق الذي عليه الاحباب الذين قد تاولوا كما
 يروى من الخلاف على ما يرجح الى صدهم كما نزل شيخ الطائفة عامر بن
 صحيح للقبول على ذلك ان لم يكن حجة ففوقه فان لا يكون الفرق بينه وبين
 المتفق ان المتفق يقول هذا القول وينوي العمرة قبل الحج ثم يحل
 ذلك ويحرم بالحج فيكون مقتضياً والسالف يقول هذا القول وينوي الحج
 فان لم يتم له الحج فليصير عمرة مقبولة مستدلاً على ذلك ببعض النصوص
 والاظهر في معناه ان القرآن لا يبيح الا ببيان او انه منى عن الجمع بين
 الحج والعمرة وقال انه لا يصح وان قوله ان لا يبيح استثناء من مقتضى كانه
 قال لغير الفرقان لان يوسف فان لم يبق فليجعلها مستنداً فانها افضل
 من افراد ويدل عليه قوله اول الفرق مقصود بما ذكرنا من ذلك الذي يفرق
 بين حصفا والمروة مثل ذلك الفرق وليس بافضل من الاجابا ق
 الهدى وعليه طواف بالبيت وصلاة ركعتين خلف البيت وسعي واحد
 بين الصفا والمروة وطواف بالبيت بعد الحج وحل قوله بين الصفا والمروة
 متعلق بالبيت اي انما احل ذلك القارئ اي سعيه بين حصفا والمروة
 او سعيه وطوافه لان الكعبة محاذية لبيتها فكذلك الفرق بينهما وانما
 عليه طوافان بالبيت وسعي واحد كل ذلك هذا الحج اي الوقوفين او طواف
 الثاني وهو طواف النساء بعده ثم صرح به بانه لا فرق بين بلاسيان او بين
 القرآن بين النسكين غير صالح الى غير ذلك من وجه الخلاف لان والناظر

جميع ذلك شدة لانه فلما طاف بالبيت وبالصفا والمروة امره جبريل ان
 يجعل العمرة الا اذا كان معه هدي فهو محسوب على هديه لا يحل لقوله عز
 وجل من يبلغ الهدى عليه فحتم له العمرة والحج وكان خرج على خروج الحج
 الاول لان العرب كانت لا تعرف الحج وهو في ذلك ينتظر وهو يقول
 الناس على امر جاهليتهم لا ما عنده الاسلام وكافوا الذين العمرة في شهر
 الحج الذي كان يقول هذا الكلام وقت امره لهم فبعضهم قالوا دخلت
 العمرة في العمرة فبعضهم شككوا بين اصاحبه قال الذي قلت افتصد
 بين من جاهلية فقال له اهل جاهلية ضيعوا كل شيء من دينهم
 الا احسان والزيوج والحج فانهم استكوا بها ولم يضيعوها وفي الصحيح
 انه اهل بالحج وساق ما تروى من احرام الناس من دين ابراهيم الا القليل
 والنزوح والحج فانهم استكوا بها ولم يضيعوها وفي الصحيح انه اهل بالحج
 وساق ما تروى من احرام الناس كالحج لا يريدون العمرة ولا يريدون
 بها المتعة حتى اذا قدم طواف بالبيت وطواف الناس معه صلى ركعتين
 عند مقام ابراهيم واسلم الحجر ثم اتي من فرب منها فقال لو ان
 اسبق طوافه لاستغفرت منها ذنوباً او ذنوبين ثم قال ابدوا بما بدأ
 الله عز وجل به فاف الصفا ثم طواف بين الصفا والمروة سبعاً فلما
 مضى طوافه عند المروة قام فخطب اصحابه وامرهم ان يحلوا ويجعلوا حجة
 وهو شيعي امره عز وجل به فاهل الناس وفاقوا للاستغفار من امرى ما
 استدرجت لفضلت كما امركم اخبر وروى الكوفي عن الحسن بن صالح بن الحلبي

قد

الحجج فيها في مطلق الاحكام بالعلوم من غيرهم والثابت بالعلوم
فصل فيه فصوله وقواعده واجامته ونصوصه انه يزيد القارئ على
العرف وعنده لاحكام حسان الهوى او اشغاله المفسر كلامهم يشق
السام من الجانب الايمن والحجج من ان كان معدنية واحدة ولو كانت
اكثر من واحدة دخل بينها واسرها مينا وشعرا من غير ان يرتبها
بحجج الاشعار في الحق كما في الصحيح وغيره وتقليده ان كان الهوى
غيرها اى غير البدن بان يعلق به وقتها فلا يفسد على السائق فيه
ولو فادله ولا يشق فيه الاشعار الذي لو قد لا بل بدله فيها جاز
كما يجوز منقضا نصا وفترى قد يعلم منها ومن كثير من الوجوه قد علم في
الاشعار في العلم والقبر المصريح في كلام الاحكام بان لا يجوز فيها الحكم
صنفها عند ومنع ظاهر ولو سلم الصنف الذي قد يوجد في
الابل ولا يوجد في كثير من البقر ولكن الامم من هذا استفادة الحكم بما
اشترى اليه وتعليم من لا يحسن ان ذلك تقليد على الوقوع والجزم بالماخذ
الحجج في كلام الاحكام الذاهب بعضهم لعدم اتفاق الاحكام الا بالتقليد
وان وجب حسيان والاشعار او التقليد الذي لا يرتب احد في اذنيه
من خواص القرآن كالياسق ان كانا مندوبين لا يعتقد بها الاحكام
الذي قال بعض الفاضل في شرحه ما رعا لمنه واعلم انه اى القارئ
ينفقد بالتليج والاشعار والتقليد على الاظهر الاشهر وكما عده
وعز خلاصه في هذا قيل المشهور انه اذا اتى وعقد احكامها استحق له

انه

اشعار ما يوقر البدن ولعله لاطلاق الامم في التصريح والافهم تفهم ذلك
على امر بالخصوص وهو كما ذكره الاحكام كانه المدارك وفيه ان تفهم منانه
من الجانب الايمن ويطلع صفة بالدم والصحاح مستقيمة الا انها خالية عن الامر
بالطرح حصص بالدم منها في البدن وكيف يشعرها قال يشعرها وهي باكثر غيرها
وهي قائمه وتشعرها من الجانب الايمن ثم تحرك اذا قدرت واشمرت هذا
او الا من معدنية واحدة ولو كانت معدنية كثيرة دخل بينها واسرها مينا
وشعرا من غير ان يرتبها ترتيبا يوجب الاشعار في البدن كما في الصحيح
وعنه وكما يستحق اشعارها كذا سيجب التقليد لها كما في المعتد منها في الصحيح
البدن يشعرها من جانبها الايمن ثم يقلدها بتقليد فعلها وفي القارئ
ما بال كنهه بتقليد وتشعره من اما التقليد فتعرف انها بدنه وبغيرها
صاحبها بتقليد واما الاشعار فان يحرم ظهرها على صاحبها من حيث اشعرها
فلا يستطيع الشيطان ان يحسها وهو على ما يستفاد منها ومن غيرها
ان يعلق به رقبته فلا قد صلت فيها السائق نفسه ولا سيما الثاني اظهر
منها في الصحيح بتقليدها فلا خلقا قد صلت فيها هذا حال البدن واما
العلم والقبر بتقليد لا غير فيما ذكره الاحكام قالوا المصنف في الاشعار
في الصحيح كان الناس يقلدون القبر والعلم واما ترك الناس حديثا
وتقليد من يخطو سير واما حكم الاحكام بتجديده بتقليد الاشعار
مع فائدة الامم في النصح الوجوب للاصل والصحيح في بعض ساق
هدى بولم يقلده ولم يشعره قال قد جرد عنه واكثر ما يقلد ولا يشعره

يتناقض

عقله وقدره في كلام القوم غير انه قد جرد خلاف المصنف الذي قد يحكي له
منه في تحقيقه مسائل قد تضيق اليها مثلها اشتمت في فقهه منها انه
يجوز له حجج تدافع عن العدول في اشارة بالنية الى عدم التيقن اعتبارا
كما يجوز له كذا ابتداء اجازة متفك على لسان كثير منهم من غير اتفاق اصلا
ومقتضى ذلك لا يفتقره ونصوصا لا يبعد ثبوتها ولا ريب في دلالتها
على كون ذلك هو الفصل وعلى ذلك اذا دخل مكة ان يطوف ويسعى
فيقرن بعد كمال التوجه في حجة الوداع وتعليم ما روي عن النبي عليه
السلام لا يليق بعد طوافه وسعيه قبل التقصير وانهما محلان من
البرق في الجملة والتسليية عاقلة للاطعم فحصل تناف في ان عمدة التيقن
كالنية فيها بعد دخول مكة والاصول والقواعد مخالفة والعلوم لا تلا
غير شاذ لا يزل سماعا قد يركب هولاء من يتفلا على لسان غير واحد
وتحصل قد جعل الحد الاجازي وخصوصا بعد كونه هو الموافق للاعتبار
والعلوم من مثل الوقت الذي قد يربى بغيره فتناقض الاعاظم كالتسليم
في قولهم بعد احوالها بطلت مقتضى العدول اليها وبقى على السائق
لا هو المتيقن فلا يحل ان غير واحد وتحصلا قد يكون اجازة والمنسوب
الى اكثر كتب الاعيان التي منها يربى وطوكة وبقيت ومع وعده
وصريح الوقت المروي عن ابو بصير مثل قوله رجل في حجة الوداع
وسعى بين كفها والموقف ثم يمد يده ان يجعلها على فقال ان كان لبي
هدى ما سعى قبل ان يصير فلا مقتضى له وظاهر الامم بالتسليية اذا طاف قبل

عن

عقلا بعد الاحكام مصفا الى ما مر من اشراط العدول بعدم التسليية ولا ينافي
ذلك الطواف والسعي بعد الزجر بحجج تقدمت في القوم على الوقوف ومع ذلك
كله فالحكم لا يخفى من حيث وان كان مشهورا بين الاحكام الذين قد قيل
ان منهم من خالف في ذلك كالحل والفاصل وفي الاسلام حيث حكموا بانه
لا اعتبار بالنية استنادا الى قوله انما الاعمال بالنيات وهو النصح
لما ذكره نسخة العدول الذي قد اورد به النبي اخبار بعد الفراق من السعي من
فصل بين من لبي ومن لم يلب في مقام يحتاج فيه الى البيان الذي لم
يرد فيه سوى الوقت المروي وهو مع وحدته ومنع عن المخالفة صنعته
نفسا الا ان يتيقن انه موقوف وموصوف بالنية في كلام بعض الافراد ومعتقد
باصول المذهب وقواعده والاشارة المتقولة على لسان غير واحد والمقتضى
التي كادت تكون اجازة والوجه التي قد تفرط من مباح الفقه في تناوله
عموم التصريح بالنية والنية انما الاعمال بالنيات المعلوم انه اخص
المدعى مرة انه لا يتم الا فيما لو كان العدول قبل الطواف الذي لو عا قبله
فطاف وتوابعها بها عمدة الفقه فلا يصح ان لبي بعدهما والمدعى من
عدول العدول بعد هابل فيل ان كلام الاحكام في ولا يعلم حجج ولا يقرنه
هذه التبريد ولا دليل على اعتبار هذه التبريد بل على ان يفسدوا بالنية
التي اورد بالعدول بعد كفرا في السعي من غير تفصيل ولكن قد علم ان تسليية
سبيل حجة من العلم الحاكم على الوقت الذي لا يحكم يمنع التسليية من العدول الا
اذا كان العدول بعد صوره والواقع بعد الطواف فيسعى في فقه ما لا

العدول فيه بعد التلبية الواقعة قبل الطواف تحت عموم تصور العتبات
 المصحة بجواز العدول الذي لا وجه له في التلبية في من بعد كونهما في غير وقتها
 غير ما لم يخل العدول ولا تقبله في العدول إليها بحرفة بل قد يظهر
 الإجماع من غير واحد على ذلك المكن تحصيله عليه وعلى عدم الفرق بين مكان
 في نية العدول حين الإحرام وعدمه وعلى عدم الفرق بين المذهب والواجب
 الغير معين وعلى عدم الفرق بين الجاهل بوجوب التيمم وغيره وان خالف في
 كل واحد من أصحاب الذين قد يظهر جمع منهم الحلي والفاضل الخزاز في الأول
 الذي قد لا يرتاب أحد ان كان من المصنفين من هذه التفاصيل التي
 قد تفرقت على ما يقض بسقوطها من جهة الاعتبار ولو لا يجوز العدول والقار
 بالظاهر في التيمم فلا يلزم أن يكون صحيحا على جميع المذاهب الذي قد لا يفتكره
 والسير في القاطعة وأصول المذهب وقواعد والتامة بالمعروف من فعل من
 يحل هذا المناك عن التصور المعبر عنه ودلالة ولو بالوسائل المشار
 إلى طين منها من وقت بين من يفتقر عليه كقرآن قبل الإحرام به وبين
 لم يتعين عليه إلا ما لا يلقى الذي لو عبط قبله ولم يجب عليه إلا ما لا يحكم
 المخرج في جواز العدول على وجه تدعيم هذا الوجه التي منها ما في النصوص من
 أنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله وكثير ما قرأ الذي قد يعلم منه أنه لا مانع من العدول
 مع الاضطراب لأن يتحقق الإجماع الذي قد يظهر غير واحد على عدم الفرق
 بينه وبين الاختيار فليكن فيما قد يعلم منه وجه ما قيل من أنه لا يختص جواز
 العدول بالأفراد المندوب بل يجوز العدول عن جميع الواجبات سواء كان بعضها

أو يجوز

أو يجوز بينه وبين غيره كالناذر مرة وفي الزمان المتأخرين استنادا إلى عموم النصوص
 التي قد يرد على قائلها وأجزم بدلالة ما في العمدة كما امر النبي صلى الله عليه وسلم من هذا
 من الصحابة من غير تقييد بكون العدول منه من قبل أو بعده وهو فوق متين بل عليه
 في غير المدين الإجماع المتعارف ظاهر كما لا يخفى على السان كثير ومما يحل على السان من
 منهم الشيخ والفاضلان ومطلقا فإحدى كثير من أصحاب الذين قد يظهر من غير
 واحد أن هذا هو الصحيح بل قد يوجب من بعض دعوى الإجماع الذي قد يرد على
 عقدة في بعض الأصناف وفي زمن صدر الأجداد التي قد قيل إن تخصيص الحكم
 للشافعية منها لم يثبتين عليه الأفراد ليعبر عن ظاهرها قلت بل قد لا يكاد
 يستدل سيما من مثل المشطوق بامر النبي صلى الله عليه وسلم بالاحلال والعدول إلى غيره
 التمس ضرورة أن معظم من صحبه قد كان واجبا عليه الأفراد المشترك فيه أهل مكة
 وغيرهم قبل زول التمس ولا يعقل الفرق بينهم ولا بين مكان الأفراد مشروعا
 في حقه ولو لم يكن عندنا ما في الذي قد يعلم من إجماعه عند الأفراد مع كثرة ما
 وافقنا وهاهنا من جهة أو كما لا يخفى في العمدة ولو لم يجز الوساظ إلى السابق
 لزوم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولو ساقط المتأخر إلى طر من منها فمحررات
 لأصحاب المتظافرة بامر النبي صلى الله عليه وسلم بالاحلال ليس من قبله كونهما في خصوص
 أهل الأندلس الواجب عليهم التمس في ذلك العام قد عرفت ما بينهما كونهما في
 الحاشي كونهما باجماع ظاهرة في وجوب العدول الذي قد يفتقر من عدم تعقل
 وجوبه في محل البحث كما ينع من عدم دلالة الأمر بالعدول على الواجب والمندوب
 بعد قيام القرينة على كونه من باب عموم الجواز من جهة قضية في واقعه لا عموم فيها

أو يجوز

بعد إجماع وجود الفرق وجوبا ودلالة أصحاب الماصرين بالعدول للأفراد الذي قد
 يدعى أنه لا ينافي بين النصوص الدالة على كونه فرضية الحاضر وبين المتظافرة
 بالعدول لكونه بعد الإحرام ودخل مكة لا فرضية السابق الذي قد يكون فرضية
 فرضية السابق المتكلمين عند هذا الأمر في الواجب الغير فرضي في الحاضر إذا
 أمر بالعدول الذي قد كان جائزا في الفرقين على أن أخبار العدول بعض من
 والآخر مقدم على العام ولو سلم أن القاض هو العموم وحده فالجميع كما بينها
 من وجه قد استدلنا في طر من منها إلا أنه تحقيق الفرق بين العدول للأفراد والآخر
 على السابق قبل نزول الآية والعدول للأفراد الواجب على الحاضر وإن ما جاز
 بأمر أصحابه مقصور على خصوص من أحرم من كان في حج الإسلام الذي يمكن
 تلافيه بعد ذلك الآية كما لا يخفى عن كونه متفقا في حقه وإن كان واجبا بالعدول
 غير هذا هو في المذهب أو غير المعين ومع ذلك كله فالاحتياط بما لا ريب أنه هو
 الموافق للاعتبار وأصول المذهب فراجع في ذلك اقتصار على خصوص المندوب
 أو غير المعين كما عليه ما عدا لا ينبغي أن يترك مجال في مثل المقام الذي قد حكم
 إطلاق خصوصه وقاض على أصحاب أهم الفرق أيضا لو كان في نية العدول حين
 الإحرام وعدمه بل قيل إن الثاني ظاهر صحيح وغيره والآخر صحيح والمؤمن صحيح
 الذي في كثير من عبارته بن ذلك وفيه وعليه بالجم أن هذا بالأفراد وتوفي
 الصريح إذا ثبت حكمة وطهارة وسعيت مسخت ما أهلت به وقلبت الحج عرة
 فأهلت للقيام التزوي ثم استأنفت لاهل بالجمع مع ذلك إلى معنى إلى أن ذلك
 في رسول الله وهذا أمر صواب أن يضعه في أن يستمر ما أهله وقبله الحج عرة

أو يجوز

العدول عند ظهوره في ما عليه الاستحسان في اشتراط العدول بالجهل بوجوب الفرق
 ما في المدارك في تخصيص الحكم بما إذا لم يكن في نية العدول وجوب الإحرام قلت ويصلي
 ومثل قوله وكذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم واستنادا إلى أن الشافعية الحكم بالاجاز المتظافرة
 بامر النبي صلى الله عليه وسلم بالعدول الذي قد يكون شرعا لدل أن جميع المكلفين فيصلي
 الأفراد والتمس المعلوم وجه الفرق بين جواز العدول إليه والأفراد المعين في
 الاشتاء وعدم جواز العدول من إليه ابتداء وسقوط ما قبل من العدول إليه
 ابتداء أو لم يثبت في الاشتاء فتدبر فيما لأصعب المقام فاقصده الثاني من المسائل
 المشاطة لانه يجوز للقائمه والمفرد إذا خلا مكة المشرفة الطواف وحده
 قبل التمس لأوقات أما الواجب أو المندوب على وجه التخيير كما هو المشهور في ذلك
 على السان غير واحد وتحصيل ذلك لا يصلح لاعتد الإجماع المسقول صريحا عن الشيخ
 والعتبة فظاهر من المختبر حيث استند إلى فتوى لأصحاب الذي قد يظهر الإجماع
 من جمع منهم على ذلك الذي قد يعلم من أصول المذهب وقواعد والنصوص المعينة
 سننا ودلالة ولو لم يجز الوساظ إلى طر من منها ومنها المتظافرة بحجة
 الواقع التي قد عرفت منها لم يثبت ههنا في الطواف وقت في المقصود بها طواف
 الحج وسعيه بالعدول إلى غيره التمس ومنها معبر في لزوم مثل ما جعفر عن المخرج
 الحج تقدم مكة فقدم طوافه أو يؤخره فذاك سواء وصحح ما من عثمان مثل صحة
 عن مخرج تقدم طوافه يؤخره فقال هو أنه كذا محله أو أخره وأخره الفاضل
 بأصله لا زيادة التعجل بعد مناسك من قبل انقضاء أيام التمس وتوفي واجبا
 معتبرا في نطق عبد الله بن أبي حنيفة رضي الله عنه قال إن كنت احرمت بالمسعة فقد

أو يجوز

من جهة فلا يتعدى كذا فاجعلها محذرة غفلة بالبيت وتبين بين الصفا
 والموت ثم يخرج الى الموت ولا هدف عليك ومعد اسحق ابن عمار سئل الخاطم عن
 المخرج الى الجنة اذا كان بالبيت والصفا والموت ايجل طوان النساء قال انما طوان
 النساء بعد ان ياتي من قتل مروى الشيخ عن محمد بن ابي نضر عن ابي عبد الله
 بن عبد الله سئل عن رجل قتل في الدنيا وكان له دين فله عرفة قلت وقرب
 منه في النصوص ان لا يرب لغيره من المطالب ولو عوفى الى سائر الناس
 الاطراف منها بل يظهر من كثر ما له من احوال حتى اخرجوا الى الدنيا
 من الناس قال فيها قد اختلفوا في ما سلمت عنه وكثير من الاحواب والمواقف
 لا اعتبار من كونه هو الافضل خلا فاجمع منهم الفاضلان في بيع وعقد حتى يكونوا
 بالكرهية استنادا الى خبره سئل ابا جعفر عن رجل قتل في يومه فقدم طوافه
 ويؤخره قال يقدمه فقال رجل الى جنبه لكن شيخا لم يفصل ذلك كان اذا
 قدم اقام يرفع حتى اذا راح الناس الى من وراح معهم ففصل له من شيخك
 قال على ابن الحسين فقلت عن الرجل فاذا صاحق على ابن الحسين كثر
 والمعلوم انه مع صفته سندا ولا لا عزيمتهم لصدده ففصلت عن
 ومن هناك قال بعض الافاضلة لا يحق الجرح من الضعيف على عدم
 الكراهية او من عليه الكراهية قال الشيخ في خلاصته ومنها انه ان لها الثاني
 الى ان وقت ساء والتجمل الفصل قيل وهو مطلق يجتهد بتقديم
 على الفورين قلت لم وكنت يمكن من الجهد كالتقوى عدم جواز التقديم
 استنادا الى الاصل والاحتمال لا يفتاد الاطلاع فقلت وتخصلا فلا

يؤخر

يؤخره عن التوجه مع التوجه لا لا ياتي على وجوب التوجه كذا المتيقن
 سيما بعد ما رقت الاصل بطله واعتصا والنصوص المجوزة باطلا في الكثرة
 والسنة ولو على القول الصحيح من ان العبادة اسم لخصوص الصحيح وعدم
 وجود ما يدل على وجوب مثل هذا الاحتياط المعارض بمصلحة بعض
 الموارد وخصوصا بعد ملاحظة ما روي من امثال المقام الذي يجتهد فيه ما
 في المتن من لفظ او على التردد لمن بعضهم من تقديم الواجب الذي قد لا
 يصح الفرق بينه وبين المندوب الذي لم يفرض بينه وبين الواجب
 جواز التقديم في سائر التي لا يرب انما فيها هو المذهب الذي قد يعلم من
 نصوصه وفناكاهله والسيره الناطقة فاصوله وقواعده ان ما وجب
 بتدريجه غير طواف الحج كالمندوب الذي قد قيل انه مما اختلف في
 جواز التقديم فيه وقيل انه وفاء وعبادة يكون من المستحب التي لا يصح
 منكرها وان لكم تختص بطوان الحج ومنه طوان النساء التي قد صرح
 النفس والفقهاء بان طوافها بعد ان ياتي من فانه لا يجوز تقديم طواف
 الحج القوي وسعيه احتيازا بل قيل ان هذا ما قطع به الاحباب من غير
 خلاف يعرف وربما ادعى الجاهل عليه قلت بل ربما يكون مرجعا من كثير
 من الاحباب لمصرح به دعوى الاجماع من غير واحد منهم على ذلك الذي قد
 لا يأتى بحدوثه انه صرح بمقتضى بصيرته قال قلت رجل كان متقيا فاهل
 بالحج قال لا يطوف بالبيت في يات عرفت فان هو طاف قبل ان ياتي من
 وعرفه فلا يتعدى بذلك الطواف وظاهرها لصرح من المتواتر ولو عرفت

سما

السابق وفيهم الاحواب والوسائل لما لم يثبت كثير منها العقل والتمسك
 لما كان لعدم متا ومرة النصوص الدالة باطلا منها على جواز التقديم
 لبعض ما تروى وان تكثرت وصحت الاسانيد التي اوردت ان احبها
 وكثير ما تروى وكثير من الاعاظم مع اعراض الاحباب عنها كبريتا هدي على
 من جاز الجرح احوالها على حاله فمروى التي قد اتفق النصوص والفقهاء
 على جواز التقديم عندها او على التيقن ونحو ذلك ما لا يخفى لاف الاحباب
 الذين قد سئل بعضهم ما يخرجهم جواز التقديم مطلقا الى صفح خبر
 بصير وجهه اسانيد تلك الاحباب التي قد نفي انها مركبة في مطلوب وهو
 غريب كالمع من تقديم طوان النساء وجميع التمتع مطلقا له الخلق
 ثم من اطلاق النصوص المحل على حاله فمروى التي قد اتفق النصوص
 والتقدم على جواز التقديم معها كذا فلا يبقا على عدمه مع فقد ما دل على
 الطواف مندوبا فمن اجل اوجهه سئل عن الرجل ياتي المسجد احرام
 يطوف بالبيت قال نعم ما لم يحرم وفي موقف اسحق ابن عمار سئل الخاطم
 عن رجل يحرم بالحج من مكة ثم يري البيت خاليا فيطوف قبل ان يخرج عليه
 فقال لا يأتى على كونه لا رجعا الى الطواف قبل الخروج واحتمال كون رجعا
 لقوله عليه شئ فكون من احوال الجواز الذي قد ذهب اليه جميع وقد استفاد من
 مثل خبر عبد الحميد بن سعد عن ابن الحسن عبيد بعد ملاحظة قوله في الحديث
 والمندوب الذي يفرق المذهب بينه وبين الواجب الذي لا يترك في
 الاحوط والموافق لاصول المذهب وقواعده مسواة المندوب لرسيا في مثل

المقام

المقام المعلوم ما مر فيه انه يجوز تقديم كل طواف جاز تقديمه كما يدل عليه قوله
 لكن محذرة ان كل من المرح والعتاد التلبية فحين صلح الطواف الذي قد
 اوردنا السبق ونفي ان بها الاحكام لئلا يحلوا في كذا ما احلوا كبرها على
 الاستدلال المشهور فلا على ان غير واحد وتخصيلا قد يصل الى الحد الاجام
 الذي قد يكون مرجحا من بعضهم على ذلك الذي قد يعلم من اصول المذهب
 قواعد التي قد يكون منها احوال عدم الايمان بالمأصية على وجهه وقد
 اشتمل والاحتياط ويحتمل المستمع المتعقبا سندا ولا لا دلالة بالوسائل
 التي قد يكون منها الخزي وتنقيح المناط القطع والاجماع على عدم الفصل
 كصحيح عبد الرحمن بن ابي الجراح قال لعله ان اريد الجواز بكه فكيف اصنع اذا
 دخلت مكة قال تقسم عشرة ايام لاناف البيت ان عشر الكثير ان البيت ليس
 بمجوز وكان اذا دخلت فطفت بالبيت واسمي بين الصفا والمروة فقلت
 له ليس كل طواف بالبيت واسمي بين الصفا والمروة فقد اهل فقال
 نعمق بالمندوب ثم قال كلما طفت طوافا وصليت ركعتين فاعش على طوافك
 بالتلبية وصحح مع ابن عمار سئل الخاطم عن المخرج الى طواف بالبيت
 بعد طواف الفريضة قال نعم ما شاء وحيد والتلبية بعد الركعتين والعتاد
 تنكح المندوب بعد طواف ما احل من الطواف بالتلبية والمعتبر المندوب في التلبية
 فبعد عن اسحق ابن عمار وروى عن اسحق المذكور عن ابي بصير عن الصم
 في رجل يفرح بالحج فيطوف بالبيت ويسمي بين الصفا والمروة ثم يبد ولما ان
 يجعل المخرج قال ان كان ليق بعد ما سمى قبل ان يفرق ولا يستعمله صحيح معق

بالبيت
 والظاهر
 ان في هذا اليوم التوجه

بالافاق تتغير وان غلبت في مكة ومكة في حكم اقرب او اوفر ولو كانت اية الافاق
تغيرت الافاق التثنية بل عاينها في الجاهلية في المتأخرين الذين قد قيل
ان الحكم المذهب فيها مالا خلافا فيه ظاهرا وقد يكون محصلا سيما في الثاني
الحكم به الفصل الثاني في الجمع من غير مرجح ومن وجوب التكليف بتعدد
الحكم المذهب في الفقه وسقوطه من اصله لكان الفصل المقتضى به من ضرورة
الدين فضلا عن المذهب والكتاب وكنته وكذا كان ما قد يعلم منه الحكم
المتعبد به المتأخرين وخصوصا الاول الذين قد يكون الكتاب ومقتضى مقتضى
ولا جماعات بموجب صحيح مرجح فيه ولو عجزت الوسائط المتأخرين الى طرفها
وبلغة كونه الناصر والثاني من الافاق العربية وآلة وصات التي لا يصفها
ذوها لغة ولا عقلا ولا شرا الى ان يكون متصفا بها ولو بطريق العلبة
لما كان في حيزها في صحيح وثلة من اهل مكة سنيين من اهل مكة كاشفة
له فقال له لعلنا ان اريد ان كان لاهل العراق واهل مكة في ذلك فليقل
اهل الطالب عليه فهو من اهل مكة انه هو المعلم من جميع النظائر وفي احوال
المذهب وقواعد التي منها في علبة الفصل ولا عتبار لكن ذلك في احوال
مناقشة مكة ما يجب انتقال حكمه الى اقام بمثل الافاق ثلث سنيين ومكة
سنيين متواليين وحصلت الاستطاعة فيها فاشترى بيزم حكم مكة وان
كانت اقامته في الافاق اكثر كما ستمتع الفقه والعقود المعلم من احوالها
هنا لافاق في الافاق بينا وقع منها حال التكليف وعجز ولا بين ما
اتم الصلوة بها وعجز ولا بين الاحتياطية ولا منطارية ولا بين المتأخرين والمؤخرين
عينا

عينا ومقتضى والمنصوص لا يفي ان يكون بين المتأخرين سائة الفقه وعجزه بل
ويكون الاطلاع صريحا من جميع على ذلك الذي قد يعلم من احوالها ان
مسافة الفقه الى المتأخرين غير محسوبة عليه وان مقتضى الحكم بالحق باحد
اعتبرت الاستطاعة منه وان لو اختار لا غالب تمنع احوال التغيير وتثبت
الاقرار والقرآن ووجوب الجمع الذي قد لا يرتاب احدا في وجوبه في احوال
الاستطاعة مستند الى انفسهم والمجاز ومكة من اهل الافاق سنيين يتفقد
فرصته في الثالثة الى افراد والقرآن على وجه لا يجوز له غيره كما عرفت
منهم شيخ الطائفة وفاصلها وشهيدها واهلها بل في غير واحد من
كثرتهم انه هو المشهور بما يدعى الاجماع عليه ويعزى الى من عدل الشيخ
المشهور عنه في ذلك انه لا ينقل فرصته عن الجمع المتقدم ثلث سنيين
ولا بين ضعفه وان وافقه عليه الاسكان والحق والفاصل في ذلك الحق
صحيح في زمانه المتأخرين وقولهم في صحيح عرابين في الجاهلية ومكة
يتمتع بالجمع السنيين فاذا جازوا السنيين كان قاطنا ليس له ان يتمتع
فرصة انه كان في مع صحته ومراحته واعتصامها بالمشهور وظاهر
الاجماع المورود واطلاق ما لا يرضى واجماعي ويحج على وجوب الافراد
والقرآن على الحاضر الذي قد لا يرتاب احدا في صدقه على اقام السنيين
في محل واحد وعرفا وشعرا والنصوص الدالة على الاحتياط بمادة
السنيين ليس لها معارض من وجه طرئ سوية استصحاب المقتضى
باعتقاده وجوبه في احوالها لو كان بعد اربع سنيين متصاعدا في صحيح لا يقول به

بالفقه

كثيره من الاصحاب المتأخرين غير واحد منهم تعبد بالصحة على ما يستند اليه الشيخ الذي
قد قيل له في من عجزه صوبه ومنها ما عاين في المشهور الذي قد لا يفي فيه
عبارة عنه ولا المقتضى على الاستطاعة عند قائل الذي قد يعلم من
اعطاه حذر ان ما لا يفي في الاجزاء بما دون السنيين صحيح للبلد مثل
الله عن الناطقين بمكة فقال اذا اقاموا سنيين وسنيين صنعوا كما
يصنع اهل مكة فاذا اقاموا سنيين فان لهم ان يتمتع قال من اين قال
يجزى من اهل مكة وما يحد سنيين في الفقه طر بها فقال اذا اقام
ها سنيين وسنيين صنع اهل مكة قال فان مكنته قال يتمتع
قال من اين قال يجزى من اهل مكة وقوله في رواية عيسى بن سنان الجاهلي
مكة سنة يصنع اهل مكة يصنع في صحيح مع اهل مكة وما كان دون
السنة فله ان يتمتع وفي صحيح فضل ابن العنبري ان كان مقام مكة اكثر
من سنة اشهر فلا يتم وان كان اقل من سنة اشهر فلا يتم وفي قول
الشيخ ابن عثمان ومعه من اقام مكة سنة اشهر فليس له ان يتمتع
وقوله في حيزه من اقام مكة سنة اشهر فهو بمنزلة اهل
مكة افضل حاله الثاني في احوال الفقه على التثنية التي قد حكم بوجوب
للحق عليها في مثل المقام بعض الاصحاب وان لم يقل به الجمهور المتأخرين
منهم صيرفة الثاني في احوال الحكم بالاستطاعة سنة اشهر او اكثر
في السادس وهو بيان في الجدة كمنعهم هذه النصوص باعراض
عنها قديما وحديثا مع كثرها واستعمالها على حيزها الصحيح وكونها

بريء ومسمع منهم ولم ينقل خلاف الا في مقتضى القول على ان يفتي
قول الباقين في مرسل عيسى بن سنان في مكة سنة من سنيين
الحرج على التثنية او على اقام السنيين ودخل في الثالثة كلام القدي في
الذي قد قيل في المتأخرين بعض الافاضل المستظهر المستظهر المقصود
من اكثر الروايات ان كان انتقال الفرص في السنة الثانية وهو في حله لكن قوله
ولا يباينها غيرها الاحتمال صحيح في رواية عيسى بن سنان في مكة في الثانية
وسنة في بعض زمان في صحيح عيسى بن سنان في مكة في الثانية
قد عرفت ما فيه بما عرفت في صحيح عيسى بن سنان في مكة في الثانية
اعتبار تمام الثانية بل وزيادة حتى قيل انه على هذه السنين مستند
لها في الشيخ وفي نسخة اخرى المبدل فيها الزوال للصحة بالاء المهملة
وقيل انها قاطبة لما ذكره الفاضل الزبيدي في التاويل وخصوصا بعد
ملاحظة الاعتبار واستصحاب التكليف وعامل المعلم من ان لا وجه للحل
هذه الاجزاء على التثنية الموقوف على حصول التاويل المقصود في مثل المقام
الذي لا يري في مشدود ما خالف المشهور فيه في حيز طرأه او اولى ووجه
على التثنية وان لا فرق في الاقامة الموجبة لانتقال الفرص بين كونهما سنية
الدوام او المفارقة ولا ينفية بل مرجح غير واحد من الاصحاب ان قضية احوال
الفقه والقوى على وجهها كالحرج في دعوى الاجماع الذي قد يدعى لتلاقي
تصديق على خلاف ما يدعى الخاق الجاهلي في قوله ان لا انت بقصد الدوام
او مقتضى في الراي من ان لا يفتي المتأخرين فضلا لان بين احوالها عينا

بذلك

وخصيان وجه لقارها في الحاضرين بينة الدمام وانفاز الاول والثاني
 في الحاضرين غير شدة والعكس فيما نحن فيه فخرج احداهما على الآخر
 وجعل المتيقن له عن ظاهر الوجه ولكن قضية استصحاب عدم انتقال الفرض
 يرجع الاول في ما لا يخفى نعم لو قصد دوام الاستيطان وصح معنية
 الاقامة شتر كان حكم الحاضر على الاظهر استنادا الى كل اول وثاني
 وسنة واجامى ونحوه على وجوب افراد او الفرض على كل من كان حاضرا
 الحرام الذي لا يرب ان كان كك من حلة افراد حاضرين لغة وعرفا ونحو
 ولذا لا يحتاج جحد هذا الى تيقن الاقامة لتمامه صلوة وصوم والى ما مر
 من التوصل الدائم على الاكتفاء بما دون السنتين بناء على كون المراد منه
 خصوص هذا الفرض كما هو احد الوجوه الذي قد يرمى اليه ببعضها وربما يكون
 هو ظاهرها وبها والافق بالاعتبار وطرق الجمع بينها وبين صحيحه في ذلك
 كما ان يزيد الذين قد يجمع ما اطلاقها كالتأويل لمثل هذا الفرض الذي
 لا يعمر عن الحكم المخرج فيه الا ان شتر الاجامى الذي قد يتوهم من صحيح
 ودون بنوة شرط القتام على خلافه كما لا يعمى عن القول ان الاقامة في
 اقل من اثني عشر ميلا او ثمانية واربعين ميلا الى مكة لا اقامة بها سيما
 بعد ملاحظة الاعتبار وعدم تقبل تغزى وخصوصا بعد كون الحاضرين فيها
 متاوكلا لان حاضريها يقر بها منها بخلاف ذلك الذي لا يرب بصدق اسم
 حاضرا المسجد على من كنه لغة وعرفا او مدكوزا في النص والفقوى
 على طريق المثال والاشارة الى تلك الكلية باغلب قلة ما استوفى في القول

تناوله

باعتقال

باعتقال حكم الاستطاعة من حيثها لان مع قصد الدمام الذي قد مر
 التراجع باعتقال حكم الاستطاعة مع عدمه وانما لا يقصد وخصوصا في الاول
 اتم صلوة شتر اشتر مع قصد الاستيطان بل لا يرب جحد صحيح بعدم الانتقال
 مع وان لا يرب من جماعة وعموم ادلة استطاعة الثاني والاستصحاب واصلا
 البراءة غير منتهية لاشارة حصول الحزم بتبعه الاستطاعة للفرض في مثل ما
 لو فوى استطاعة مكة التي لا وجب اهتكم من يدعى عدم انتقال استطاعة
 من قطعة والحاضرة فيها باهلها لغة وعرفا ونحوها في ذلك الذي لا يحتاج
 له بعموم الاية فكثير من الاجناد وقوله الباقي في صحيحه منارة فهو اهمل
 مذكور في من حل حزين فهو مكى وقول احدهما فهو بمنزلة اهمل مكة ونحو ذلك
 ما قد يعلم منه ان الاستطاعة من خارج الفرض وان انتقال الفرض من
 انتقال الموضوع حتى لا يكون اهمل مكة يجري عليها كالمجرى على اهلها
 من احكام الحج وغيرها سيما بعد ملاحظة الوجوه التي منها قاعدة الاحتياط
 وظهور كون تلك الاستطاعة من شرائط وجوب الحج القبيح المفقود في
 مثل المقام الذي قد منع بعض الافاضل فيه من الظهور المنزلة دائما
 ان الاستطاعة المذكورة من شرائط وجوب الحج على النكاح مطر وان تعيين
 المستعة عليه امراض وانما يجب عليه الاقامة او الفرض وهو غير محتمل تفصيل
 التراجع المائدة مسالكه الى انتقال الاستطاعة مع نية الدوام من ابتداء
 الاقامة لفرض النص المنان هناك ثم قال لكن يفتقد فرض انتقال
 الفرض له من سنتين مع عدم الاستطاعة مكة سهلة غالب لا يترتب

في حلة افراد النكاح المشكوك في تناوله اوله لمثل هذا الفرض الحقيق نعم لو فوى
 دوام الاستيطان مع الاقامة الموجبة لتمام الصلاة شتر اشتر فلا إشكال
 في انتقال الفرض الذي لم يثبت الاستطاعة فيه كما لا إشكال ولا ريب في
 انه لا يجب لهدي بالاصالة على غير المتقن وان كان قادرا اجازة فضا وقوى
 نقلا على الاشارة واحدة وتحصيله قد لا يرب من كونه وسيرة وقا عن واصلا
 فاما صحيحه فجميعه من كفاية في العلم غير اهمل في فقال ان اقام مكة
 من يخرج منها حاضرا فقد وجب عليه هدي فان خرج من مكة حتى يحرم من
 غيرها فليس عليه هدي فان فصل احواله الوجه التي منها ما حله عليه من
 ومنه من كون الماد من اقام حتى تمتع بغير اخرى الى الحج في اشهر او اقباب
 ومنها ما قبله من جيران لما فاته من وجوب الاحرام من خارج البلد ولا
 فيها كحال التقية وتعيين هدي القران بعد الاستعداد او لتقليل الحج
 غير منان لعدم وجوب ابتداءه عليه الاحكام التي قد يدعى فواتها
 ونصوصهم على ما مر من الكفاية كالتعين وحكمه في التمسك والتمسك
 ولادة المسلمين واصول المذهب وقواعد التي منها عدنا الشغل والاحتياط
 واصلا لعدم الايمان بالمأمورية عند عدمه من وجوب الهدي على المتقن
 الذي لم يفرق المشهور في وجوبه عليه بين كونه مفترضا او متفلا مكيًا أو
 غير مكي مبتدأ او عادلا من غير اليه احتياطهم خصوص في الفتوى والاصول
 والقواعد التي يرجع اليها في امثال المقام سيما على الصحيح من اراق العبادة
 اسم لمقصود صحيح منها وخصوصا في كون بطلان شتر التكليف او استخراجه

على زمان طويل لكن الفرض ممكن وهذا كله اذا اعتبرت الاستطاعة في زمن
 الاقامة فلو كانت سافعة في النكاح لم ينتقل الفرض وان طالت الاقامة
 قلت بل ولو فوى الاستطاعة وبقي في مكة ما يرب على حين سنة وكانت
 على الاطلاق فيه لاستقرار التكليف الموجب لتعلق الخطاب الاول ومن
 هناك ان لو فاته لم يقض عند الاقامة فضا واجازة وكذا لو جاز مكة
 ولم يدخل في الثالثة بان كان قبلها فانه يمتنع وان تجددت الاستطاعة
 الا ما اشترنا اليه من الحاق الحاضرين مع قصد دوام الاستيطان وانما
 الصلوة شتر اشتر فيهما صلح من الحكم المذكور في دليله ولا يعلم منه
 انه لمكان انفسك الامر بان اقام المكن في الاقامة لم ينتقل من جهة القبيح
 ولو اقام سنتين فضا على ما مر من كونه قد يظهر من غير واحد منهم دعوى
 الاجامى عليه وكان ذلك محتملا سيما بعد ملاحظة الاصول والقواعد
 اختصاص النص بالوجه بالاستقلال في صورة العكس وحرمة القياس ودعوى
 ان انتقال فرض الكس بالاجازة تلك المدة الى القبيح اولى من انتقال فرض
 النكاح تلك الحادثة الى الاقامة او الفرض في حيز المنع على انها اولوية
 منقولة والمعلوم انها ليست بحجة كتنقيح المناط الذي لم يستند الى عقل
 حاكم ولا الى نقل شرعي واحتمال انه لا يرب بتلك الاقامة من حلة افراد
 غير حاضري المسجد حقيقة في حله عموم ادلة القبيح بعيد كاحتمال ان الوارد
 في انتقال فرض الثاني المخرج كما مر سابق لبيان الغالب وعلى طريق
 المثال على انه لو لم يتحقق في حال فلا يرب نفعا بل ولو سلم انه يصير بذلك

من جهة

اذا كان الايمان بما يتوقف عليه صحة العبادات او المعاملات خلافاً
لمسبوط الشيخ ومختلف خلافة حين لم يجبر استناداً الى الاصل المعلوم انه
معادين بامتناله من الاديان اذ في من وجوه وقوله ذلك لمن لم يكن
اهل حاكم السجدة لم يثبت على كونه جاري قول ائمتنا من دخل واثر
فله درهم ذلك لمن لم يكن غاصباً فيكون المشار اليه اجزاء من الشرط قال
وقوله ولو قلنا انه راجع اليها وان لا يصح منهم التمتع امكن ان كان قوتاً قبل
وقوله الفاضل في التحرير والمنتهى مع اجابة الفتوى عن دليله هذا بان
عمود الاشارة الى الابعاد اولها عرفت من ان النجاة كافيها بين الرجوع الى
القريب والبعيد ولا يجد فقالوا في الاول ذواته الثاني ذلك وفي الثالث
ذلك قال مع الاستدلال على ان اهل مكة ليس لهم مقتدر بقوله ذلك
لمن لم يكن اهل حاكم السجدة اهل مكة انتهى وهو في غاية الجورة الخالي منها ما
ذهب اليه كمنه وان وافقت الفاضل في بعض كتبه والمحقق في موضع من كتب
المحقق فيها مع موضع اخر بما افقت المشهور وما يميز الى المحقق من القول
بعدم وجوبه على من كان عادلاً من فرض الحاضر الى التمتع بالمعراج في موضع
اخر من كتب وجوب الهدى على من ولو صدر من الكفر ولو جمع بعضهم بينهما بان
الاصل في الحج الاسلام والثالثة في غيره قلت ويمكن الجمع بين ذلك الذي في
منه ما في سنن واجتهاد وجوبه على الكل لان لغير الاسلام وله لا يختص
الاصل في الاسلام المعلوم من النصوص في كونه الفاطمة ومناقب الاصحاب قد
وجدت ان علياً ساد على كونه وان الوجوب في المذهب من باب وجوب
الزكاة

احتياطاً او ظاهراً

الزكاة

الشرط او ما يجوز من باب المقدسة وكان الشا هو الاظهر من هذا كان المشهور
تخصيلاً لا يحصل الى حد الاجماع الذي لا يقتضيه قد يظهر من كثير ان الهدى الذي
ذلك كالطواف ونسب وغيرهما من مناسك الحج لا جبر ان لما فات من ايام
له من الميقات بل ربما يكون الاجماع مرجحاً من جملة منتهى على ذلك الذي قد
يكون مرجح الكتاب والنصوص المتقاربة سيما ما دل على كونه من المشاشر
على جبر الاصل منه ونصوص ما ورد منها في بيان الكيفية وقد لا يخفى فيه
احد من الشيخ المتفكر عنده احد قوله انه جبر ان وقد لا يبدل الاخص
ما اشبهنا اليه ما قد وجب عليه الاحرام من خارج البلد المحرم عليه ما من
صحيح العيص وقد يدل عليه الا اعتبار كثير من النصوص فليق فيما قد يعلم
من ان نظم الفاضل فيما لو احرم من الميقات او امر به بعد ان احرم من مكة
فيستقط الهدى على اجبر ان حصول الفرض ويبقى على التنك انما لو احرم من
مكة وعجز عن العرفان من غير ان يمر بالميقات فلا ريب وجوب الهدى على
كلا الطرفين بل في حقه انه موطن اتفاق كالايب انه لا يتعين الاهدى على
مولى الماذن في التمتع بل يكون محمولاً على ذلك وبين امره بالصوم كما عليه
الاصحاب الذين قد يكون الاجماع مرجحاً من جملة منتهى على ذلك المنسوب في كونه
والمنتهى الى علمنا المتقارب فاصلم وغيره ان الحكم المنزوي ما لا خلاف
فيه وانه اجابي والنصوص التي قد تكون متقاربة هذا انضمام عمومها الى
النصوص والملوع الى المعراج كقولنا في صحيح ابن حزم وعنه ما الرضا في
صحيح سعد بن ابى خلف ان شئت فاذبح عندك ان شئت فقه فليصم على ان لا

الفتن

وجوب الهدى عليه لكان عدم المكك ولا على المولى الاصل والنصوص التي
منها معتبر العطار سئل عنه عن رجل امره بكونه ان يمتنع بالعمرة الى الحج اعليه
ان يذبح عند قوله ان الله يقول عبداً مملوكاً لا يذبح على شيء قبل وفي كونه
الاجماع وفي التتميم لا يعلم فيه خلافاً الا في قول المشافعية بانه على ان لا يذبح
في التمتع بغير الاذن في الهدى وضعفه ظاهر وفي كونه انه قول ساذله
مع على انه قال سئل ابا ابراهيم عن غلام احرمه من فاعرة فذبح ثم
اهل بالجمع يوم التزوير ولم اذبح عند اقله ان يصوم بعد التزوير قال ذهب
اليوم التي قال انه لا كنت امرته ان يذبح قلت طلبت اجبر فقال لم طلبت
لغيره فذهب فاذبح عند شاة بسمية فكان ذلك يوم النفر الاخير وعمل
بظاهر صحيح في كتاب الاجناد ومجملته النهاية على الاستحباب وخاصة
في التحرير والمنتهى وكذا كان ينبغي لمن ملك العبدان يهدى عليه الهدى
اذا ملكه او ما يورثه ولكن لم نقا لادله ومن العامة من عيى عليه الصوم
ككونه معسر لا يملكه الا يبار له لا يذبح على ثلث شيء قلت نعم ولكن
الاجناد رفضت بالذبح عنه ولولاها واتفاق الاصحاب على العمل بها لما
قربنا واجابة التتميم في الاجناد بغير الامة وبان اذا ملكه المولى الهدى صدى
عليه ان يذبحه ويذبحه فظهر قلت بل اظهر من الشخص رابعة اليها وكذا
سقطت العارضة لما عجز عن قوله احدها في صحيح ابن مسلم عليه مثل ما عجز
اما احتجته وما صرح المولى على وجوب منها ساداة لانه اكيد وفقاً لما قد
يؤيدهم اتفاق عليه نصف ما على الحق لاظهار ويصح او على من ادرك اصله

مستحق

معتقاً ولا بما سمعت من قبل ابا ابراهيم في خبره على المولى على تارك الاستحباب كخبري
الشيخ في كتابي الاخبار ولا يجوز حرقه ومن ابن يعقوب قال لولا ان الله
معنا ما كان لنا قد غفلوا علينا ان نذبح عنهم قال المولى لا يحج له وادع
ولا في الخبر على ما عليه هو كظاهر من كونه للادب ولو كان يحج لغيره اذن
سيد فذبح فيما يعلم منه انه لو ادرك احد الوفاين حال كونه معتقاً
ان الهدى مع القدر والصوم مع التقدير بل في المنتهى وعنده انه لا
يعلم فيه خلاف قلت وهو كمن حرقه ان لو ادركه معتقاً يكون حجه مجزياً
في الحج الاسلام فيتناول كل ما ذكره كتاب وسنة واجماع ونحن على وجوب
الهدى مع القدر والصوم اذا اقتضى بل في عدة اذا احتق قبل الصوم بعين
عليه الهدى مع التمكن وان كان بعد التوقف وافقه عليه بعض الاصحاب
قال لا يرتفع المانع ويحقق الشرط وانضمام الاصل في الحج الاسلام دعوى
بلا بنية قلت والظاهر من قوله في سبيل ما دعوى الاختصاص التي ادعاها
انضم مثل هذه البهانة باقله من حرقه وقد لا يتفق في ردها وان سلم بقدر
ملاحظة ما لا الذي سيجوز له من بد بحقيق عند ذكر هذه المسئلة ان الله الرابطة
في السائل لك انما لها ما حكم به الاصحاب بل مع قد يظهر من جمع دعوى الاجماع
عليه انه لا يجوز الحج من المسكين الحج والعمرة ولا يثبت الحج والعمرة بين
خصاً عندنا في ايام واحدة ونية واحدة من ذمة من ذمة بين القرن وغيره بل عن
في الاجماع عليه فضلاً عن كونه هو المشهور نقله على ان غيره واحد
تخصيلاً لا يحصل الى حد الاجماع ونحوه يكونه بد عنه وكل بد عنه صلا لا بد عنه

واجب على كل مسكين

منها العمل والنقل المانعان من جوار قصد المشروعية فلا يكون مشروعا
 فتكون سبيل سبيل من قصد صلواتين بنيت واحدة والمعلوم ان مثل ذلك يكون
 لغرض محققا فتكون قاصدا غير ما هو به كما يقتضيه المذهب الذي قد مر من
 ادلتنا عليكم بسقوط ما مر من ابن ابي عمير ومن تبعه من القول بصحة القران
 المضروعة بذلك وان كان له بعض الشواهد من الاخبار فقلنا مما ينبغي الى اجب
 حقيقه من القول بصحتها مما وان وجب قضا الثانيه والى التمسك من القول
 بصحة احدها على وجه التحيز ولو في غير حق القران ودعوى ان انقضاء
 الواحدة يجمع عليه وما زاد لا دليل له والاصل برائة التمسك غير بنيت وان
 صحة من مثل شيخ الطائفة على انه قد لا يتصور رجوع اختيار الصحة الى
 المكلف كما لا يتصور الامثال بالعبادة المتفرقة فعلها وان كان مشتتة
 التمسك الذي لا يتصور في حق من كان جازعا بالصحة فيكون صحتها او صحة
 احدها في بعض المرات كما يحتمل صحة التقديم المخرم ما يتبين بجميع افعال
 قبل التمسك بالمشاعرون شرع في قصد ما معناه ابتداء احرامه بل عينا
 يمكن القول بصحتها معناه اذا استمر القصد الى احرامه بالماضي المقبر عن
 التقديم بالافعال والاقوال وان فعل محرماته قصد الذي ليس له مثل
 في التمسك فليق بها قد يظهر من جميع ان احرمه ذاتية وان البحث فيه متحد
 مع ما مر من الفرق بين القارن والمفرد وفلاها في حق المنع كدعوى لا جازع
 على الفاعل مطلقا ولا يجوز اجماع المذهب لا يجوز او حال احدها على الاخر بان
 ينفي الثاني قبل كل محله من الاول وهو الفرض منه لا مطلق التحلل لانه

بما رتب ن ح

بينة

بينة وان كان قبل البينة من احدها الى الاخر اضطرارا او احتيازا وكنا ما قبلنا
 الفرق محتملة مفردة ان احرم بالحق قبل التقصير وكان الحكم اجماعا كما ذكره جماعة
 وعكاه بعضهم عن وقت وتبر وهو الحق المعتضدة بامر من قال صحيح معونه
 ابن عارسل الله عن رجل اهل بالفرقة وثقون مقيم حتى دخل في الحج
 قال لا يتغير اشرقه فيعطى كذا في ان كان عمره مائة سنة او غيرها قبل الميت
 بنية لئلا يتفرق او كان الداخل حيا على الفرق وقبل السجدة لها على انه قد
 لا يتصور هذا الاول وان فعل محرماته ابتداء كما قد لا يتصور صحة التسليم
 وان لم يحرم بنية ابتداء الاول الذي لو استمرت بنية الثاني في ابتداءه الى
 تمام فعله فالوجه صحة مكانه خصوص ما في الية الاول جزء منه وان فعل
 محرماته بذلك قصد الممنوع من فعله لا وفلا واحتمال ان هذه البنية بمنزلة
 تكبير الاحرام قد يجمع مع انه قد لا يجزئ فاعمالا كاحتمال ان بنية عبادة في
 ابتداء اخرى خاص بعبادته منها لكان خلق بعض افعال الاول من البنية
 وعدم الاعتداد بها في الثاني الذي لو اذ دخل على الاول بعنوان انه وصح
 بقى من افعال الاول بمنزلة العبادة الواحدة فالوجه فسادها معا كما ان
 الوجه بصحتها في محرمات اشراف اليه واقواله وان الداخل بعد سجدة وقبل
 التقصير وتقدم ذلك فالروى في صحيح التمسك من الله وعينه من المحتبة
 ما هو المشهور بقوله على كذا اجمع منهم الله وكذا روى من لا يبقى على حجة
 مفردة بمعنى بطلان عمر التمسك وصيرورتها بالاحرام قبل الماطة محتملة
 فيكلها ثم يعتبر بعد هذا عمر مفردة ونسبة الى المروى في غير موضع عن الحكم

وهو في هذا المكان المسمى من الاحكام لو وقع خلاف ما نزل به اذ دخل في مقتضى
 وعدم صلاحية الزمان ان دخل عينه مع ان المربي صحيحا غير مريض بل
 ظاهر ظهورنا في عدمه في ذلك لانه قال المقتض اذ اطاف وسمى ثم لم يبق قبل
 ان يقصر فليس له ان يقصر وليس له مقتضى مقتضا قد ذهب جوفه من العمل
 الى جملان الثاني لان لم يتخلل من جهة مع الاحكام على جهلنا او حال ^{مقتضى} الحج
 على الفهم قبل اتمام مناسكها والتقصير من مناسكها عند ما مخرج مقتضى
 فيفسد خصوصتها وقد بقي المتعة دون الافراد وكان الزمان المزمع ان
 صغيفين سندا وذلك لاختلال اختصاصها بمنزلة الدول كما لا يترتب
 يكون الحكم على مقتضى عدل الافراد ثم لم يبق بعد مقتضى هذه التفرقة
 بذلك في ولاية اخرى وامكن المنع من تحقق الشهرة التي قد يمنع من
 اعتقاد مثل هذين الخبرين على الاولات محققا ومقتضى على الثاني
 مثل الملة المنوية بالدمية وتلخيص كفاصل موافقة احكام الذي جعل
 الشارع ما ذهب اليه هو لا يثبت قلت والافضل بالاعتبار والاصول المذكورة
 نعم لو تحقق الشهرة المتقدمة ومع الخبر المتضمن بالمعتبرية كان
 القول بما عليه المشهور هو لا قوي وجعل الولاية على المتقدمين بينهما
 وبين ما دللهم عقل ونقل على ان من دخل في الحج وقبل التقصير ناسيا
 لاشي عليه وهي يمكنها بعبث الشا او انقلابه مفرقا لا يجزي عن فرضه
 لانه عدول اختياري ولم يأت بالمأجور بل وجهه مع احتمال الاجراء الذي
 قد يظهر من النص ونسوقه الذين لم ينص من جهات وجوب الاعادة في القاء

الذي قد نزل

الذي قد نزلهم من عدم الفرض عند ذلك تاخير البيان عن وقت الحاجة والاصل
 المقتضى عالم بخلاف عين المكان العذر وعدم تقويم الترتيب في حصة من
 هناك لو كان ناسيا مع احرامه الثاني فحجب عند الاحكام من وجه خلاف
 اجبه وجه مخرج في حجب الكفاية وعجزها بل من مقتضى الحج للادوية ناسيا
 كما في مخرج كالم الفاضل في مقتضى معناه في التفرقة والمنهى حكم فرك بالطلوع
 عن بعض الاحكام ولا يرب انه يمان من الضعف لان الصالح مضاف الى الاحكام
 المشقولة صريحا وكما في ذلك كثر والاصل المقتضى وجوبه وكل ما دل
 من عقل ونقل على مقتضى العزم والحرص والخطا والسيان من مقتضى في رده في
 صحيح مقتضى وحده انه سئل عنه عن رجل اهل بالعمرة ونسي ان يقصر
 دخل في الحج قال يستغفره ولا شيء عليه ومقتضى مقتضى في آخر الاحكام
 ينبغي على العمرة وطواف الحج على الزم وفي ذلك يستغفره ولا يمارض لها
 سوى عامر من مثل خبر ابي بصير والمعلوم انه مع تصور عن المقام ومقتضى
 في مقتضى او قول او نحو على العامد مجتاهدين الاخبار المعلوم من جملة
 منها ومقتضى من وجوه العقل والاعتقاد انه لا يلزم قضاء التقصير الذي قد
 لا يتصور قضاءه بعد كونه محلا لاجرة وان لا شيء عليه كما في الحل والديلي
 وان مقتضى حروان حكم المعلم انه ما يجب جبره بقاء لغرض اسحق الذي
 قال لابي ابراهيم به الرجل يتبع فيقتله ان يقصر حتى يهل بالحج قال عليه السلام
 الحول على الذنب مجفا وقد يتبدل التيات الذي قد يسهل ما مخرج كثير
 منهم القاض والطيبان من كونه الماد بالدم المراق فيه خصوص من شاة وكان

فلا يمان

انه فعل ظاهر عظم الشئ كتبه وبنو نهره والبراج وحمرة والفاضل
 في بعض كتب كان الاحتياط به كاللأن سيما بعد ملاحظة كونه مؤلفا
 للصحيح وظاهرا كما لفرقة والظاهر المشار اليها عامة وان اجمع بطريق
 التخصيص غير من غير طريقه وخصوصا بعد كونه الشهير العظيمة فضلا
 وقصدا على الاستحباب غير قديمة فتدبر فيما قد علم من ان لو كانت
 الاحرام قبل الحال اليه بطل وجعل كالالعرة وانه لا يحتاج الى التمسك
 من بعد عليه اتمام فتدبر في انه يجوز له الانتقال الى الاصل قبل الحال
 وذلك ما لا يستلزم ادخاله في انتقاله وان كان المدة قد استثناء في سنة
 لم يجد في كتابي كتب الاحكام الذين لا يسقط عندهم دم المقتل عن اجمع
 بالجمع من غير مكنة ولعمري على المقات بعد قبل الوقت لانه قد علم فتدبر
 لا جبران عن الاحرام من المقات كما زعم الشافعي الذي استظهر عن الاول قطعا
 من الثاني وهو قيل هو مخرج ط وهو يعطى كانه من سقوطه عن الاول
 بطريق الاول مع ضرورة وهو الثلاث على انه هناك ومنه خلاف على عدم
 سقوطه عنها ورتبه التي تقع والفاصل في ذلك قلت وهو في غير محله
 بعد ملاحظة ما تقدم كونه مكانا فضا ومقوى وقاعدته واسناده وخصوصا
 بعد ملاحظة الاعتبار لما حكم بما حكم به جميع منهم الفاضلان من ان من احرم
 بغير التمسك ارتبط بالجمع على وجه لا يجوز له الخروج اذا اتم افعال العرة من مكنة
 الى حيث يفتقر الى تحريم بدعة فتدبر كان يخرج من احكام محله غير محم بالجمع
 ولا يعود الا بعد شهر بل قد يكون ذلك هو المشهور في خلافه ان اكثر قد

في بعض كتب كان الاحتياط به كاللأن سيما بعد ملاحظة كونه مؤلفا للصحيح وظاهرا كما لفرقة والظاهر المشار اليها عامة وان اجمع بطريق التخصيص غير من غير طريقه وخصوصا بعد كونه الشهير العظيمة فضلا وقصدا على الاستحباب غير قديمة فتدبر فيما قد علم من ان لو كانت الاحرام قبل الحال اليه بطل وجعل كالالعرة وانه لا يحتاج الى التمسك من بعد عليه اتمام فتدبر في انه يجوز له الانتقال الى الاصل قبل الحال وذلك ما لا يستلزم ادخاله في انتقاله وان كان المدة قد استثناء في سنة لم يجد في كتابي كتب الاحكام الذين لا يسقط عندهم دم المقتل عن اجمع بالجمع من غير مكنة ولعمري على المقات بعد قبل الوقت لانه قد علم فتدبر لا جبران عن الاحرام من المقات كما زعم الشافعي الذي استظهر عن الاول قطعا من الثاني وهو قيل هو مخرج ط وهو يعطى كانه من سقوطه عن الاول بطريق الاول مع ضرورة وهو الثلاث على انه هناك ومنه خلاف على عدم سقوطه عنها ورتبه التي تقع والفاصل في ذلك قلت وهو في غير محله بعد ملاحظة ما تقدم كونه مكانا فضا ومقوى وقاعدته واسناده وخصوصا بعد ملاحظة الاعتبار لما حكم بما حكم به جميع منهم الفاضلان من ان من احرم بغير التمسك ارتبط بالجمع على وجه لا يجوز له الخروج اذا اتم افعال العرة من مكنة الى حيث يفتقر الى تحريم بدعة فتدبر كان يخرج من احكام محله غير محم بالجمع ولا يعود الا بعد شهر بل قد يكون ذلك هو المشهور في خلافه ان اكثر قد

صح غير واحدة ومختلطة قد يصل الى حد الاجماع الذي قد يظهر من مثل من
 كراهة الخروج الى حوض العرة صرحا في دفعه والمعلوم من كل ما ذكره في
 واجماع ويحسن على ارتباط مع التمسك بمرته على وجه كراهة من العادة الوا
 لما هو لا تمامها والمساواة بافعالها على التمسك المتعارفين والمنع من قطعها
 والنصوص التي منها قوله انه جزمه ان لا يرد في الصحيح اذا سئل كيف يمتنع وليس
 لك ان يخرج من مكنة حتى وفي صحيح اخره وهو محتسب ليس له ان يخرج من مكنة
 حتى يخرج وقوله في صحيح معونه ابن عمار وليس هو مبطنا بالجمع لا يخرج حتى
 يفتقيره في صحيح حاد ابن عيسى من قبل مقتضاة اسمها بالجمع لم يكن له ان يخرج
 حتى يفتقير بالجمع ومعتبر على ابن جعفر المديني عن وثب الاسناد للحري انه سئل
 اذا كان رجل قد قدم مقتضاة رجل قبل يوم التوبة والذبح قال لا يخرج
 حتى يخرج بالجمع وسئل انه من رجل قد قدم مكنة الى غير ذلك ما قد لا يرتبط احد
 حلا طلة في خروج من الخروج الى عمر اخرى كالفتاوى المانعة من ذلك
 يخرج منها في النصوص التي لا تقبل التمسك بالانابة متونها التي قد يشك في مطلقها
 الاضطراب الذي قد صرح باستثناء ابن جعفر وعنه ويما يدل عليه كثير من وجوه
 العقل والمقتل الذي منه كماله على حق العزة والكرام وما يضر اليه وهو قبل
 يفتقير موسى بن القاسم عن بعض اصحابنا انه سئل با جعفر في عشر شوال
 فقال ان اردت اورد عمة هذا الشهر فقال انت مرتين بالجمع فقال له لا يخرج
 لرجل ان المدينة منزلي ومكة منزلي ولي بيننا اهل وفيها احوال فقال ما كان
 بالجمع فقال فاني في بيننا عا حولا مكنة ما يدعي خروج اليها فقال يخرج حلا

وتخرج حلالا الى الحج حيث علم بالدليل لا بد من الاحرام عند منتهى سبيل كان
 الحاج يقين بما اذا رجع قبل الشهر وينقر عليه جلد من المعزة التي منها
 خيل ابن عمار سئل ما الحس من المتع يحس فيقضي متعته ثم يتد
 الى الحاجه يخرج الى المدينة والى ذات عرق والى بعض المعارف قال يجمع
 الى مكة بعرقان كان في غير الشهر الذي تمتع فيه لان لكل شهر عرفة وهو
 من الحج وقوله في رجل الصدوق واذا اراد المتع الخروج من مكة
 الى بعض المعارف فليس له ذلك لانه لم يخرج بالحج حتى يقضي الا ان يعلم انه لا
 يفوته الحج وان علم وخروج وعادته الشهر الذي خرج فيه دخل مكة محلا
 وان دخلها في غير ذلك الشهر قتل ويحرم في حلق قلت والمسئول الى موافا
 الدنيا ولحقه الجار قتل كفا ضلالت قلت وغيرهم حرمه الخروج بالافق
 الى الحبيل لعن مع ان الظاهر ان حرمه الخروج لا يتباطى العرق بالحج وانما
 به من غير تحلل عتة اخرى منها فاذا لم يقف اليوم يخرج من الخروج الذي قد لا
 ينافى العتة ولا المساعدة والاثان به على العتة المتعارف المهور في زمن
 الصدوق وان كان لا يحط المقرر على العتة وان لا يخرج معها الا حرمها
 بالحج لان يتصرف كثيرا بالبقاء على الاحرام لطول الزمان ويحرم حرمها
 عن مخالفة الجار المطلقة لاحتمال ان لا يتمكن العودة الى مكة للاحرام به
 للضعف المستقيم بعضنا الامم عن عتة له حاجه بعد قضاء متعته
 بالاعتسالة والاهلال بالحج والمحق له حاجته وبعض ائران من اهل الخروج
 الى الطائف اهل الحج من مكة وما اجبنا يخرج منها الا حرمها ولا يجاوزون

ومثل هذا

الطائف

الطائف بها قوت من مكة وبعض ائران المتع محتسب لا يخرج من مكة حتى يخرج
 الى الحج حتى اتيان باب قنلا ما وقتل راحلته فخرج محرما ولا يجاوز الا على
 قدمه لا تقوية عنه وبعض ائران لم يكن له الخروج حتى يقضي الحج فان خرج
 الى عسفان او الى الطائف اول ذات عرق خرج محرما ودخل مليا بالحج
 فلا يزال على احرامه فان رجع الى مكة رجع محرما ولم يقرب البيت حتى يخرج
 مع الناس الى معنى الغير ذلك مما قد تضمنت ولا ريب انه مؤيد بالاعتسالة
 والتايب بالمعلوم من فعل ذي الشرح والوجه الثالث الاطراف منها وقد
 يعلم من بعضها جواز الخروج مع التعذر بالبقاء على الاحرام مضاعفا
 الى اصل المقرر بوجوه وانقضاء العتة اخرج في الشريعة الموصوفة
 بالسماحة وعدم التكليف فيها الا بآداب الطاعة ومخاها من مرسلة
 موسى بن قاسم وصدوق الاطمينه الذين قد فصل بعضهم عن خروج
 جلد منها السراة وقع والمنتهى وكذا ظاهر اخرى منها يت وطا كراهية
 الخروج للامس والجمع بين حلتين ومرسل موسى بن قاسم والصدوق
 وغيرهما قلت وقد روي في هذا من مجموع العتة والنقل كما مر
 يعلم من سقوط هذا القول من هذه المطرقة به في كلام بعض الاقوال
 وعلى كل حال لو خرج محلا وحده الاحرام بعرة اخرى لما رجع لرجوعه
 شيئا اخر متمم بالاخيرة وانقلب الا في معزلة اجاعا على الظاهر فبلا
 على ان كثير قد يكون حرجيا من جملة منهم وبخسلا قد يكره على من لا
 يخرج به مضاعفا الى الوجوه التي منها ارتباط عمره التمتع تحجبه وظهور الاية في

هذا التمتع بالذبح

الاضناك ونحو صحيح ما دعى الله انه مرقى كل مكة متممة شهر الحج
 لان يخرج من مكة فان عرفت له حجة الى عسكان او الى طائف
 او الى ذات عرق خرج محرماً ودخلها بالبحر فلا يزال على احرامه
 فان رجع الى مكة رجع محرماً ولم يقرب البيت حتى يخرج من الناس الى من
 قلت فان حمل حججه الى المدينة او الى نحوها بغير احرام ثم رجع في ايام
 الحج او في شهر الحج يريد الحج ابد حملها محرماً او بغير احرام فقال ان رجع في
 شهره دخل بغير احرام وان دخل في غير الشهر دخل محرماً قلت فاقى الاحرام
 والمتقين متصداً اول والاخر قال لا اخيه هو عمره وهي احتبس بها التي
 وصلت بحجة فهل عليه طواف النساء احوال كما في من فلتاها بمدة
 من احواله منها بالتقصير بعد ان النساء قبل الخروج من البيت جدياً
 حرمته عليه بعد من غير وجوب قيل وهو لا قوي قلت والادب
 بالاعتبار واصل المذهب وان رجع في شهره خرج حاراً فدخل محلاً نصاً
 وقوى وقاعته واصل قيل وفي بيت وكرة ان لا فضل ان يدخل محرماً
 بالحج لان احقر ابن عمار سئل بالبحر بعد ما كان قد دخل في الشهر الذي
 خرج فيه فقال لا ابي حاراً ورجعنا يخرج يتلقى بعض هؤلاء فلا يرجع منبلغ
 ذات عرق احرم من ذات عرق بالحج ودخل وهو محرم بالحج وفيه نظر كما في
 التحريم والتمتع لوجوب الاحرام بالحج المتنع من مكة والحبس نصاً في ذلك
 لجاز كونه حجاً التام مفراً اقراراً وكلامه خرج بمحله بعيداً واعراض الحاكم
 عن الجواب جواز صورة الاحرام تقيده وامر الحاكم بها تقيده ويمكن القول بها

باستحبابه او وجوبه بقوله وان وجب تجد بد مكة ويجوز ان الحج بمعنى يخرج
 بل العرفه قلنا قلت بل لا يضرنا بل لا يضرنا بل لا يضرنا بل لا يضرنا بل لا يضرنا
 التي منها عامر والنسوة الى ولنا الصيام المتعصم لدخول محله اذ ارجع في
 ومحمداً اذ ارجع في غير سبيل مع اعتصامه بها الاصول والفتاوى والوجوه
 قد يفر على طرف منها عند تقاصيل اجزاء العمر المعلوم من قبل الكتاب
 والاخبار التي قد يدعى قوازمها كالاخبار ان المتعصم بها الحج تكفي عن
 المدة الواجبة باصل الحج قيل وفي المتن ان عليه كافة العمل، وكذا
 اذا وجبت عليه عمره بنذر ويخرج فتمتع برئت ذمته قلت وهو يمكن لكن لا يلزم
 اطلاقه فتم الفصل الثالث من الفضل المشا الى الهاء صدر الكتاب في الموافقة
 التي واحدة ما فيات وهو لغة الوقت الموزون للفعل والموضع الموقر
 والمعلوم ان المادبة الثاني الذي لا يقع الاحرام قبل الميقان الذي وقته
 للشيء منه غير الصور التي ذكرها بالاجماع المقتضى ظاهراً كما لا يخفى على
 لسان كثير والنصوص التي قد لا يربط احدها قوازمها بعد انصاف متفحص
 اليعرب من المعبر والسمة المسقة على تركه بحيث لا يربط احدها ان على
 سبيل الخلع من فعله طار المقته قد كان عالماً بذلك ولم ينه عنه والتمتع
 بالمعلوم من فعله وفيه شريع واصل المذهب وقواعده بل قيل انه لما قد
 اتفق عليه في كل وقتي قلت وهو يمكن وفي المناهج وغيرها ان ثابت
 بالاجماع والعواجم المستقرة وفيه منه كثير وقد يمكن الحكم بعد عصر
 الذي لم يتخلل من الاية ما لا يهين منكره الا اذا التزم الاصرام بالنذر فيمنعه

قبل الميثاق فيتعين عليه الاحرام منه ويصح اذا وقع الاحرام في استباحته
 فيا لو كان محرم او غير مقتضاها اليه والا فيصح مطلقا على المشهور فلا يعل
 لسان غير واحد وتخصيلا والمنسوق الى كثير من كتب الاعيان الذين منهم
 الشجوان والفاصلان والقاضي والديلمي وابو الصلاح ويحيى ابن سعيد
 وقد ظهر الاطماع من غير واحد منهم استنادا الى السنة المعتمدة ولو معونه
 ما ذكره في حقه في صحيح البخاري بعد ان سئل عن رجل جعل لله عليه شكر ان
 يحرم من الكوفة فيلزم من الكوفة وليس له ان قال ومعتز في بصير لوات
 عبد الله بن ابي عمير عليه نبذة او ابتلاه ببليته ففاه من تلك البليته فجعل
 على نفسه محرم بغير ان كان عليه ان يتم وصح صحفان في حق ابن ابي عمير
 بعد ان كتب اليه يسئله عن رجل جعل لله عليه محرم من الكوفة يحرم من الكوفة
 خلافا لغيرهم منهم الذي قالوا صل في بعض كتبه والعمري والمزني والشافعي
 مسائل خلافا على ما نقل عنهم حيث صفوا في الاستثناء لانه قد عرفت
 مشروعه كذا في حقه في غيرهما والمناسك في غيرهما فيها وضعف
 النصوص وظهور احتياطها مما قد بان في حجة المصداق وغيره من كتب الربا
 من غير له الهدف واحتياطه ما يجنبه الحرم او المسير للاحرام من الكوفة او
 حرث او قصد الايمان به من موصلة او نحو ذلك وفي الجميع نظر مزور
 عدم قصر الشتر في مع الاحتياط فضلا عن ائصال النصوص المذكورة
 وصنف الاول الذي قد ظهر كذا جامع من بعض على حجة المصريح بها على
 لسان الضم في المنهى وظهور اجمع الذي قد يدعى انه دلالة نص في المثل

المشرب

المشرب فيه الا احتياطا معه بشرب من جملة الاطعام الذي لا اقل من كونه
 للسان في الدلالة على المشهور وما عرفت غير المهادن الذي قد احتال في
 ذلك الحين بعد حرفه من سجن اللعين عبيد اسيرت باد مزاج كان فاذر
 كذا في غير واحد من كتب الاعيان عليه منهم والاصول والقواعد ولو مع
 الوجود والاعتبار القاطع بالجوهر فينا لكان توارده على سبيل الاحتياط الذي
 لا يربنا احد في ان العجب هذا اقل منه وحق في الاحتياط والاستباح
 بالدليل الا ان يشترط ان يكون من المستفادة من النصوص الكثيرة المتقدمة
 ولعله بها حال في احرام قبل الميثاق بحال من صلي في السفر بها ذاتية
 وان شفيق يتوقف على الالباب في الصحيح الاول على الذي قد استظهر
 بعض الاقوال ان ابن ابي عمير في السفر كان لا يشرب من سبيته في حقه
 في حقه لانه لم يوجب الحلق الا في نسخ الاستبصار والمعرفة في مطلقة
 واحرم محرم ويحرم رواية جواد بن عيسى عن عبيد الله بن واسطة ورواية
 ابن سبيط عن جواد بن عثمان بن واسطة وهو رواية عن جواد بن اطلاق البخاري
 وان لا ظهور بعينه به في تلك النصوص التي لا يوجب لها احتياطها قد دل
 على عدم دلالة معتدات بالشبهة وقضية المهادن الذي قد انكر ابو جعفر
 على حقه على ما جاء به مدعياته قد بلغه جواز ذلك عنهم وان اعظم
 استدلالا في حقه ما في صحيح البخاري وحسنه في قوله والاحرام من حوائج
 حقه وقته في اصوله لا ينبغي لحاج ولا معتز ان يحرم قبلها ولا بعد الشرب

اصل الجواز الذي قد ينكر استعداده لا ينبغي فيه عند التأمل وبالأصول والقواعد
 المعارضة بما شالها على الاربعة اعمى والاعتبار ويخرج ما قد ينكر على من
 يجعل مؤثرا لما قد يكون في كونه مشيئا بعد عكسه بعد ملاحظة كونه أكثر عددا
 وأوضح سندا وولادة وادوية صندا واعلمنا هذا قد شهد العقل
 والنقل بصدق جملته بل قد يدعى عدم نقض الجواز ولو قلنا ان المانع
 من جواز التشريع الذي لا يرفع الضر الذي لا يزيل ان ليس بشيء جديد
 ولأنه لا يقع الا على ما كان مشروعا قبل ان يباح صيغته نصا وفوق
 وسيرة وقاعدة واصلا فلهذا لم يعم الجواز الذي لو كان ثابتا لما كانت
 الاخبار والاثبات تتردى لهم الملوك ولقد عرفت الحق الجواب عن المواقفة
 الفعلى جديدها وجوب كذا على من لا يظن نفسه بها ويجوز ذلك
 من الجواز التي قد لا يقول بجلته منها أحد من المسلمين فوق متين
 وخصوصا بعد ما كان النظر في ما قرع الصلوة المندورة في غير وقتها
 وعلى غير حيثيتها والصوم المندورة في السفر واستتف على انتم في مباحث
 النذر وخصوصا مع احتمال ورود النصوص المشار اليها مورد اليقين
 وطريق الاحتياط غير حق والجمع بين الاحكام من محل النذر واليقين
 جائز سيما في الاحكام المندورة من الواجب الذي قد قيل وجوب
 تجديد مندوره والمقتضى من المسح الذي لا وجه للفرق بينه وبين الواجب
 وان تفرق من وجوه وخصوصا على تقدير كونه المانع من التقديم على
 الميقنات اكره الذاتية التي قد يكون ترك الاحرام من محل النذر على

تقديرا

تقديرها هو الاحكام في حصى الواجب وما اختصت به النذر جازية
 ونحوها وكذا لو كان مراد الاحتياز في وجوب تقصير قبل الاحرام ضرورة انه
 اذا كان كذلك جاز له الاحرام قبل الميقات فاضل ليدرك فضيلة الاحتياز
 في وجوب الذي قد يعلم من النص والفقه انه على الحج في الفضل وانما هذا
 في جزمه بمنزلة الاحتياز فيه وان وقع معطى الا فقال في غيره نظير ما ذكر
 الامام في كونه او سجده مثلا بل قد يكون استثناء هذه الصلوة من
 المسئلة لا لغيره ومنكها فضلا عن عوى الاجماع على مثل الفاضلين
 وثاني محقق الاحكام الذين لم يجد منهم مخالفا للحكم الذي قيل انه
 ما قد اتفقت عليه النصوص في المانع وغيره انه معلوم من الاجماع صحيح
 معوية ابراهيم وحسنه الله سمع يقول ليس ينبغي ان يجزى وقت الوقت
 الذي وقته سر الله الا ان يخاف فوت الشربة العرة وصحح استحيى بن حماد
 سئل بالاشعرى الرجل يجي معتبرا فيرى في وجوبه يدخل عليه الهلال
 قبل ان يدخل العقيق فيجزم قبل الوقت ويجعلها الرجاء يؤخر الاحرام
 الى العقيق ويجعلها الشبان قال يحرم قبل الوقت ويكون لرجل ان
 لرجب نفسه وهو الذي يؤي ونسبته وبيد ذلك الى الرواية غير قطعية
 في الخلاف الذي لم يشعر به عدم تعرض من لم يتعرض لهذا الحكم الذي قد
 يكون عدم تعرض كثير له قد كان مكانها هامة كاطلاق المنع في كلام القائل
 واضربه وعلى تقدير تحققه فلا ريب في سقوطه في وجوب الاحتياز والحكم
 باولوية تأخير الاحرام الى اخره من وجوبه على غيره ولو عي وجب التقرب

ان لم فصل بلزوم الصريح في كلام بعض وقد يكون هو لا في لولا في
 لا اطلاق النص والفتوى والعلية تحديده من الميقات ولومع اجماع
 يدرك باجماع الاول فضيلة المعزة وحب الذي لا تنافي بين ادراك
 فضيلته بالاحرام في جزء من بين وجوب الاحرام من الميقات الذي
 قبل وجوب الاحرام من ادراك فضيلته بالاحرام من غيره فظهور
 من غير ادراك الاحرام في اخر حجة فكل من كان وجهها معاً بين
 الاجزاء يقال له لولا اطلاق عليه وغيره فان لم ينعرض في المتن
 عند ما قل الذي قد يعارضه في مباحث الاحرام وغيره
 انه لا يجب إعادة فيه بان يحرم من الميقات في الصور بين المشاد
 اليها وكان لا امتثال للاحكام بالاجزاء والوجوه التي يطول الكتاب
 بتفصيلها وانما على تقدير عدم الجواز من الميقات لا يسمى الاحرام منه
 بعد الاحرام من غير إعادة وان المعادة اولى احوط وان لا يجري الموضع
 على الميقات الذي قد احرم قبله في غير تلك الصور بين مع عدم تحدد
 الاحرام بل ربما يكون هذا في المشاد التي لا ينعقد فصله لكونه هو الموافق
 لاصول المذهب وقواعد وخصوصاً التي منها قول ابن جعفر في مرسل
 من غير احرام من الميقات الذي قد ينعقد حول الموضع صاحب النساء
 والصيد فلا شيء عليه وان لا يجوز لكل مكلف ان يتجاوز الميقات غير احرام
 بل على ذلك الاجماع المفقول على لسان كثير قد مر في الفاضلان منهم بانه
 مما ماتت عليه العمل والمعلوم الذي قد لا يهين منكره والغير الفا حصر

فان كان

والثاني قد يكون هو المعلوم من فصل ذي الشرح وتقريرهم واصول المذهب
 قواعد والنصوص المستفاد المعنوي وقد تكون مستحقة كاجتماعات التي قد يكون
 منها ما كان التوقيت في معتقد كاتر النصوص المذكورة ما كان ذلك
 في مقتضى ان الحكم من مقتضى انه كما صرح به الاصحاب المصريح في كلام
 بعض افاضلهم انه مع كونه قد وقع الترخيه في جملة من الصحاح منها
 من عدم الحج والعمرة ان يحرم من الميقات التي وقتها رسول الله لا تجاوزها
 الا وان محرم ومنها لا تجاوز المحفة الا في محرم ومنها لا يبقى لحاج ولا ينعقد
 ان يحرم قبلها ولا بعدها قلت والاخبار في هذا الموضع كثيرة قد تفرقت على
 يبلغ المتواتر منها في خلال المباح غير انها قد لا تفيضان من الشريعة
 التي يحرم قصد التعبد بها كما يحرم التعبد بالناس فلهذا من وجوه وضوء
 وان كان ذلك خلاف المتقوم والفتاوى ومعاقد الاجماع التي قد
 يدعى صحتها بل وصراحة كيزن النصوص في الوجوب التكليفي الذي لا
 قد افق عليه وبنيت كوجوب كشرط الذي قد لا يصدق عليه اسم كوجوب
 ولا يتصور على تقديره ما يستفاد من اصول المذهب وقواعد ونصوصه
 وفتاوى ذويه والعصر والحرمة في الشريعة الموصوفة بالمباحة و
 عدم التكليف فيها الابدان والاعانة والتأني بما قد يحرم هو المعلوم من
 فصل النبي الذي قد مر على ذي الحليفة مرتين لغزو بدر عاكراً حياً
 فاستثنى المتكدر من الخطاب والحال وغيرهما من جهة تعبد كوجوب
 من عمن تمتع مشرو من جعلها القتال او من على ميقات غير قاصد

للعزل مكة التي قد يقال انه لو لم يكن الاحرام على قصد هذا واحيا في نفسه لما كان واحيا على من وجب عليه احد النسكين الحج والعمرة والتالي باطل فاما لعدم مشكك ان لا يكون له ذلك لما كان ذلك هذه المسئلة فائدة يعتد بها بعد احوال كون الاحرام من اجزاء الحج والعمرة على وجه لا يمكن الايمان بها الا به ولا يمكن الايمان به الا بكون الاحرام واحدا ولا يمكن كبر الزرع المذكور في مطويات الاصحاب الحاكمين كالنصوص بوجوب القضاء وترتيب الاثر على ترك الاحرام عاملا ولم يمكن من الرجوع وافلم يكن مستطيفا اذا دخل الحرم وحصل الاثم خافا اذا كان كان ولم يدخله ونحو ذلك مما قد نظرت انه لا يستقيم الا على ذلك التقدير الذي قد لا ينطبق عليه من النصوص والمناوي التي لا يربط احدها صراحة بوجوب الاحرام على كل من قصد دخول مكة التي قد لا يجب دخولها فلا يتصور وجوب الاحرام له كما لا يتصور وجوب الوصول للمنافاة او ليس كتابه القرآن ونحن عندهم الوجوب الذي قد يطلق على الشبهة الحاصلة في شرط جوار النعول بالاحرام الذي لا يترتب الجمع القصد به الى احد النسكين وحج فيسقط كلا قديريهم من مثل الزعم عدم وجوب الاحرام وجب عليه احد النسكين وعدم فائدة ذكره وذكره وعدم عند تناقل الذي قد لا يرتاب ذوقه ان ذلك كله مع الاحتياط من ودة انه لا تكلف مع العنة من من اوردوا وقرروا نفي ونحو ذلك مما قد يلزم من تكليف التكليف بما لا يطاق فضلا عن العسر والحرج المقتضين في الشريعة الموصوفة بالسما

وعدم

بشرط

وعدم التكليف فيها الامدادون الطاعن لا ونقلوا عن الفاضل والقواعد والنصوص المروي في صحيح المروقي مع كمالنا الرضا بعدم جوارحنا والمقتات الامن على وجه مسهلها المروقي عنهم اذا خاف رجل على نفسه في احواله الى احرام وظاهره المروقي فتاوى الاحباب الذين قد مررهم جميع منهم الحل والفساخ في حجة من كتب بما قد مال اليه جماعة منهم المحققون ان لا يؤثر في الصورة الظاهرة من مثل التعري وليس في الاحرام الذي لا يمنع المضى والتغير ونحوهما من نية بل وان التلبية المروي في كلام هؤلاء الجماعة بان مع حصول ما يمنع منها يكون كالاخرى بل قد يظهر من الحل انه قد اختلف فيه حيث قال له ان حماري في الشجر على ذلك وان قصد شجرا غيره فهذا يجوز قد ترك الاحرام متعمدا من وجوه فيؤدي الى ابطال حجة بعضهم لا من وجوبه فربما يوجد في كلام جمع منهم الفاضل الذي قد مررهم في مختلفه بان كلام الحل موازنة لفظية فان لا الاحرام ما هيته مركبة من التلبية والتعري وليس الثوبين ونحن نسلم احيانا ما يمكن منه لكن لا يكون اتيا بما هيته الاحرام فان تم مضافا الى قاعدة عدم سقوط الميسر بالمسود المؤدية باصول المذهب فتاعده والمروقي عن جعل هذه من اوضاعه فيتم على المسلك مع القامد ولم يمكن اظهار الاحرام نفيته انه يحرم من صيقاته ثم يلبي الشهاب ويلب في نفسه فاذا بلغ ميقاتهم اظهروا فلا بأس بسماعنا تقدير عدم امتناع حال الاحباب والمستفاد منها جواز التأخير على ذلك وقد خشي على تقدير كون الاحرام كالصوم الذي لا يترتب حقيقته على التوبة

المشروط بنحو ما قيل في الكافي ما لا حكم في غاية الاشكال الذي قد
يقوى عند التزام النتيجة على تقدير كونها جزءا من الماهية او شرطاً من
شروطها وخصوصاً على تقدير كونها هو الظاهر من النصوص وقوى
الشيخ المنسوب اليه تأخير الاحرام الى ذوال كذا والاشراف على المهر
وذلك ما قد لا يتصور فيه ما ذكره الخليفة ثانوية تأخير الاحرام من مقتضى
الآخر وانما علمه والادق بكلامه ان نص وقوى ونحوها على وجوب
العد عند ذوال العذر وبأصول المذهب وقواعده المأخذ عليهم الاجماع
والتمسك الكفارة ونحوها مما يترتب على الاحرام من الحكم ولا شرعية الموقوف
بالساعة ومن التكليف فيها التمسك بكونه كطاعة والاعتبار بالحكم بوجوب
الاحتياط في امثال المقام الذي قد علم من انه انما يقع عند
اشكاله وان تأخير الاحرام من مقتضى الآخر بل عليه الاجماع الظاهر
فتلا على لسان جمع قد يكون مرجحاً من بعضهم وتخصيصاً لا يصلح حتى
من المحل وانما ذكره كذا في كل ذلك من نص واجماع ونحو على حواجزه
المدق الى المحقق وتحقق الاحرام من مقتضى الشرعي كما لا اشكال في جواز
التأخير من غير عدم التمكن من النتيجة وكما ان مقتضى مقتضيات الفطرة
العقلية والنقلية الحكم بانها متعاقبة والمقتضى انما لا يستثنى
بغير احرام عها او سواها او جعلها بالحكم او بالموضوع كان محظناً ومخالفاً
للشريعة فيجب عليه الرجوع اليه والامتناع عن بلوغه الرياض انما
لا خلاف في ذلك العمل اتفق العهد فلو تفتت كواجب عليه واعتاق في

فصل

فصل في وجوبها قلت بل توقف الواجب عليه في الجميع الذي لا يرتأى
احداً استفادة من النصوص المشابهة لها وقد تفرع على كثير منها ولو سلم
اختصاص مقتضىها بغير العاص بعد ملا حظرة الوساطة التي قد يكون
منها الفحوى وتنفع المصالح القطوع والاجماع على عدم الفصل ونحو
ذلك مما يصلح واسطة للتمسك بالاجماع المختص بعقد وكل ذلك
من كتاب وسنة واجماع ونحو على وجوب الحج والعمرة وانما ما الذي
يتوقف الجزم به على الرجوع المتوقف عليه الاشكال وبما ان الفتنة التي
قد يلوح من جمعي دعوى الجزم بزماعها اذ احاء المذهب ومن الفحوى في
السير في شربين ونحو بصورة الاحرام الذي قد كان مقصوداً من المصنف
من منع ذوال العذر وهو في غير محل ضرورة انه على تقدير كون
العذر المانع من اظهاره بصورة والتلبية مشروطاً بغيره من شرعي فصدر
الاحرام فلا اشكال في انه غير لازم من ذلك الاحرام ناسياً والمعلوم انه ما
يجب عليه الرجوع نصاً وقوى وقاعدة واسطة وان لم يكن ما نصه وان كان
الشرعي وليس الثوبين مثلاً جزء او شرطاً فذلك اذ من المعلوم في كل
صغرات جزئية وفترات المشروط بغيره شرط وان لم يكن جزء ولا شرطاً
فلا ريب انه من الواجبات التي يمكن تلافيها في المحل الذي لم ينعقد
الاجماع على عدم وجوب التلويق فيه بل ربما يكون هذا اول من التلويق
الذي قد قاس عليه بعض الاعلام ومنعه عليه بعض من تأخر وهو في
غير محل علمه انه لا اقل من ان ذلك الموجب للرجوع الى اصول المذهب

وقاعدتها منها قاعدة الشغل والاحتياط واصالة عدم الايمان
بالمأمور به على وجهه في امثال القمام المستور فيه وجوب اليهود تعبد
نوال العذالي المشهور والى تفرج الذين قد زعم بعضهم متار في بعض
منهم انه لا وجه للرجوع ولا دليل عليه على تقدير كونه المعذور قد جاء
بما اكتمل من البرية وبعض الافعال وقد علمت ان غرضي كالقول لعدم
وجوب الرجوع عند زوال العذوة بل يحرم حيث ذاك وان نسب الى
الشيخ وابن حزم استنادا الى الاصل المعارض بما لا يرد له الا ان
اقرض فضلا عن الادلة التي في مقابل طرف منها قليل وللاذلة انما
على الاحرام بعد الميقنات وفيه ان ذلك اذا صار في الوقت المعلوم
والعقل والفتل ان سعة شرائط الرجوع الذي لا خلاف في
جواز رجوعه بل وجوبه الذي لا ينبغي التامل فيه بوجه قليل
واتاما في حجة من المعتبرة في الجاهل من الاحرام الرجوع الى الجاهل المحرم
بقوله طلق كما في الصحيح او بالاحرام من مكانة مكة او من المسجد
كذلك كما في المعوق وعنه عبارة في فحول على صورة عدم التمكن من
الرجوع الى الميقنات كاهو الغالب فيقول الاطلاق عليه حلا للطلوع على
المقتد واقتصانا في الاطلاق على المتيقن كن في بعض الاحكام المنعولة
مع وفي الاسناد العار في الجاهل ان كان جاهلا ببلوغ مكانه فان
ذلك يجزئ ان شاء وان رجع الى الميقنات الذي يحرم منه اهل بلده
فانه افضل وهو كما ترى في جواز الاحرام من غير الميقنات مع التمكن

بعضه

في الرجوع

في الرجوع الى الآيات سنة غير واضح ومع ذلك فلفظ وعنه كما قال
للمأمر رجوع عن المعارضة له قاصدة بل ومطرح غير معمول به ولا وجه
الدلالة التام على الذي قد علم من اعطاء حقه فيما وجب الرجوع كذلك
على عدم يوجب التمسك ثم اراده بل عليه الاجماع انه من كثير قد يكون مرجعا
من جماعة منهم من يقع الخلاف عنه وفي الراي انما هو المعطو على به
بين الاحكام على الظاهر المعرج به في عبارة جماعة كالمداين وغيرهما
شعرت بعدم خلافا في كارجح في المقتضى قلت وغيرها بل ظاهر المقتضى
وغيره انه لا خلاف فيه بين العلماء الا من يقضي من الرشد في خلافه وفيها
يكون اولي من المسئلة التي لا يعيد تكرارها فضلا عن كونها مدلولها
الحكام والنصوص التي قد تفرع على طرف منها ولو بواسطة الاطلاق
ومعينة الوسائل في الشا والها وقد يكون منها كمال اول من نصق والجامع
وتحرم على المنع من مخالفة الميقنات بغير احرام للرجوع ومعتبر ان لم يكن
من الادلة التي يرجع اليها ما ذكره الفاضلان من مثل كونه متكاملا في الايمان
بالنكاح على الوجه المأمور به فيكون واجبا وقد علم منها ومن غيرها
ان وجوب الرجوع الى الميقنات الذي لم يثبت الاحرام منه بعد وان
المانع من الواجبات التكليفية والشرطية وانه في خصوص من اراد
عنه التمتع وجم الغرضان دون رجوع المرفة التي قد يخلطون بتوهم من اطلاق
حجة في النصوص والفتاوى انه لا فرق ولا ميلح له في قول مكذبة في رجوع
الى الميقنات الذي لم يمكن من الاحرام منه عند تمكنه كما حكى الترمذي في بعض

عنده

الاحتياطية بعض فاضلهم ما به خلاف ظاهره بعض آخر انه ليس بجديد
 ولا موافق للعلم الاضاحاب فلهذا انما صرحوا بطلان الحج او جوبه عادة
 الا انما منعه عذرة والمحقق في حق كذا علمها لا يصح في الاحرام الامن
 الميقات والسببية من فنية بطلان الفسك والحققة فيها بطلان الاحرام
 والحكم بغير ما صرح به غيرهم من ان الماد بطلان الحج خاصته والعمدة للعمدة
 فان ادعى الخلل بميقات احتياجا لها غايته انما يتركها عامر عليه في الشك
 الذي لا وجوب لوجوب الرجوع اليه وان فصل محوها يتجاوز عنه اذا
 قوتت جهة الفسك عليه والاعلم من العقل والنقل عدمه ودعوى
 ان ميقاته ادنى الخلل اذا مر على احد الميقاتين جزاء كدعوى الفسك
 ولو قلنا بوجوب الرجوع لطيفا لا شرط على ان لا يرجع الى ادنى الخلل
 فاحرم منه كما يكون كرجوع الميقات آخر ودعوى الفرق غير مسموعة
 كدعوى المنع من الاكفاء بالرجوع الى غير ما ترك عليه من الميقاتين لعدم
 ملاحظة الوجه التي منها الاصول والقواعد وكل ادل من يقرر والظاهر
 ونحن على حجاز الاحرام منه ابتداء وبعض من ادعى ان تحقيق الاجماع الذي
 قد يتوهم من عبادتهم وربما يكون مقابلا على ما عيبه على خلافه كيف
 قد صرح في جمع منهم المذهب والشايع وبطلان الاكفاء بوجوب الرجوع الى اي ميقات
 شاع على وجهه قد يظن الاجماع منهم على ذلك الذي قد صرح جميع بات
 ما في صحيح الخليلي صحيح معرفة ابن عمار ونحن ما قد نقض الرجوع الى
 ميقات اهل بلاده ظاهرة في خلافه وليس كذلك بل سبيل سبيل مائة المات

من بعضهم

وما صاهاه مما قد يتوهم منه الرجوع الى خصوص ميقات اهل بلد آخر
 خصوص الميقات الذي قد ترك عليه والاعلم ان المراد من الغالب والرجوع
 الى جنس الميقات الذي لو قيل بوجوب الرجوع اليه خاصة فيا لو كان المات
 عليه من اهل هذه وجوز الرجوع الى غيره فيا لو كان المات من اهل هذه كما كانت
 وقد يكون المراد من مثل كلام الله والشافعي واصحابه والمعظم من تركه كدعوى
 والاطلاق وكذا ادعى ان الميقات لا يتركه ولكن ترك عليه من غير اهل
 فتدبر فيما يعلم منه ما قد قوتت به ضرورة العقل والنقل من ان ذلك
 مع زوال العذر والا مكان وعدم ضيق الوقت الذي يتعين الرجوع الى
 ما بعده من الميقات دون ما لا يسهل منها كما يصح المكن منها دون غيره
 وان لم يكن ميقات اهل هذه ولا ترك عليه والوجه معلوم ما مر وما استقر عليه
 فلو قلنا بالرجوع الى من يتوهم او يتيق وقت بطل احرامه ونسند ان تعدد
 بان تجاوز الميقات بغير احرام علمنا بوجوبه على المعروف من المذهب
 المنسوب الى اكثر منهم شيخ الطائفة والخلل والفاصلان والشهيدان
 واصحابهم وقيل ان شذبه الكثر كما في خبره ومنعنا فيهم من المنهني وغيره
 عدم خلاف فينبينا بل قد يكون الاجماع مرعا من كثر منهم من سبب القطع
 الاصحاب المنزل منزلة الاجماع عن كل واحد منهم وربما يكون محصلا من
 الى الاصول والقواعد التي منها قاعدتنا الاحتياط والنقل واصالة عدم
 الايمان بالماوراء عن وجهه ونحو ذلك مما يعلم منه انه منزلة التناك
 ليعم القدر على الرجوع والمعلوم من بدنية العقل والنقل انه غير

جاءت فكذا ما هي من الله والى كماله من صفات الجماع ويحتمل على عدم صحة
 الاحكام من غير الموافقة المطلقة في الشريعة التي هي العلم من
 ادلتها العقلية والنقلية الحادثة بان ما في الاختيار لا ينافي الاختيار و
 ان العصاة في حذو من في الاحوال ان ما نحن فيه ليس منه وان ما دل
 عليه من النصوص مخصوصا بغير المقام الذي قد لا يصدق اسم العلة
 لغز وعرفا وشرا على كل ما يقع من الفعل المحكي المنزول بسوق اختيار
 وقد اشار الى ذلك كلامه في كتاب الاصول الذي من المراسلة في رياسة
 المعرج فيه بان الاحكام من غير المقتضيات خلاف ما امر به الشارع فلا يصح لا
 فيما اذن فيه ولا اذن هنا لاختصاص النصوص بغير المقام الواحد والاطلاق
 البعض الذي قد اشار اليه في محله في صحيح الفقيه الذي سبب كذا في
 غير معلوم الاضطران الى مفسر من المسئلة كما مر في خبره بالاضافة
 الى الجاهل فاطنك بالعام مع انه معارض باطلاق جملة المعتدلة
 منها الصحيح من احكام دفع المقتضيات فان الله سبحانه وانما الحق والبر
 فانه اذا لم يجز كان فاسدا لانه عبادة منقضية وارجاعها الى الاول
 بتقيد او صرف ظاهر ليس باولى العكس بل هو اولى من وجوه وجه
 فظهر ضعف القول بالحاقه بالناس اذا وجب عليه الحق مضيقا لافواه جماعة
 من المتأخرين المتأخرين ويحتمل اطلاق طوع وختار كما جازى فيه
 ما في ساقه ومنه في كلام جماعة قد نظروا في ان القول بالحاقه
 بالناس مع صيق الوقت في غاية السقوط فضلا عما قد يتوهم من اطلاق
 بعض

بعض النصوص والتساوي بالقول بالحاقه به مطا كما قد يظهر من غير واحد منهم
 دعوى الجماع على وجوب قصاص وان لم يكن مستطعا بل كان سبيدا واداة
 العقول حيث ان في عندهم كالمند وروا لورج قبل دخول الحرام كان
 آتيا فلا قصاص عليه وبما يكون الاجماع مرجحا من جملة من على ذلك القول
 عن كونه دعوى الجماع عليه مرجحا وقد يكون محصلا من حيث حاله في الاصول
 والتقاعد والنصوص والتساوي ويحتمل ما قد يعلم من كلام المعلوم كونه
 من قبيل القصاص والموجب لقصاصه كجرحا ونقوى وقاعة واصلا ولو بالنسبة
 الى بعض الادلة وعلى بعض الوجوه بعد التفتة بمثل الاجماع على عدم العزم
 ومما طرأ على سيد الماركة فزعم ان الاصح عدم وجوب القصاص استنادا
 الى الاصل الذي قد جاء في عقيدة وتباعدة الاحتياط والشغل والى كونه
 مشروعا لتجديد البقعة التي لم يأت اليها فيسقط كل يسقط التكليف تحت
 المحذور عند عدم الوصول اليه المأمور من اصله ومن اشياء لذلك والقصاص
 الموقوف على المجرم يد مع انه قد حصل فتدبر نعم في المقام بغير من فيه
 الرجوع لحسن التقيد الذي يحتمل الرجوع الى مقتضيات قدر بعينه ورجوع
 المعتمد عنه مقرة فلا شك في صحة التنك وان فصل مجرما الاعلا قد
 القول بان الامر بالنسبة منى هو ضد وقد علمت كونه ان فاسد وخلاف
 ما عليه شرعية الموصوفه بالساحة وعدم التكليف فيها التبادر وظلاله
 فتدبر والذين متعديا لترك الاحكام من مقتضيات يجب عليه الاحكام منه
 بان كان ناسيا او غافلا او معز عليه او نائما او جاهلا او غير مريد للتنك

كالطاب والبال والداخل لقتال ومن ليس في قصده دخول المشرك يجهل
 وجوب الاحرام لغيره فان زال هذه بذكره وعمله وانقاع المانع
 وقصد كسك احرم اذ لم يدخل الحرم من حيث امكن ولو دخل او دخل
 مكة المشرفة خرج وجوباً الى اذن الل وهو ما خرج عن شق احرم
 فان تعدد الخروج الى اذن الحلال في موضعين لم يكن واحداً ولو امكنه
 الرجوع الى المقيمين وجب للاختلاف بعينه في موضعين الذي يظهر
 التبع عليه كونه كشيء بل ربما يكون من جملة جماعة من اهل الحرم في
 كلام الكاشف وغيره منهم بغير الخلاف عن شق في ذلك كلام غيرهما
 بعدم العثور على المخالف وقد يكون محصلاً معناه ان المحرم المستقيم
 وغيره من المقيمين كصحح الجبل الذي سئل الصانع عن رجل نسي ان يحرم حجة
 دخل الحرم قال يخرج للمقيمين اهل ارضه فان خشي ان يفوته الحج
 احرم من مكانه فان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج وصحح ابن تيمية
 الذي سئل عن رجل قرى على الموقف الذي يحرم الناس منه فليس وجب
 فلم يخرج حجة ان مكة فقام ان يبع الى الوقت استغنى له فقال يخرج
 من الحرم ويحرم ويحرم في ذلك وصحح ابن عمار الذي سئل عن امرأة كانت
 مع قوم فظننت فارسلت اليهم فسلمتهم فقالوا ما ندري اعليك
 احرام ام لا فانت حائض فتركوها حتى طهرت دخلت الحرم قال ان
 كان عليها حيلة فلترجع الى الموقف فلتحرم منه وان لم يكن عليها وقت
 فلترجع الى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها
 قد

فيل ورواه الشيخ في الصحيحين مثله الا انه زاد بعد ما لا يفوتها الحج
 فخرج وقرى اي جعفر بن مولى بن زياره بعد ان سئل عن المرأة التي قدمت
 الى مكة وهي طامات حلال وقد سئلوا الناس عنها فقالوا اخرجي الى بعض
 المواقف فحرم وكانت اذا فعلت لم تذكر الحج تحرم من مكانها ففعل الله
 بقادري نيتها ومعتبره ابن كليب بعد ان سئل عن المرأة خرجت مع
 اهله فحلبت الاحرام فلم تخرج حجة دخلت مكة فيوها ان تحرم من مكة او
 من المسجد وقول الكاشف في معتبر علي بن جعفر الذي في قوله لا يسأ
 بعد ان سئل عن رجل ترك الاحرام حتى انتهى الى الحرم كيف يصنع يرجع الى
 اهل بلاده الذين يحرمونه منه فخرجهم وقول الكاشف في معتبر الكناز بعد
 ان سئل عن رجل نسي ان يحرم حتى دخل الحرم كيف يصنع يخرج من الحرم ثم يميل
 بالحج الى غيره لك ما يوجب الضرورة والاعتقاد واصل المذهب وقوله
 حال المطلق على المقيد والعام على الخاص حتى كان كبرية الخبر الواحد
 المستفاد منه جميع الاحكام المنوعة المعلوم بعضها من ضرورة الدين
 او المذهب ففصل الاجماع الذي قد يعلم بواسطة واسطة الاجماع
 على عدم الفصل وجه الاستناد الى ذلك وكثير من الاجماع والنصوص
 المشابهة معها فذهاباً ومثوباً على بعض تلك الاحكام المبررة في الرأى
 بعدم عثوره على مخالف في شيء منها فاقول لا يبرر في بعض النصوص
 المستقيمة بعد حل مطلقها على مقيدها وهي وان اختلفت بالناس في
 الجاهل الا ان الشك في جريانها بالاختلاف وقريب منه في كلام الصحاح

الغرض

الذين قد يوجد في كلام جماعة منهم دعوى الجوز بدلالة جملتهم النص
على ذلك كله الذي قد يعلم من النصوص الشرعية وتامرها ولو لم يقطع
النظر إلى الوسائط التي منها أخرى ما دل على معذورة الجاهل بالحكم
حزبه أنه لا يبان بلحق ما لعالم وإن لا يكون في ذوى الأعداد ولا في
ما نطبق أصولهم وقواعدهم على ذلك المعلوم من دلالة التأخير وهو
ما غلبت به على عليه وحجب على غيره عبادته فهو موضوع عنهم ونفى
الضرر والضرر والعسر والرجح في الشريعة الموصوفة بالساعة وعدم
التكليف فيها إلا بما دون الطاعة معتلا ونفلا وكثير في الوجه التي قد
يعلمها ومن أطو المذهب وقواعده وإطلاق النصوص والفتاوى
وولادة التأخير وتساوى ما بين الميقات والمهر ما مرج به كثير من
جواز الأحكام عند زوال مقتضى لعمدة في الحل وإن أمكن الرجوع
إلى بعض الطريق الذي قد وجب معه الرجوع إلى ما يمكن الرجوع إليه
من أخذ الأمر عدم سقوط المسبوق بالمعصية وما لا يبرئ كل لا يترك
كله وما من عجز معرفته إن عجز وكلاهما قد يمنعان دلالة ومقتضى
بل عجزاً يحرم الأحكام من غير الموضوع الذي ارتفع المانع فيه إذا لم
منع من أخرى عند زواله عليه نظير ما مر في تقديم الناذر وأما على
الميقات المنزلة بمنزلة الموضوع المذهب نصاً وفتوى وحق فلا يجوز التأخير
الذي قد يظهر من جملة الفتاوى وجواز الدخول في المسألة وما بينه
وبين الميقات وهو على إطلاقه يمنع كمن ما يفهم من دلالة جملتهم

النصوص

التي هي النصوص عليه ومعارض كمالها دل على وجوب قطع المسافر محرماً إلى
سقط منها ما سقط من العذر المفقود في مثل المقام مضاً إلى ما اشرنا
إليه والرجوع الذي قد يكون منها كل ما دل من نص وإجماع ونحوه على عدم
جواز التأخير إلى الحرم الذي يجب الرجوع منه إلى أدنى الحل مع إمكان
نصاً وفتوى وقاعدة وأصلاً ولا يحجب الرجوع من مكة إلى بعضه ولا من
بعضه إلى بعضه الفجر ما مر بل قد يكون هنا أولى لفقد النص وعدم
وجود ما يصلح عاصداً له يوم عدم سقوط المسبوق بالمعصية سيما بعد
ملاحظة الاعتبار والنصوص والفتاوى التي قد تفرق بين هذه
الصورة وما تقدمها كما قد تفرق بين أفراد الجاهل الذي لا يميز المنة
والحكم منه غير معد ورجع لا وقتاً وقاعدة وأصلاً وإن كان حكماً
وضيحاً بل لا يتعد منه قصد العبادة ولا جواز تركها بعد فرض وجوبها
فيلحق بحكم المعاصاة كما يلحق بحكم التماسي وإن كان جازماً أو تاركاً للتحل
بقصد السؤال نصاً وإجماعاً ومن لم يكن كاملاً كالصبي والمجنون فاتفق
أنه كل بالبلغ والعقل والعقل يحل تحاويل الميقات فكل لم يكن قادراً
للسنك وإن قصد قبل ذلك والرجوع معلوم ما سبق المعلوم منه حكم
ذوى النوازل الواحدة أبلغ أحدهما أو عقل دون الآخر بعد تحاويل الميقات
الذي يحرم الرجوع إليه على الأول دون الثاني الذي قد يمنع من منع
متأخر الأول مع احتمال تفرقه والمباينة وأخذ الفتوى الضعيف
وجوب بذل المال الذي يتوقف عليه الرجوع وقد يجيب على كونه قبيحاً

وحكم تجاوز المحاذي للبيوت ويحرم ما قد نزل في الشارع منزلة احد المواقف التي
 وقتها رسول الله لاهل الافاق ثم قال هل لهن ولهن ان عليهن غير
 اهل بل قد يكون المحاذي له حد هاتين الجدارين ان حكمه كان منزله
 ومن المواقف في تجاوز الى ما يلي حكمه المحاذية في الاحوال السالفة
 مرفوعة ان منزله مقيمة في حقه فيدخل في عموم النصوص والفتاوى ولعله
 لم يرد ذلك كان المشهور فلا على الساجدة ان المواقف التي لا يجوز لاهلها
 الاحرام من غيرها احتياطا اذا لم يرد الطريق اليها تستدبر في نظر
 الاجماع على من غير واحد منهم وربما يكون محصلا وان اختلفت عباراتهم
 في التعبير عن الاخير بعد الاتفاق فتلا وتخصيلا على الخمسة الاول ففي
 عبارة دويبة لاهل وفي اخرى بدلهما مكية التمتع ولعل في ذكرها
 معا كالفصلين والمكة قد كان نظره الى انها بمنزلة مقيات واحد
 اذا تكا على معلومية الزائد الذي قد يظهر من جملة اذ ذرية اهل
 المحاذين الاقرب وهو من محدودة ومراعى انها مكية المخصص
 قد فيها في التمتع فالقول بانها سبعة ضعيف كالقول بانها عشرة
 هو مجموع السبعة المذكورة ومحاذات المقيات لمن لم يرمي وحاده
 اذ في الحل ومساواة اقرب المواقف الى مكة لمن لم يحاذي وفيه لا حرام
 الصبي وان صرح به في سد ذكره هذه الاربعة في تصانيف كلام الصحاح
 والنصوص كغيرها ما يرجع الى خمسة المنوبة التي قد يرجع اليها الاربعة
 التي قد لا يعتمد على بعضها وربما يرجع بعضها الى بعض وقد يكون تركها

لهم

لما كان عدم العموم وعدم الاستثنا ولعله لم يرد ذلك قد اقتصر الفاصل في
 عين واحد كتبه على خمسة المشهورة المشار الى الاتفاق عليها بل وقد
 ان ذلك هو المستقار في جملة من الصحاح التي منها قول الله في صحيح البخاري
 عن النبي الاحرام من مواضع خمسة وقتها رسول الله لا ينبغي لحاج ولا
 معتمدين بحرم قبلها ولا بعدها وقت لاهل المدينة والخليفة وهو مسجد
 الشجرة يصلي فيه ويضرب الحج ووقت لاهل الشام المحضر ووقت
 لاهل نجد العقيق ووقت للطائف قرن المنازل ووقت لاهل اليمن
 بللم ولا ينبغي لمان يرغب مواضع دعوته وقوله في صحيح معوية
 ابن عوف تمام الحج والعمرة ان تحرم من المواقف التي وقتها رسول الله لا
 تجاوزها الاوقات محرم فانه وقت لاهل العراق ولم يكن يومئذ عراق
 بطن العقيق من قبل العراق ووقت لاهل اليمن بللم ووقت لاهل
 الشام قرن المنازل ووقت لاهل المغرب المحضر وهي مهيبة ووقت
 لاهل المدينة والخليفة ومن كان منزله خلف هذه المواقف ما بلو مكة ففته
 منزله تلك وقرب منه في غيره من النصوص التي قد تفرع على طرف منها وقد
 تكون صحيحة في السنة الممرع فيها به وقيل انه جمع عليها بين الطائفتين
 كما صرح به جماعة من العلماء كفاية الامم مجاهد في دويبة لاهل حث
 جعل بها مكة واحدة في احدى الروايتين في مكة الحج التمتع فقال بدله
 يخرج من المقيات ويحرم منه كائنه المشي ولم ينقل خلافا في احد في شيء
 من الخمسة بل قال بعد عنها وهو قول علماء الاسلام ولكن اختلفوا في

سنة اهل المدينة

ثبوت انما الالهة الاول واسرارها الى ما عدى العقيق فتدققوا على انما
 منصوص من الرسول وانما ما حوزة بالوقد منه قلت والنصوص الواردة
 منطوقها بالجميع زيادة على ما مرستفينة كالاتي المفقولة بل ربما
 يدعى قواها كما قد تقرر على كثير رعا يعلم من جملة من احكام المواقف
 العشر اثنان والها فضلا عن السنة التي منها ذل الخليفة بضم الحاء وفتح
 اللام والفاء بعد الياء فتصغير الخليفة بفتح اللام والفاء واحدا خلفاء و
 هو التبا المعروف قاله الجوهري او تصغير الخليفة وهو اليمين لخالق قوم
 من العرب وهو ما على سنة اميال من المدينة وقيل سبعة وقيل اربعة
 وقيل ثلثة وقيل خمسة ونصف وقيل ميل وقيل مرحلة ومن مكة
 نحو عشرين ارجل وينص على ان سنة اميال هي اثنان من سنن الله حيث
 قال من اقام بالمدينة سنة وهو يريد الحج ثم بدلت ان يخرج في غير طريق
 اهل المدينة الذي ياخذونه فلكي احرام من سنة اميال ان
 رجلا كان من اهل المدينة ووقف في الخليفة وانما كان بينهما سنة
 اميال وقد يمكن ارجاع بعضها الى بعض كما قيل ان من قبل الى منتهى
 العارات في وادي العقيق التي الحقت بالمدينة وقيل اختبرت فكان
 من عتبة بالبحر النومي المعروف بباب السلام الى عتبة مسجد شجرة بذي
 الخليفة سنة عشر الف ذراع وسبعماية ذراع واثنان وثلاث ذراعا
 ونصف ذراع وعلى اي تقدير فالمد الموضع الذي في الماء ومسجد
 الشجرة المقصود بالخليفة في النصوص التي فيها ما مر في صحيح علي ومنها

المروي

المروية الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم عن علي بن رباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اني وقتا رسول الله للناس فيقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة
 في الخليفة وهي شجرة وقت لاهل الشام لمحمد وقت لاهل اليمن في حكم
 في المنازل ولاهل عبد العقيق ومنها قول مولانا الرضا في المناسبات اليه
 فاذ بلغت اهل المواقف التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق
 واوله المسكن في سطر عرق واحد استغرق واوله افضل وقت لاهل
 الطائف في المنازل ووقت لاهل المدينة في الخليفة وهو مسجد شجرة
 ووقت لاهل اليمن في بلد ووقت لاهل الشام في المدينة وهو المحفد وكان
 من ذلك هذه المواقف اثنان وبين مكة فعليه ان يحرم من منزله ولا
 يجوز الاحرام قبل بلوغ الميقات ولا يجوز تاخير عن الميقات الا في
 او تقيته فاذا كان الرجل على الاواني فلا تجزئ في احرام المواقف
 عرق ومنها المروية عن علي الصدوق عن ابي الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل الله لا يعلية احرم رسول الله صلى الله عليه وسلم شجرة الشجرة ولم يحرم من موضع وفي
 فقال لا ينظر الى اسمها ولا اسماء واهل بناء الشجرة فودى يا محمد قال
 لك قال الم احبك بيتا فافيك ووجهك صالا فهديك وقتا لاني
 انا الحرم والنعمة والمكة لا يغرك لك فذلك احرم الشجرة وروى
 الموضع كلها وفي الفتاوى التي فيها المعبر والمند وكذا الشيخ والصدوق
 والقايني والديلمي وابن حجر وادريس وكرة الفاضل وتحريره ومنها حيث
 عطا في الخليفة للمدينة المشرفة وشجرة مسجد شجرة الحرم في جملة

منها قوقع والجامع وعندنا من يقات اهل المدينة بل عن جملة منها المقتضه
 والناس من ان جعل العلم والعمل والكافي والاشارة ذلك مع تفسير يدي
 الحليفة الذي قد لا يكون المراد من الاقدية جملة من النصوص والفتاوى غير
 مسجد الشجرة الذي قد مر جمع منهم المقتضه في سائر الاحكام منه افضل
 وذكر كثير واحد منهم انه هو الاصول والوجه تعيينه ضرورة انه هو الحار مع
 بين النصوص والفتاوى والموافق لاصول المذهب وقواعد والنيات بمن ارادها
 بما جازت في الافعال والاقوال واخذ المناسك عنه والصلوة بخير صلواته
 بل في ظاهر الناصرة والغنية وصرح بها الامام على ذلك الذي قد لا يمكن
 التنازع الاحبار والفتاوى الا على تقديره ومع فلو كان المحرم جنباً او
 حائضاً او ما عجزت من ضرورة لا يجوز ذلك في المسألة لا ريب
 ان مسجد شجرة من جعلها اما لو شهد الاحكام منه ففي وجوب الاحرام
 من غير وجه كما مر في جملة قد تظهر دعوى الاجماع غير واحد منهم
 بل قيل انه ما لم اجد فيه خلافاً او يؤخر الى المجتهدين لكان العذر الذي
 في اقسام الضرورة الموجبة لتأخير الاحرام من غيرها اليها اشكال قد يقوى
 معه الاول لوجوب قطع المسافة من المسجد الى مكة محتملاً وعدم ظهور
 تناول الضرورة الموجبة للتأخير في النصوص والفتاوى لمثل ما نحن فيه سيما
 بعد ما سمعت من ظهور دعوى الاجماع ونفرد جملة بتفسيرها بمثل
 اللبس والمشقة لخالصة من تحت البرء والحرم خصوصاً بعد كونه هو
 الموافق للاصلح الاحتمال الذي قد يوجب قصد الاحرام من كل منهما

عندنا

عندنا التامل في النصوص والفتاوى المتطابقة على جواز تأخير الاحرام لاهل
 المدينة عند الضرورة الى المجتهدين في الاصل عدية اجماع بها التيسر
 على سبع مراحل المدينة وثلاث من مكة وقيل ان بينها وبين البحر نحو
 ستة اميال وعن غيره ميلان ولا تناقض لاختلاف البحر باختلاف الاوقات
 وفي القاموس كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين من مكة وفي المعابع
 المسماة بها اخلا بين مكة والمدينة قريب من اربعين ميلاً وخليص سمي
 في النصوص والفتاوى وكلام ائمة اللغة المسبقة بفتح الهم واسكان الهاء وفتح
 الياء القليلة كما ان المجتهدين يحسم مضيق في هذه المسألة فقامت صحاح الى
 ايوب ان اهلها وقت لاهل المغرب وهي عندنا مكتوبة بحجفة ولا ريب انها
 في الحاشية المشار اليها لتطابق النصوص والاجماع الذي قد يكون منقولاً
 متواتراً ومعلومه واصل الحد لا يحد بكونه على كونها ميقانا اختيارياً
 للتأخير بل في جملة من المعنوية لاهل الميقات لاهل المغرب وعطرافه وهو
 جواز ما مر في كثير مما يظهر من جملة دعوى الاجماع عليه فيما اذا لم يجر
 يدي الحليفة الذي لا يجوز العدول عنه الميقات اهل بعد الموضع عليه
 الاعتراف فصلاً وقوى رتبة وتاسيلاً وقادة واصلاً من ظهر الخلاف
 من طين من النصوص والفتاوى المحول اطلاقاً على حال الضرورة او على
 العدول عنه الميقات اهل قبل الموضع عليه فليق من المواقيت المشار
 اليها يعلم ويقال فيه الملم ويبرم وهو جيل في حال تهامة وقيل انه وال
 ولز على كل فروع المجمع على حطين من حطين ضرورة انه قد

مجلس الشورى

تطابقا للنصوص التي منها صحيح الجبل وصحيح ابن جعفر وصحيح الفراز والفتاوى
والاجماع الذي قد يكون مقوله متواترا ومعلومه واصل الى الحد لا يغيره منكم
والتي على كونه ميقاتا اختياريا للتمييز الذي قد يدعي ان ذلك ميقاتان لكن
يلزم من اهلها اية بل يجب استفاد من تتبع النصوص والفتاوى والسير
والاعتبار ان كل من علي اهل ميقات هو من اهل وان لم يفرق الاجزاء التي قد
يدعي انها قد ذكرت على طريق المثال والاستشارة الى الكلية الذمومة بالطف
وجوه واخر عبارة به ومنها قرن المنازل بفتح الفاء وسكون الراء التي
قد نزلت في اهلها متوجزة وان اوتيت القرية مستوية واقرب الى مكة على
تقليد فيها لادة او ثوبا عندهم يفتي منسوب القرية بالقرية يكون من ماله
وقرن المنازل الذي يقال له قرن الثعالب وقرن بلادنا فتهبيل مشرف
على اسفل من منبته وبني امية الجبل وحج ما ذكره في القرن الجبل
الصغيرا وقطعة منقرضة من الجبل وفي القاموس انه من عند الطائف
او اسم الراوي كله وقيل القرن بالاسم الجبل وبالفتح الطائفة منقرضة
انه هذا تطابقا للنصوص والفتاوى والسير والاجماع الذي قد يكون
مقوله متواترا ومعلومه واصل الى الحد الضرورة على كونه ميقاتا للطائف
الذي قد لا يرتاب في ان اهل نجد والحجاز يمتدوا اهل مكة ان هذا العقيق الذي
هو في الاصل اسم لكل واحد عقد السيل اي شقة فانها في وسعة وسعة
اربعة لوتية في بلاد العرب اهلها الميقات المرق في هذا السيل في بلاد
يتدفق سيله في هذه الناحية وصحيح ابن جعفر عن القصة انه من بريد بن

عنه في هذه الناحية والفتاوى

ما بين

ما بين بريد البعث الذي في الفتنة اول العقيق بريد البعث وهو بريد
بريد بن عمرو وفي حسن معوية ابن عمار وصحيح عن اول العقيق بريد البعث
الان قال وبني عوف اربعة وعشرون ميلا بريان وفي حسن وصحيح
ايضا عن آخر العقيق بريد او طاس وفي مسلمان فضلا عنه او طاس
ليس العقيق وفي مكاتبة يونس بن عبد الرحمن الى ابي الحسن اما عن طريق
البصر ولما نعرف حد من العقيق فكذلك حرم من وجوه وعن الاصح
وجوه بين مكة وكعبة وهي اربعة ميلا ليس فيها منزل وهي التي ذكرها
الشاعر قوله قصدي وتبني عسايل وتبقى باطلي من عجره مفعلا
وقال الله في صحيح معوية ابن عمار يريك اذ لم تفرق العقيقان فتدل
الناس الاعراب عن ذلك ضرورة انه قد تطابقا للنصوص والفتاوى
والسير والمعلوم من التواتر بفصل صحيحا في اقوالهم واصحابهم
والاجماع الذي قد يكون مقوله متواترا ومعلومه واصل الى الحد لا يغيره منكم
ميقاتا للعراق الذي قد يلحق به كل يلية ومن كان في قبلته السبلان
والسوايل في جلة من النصوص انه وقت لاهل نجد وفي بعضها وما عداها
وفي بعضها انه وقت لاهل الكوفة وخراسان ومن يليم وقد يكون ذلك هو
المعلوم من السير وقت في الاحكام والوجوه التي قد استرنا الى طرف
منها ورعا بالعلم في بعضها ما هو المشهور من ان لا على ان غير واحد
تخصلا فان افضلها اوله من جهة العراق وهو كما في كلام الاصحاب وحجة
في حكم الله الفتة والنصوص التي منها معتبر في بصير احد هاهنا والآخر

١٢٣

عن أصله السلح الذي لم ينجح في ضبطه شيئا يعتد به ولكن في الشرائع معتبر
 الميم وكسرها ومعنى في الإسلام والتفتيح أنه بالسيف والحالة الممثلة
 واحدا للسلح وهي المواضع العالية ومنعها يعني كان أدنى من السلح فأن
 إلى العرب العذيب ويكنى استيكر من السلح بحركة وهو ما الساء في العذبات
 كما في شميل وإن أكره الأزهري وقيل أنه ما عجم اللآلئ في الشيا
 فيد لأحلام ثم يليه الفصل في معرفة قبليها وهي بالعين المعجمة واللام المهملة
 والميم الساكنة منه من قبليها طريق مكة وهي فصل ما بين نجد وبنهاية
 كما عرفت في التفتيح وغيره في الإسلام أنها سميت بذلك لأن جهة الناس
 فيها والمعروف من هذه الحجاب أنها وسط العقيق كما عهد هو المستفاد
 من مثل قولهم في صحیح معوية ابن عمار آخر العقيق بريدنا وطاس وفي معتبر
 ابن عسيرة في السلح وأخر ذات عرق وإن قال في صحیح عمر ابن يزيد وقت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في العقيق بمنزلة ما بين بريد البعث إلى عجرة
 وقال أحداهما خبرا في جسر حد العقيق ما بين السلح إلى عقبة عزة أذ يمكن
 الجواز على شدة كراهته تأخير الإجماع عن معرفة مع الأول ليس فصلا كون
 البريد بين جميع العقيق ثم إلى عزة في كنفه ولولا النسبة إلى الإجماع في أصل
 الجواز ذات عرق وهي آخره إلى جهة المغرب والعرق بعين مهملة مكسورة
 فأنه لك البيل الصغير الذي قد سميت كما في كتاب ابن الأثير الذي قد قال
 فيها وقيل العرق من الأرض سميت كطريقه وعرفه شرح الأرساذق
 التفتيح أنها سميت بذلك لأنه كان عرق من الماء أو قليل وفي جملة منها

عرق النوى والمصباح الخيراناء مكة بمنزلة عرق النوى في الدماء يقال هو عرق
 الحجاز قبل وفي فتح الباري أنها الحد الفاصل بين نجد وبنهاية وإن بينها
 وبين مكة اثنين وأربعين ميلا قد سمعت قولهم في صحیح معوية
 أن آخر العقيق بريدنا وطاس وفي رسل ابن فضال أو طاس ليس العقيق
 وفي المصباح للمصنف موضع جنوب مكة جنوب مكة من أجل وكذا في المغرب
 والمغرب أو طاس موضع على ثلاث مراحل من مكة وفي المنهوي وكذا قلت وفي
 غيره من المواضع يعني بيلهم وقرب المنازل والعقيق على مسافة واحدة
 بينها وبين مكة ليلتان فأصدتان فإن أرادوا ذات عرق وأقرب كتاب النوى
 والقيوم ولا بد من إرادته فاق ما بين أول العقيق إلى عزة بريدان كما نطق به
 الأخبار وأما أو طاس فهو كلف القاموس وأدب دار هو أن فيجوز أن
 يكون سببا لها آخر العقيق ثم إلى مكة ويكون ممتدة إلى ثلث مراحل فصاعدا
 في جنبيها فلم يكن النوى والمطرز يعرفان منها الأمر تلك مراحل كما
 أن المطرزي لم يكن يعرف من العقيق إلا موضعاً مجازاً ذات عرق ومالك
 الجوزي أنه موضع قريب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين وقال
 النوى هو الهبة ذات عرق بتلليل وقيل أن ذات عرق كانت قرية فخر
 وفي المنهوي وكذا عن سعيد بن جبير أنه رأى رجلا يمدان يحجم بذات عرق
 فأخذه حتى أخرجه من النبوت وقطعه به كواذي فاق به المقاب ثم قال
 هذه ذات عرق الأولى بل عبا فظهر جمع دعوى الأماجي على ذلك
 الترتيب الذي لا يخفى واحد منهم سيد المذلة إلى الحجاب الذي قد

استدل عليها بالنصوص التي فيها قول الله عز وجل الصدوق وقوله المصنف
 في النسخة بل في وقت رسوله صلى الله عليه وآله وسلم العقيق وأوله المصنف وأوله
 عرق وأخيه ذات عرق وأوله فضل ومعتز بن عبيد بن عمير بن عبد الله بن مسعود بن
 أوله المصنف وأخيه ذات عرق بعد منتهى ما ذكره في نصوص الإجماع منقولاً
 معلوم على أن الإجماع من أول العقيق هو لا فضل وأنه لا يجب تجاوز
 المواضع في دعوى الإجماع الذي قد يعلم من العقل والقتل أنه إذا طال
 زمانه عظم أجره وكثر قواه وذلك أكثر شاهد على الترتيب المذكور بل دليل
 على ترتيب الفضل في جميع المواضع حتى ينتهي إلى الجزء الآخر الذي يحرم تجاوز
 ودون الإجماع المعلوم تقابل النصوص والقضايا فلا اعتبار على ما يرد
 افضلية هنا في أول المصنف الذي قد يوجد في حله من الأخبار ما يدل على
 حروجه من حدود العقيق كقولهم في صحيح معوية ابن عمار أول العقيق
 يزيد كعب بن وهب وهو من المصنف بن زياد بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار
 أروعة وعنه زياد بن عمار بن زياد بن عمار بن زياد بن عمار بن عمار بن عمار
 ينطق عن آخره عنه وعامة صحيح عن يزيد بن مسعود وهو من الصدوق
 عنه ولا ينافي ذلك افضلية الإجماع من المصنف لكن الأخبار تضمنت على
 افضلية من أول العقيق ويجوز اختلاف المصنف باختلاف الأروسة
 وكذا أبرز العقب قلت وهو حسن وإن كان الاحتياط في التأخير إلى هذا
 القدر جعلاً بين الأخبار والاحتياط وتخصيلاً ليعتبر جهالة كالأدب
 فتدل ولما قطع به أصحاب الذين قد يكون الأكل عندهم الإجماع من أول

المصنف

المصنف إذا جاء ذلك المكان حصة نية الإجماع المنقول عن ظاهر المتن
 والهداية والنهاية والصدوق عدم جواز وفات عرق الألقية
 أو من يجرى من الأعداء ولا ريب في ضعفه وإن استند إلى ما أمر به
 عمر بن يزيد وأبو بصير ومالك الصايح المروي في الاحتجاج عن حبيب بن
 وهب النضران وإن أكون له كان حصة علقه في الرجل يجرى مع بعض
 هؤلاء ويكون متصلاً بهم حتى يأخذوا الجاه ويحرم هؤلاء من المصنف
 فضل علقه لهذا الرجل أن يخرج أحدهم إلى ذات عرق فهو معهم لما
 يخاف الشهرة أم لا يجوز إلا أن يحرم من المصنف كتب المصنف في الجواب
 يحرم من مضيعة ثم ليس الشاب ويلتزم بنفسه فإذا بلغ الصفاة ثم أظهر
 بعد الجهر بعدم المضاومة لما قرأ النصوص المخرجة بحج الإجماع
 منها احتياطاً سيما بعد الاعتناء باطلاق ما دل على جواز الإجماع
 من العقيق الذي قد ثبت في اللغة والعرف والشرع كونه ذات عرق منه
 ويقول الكاظم لا تحب ابن عمار كان ابن عمار وذاهبنا خرج يتلقى
 بعض هؤلاء فلما جمع مبلغ ذات عرق أحرم طاعة ذات عرق بالمصنف
 وبالشبهة التي قد يكون منقطعاً متواتراً ومعلومها وفاقياً وبالاجماع
 المنقول ظاهر كالحرج على السان كثيراً من صحيح الناقصة وقت وفيه
 بليغ ما يظهر من كثرة ما لا خلاف فيه بين أصحاب الذين منعوا عنهم
 ذكر الخلاف الذي لم يذكره في مثل المقام المعلوم من تتبع نصوصه
 ومقتضى أصحابه من الجواز من شأن الإمامية وإن المنع من خواص

الجمهور الذين قد طابق العقل والقل على أن الرشد في خلافهم مع فيشد
 بذلك عنده على الرغبات المعارض مع اعراض الاصحاب عنها و
 مستلثافي واضطراب الثالث وتضعها كزوج عزم والمسلح عند
 العقين وذلك ما قد اتفق النص والعقوى على خلافه من صريح بل ولا
 ظاهرة في الخلاف كالمستول على شيخ الطائفة وصدهبها عند التامل
 الذي لا يمتنع ذوق الجمع بحمل المعارض على عزمنا اشرفنا اليه من شدة كراهة
 تأخير الاحكام الى ذات عرف وان كانت من العقين سيما بعد ملاحظة كونها
 ميقانا للعامة وما دل على كون الفصل في المسارعة فلا ينبغي التاخر
 اليها الا لعذر من الاعذار التي لا يسوغ التقديم معها او يوجب وكنت
 التأخير افضل كما قد يشير اليه كلام اللوح حيث قال في مرق وقت رسو
 لاهل كل سقم وان حج على طريقهم ميقانا في وقت لاهل العراق بعقبن
 من اتى حج بالهنة وبقاعا عنهم ينعتد الاحكام منها الا انه لا ثلاثة اوقاف
 اولها المسلح وهو افضلها عند ارتفاع التفتيد واسطها من عزمه
 في مثل السلخ في الفصل مع ارتفاع التفتيد واهلها حج ذات عرف وهي
 دونهما في فضل الا عند التفتيد والفتنة والمخوف ذات عرف هي
 افضلها هذه الحال ولا يخاف ذات عرف الا محرمات وان اوهم خلاف
 المقصود كغيره ومع ذلك كله فالاصحاب عليهم التأخير الى ذات عرف
 بل والمخوف التي قد مر في بعض محام وغيرهما ما يدل على حزمها من العقين
 شبهة كل تقى كالا حتما طعيم التقديم من المسلح على وجه لا يجتهد

معه النية عند مرون بالقد المتفق على كونه من العقين فضلا وقوى لما قد
 من لاد بعض العقارى وغيرها على حزمه انما وان لم يجز به فان لا في
 وفيه هنا فلا يفتقر وعرف الاستدلال على افضلية المسلح ثم عزم ثم
 ذات عرف بل وعلى تدعيم الفصل مضافا الى ما اشرفنا اليه من مثل ادلة
 وجان المسارعة والتلبس بالاحكام الذي قد لا يرتابا لحد 2 انه من اشرف
 اجزاء الحج واعطها وخصوصا مع التأخير في ادلة ان التي قد يتقبل
 العقل ما يشاهد مثل المقام ومن المواقف المثلثان الميقات حج
 القمتع فانه مكة المشرفة فضلا واجامعا فتلك قد يكون متواترا ومعلوما
 قد يصل الى حد لا يغيره من كونه مسير وقاسما بالمعلوم مفصل ذي
 الشرح وقد مر مفصلا وميقات حج الافراد المعلوم من النصوص وقفا
 الاحتجاج والاجماع بتميم في السيرة انه منزلة في زيادة الاول والثاني مع احتمال
 جعلها بمنزلة الميقات الواحد الذي يكمل به العدد المشار اليه غير انه لا
 يكون المنزلة مقيما تا عند هم الا اذا كان اقرب كما يستوي من ان وكان منزلة
 هو لا قرب كان الميقات له المنزل الذي حزم غير واحد منهم الممة انه
 هو الا قرب الى عرفات من الميقات معة لما عرفت ان اقرب المواقف جعلها
 الى مكة محلان هي ثمانية واربعون ميلا وهي عنده من مسافة حاضرة مكة
 واستشكك في صحة ما كان زيادة منزله بالنسبة الى عرفة والمسألة قانلا
 وج فيتمتع الميقات فيها وان لم يتفق ذلك بمكة المصحح باعتبار
 القرب اليها في النصوص الكثيرة وقفا الى المعظم كالهائية وطوبى و الجمل

وقد ورد في الخبرين المذكورين ما ذكره في المتن والفرق بينهما
 الاجماع عليه وهو المحقق مضافا الى الاخبار المصريح في كلام الشافعي بانه
 لو انقطعها بالقرب من مكة امكن اختصار القرب في القربة مكة ومع الحج
 بعرضه لانه لا يجب للمؤمن على مكة في احرام الحج من المواقيت قبل وقد اصاب
 الشافعي في ذلك واقتصر الشيخ في محنته على ان كان سائرا في احرام
 احرم منزله في مكة والغنية ولا يصح ان الافضل لمن كان له اقرب
 الاحرام من الميقات وهو ظاهر بعد المسافة وطول الزمان ومن حج
 ابن حجة وسعيد وظاهر الاكثر الاحرام بالحج ومكة لمن كان منزله فيها الاطلا
 الاحرام من المنزل لمن كان منزله دون الميقات قلت بل وهو المتعين على
 قول الله ومن قال عبا لم تصدق انه هو الاقرب الا عرفت الميقات كما
 صرح به كثير في كلامه الحاراذل ودليل عليه في الاخبار الناجية على
 الاقرب المقتضية لوجود المعايير المفقودة في المقام لكن الحكم به كذا هو
 المشهور نقله على لسان كثير وتحصيله كما يصل الى جهة الاجماع الذي
 قد يظهر من غير واحد بل قيل انما هي والله ما لا خلاف فيه وفي حجة
 وكثرة الاجماع عليه وثبوته جلة كالمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم انه من اهله والمسل الذي يفي به عن رجل منزله خلف الحج من ابن
 يوم قال من منزله الذي عن الله بعد ان مثل عماري وفي الكوفة
 فان عليا قال في مقام الحج والعرة ان يحرم الرجل من ذوقه اهله فهذا
 في هذه فقال قد قال ذلك امير المؤمنين كان منزله خلف المواقيت وقد
 يرد

عمره على ما ذكره الناجي سميت برحلة بنت سعد بن زيد مناة من بني
 اقرش كانت تلعب بالجرار ويقال ان المداها التي نقصت عن لها قال
 الضمير لها على سبعة اميال من مكة ونحوه في مجمع البحرين وهو مروي
 فان الحوزة سميت سبعة اميال او بدين اومن المدينة بغير الماء المهلة
 وفتح الدال المهلة ثم ياء شاة تحتانية ساكنة ثم باء معجمة ثم ياء شاة
 تحتانية ثم تاء تانيث وفتح الاصل اسم بمضارع الحزم على طريق جعل
 عند مسجد شجرة لكانت عند هابطة الرصوان وعن الفريسي انها دون
 مرحلتين وعن النوى نحو مرحلة من مكة وعن الواقدي على سبعة اميال
 من مسجد الحرام وقيل اسم شجرة حدباء ثم سميت بها قرية هناك
 ليست بالكثير فيل لها من الخيل وقيل من احرم وقيل بمصنعة الخيل
 بعضهم في احرم ويقال انها بعد اطراف الخيل الكعبة تحف بائنا
 الثانية ويشق فكيف منسوبة الى المحفة قبل وفي تهذيب الاسماء
 مطالع الافاضطها ما لا تخفف عن الحقيقين واما عامة الفقهاء
 الحديث فيشددونها عن السبل الحقيقية عند اهل العرب وقال
 احمد بن حنبل لا يجد فيها غيره وكذا في الشافعي وقال ابو جعفر النخاس
 سئل كل من اعنت بها عن ان يبعث اهل العربية في المدينة فلم
 على في انها محففة وقيل لا التشقيق لم يسمع من فصح وان اهل اللغة
 يقولونها بالتحقيق اصحاب الحديث يقولونها بالتشديد او على لفظ
 المصدر حتى موضع على ثلثة اميال من مكة او اربعة وقيل على مائة

أرض

التقويم

يؤيد بالاعتبار وسماحة الطريقة ولزوم خلافه العشر فحي ما ذكره كونه
 الاقرب المنزل الذي قد تحقق المعايير بينه وبين مكة اذا كان من مخرجها
 ولو نوع من الاعتبار فيدخل الحكم المجدوع من الاخبار التي قد يدعى انها
 ساقا المثال والاشارة الى القاعة الكلية وهي الاحرام والمنزل لكل من
 منزله دون الميقات تخفيفا مما لا يكلف الا بما دون القاعة عقلا ونقل
 فضلا عما مثل المقام الذي قد يلزم من وجوب الخروج في الميقات العشر
 الحج العظيم فضلا عن مخالفة سماحة الطريقة ولكن في محكي عبد الرحمن
 الحجاج وابل الفضل القاطع القاطع امر الحاد وبالاحرام الحج من جهة سوا
 انقل فرضه الى فرض اهله ام لا الا ان يقيد بالخير ويجعل ذلك من خصائص
 الحجاز وكما قيل وهو عن عبيد كما قد يعرف من احوال المقام المعلوم في
 وفتاوى الاصحاب فيه واجماعهم والقرى والناس بالمعلوم من فضل ذوق
 ان المواقيت المشاهدة بالبحر المذبح والقرى المتع بها والمفردة غير اهله
 يصح الاحرام بالعمرة المفردة بعد الحج والقرى من ادنى الخيل فصا
 اجاعا قد يكون منقول من مواضع او معلوم فاصلا او محلا لا يغير من كونه
 وتاسيا بالمعلوم من فضل ذوق الحج والافضل كونه من اجزاء الحج
 والعين المهلة وتشديد اداء المهلة المفقودة كما عاينته وعن الامم
 والثاني في كسر الجيم واسكن العين وتخفيف الراء ونقلان العرايين شقلونه
 والحجازيين يخففونه ونقل الحلال منها ففتح الجيم وكسر العين وتشديد الراء
 ايضا قبل وهو موضع بين مكة والطائف من الخيل بينها وبين مكة ثمانية

من العرق المذبح

على طريق المدينة من مسجد امير المؤمنين ومحمد زين العابدين ومحمد
 وسمي به لاق عن عبيد حنبل اسم نعيم وعنه ما له حنبل اسم ناعم واسم
 الواوي نعان ويقال هو اقرب اطراف مكة فلكه والمستند في ذلك
 كله الثاني ما لني من جرحهم من الجعارة وانه عاينه بالاعتقاد من التقويم
 وقول الله في الحج عمار بن زيد عن ابيه ان حججه من مكة ليعتم احرم من
 اجزاء اذى المدينة او ما شاءا بها وفي ذلك يبنى الاحرام من الجعارة فان
 اليه اعتم منها فان فاته من التقويم لانه امرها في شاة بالاحرام من فاته
 فاته في المدينة لانه لما قتل من حين احرم من الجعارة قبل ولعل
 هذا دليل تاخير المدينة والتعيم من الجعارة فضلا عن نصيبه لا
 لما ذكره اوله من اعتمانه ومنها وقس نحو ذلك لكن في غير المدينة
 كما زاد الاهتمام بذلك حيث اختصت بالذكرة خبر عمار بن زيد مع
 وفي الجعارة فضل الجعارة ثم المدينة ثم التقويم وفي الفقيهية اعتم
 ثلث عمر متفرقات كلها ذى القعدة مرة اهلها من رمضان
 مرة المدينة ومرة القضا احرم بها من الحج ومرة اهلها من الجعارة
 وهي باوان دمج من الطائف من غداة حنين قلت المعروف في التواتر
 انه احرم بالعرنيين الاولتين من ذي الحليفة وما في صحيح البخاري
 عهدهم ان احرم من المدينة فكانه مساجد وهذه الثلاثة قد
 الرحمة واما قبلها فاعتم احرم من الطائف اذ ذهب
 نفسه على ما ائبل العرب واما اعتم وجوب اعتمارها من هذه الثلاثة

فلما صلح من غير عاص ولا ذنب لا يجب من احد المواقف كما قد يتوهم من الماسم
ولم يضل الله حاز وقد يكون افضل لطول المسافة والزمان وانما اجزاءها اذ في
الحال بخصه وهل يجوز بين وبين الميقات فيل لا اقتضاه على اليقين
قلت فاضنا بالعموم والقواعد الشرعية والعقلية فخرج من ادق الحد
لما كان النص والاجماع والاشارة ونفي العسر والحرج في الشريعة الموصوفة
بالسماحة وعدم التكليف فيها الا بما دون العاقرة ومع الباطن تحت العموم
اذ ان يعلم انه اول الجوز من ادق الحال الذي قد يتوهم من بعض عباراتهم
لزم الاحرام منه على وجه لا يجزئهم احرج الى الحد المواقف التي قد تباين
النسب والاجماع على انهم لا يهلون ولم يمتد عليهم من غير اهلين وليس كل
جزءا كما ان ما يتوهم ما قد مر من جواز الاحرام من جهة او من احرجا قط
درجته الاعتبار بل الواضح ان احدها لم يجزها فضا ونسب وسبق وقاسيا
وقاعدة واحدة على انه لا بد الذي المنك من اجمع بين الحد والحكم الذي
يجمع الحاج بينه وبين الحد بالحدود في المعارف في مثل المقام الذي قد مر
ما لم يرد بتحقيقه وقد استفاد منه ما ينبغي تفريجه الاحكام على وجه
يشعر به عوى الجماع الذي قد يكون مرجعا من جماعة منهم من في الخلاف
عند من جواز تجريد الصبيان اذا ابدى الاحرام بهم كج او عمة من مخ يمتنع
وتشدد به الحاء العجز وهي البر المروضة على خوف نسخ من مكة المشرفة
فيل كذا قالوا في القاموس موضع مكة ومن يابن عرو في نهاية الاثر
انها موضع عن مكة وهي واحدة في في عبادته ابن عرو في السراياتها
مرجع

سفيان الصبيان

مرجع على راسه فرسخ من مكة قتل به الحسن بن علي بن ابي حمزة الميموني قلت
والكل متقارب غير ان المعتبر من ذلك ما ينطبق على ما يميزه الناس في هذه
الاعصار التي قد يكون الحكم المجهول فيها من اليقينية معناه قال في قول
العلم والظاهر لا يرب ابن ابي حمزة وعلى ابن جعفر في الصحيح كان لا يجزئهم من
غير انهم لا يربوا الاحرام بهم الياء ويحرم بهم من الميقات ولا يجزئهم وجه
بل قولنا ظاهر الاكثر ورجح جمع منهم الفاضلان في الحبس والمنتهى القريب
وكذا والمتم في سبى ال قول الذي قد يكون كل من حكم يكون الاحرام من الميقات
افضل فان التاخير في الفسخ وخصه وظاهر جمع منهم الفاضل في عدد
صريح اخر منهم الحل والمحقق ان الثاني الذي قد يستدل له باصحة
المذهب وقواعد وعموم ما دل من نفس وفوى على وجوب الاحرام على من
من على ميقات وعدم جواز تجاوز من غير احرام ولزم الكفاية على الولي
اذ لم يجتنبوا ما يوجب من مثل الحنيط وقولهم في صحيح معوية ابن
عمر قد مر من حكم من الصبيان الى الفخذ الى فخذ ثم يصنع بهم ما يصنع
بالجهر ويعلق بهم ويسويهم الحيث ومعتبر يعقوب بن بيان قال لداق
مع صبيته صغارا وانا اخاف عليهم البر فم ابن جهمون استهم العبري
ظلموا منها فانك اذا اتيت العبري وفقت في تمام ثم قال فان خفت عليهم
فاشت الحنفية بما عذب ملاحظ عدم الفرق بين صح الصغير والكبير المعلوم من
النصوص والفتاوى والاعتبار ان كلاما ورد في تمرين الاطفال كان على نحو
ما كلف به كي يشب الطفل عليه فيكون عارفا لا حكامه قبل بلوغه وخصوصا

مرجع

بعد ملاحظة عدم دلالة الجمع بين المذاهب على ان يرفع الخبر الذي لم يعلم
 كونه كتابيا عن الاحرام وقد يكون لما كان معصية على الاطلاق آخر الى ان يكون
 بمنزلة الاعتدال المستوفى للبحث المحيطة ونحوه من محرمات الاحرام الذي لو ساع
 تاجز الزعم لما كان لا اختصاص به كان طريقته على المدينة وجه يعتقد به ولا
 الوهم ذكره من المواقف بل ولا جهل الاحرام من غيره فضلا عن ذهب اليه
 الشيخ وغيره من محرم الاحرام من المواقف هو الا فضل ما لقول به كالمشقة الا
 ان يتحقق الاجماع الذي قد يظهر من غير واحد على جهل تأخير الاحرام الى
 في فقهين الاول الذي قد يستدل به بالصحيحين المعلوم عدم ظهورهما
 وعدم ملحقها وبكون الاحرام بهم مندوبا فلا يلزم من الميقات لطول المسألة
 وصعوبة اجتناب المحرمات المعلوم انما اعتبار لا يلبس الاستناد كما لا يليق بالاستناد
 الخاضع اذا لم تكن الاحرام بهم ماصلة فليجوز ترك بعض طريقه بالطريق
 الاول بما بعد ما عرفت ان الحكم من الخطأ ما من موضوعه وان لا فرق بين
 غير المكلف والمكلف الذي قد يدعي عدم تناول المحرم وادل على وجوب
 الاحرام من المواقف وعدم تجاوزها من دونه احرام ولو لم الكفاية عن
 لا يجنب المحرمات لغزو وهو كما ترى فكان من الزعم كقولهم بل ادق الحل
 في الحكم المذموم على في الذي هو ادناه من طريق المدينة وان ظهر من مثل كونه
 الذي يتحقق الاجماع على عدم الفرق اصبحت ان الماد يفي في النص العتق
 كتابية ادق الموطان ذكر بالمختص على طريق المثال ولكن دون ذلك
 خط القتا دليله بما يدعي الاجماع نقلا وتخصيلا على عدم المعلوم

اصول

اصول المذهب وقواعده فضلا عن النصوص التي قد يستفاد منها ما عليه
 والاعتبار من الاكتفاء بمعرفة الميقات لبطلان الناس عند وان لم يكونوا
 عند ولا بد مما يكون ذلك هو المعلوم من مثل قولهم في صحيح معوية ابن
 عمار بن بك ان تعرف العقيق ان تسئل الناس عن ذلك وخصوصا بعد
 كون المسألة من لفظ الناس هنا خصوص المواقف ومن ان وزم خلافا العصر
 والحجج العظيمة في الشريعة الموصوفة بالساعة وعدم التكليف فيها الا بما
 دور الطائفة عتلا ونقلا فضلا عن التكليف بما لا يطابق الذي قد يكون
 ما نحن فيه من الزعم فضلا عن الاجماع الذي قد تلوح دعواه على
 جهات كافة المسلمين الذين قد يكون ما نحن فيه عندهم من باب الموضوع
 الذي يكفي الظن فيها ويجب الاخذ بالا قوي منه فيها عند نقاد من المحققين
 ولعلهم من كثرة منها ما عليه الاجماع الذي قد يكون منقول متواترا أو معلوم
 ضرورة كذا والسير والتأنيب بالمعوم من فعل ذوي الشرع وربما استفاد من
 اصحاب المذهب وقواعده ولو على بعض الوجوه ولو لم خلافا العصر كالحج
 فان كل من حج او اعتمر على سبقات كالسائي يربذي الحليفة فهو له وان
 لم يكن من اهله وان لم تعتد من المواقف في الطريق الواحد كذا الحليفة
 والحجفة والعقيق بطريق المدنى مع الاحرام من الدول الذي لا يجوز تأخير
 الاحرام عن مع الاحتيا وجوب مع الاضطرار بالاجماع الظاهر فضلا على
 لسان غيره واحد وتخصيلا قد يصل الى حد المقتضى فلا ذلك هو المستفاد
 من اصول المذهب وقواعده ونصوصه التي قد لا يمكن التناهي الى على

فقه الميقات

ذلك التفصيل المنسوب الى الجعفر خلافاً لغيره ذهب الى اننا خير اختياراً
 وكان للنصوص التي منها صحيح الحلبي قال الله عز وجل من اكرم الرجل اكراماً
 الشجرة فقال له الجعفر ولا يجاوز الجعفر الا محرماتاً وصحيح معوية بن عمار
 سئل الله في رجل من اهل المدينة احرم من الجعفر فقال لا بأس وصحيح
 علي بن جعفر سئل اخاه عن احرام اهل الكوفة وخراسان وما يليهم من
 اهل الشام ومصر بن ابي هريرة قال اما اهل الكوفة وخراسان وما يليهم
 في العتيق واهل المدينة في الخليفة والجعفر واهل الشام ومصر في الجعفر
 واهل اليمن في يلم واهل السند والبرق يعني ميثقات اهل البصرة
 اذ هو كما ترى ظاهرة في جوازنا اختيارنا الجعفر اختياراً لكوننا مع اعراض
 الاحكام عنها وعدم الجارية في المقام سوى الاصل الذي قد يتكرر من
 اصله ونماذج من امثاله فالذي لا يرد من غير ما لا يرد لا تقاوم
 ذلك من النصوص والفتاوى والاصول والقواعد الحاكمة بوجوب الاحرام
 في الميقات الذي قد مر عليه مع انها قابلة للمحال في جوفها والاول
 عدم الموقوفة في الخليفة او مجرد الاجرة او الضرورة التي يشهد لها الاعتبار
 وتتبع اليقين والاثار وكثير من الوجوه والنصوص التي منها قول الرضا عليه
 السلام جواب مكتوب صفوان بن يحيى صحيح لا يجاوز الميقات الا من علة
 ومعتبر في بغير الله خصال عليها عليك اهل مكة قال وما هي
 قلت قالوا احرم من الجعفر ورواه انا احرم من الشجرة فقال اهل الوقتين
 فاخذت بادانها وكنت عليلاً ومعتبراً بحضرة من الله انه قال عز وجل
 باهل

150
 باهل ما شئنا فلم اهل حتى انتبه الجعفر وقد كنت شاكياً في اهل المدينة
 يستلزم عن فيقولون ليقناه وعليه شيا به وهم لا يعلمون وقد خص
 رسول الله ان كان مريضاً او ضعيفاً ان يحرم من الجعفر والرواية عن الحلبي
 في الصحيح عن معوية بن عمار قال الله ان معي والذات وهي وجبة قال
 قل لها قلتم من اخر الوقت فان رسول الله وهفت لاهل المدينة
 في الخليفة واهل المغرب للجعفر قال فاحرم من الجعفر والظن ان المراد
 باخر الوقت الوقت الاخر فيكون من باب اضافة الصفة الى الموصوف كما هو
 شيا ب او يجمع الوقت الاخر ومعتبر ابراهيم بن عبد الحميد سئل بالخير
 عن قوم قدموا المدينة فحاشوا كثره الرد وكثرة الايام يعني الاحرام من الشجرة
 فارادوا ان ياخذوا منها الى ذات عرق فيخرجوا منها فقال لا وهو
 في قول المدينة فليس لمران يحرم القوم المدينة كغيره من الحج او الكعبة في عتق
 جواز الاحرام من غير الاول الذي قد علم من النصوص ان حرمة تجاوز
 من غير احرام من سلك السبيل الاول وانه لا مانع من تجاوزه الى ذات عرق
 عند كسوفه انه وانه لا وجه لتبطل الاخر منه بل ان الجزء الاخر منه
 كما لا وجه لصدق عدم تجاوزه الميقات من غير احرام اذ الاحرام منه
 واحرم من الاخر الذي لا يصدق عليه اسم الوقت حال الاختيار وان صدق
 عليه حال الضرورة التي لا يصدق اسم الوقت على الاول حال وجودها
 فيكون المحرم من غير الاول في حال الاختيار والمحرم منه حال كسوفه بمنزلة
 المحرم من غير وقت ويكون المأمن مثل قوله احد الوقتين بمنزلة مثل

قوله ان الزاب احد الطهورين فالقول بصحة الاحرام من التحضيم مع الاختيار
 ومن الشجرة مع الاصططال وان اتم ما قلنا يعرف له وجه معتد به وان قو
 من بعض النصوص والفتاوى وجزم به الله في سنن والشافعي وسبطه
 الصورة الاولى ان اتم ما قلنا يعرف له وجه معتد به وان قو
 الامتثال وعدم توجه النهي لا ينفي العبادة ودون تحقيقه في مقتضى
 نعم لوعده الى الاحرام مروي على الاول جاز التاخير اليه مطلقا
 نصا وقوي وان فهم الخلاف من بعض الفتاوى والنصوص التي منها
 ما خرج رواية ابراهيم بن عبد الحميد المطعون في سنده ومنها قول الامام
 صحيح الحلبي لا ينبغي لاحد ان يرفع عن موافقة النبي المطعون في دلالة
 مع احتمال الكراهة او العدول عنه بعد المرو عليه وفي جواز العدول
 الى محاذات اليقاعات اختلف بين وجهه كما استعمله في قولهم في الطريق
 الى ميقات بان حج او اعتمر على غير ميقات من تلك المواقيت فله المحاذات
 لا قربها الى طريقه كما خرج به كثير وقد يعزى الى المشهور واستناد الى
 اصالة البراءة وجوب المسير الى الميقات واختصاص بعض المواقيت
 في غير اهلها بما اظهروا قوله في صحيح عبد الله بن مسعود في قوله الميقات
 وهو يريد الحج او غيره ثم بما لان يخرج في غير طريق المدينة فانه كان حد
 الشجرة مسقوتة اميال فليحرم منها قيل ولكن في بعد فقله في
 رواية ييم من الشجرة ثم ما خلا طريقه من الشجرة فلا تقارن الى
 الصحيح سيما مع اعتناها بالاصل ونحو الحج في الشجرة والشجرة

الغاية

العظيمة الجبل اذ لم يجد مخالفا في المسئلة عند المحقق في ظاهره حيث عني
 الى الصلابة مشعرا بقرينة وتوقفه في وجهه في جماعة من المتأخرين ولا
 وجه له بعد ما عرفت كالاوجه لا اعتبار الاقرب الى مكة كما في عقد وغيره
 للتحجير بين المحاذات لاي ميقات كان كمن الحاق في انهم جميعا وكان
 كان القول الذي يعزى الى المشهور بلزوم الاحرام من المحاذي لا قربها
 الى مكة لا يخرج من قوة كقولنا بالتحجير فيما لو كان بين ميقاتين متساويين
 لاصالة البراءة من وجوب محاذات الاعد والقول بلزوم الاحرام من الميقات
 هو الاخط والاشتباه بالموالفة وقواعده ان لم يكن هو الاقوى فيما
 لو كان المسير اليه لا يحسن في وجع فيضلع المرسل المشار اليه ورواية ابراهيم
 ابن عبد الحميد وصحيح الحلبي المشار اليه ومائة معناه مستند الحكم الذي
 قد يستفاد من الوجه الذي قد لا يقوى في معارضتها مثل صحيح ابن مسعود
 الذي قد يحل على صورة عدم الامكان وبما يخصص باختصاص مخرج
 محاذات مسجد الشجرة الا ان يقال بعدم الفرق لكان تنتمي المناط او
 الفري التي قد يشعر بها من زيادة اهتمام بميقات اهل المدينة حتى تقوم بعض
 النصوص والفتاوى انه لا يجوز العدول عنه الى ميقات اخر لكونه في خلافها
 وان لم يكن في اهلها وكان يجوز ذلك قد جزم الاحباب بعدم الفرق بين
 المواقيت من وجوه نقل خلاف وان استشكل بعض مقارن العزم هو
 غير محله عند التامل الذي قد يعلم من اعطاه حقه انه لا فرق في ذلك بين
 من يحج ويعتمر من براويج خلافا للحلبي حيث حكم ان ميقات اهل مصر مروي

المرجحة وهي بحكم معنوية ذلك مهله معدة بله على ساحل البحر على حوض
من مكة وكذا ان اهل مكة في الغزاة والجهاد فالدعوة تنادي بفساده
لا تنادي بالنصيب والفتاوى واصول المذهب فراعده بفساد القول
بترقية حبه التي لم تحل لتوقيتها لم يصعد الجرائد والنصوص ولا في فتاوى
الاصحاب الذين منهم الفاضل المصنف في كلامه بان ما ذكره ان كان اقرب
الموافيق مع والآلاف لا يثبت من الاطراف والذين وروى في مقام
اهل مصر واهل السند من صفات اهل الجفر ونحوه في كلام الاصحاب
المتطابقة كلانهم على رده بعد الوقوف على دليل ان يكون الموضع المرفوع
هو المحاذي للبقايا فيستدل بما هو لكن لا يخصص منه له على غيره ويرفع
الخلافا لو كان هو المقصود فكلما الذي قد قيل ان ما لا يثبت اليه وهو في
بعد ملاحظة ما قرأ الذي قد يعلم من ما خرج به كثير منهم الشيخ والفاسل
وللمع ما ينبغي الظن بالمحاذات بل ربما يظهر من بعض دعوى الاصحاب
الذي قد يكون معلوما من كلامه قال بذلك مصانفا الى الاصل واخرج اللازم
على تقدير اعتبار العلم الذي قد لا يحصل لا على الناس الذين قد ثبت الكفاءة
بجواهرهم وعرفه الميعات فصا وفتوى وسيرة وقاعدة واصلا وان لم يعد
الاطلاق فكذلك ما نحن فيه بل قد يكون اول ومع ذلك فلا يخطا ما عتبار العلم
وتحصيل القوي الظنون مع الاعمال وعدم تقترن شبهة كل تقوى ولو لم يجاز
الحاج والمعتبر في طريقه شيئا من المواقف فلهذا جازل المحرر فالاقرار بان
الاحرام من ادق الخلال على جماعة منهم الفاضل في عدة وولده في الشرح

والبر

الافتاء على المحاذات

والشيخ المذكور واحزابهم من خارجهم لانه المحاذات في الجملة واصالة البرائة
في وجوب الاحرام قبله وخرج ما قبله من المواقف ومحاذات احدها فكيف
الاحرام فيه بمنزلة قبل الميعات وقبل احرام من قد شئت في المواقف وهو
قد رعاها في ما من مكة التي قد علمت ان اقرب المواقف اليها محلها وعليه
جماعة منهم المصنف والشارح وكذا للاصول والقواعد التي منها اصالة العمل
وعدم الاتيان بالمأموه على وجهه لولاه وقاعدة الاحتياط واشتران المواقف
في حرمة قطع المآتها مثل تلك المساندة او بعضها عند الكمال كان من
الضعف لمعارضته الاصل والقواعد للشارع اليها بامانها والمنع من حرمة
قطع المآل غير منزع على الميعات او كما ذكره على انه لو لم لوجب الاحرام من
مثل قد رعاها بعد ما من مكة التي قد قيل ان المواقف محيطه بجرها فذو
الطبيعة شامية ويكلم ما بينه وقرن شرفية والعقوبة من بينه فلا يمكن ان
يكون هناك طين لا يتردى الى الميعات ولا الى المحاذات لاحدها وهذا
جيد ولكن يقطع البحث في اصله لا اذ لا يراى منه صورة الجهل بالمحاذات
التي يتبين مع الجهل بها الاحرام من بعد بحيث يحتمل انه لم يتجاوز الميعات
الاحراما نظير ما لو اشتهر على الميعات في عدة مواضع ودعوى انه كما يستتبع
تأخير الاحرام عن الميعات يمنع قد رعاها عليه حتى في مثل المقام جازل كدعوى
شيوخ المتقدمين بحجب تحريم الاحرام في كل مكان يحتمل فيه المحاذات بعد
ما علمت عزمة من ان المنع من تقديم الاحرام قد كان لكان التفرع الذي
لا ينافي بين اولية واوله وجوبه من باب المقدمة لاصالة العمل وتحققها

وان النعم من تأخيرها فكان لحرمة ذاتية واولية مخصوصة لا يقوى بها ما استلزمها
 ما يدل على التأخير من مقدمة او اصله بخلافه يتصور وجوب المقدمة
 في مشله ومن ان النية في الداعي الذي يكفى فيه الفصل الاول مع الاحتراز
 على عمل اية قد يتعبرون كماله على افضلية السليخ واحرام الحادى في الابد
 والنصوص التي منها معتبر فبين اربعها من كتاب الى العلى انما نحن من شرط
 البصر ولنا نعرف هذا الحقيق كفت احرم من حرة التي قد قيل انها موضع
 بركة والبركة اربعون ميلا ليس فيها منزل ومنها ما في صحيح ابن عمار من
 قوله تعالى من كان اذ لم يكن يعرف العقوبات مثل الناس والاعراب عن ذلك
 بل يجهل به كل اول من عقل ونقل عما جاز الاحرام عند الظن بالمعقبات
 ومما دلت على قد يعلم من اصول المذهب وقواعده ونصوصه وفرواده وحجبه
 انه يكفي الظن بغيره في ادى الحلال والهدى الذي تشترط فيه الواقي وان لا يجب
 الاحرام الا مع اجتهاد والظن الغالب بحصول الحاذات ومعرفة ادى الحلال
 والهدى الذي تشترط فيه الواقي وان قام احتمال رجحان الاحرام مع الشك
 الذي قد يوجب احرام يحل الاحرام مع وفاء من جميع خلافه لما في الشرع
 الذي فعلت انه لا يتجافى الاحياط الغافض بالجهل في امثال المقام وانه
 لو ثبت الواضحة او اسلم الاستنباه اجزى ولو ثبت تقدمه على القدر الذي
 يحل الاحرام منه من حاذية وكونها قبل مجاؤه لاعاده كما هي المشبهة بالمعقبات
 اما لو ثبت بعد التجاوز او ثبت تأخره فوجع الاعادة مع عدم الاتيان
 بالمأمور مع إمكان الاتيان به وعندها معه لتعبد بالظن المتعبد له

ومقتضى الاستئصال والاعادة في الاول خاصة بما لا يضر خاصة ولعل الاول هو الحق
 والثناء هو الاصل والراجح لا يخلو من قوة كما يعرف بالتأمل الذي قد يعلم
 ذوقه من اصول المذهب وقواعده ونصوصه وفرواده وحجبه
 تصريحاً وتلويحاً والسبب والاعتبار اذ لا مانع من الاحرام ولا من عسلف
 هو محذور ولو بالحيث الاكبر من حذرنا ونفسا وجبانية وكونها وقال الله
 في معتبر من ابن يعقوب تغسل وتغتسل وتغتسل بالكرسف وتلبس
 ثوبا من ثياب احرامها وتقبل القبلة ولا تدخل المسجد وتلبس بالجمع
 بغير صلوة وفي معتبر الاحرام وتغسل وتغتسل بالكرسف وتلبس ثياب الاحرام
 وتحرم فاذا كان السبيل يقطعها وتلبس ثيابها الاخرى واختصاص المأمور في
 مثلها غير ضار بها الوسايط التي قد يكون النهي في تنقيح المناط القطيع
 والاجماع على عدم الفصل على ان يحرم اوله الاحرام وعسلف الذي لم
 يشترط فيه التخييف وهو صالحة مثل اللغاة بلافا كلف وقد علمت
 ان الحكم مما تقابل عليه الاصول والقواعد وفرواده وحجبه بلية كما يكون
 الاجماع المنقول متوازنا والمعلوم من وثائق البعض وثيم بالوساطة
 المشار الى طرف منها نعم قد يتأمل في الفصل مع بقاء مثل الجبانية
 التي قد قيل بارتفاع امثالها بالفضل المدعوب وان لم يقصد معه
 رفعها وجباة بعض الاخبار وقيل انه لا يشرع في غسل الاحرام مع
 بقاءها ورياء اى عدم الاعتبار بغيره من بعض دعوى الاطاعى عليه
 فان تم فهو المحذور ولكن دون حوط الفتاد وقد يكون مقولاً عليه نعم لو

١٥٥
 عمل في خصوص
 الغنى ما في الاحرام

تضييق الشروط بالفصل على وجه لا يبع الزمان سواء كان المنع في عمل أو
هو لا يحوط وان فعله بترك الواجب الذي لو قصده لدخل فيه المستحب
وان لم يقصد على الاطلاق النصوص والفتاوى المرفوعة فيها بوجوب احرام
الحائض والنفساء والمجنب عتبانين اذا كان الميقات مسجدا وفي بعضها
انه لو كان لغات الدم مقام كان تاحيز الاحرام الى الفلح وفي حلة منها
انها تنقض الفحل للعلم المعلوم ان من حلة موافقة اذن الحلال واما
هو ما ذكره عن منعه احرام بلا خلاف كالخلاف في ان احرام بريدته يريد
بل على ذلك كله الاجماع نصا وفتوى ففي معتبره في الاجماع حرم الله
حرمه بريدته بريدان يحتل خلاه او يعتد شجره الا اذا خرا وتصاد طير
واما ما ذكره من الاطراف فتا الله للفصل بين عمران الحج الاسود
لما تزل من الجنة ووضع في موضعه جعل انصاب احرام من حيث الحج النور
فوز الحج من بين الكعبة اربعة اميال وعن حيا والمقارنة اميال
كله اثني عشر ميلا قيل وفي بيان حده من جهة المدينة على ثلاثة اميال
ومن طريق اليمن على سبعة وكذا من طريق العراق ومن طريق جده على عشرة
اميال ومن طريق عمان على عشرة ميل من جيل عن وكذا في روض الجنان
وذكر في تارة من طريق المعجم عشرة اميال وكذا من طريق الجبل ان كان في تهذيب
الاسماء للنور وقيل انه من جهتها يريد وفي تهذيب الاسماء عن الجبل ان
من طريق عمان على سبعة اميال وان اما الوليد الفرزدق قوله انه من طريق
على احد عشر ميلا قلته في قيل ستم وقيل سبعة وفي روض الجنان

ما كسر

١٥ ع
عن الحسين بن القاسم عن بعض العلماء ان آدم لما اصاب الى الارض لم يامر
الشیطان فبعثته له ملكة فاطا طامة من حوائجها بحسنة فواضعهم
حدود احرام ثم لما بنى ابراهيم الكعبة عليه جبرئيل لما سكن حدود احرام
التي كانت على عهد آدم فاعلمت بالعدل ثم حدها قصي ثم
هدم بعضها فربى فاهتم لذلك رسول الله فاته جبرئيل وقال لا
تخرن فاهم سبيد ونهاثم انهم فتادى فيهم اما تستن من ارض الله
الكرمك بيديهم وها انتم اذ لم حدوده فتد لوم وتخطون فافا
فاعادوها فاقى النوح فاجزوا واجر انما لم توضع الا للملكة معهم
حتى لم يخطوا مواضعها في كان عام الفتح فحدوها بميم ابن اسحاق
ثم حد دت في نين عرهم في نين عثمان وذكر في الدين محمد بن شهاب
الدين احمد الحسيني العاصي المكي المالك في مختصر تاريخه انه اعتد
الاطراف بالاذرع فوجد المفاصل من جهة اليمن من باب ابراهيم الى الاعلام
الف على حد احرام خمسة وعشرين الف ذراع واربع مائة وثمانين
وسدس وسبعة وثمانين الف ذراع ثلثة وعشرين الف وثمانمائة
وثمانية وستين وسدس ذراع وسبعة وثمانين الف وثمانمائة
التم الى الاول الاعلام التي على الارض لا التي على الجبل اثني عشر الف
وسبعمائة وستة وثمانين الف ذراع ثلثة وعشرين الف وثمانمائة
وخمسة الف ذراع من باب في غيبة الى الاعلام بطريق حادة واذى بحلة
احدا وثلثين الف ذراع واربعة وسبعين وثمانمائة الف ذراع

سبعة وعشرين الفا وثلاثين ومن جهة الطائفة على عشرة من باب في
 شعبة الى الصالحين الذين على حد اكرم تسعة وثلاثين الفا واربع
 وستين ومجتمعا سدا من باب اليها سبعة وثلاثين الفا
 وسبعين وثلاثا لا يقال الله وذكورة لا قطاين برودة يريد
 اذ لا بد على وجه ان يكون بازاء كل سبعة اعيال محنة وازاء واحد
 عش ميلانا يقول الامركان ولكن في الطريق بل فيما لا يسكن
 من اعيال انتهى قلت والاكتفاء بالنظر الغالب من اهل الجيز ولو
 كانوا الاغراب الذين لا يعرفون الحلال والحرام ههنا الوجه مبني
 المذهب الذي يدل عليه على اذ من نفس ومقوى على جواز الاكتفاء
 بالنظر في سائر المواقيت وكل ما لا يمكن استعماله غالبا مما
 تم به البلوى ولو بمعرفة الوسائل التي قد يكون منها النقص وتبين
 النشاط القطع والاجماع بما عدم الفصل والوجوه المشار الى طرف
 منها حرم وقد يعلم من ملاحظتها انه لا يتصور التكليف بما
 تقسم البلوى من مثل ما نحن فيه والمواقيت والعدالة ونحن ههنا
 ما لا يمكن استعماله لكثير من الناس الامع الاكتفاء بالنظر الذي
 يصدق على ما حصل به من الموضوعات انه قد حصل لغزو عرفا
 مشروعا واهله لغير ذلك قد اكتفوا بمطلق النظر في اللغات والعدالة
 وتعيين مشكلات الرجال والمواقيت ونحن ههنا وان كان
 الاحتياط مشتملا على مذهب تقسيمها لو كان الحاج اجبر عن

الغير الذي لا يتقيد ما وجب عليه من مثل الحج اذا امان الناس عنه وليا او اجبر
 عدلا ودعوى سقوط عنه بفعل العدل عنه بترعا وان لم يعلم كونه
 حائضا فاشراط الصحة اصالته في حيز المنع كدعوى قبول خبر العدل
 في مثل المقام الذي قد يمنع من تناول اوله ما دل على قول خبر
 العدل لا مثاله ولذا لا يقبل فيها لدعوى انه قد تبرع عنك بوفاء
 الدين والزكاة والخمس وعمل الخرب ونحن ما قد حكم الاستصحاب
 ببقائه ودعوى انه من المسلمين الذين يحل اوقايم وافعالهم على
 الصحة الماضية بسقوط التكليف عن كل من تصح نيابة عنه جزا
 سيما في مثل ما لو قال ذوالدين انه لم يوصلني عنك شيئا
 او او صلته ولكن ما وصله صدقة او بما قد كنت اطلبه وخصوصا
 بعد انهم نعيم تناول ما دل على صحة احوال المسلمين وافعالهم
 لما نحن فيه ودعوى ان الاصل السقوط بفعل الغير الا ما خرج بالبدل
 ليس اولى من دعوى عدم السقوط الا ما خرج بالبدل الذي قد يعلم
 من ان اصالته الصحة لا تثبت الموضوع ولا الحكم في حق الغير بل ولا
 في حق نفسه بالنسبة الى عمل اخر مشروط بما قد ثبت بها واما لا
 تزيد على القول الذي لا يقبل في حق الغير الا من مثل الاخير
 والوكيل مع انه قد سكر الاستثناء الى ذلك ولو مع اجزاع يكون
 كونه العقل مؤثرا عن الغير ونحوه ما يؤول الى المذهب
 وقواعد الحاكمية بقاء التكليف الذي لا ريب في وجوبه مع الشك

فمن قول الجواب

الذي لا اقل من حصوله بعد تضاد الادلة المعلوم من طريقة الشرع
عدم تضادها هنا كيف لا وقد علمت غير مرة انه لا وجه للاستناد
الى ما دل على فتوى خبر العدل ولا الى اصاله الصحة الى الادليل
عليها سوا الاجماع المفقود من معتد محال البحث والنصوص
التي منها قوله ضع امر اخيك على احسن وما دل على عدم الاكتفاء
الالتفات في الشك بعد الفراغ والدخول في عمل اخر وقلنا ان في
تلك الحال اذكر ونحو ذلك مما لا اثر له في العموم الذي لو فرض كان
بينه وبين ما دل على عدم سقوط العموم من وجه وانما جميع
لجان النفي المقتضى من اصوله على الظاهر المعلوم ان من جملة افراد
اصالة الصحة التي لا اثر لها في صحة العمل نفسه وما يترتب عليه
واعماله ولا لا كذب في كل ما به عليه من حج او صلوة او صوم او زكاة
او غسل ثوب ونحوه لعدم افعاله ولا يحكم بفساد صلواته الحق
قد صلواتها بثوب الغير الذي قد تخرج عنه بفعل الخامسة ودعوى
ان سقوط التكليف عن الغير من توابع فعل المبرح عند غريمه
كدعوى ان ذلك كسقوط صلوة الجاني ونحوها عن المكلف بها
بفعل الغير الذي قد علمت قطا بق النصوص والفقوى على سقوط
الواجب الكفائي بفعله الذي قد لا يرتاب في مسكته في السقوط
عن كل مكلف من اثاره ومن مقتضيات ادله وجوبه الذي لا
يتصور الا على ذلك التقدير واعرب من ذلك قياسه
على

على مثل الذبح الذي لا ريب في قبول قول مدعيه ولو كان عاصيا لكان
كونه قد جامعها لا معارض له واكل الغير من توابع فعله كالاكل من
مال مدعي الهاشمية ونحوها ما قد قبضه بذلك العنوان الذي لم
يثبت عند الاكل الذي لا يجوز له دفع ما فرض لذي العنوان الا
بشد ما اشترنا اليه من حبله وكيل لا يدفع الى من يتحقق على اشكال
ولذا لا ينبغي النزاع في سقوط الواجب الكفائي بفعل الغير ولا في جواز
الاكل من مثل ذلك المال ولو كان الفاعل فاسقا لم يقدح في حكم
ومثل جواز اكل الذبيحة من زوايا الدين الذي قد يعلم من اجماع
وفواعده انه لا اثر للاجانب في غير العقود وانما على تقدير صحتها
في مثل الصدقات فلا اثر لها في الصحة المقتضية للسقوط عن المخير
ودعوى انه على تقدير الصحة يكون من قبيل الوكيل المقبول قوله
في المنع سيما مثلا والآخر في الزكاة او المثل ما له وخصوصا
فيما لا يعلم من ثبوت قصد الترخي عن الغير الذي لا يتصور صحة العباد
وشراؤها قبل طارئة ولا بعد هابل وبما يمنع من سقوط مثل
الحج والصلوة عن وجوب عليه بفعل المبرح عنه ولو علم انه قد جاء
بدعي وجه المأجور بشرطه الا ان تحقق الاجماع الذي قد يمنع و
لا فساد وجوب الحج من قبل على من كان مستأجرا عن الغير فخرج عن قصد
الترخي واختلوا في سقوط الصلوة عن الولي بفعل الغير عنه وانفقوا
على عدم صحة استيجار الفاسق في الحج ونحوه ولم يقيدوا بمن لا يعلم منه

صدق الفصل من الفاسق كان أولى بالاستيحاء من العدل
 الذي لا يعلم منه الفعل إلا بواسطة القول أو مشاهدته
 الفعل الذي لا يشترط العلم بكونه قد قصد به غير
 التسقط عنه إلا إذا علم بكونه قد جاء به جامعا للشرائط
 كصحته التي منها استتمت كنية فكان صادرا من
 الولي والاجر الذي قبل قولها عظم كالوكيل في غسل
 الخامسة ونحو ما يسقط عن الغير إذا كان جامعا للشرائط
 وأن صدر عن غير الكلف الذي قد عرفت وجه الاشتغال في
 استقاما بفعله متبعا من الصلوة والصوم والحج ونحوه إذا
 كان جامعا للشرائط الصالحة ولما كان عدلا فضلا عن الفاسق
 الذي قد لا يسقط ما يتبع به غير مطمئن وإن كان جامعا
 لشرائط الصحة وقلنا بغير العدل الذي لا يخص الاستقام
 بفعل الغير إذا كان جامعا للشرائط بل بفعله الفاسق
 مثله وإن لم يتجزم بحصول الإطاعة الذي قد يظهر منه أحد
 على ذلك الذي قد يعلم من الوجه الذي قد مر فيها أنه لا وجه
 لما قد يتوهم من ظاهر جملة من دعوى الحكم بالقطر الآماخ
 بالدليل ولا لما نذكر جملة فضلاء العصر من الحكم بالقطر عن
 العينة نحو غسل نجاسة ثوبه مع المشاهدة والنجس بحصول صورته
 والصلوة عنه مع النجس بكونه قد فاعها عنه وإن لم يعلم بكونه

الرد
 ورد

فصل
 في صحة استقام
 الفاسق غيره

قد جاء

قد جاء به على الحق المأمور به شرعا ومن غيره بل قد لا يتصور الفرق
 بين قوله فعلت عندك ذلك وبين الفعل المشكوك في صحته و
 خصوصا على الصحيح من كون العبادة استقاما لخصوص الصحيح الذي قيل
 الشك في صحته إلى الشك في أصل وجوده الموقوف بحقيقة علم حصول
 العلم في فعله المقام ودعوى أنه بعد العلم به بصدور الفعل
 والصلوة المؤدى بها عن الغير يعلم التسقط بواسطة امالة
 وإن لم يعلم بكونه قد كان جامعا للشرائط في جبر المنع الذي قد مر
 وقيل أنه على العقل الذي قد علم صدوره من المتعاقدين مع
 تنازعهما في صحته وفساده المنع بالأصل لا وجه له من وجوه قد مر
 طرف منها على أن مثل هذا من الأسباب التي يدور الحكم مدار
 بنيتها شرعا ولا يشترط لأصل الصحة فيسوى الوفاء به مع أن الآثار
 من قواعده وإن وجب بعضها على الغير الذي قد لا يتصور سقوط
 التكليف عنه إذا كان فاسقا بفعله الغير الذي لم يعلم جامعته
 للشرائط وإن صدر عن عدل فضلا عن سقوطه بفعله الفاسق
 عن العدل الذي لا يقبل قوله في حق الفاسق الذي قد يشترط
 كل ما دل من كتاب وسنة وإجماع ونحوه على عدم قبول قوله
 بعدم الالتفات إلى فعله إن لم نقل به لانه ذلك عليه بمجموعة
 الوسائط التي قد يكون منها القوي وتفتيح المناط القطعي والإجماع
 على عدم الفصل ونحو ذلك ما قد متدل بمجموعة على رده هؤلاء

١٥٧
 المقصود

للمائة الذين قد يبيع الأجاج المعلوم على ردهم كما قد يعرف من قولهم
تأمل وراجع وجدانه وتبع ما راد الأصول والقواعد فتأوى
الاحتجاب ونصوصهم وأثارهم وإن فهم من إطلاق جملة خلاف
المقصود الذي قد يعلم من السبق المتصل به وفي الشرح ولذا
لا يقتصر العوام على غسل الأطفال المبرزين إذ لم يعلم كونه قد كان
جامعاً للشرائط وإن علموا أنهم قد عمنوا الأمان ونحوه من المتخبرين
المالك الكثير فضلاً عن العارفين الذين لا يعينهم ولا على غير ذي
الميد المسلم البالغ الشبهة عند النجاسة ونحوه في جميع
الاعتصام والأصناف وإن علموا أنه قد جاء بالصورة المحتملة فيها
الصحيح والفساد الذي لا وجه لتفنيته حتى الغير باصالة الصحة
للمجرد الاشتراك فيها بقدر ملاحظة ما من المعلوم من حال الأجر
في الشك والعيان وسائر الشرائط حال الإصطلاح الذي لا
يلتفت المشكك بعد الفراغ ولا بعد الانتقال من فصل إلى آخر
في غير الوضوء الذي يساويه وجوب الرجوع إلى المشكوك فيه
مسائل العبادات عند عدم الانتقال عن محله ولو كان الشك
في الصحة والفساد اجتمع على الظاهر وضاً وفوضى وبرق وقلة
وأصله وإن خالف الناس منهم جماعة من فضلاء العصر في مجموعها
أنه لا يرجع إلى المشكوك فيه محله إذا كان الشك في أصل
صدق الجزء منه نعماً منهم إن ما تضمن وجوب الرجوع في المحل من

المضوي

العلم

النصوص والفتاوى قد كان مقصوداً بحكم الشك والعلو ذلك الذي
قد يكون المشكوك في صحة أصله من عند التأمل الذي قد يعلم
من إعطاء حقه أنه لا وجه للاستناد إلى مسألة الصحة في علم الجميع
إلى المشكوك في صحة من الإجزاء وإن كان في محله بعد المعاد
بما قدم المعلوم منه أنه لا فرق في عدم انقطاع الصلوة من شك
في أصل تكبيرة الأحرام أو في صحتها وهو في محله ولا في فساده
من شك في أصل ركوعه أو قرآنه أو ذكره أو نحو ذلك
أو في صحة ولم يعده إليه فتدبر فيها قد ساقه الله تعالى
إلى عبده الخافي خضوعاً من المحرم مثلاً إلحاقاً العفاوي
تفصيلاً منه قد جرت عادة على عباده وخصوصاً من يقرب
إليه بحج والديهم ولم يلوذ بقبر ولية على أمير المؤمنين الذي
قراء من عليه بعض أخواني في العالم الذي من إلهام فيه فكانما
رأى جملة من هذا الشرح الموسوم بالتحفة الغزوية فأعطاني
بعد أن نظر إليه بعين الرضا أشياء نفيسة منها فلم لم ير مثله
فكتبته معظم العبارات وقام الصلوة والركعة والخشوع
الصوم وشرائط الحج الذي قد تم جزء الشك من إجزاء أو
الشرع المبارك بنها الفصل الثالث المشتمل على المواقف
أحكامها فبيل الظاهر يوم الأربعاء آخري القعدة أحرام من
سأوى سنة من العشر الرابع من ثلثة ثانی الاثني من الهجوة النبوية
على ما جهها ألف ألف صلوة وحجبة والجرى أولها وظاهرها



مكتبة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة

ويعون الله الملك العالم وافق الفراغ من بيان يوم الخميس غفر ذري
الحجة احرام عتق عام الفراغ من هذا الامارة
الشريف والتحقيق الظريف اسكن الله
ان عمدة عري لفضل ما يحفظه
العلم المفضي امين
والله اعلم
والله اعلم



